نحو إصلاح جذري

في

أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

علي خليفة الكواري (محرر)

حسين محمد المهدي

خالد الدخيل

عبدالرحمن محمد النعيمي

علي محمد فخرو

محمد عبيد غباش

يوسف حمد الابراهيم

تقديم: موضي الحمود

نحو إصلاح جذري

في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
الكويت 2004
دار قرطاس للنشر
هاتف: 2457011 فاكس: 2457012
ص. ب: 12 السوق الداخلي، 15251 ـ الكويت
Qurtas-Publishing@netbox.com

منتدى التنمية

اللقاء السنوي الخامس والعشرون

مملكة البحرين

14 ـ 16 يناير 2004

نحو إصلاح جذري
في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

علي خليفة الكواري (محرر)

حسين محمد المهدي

خالد الدخيل

عبد الرحمن محمد النعيمي

علي محمد فخرو

محمد عبيد غباش

يوسف حمد الإبراهيم

تقديم: موضي الحمود

الفـــهـــرس

المحتويات	رقم الصفحة
تقـديم	7
الدكتورة موضي الحمود	
مدخل: الانتقال من القول إلى الفعل	11
الدكتور علي فخرو	
الفصل الأول: تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع	17
الدولة الخليجية سلطة أكثر من مطلقة: مجتمع أقل من عاجز	
الدكتور محمد غباش	
ـ المناقـشـات	41
ـ تعقيب ختامي	57
ـ ملحق: صياغة أولية لبند تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع	59
الفصل الثاني: إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون:	65
مدخل اقتصادي وسياسي	
الدكتور يوسف حمد الإبراهيم	
ـ المناقـشـات	97
ـ تعقيب ختامي يوسف الإبراهيم	111
الفصل الثالث: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني	113
المهندس عبد الرحمن النعيمي	
ـ المناقـشـات	125
ـ تعقيب ختامي عبد الرحمن النعيمي	138

الفصل الرابع: إقامة شبكة تأمينات اجتماعية 141
البطالة في دول مجلس التعاون وأهمية تأسيس نظم تأمينات ضدها
الدكتور حسين محمد المهدي
ـ المناقشات 171
ـ تعقيب ختامي حسين محمد المهدي 182

الفصل الخامس : إصلاح الخلل السكاني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ صياغة أولية 185
الدكتور علي خليفة الكواري

الفصل السادس : إصلاح الخلل الأمني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية 195
الدكتور خالد الدخيل

الفصل السابع: نحو بناء أجندة إصلاح جذري من الداخل في الدول الأعضاء لمجلس التعاون 207
الدكتور علي خليفة الكواري
ـ المناقشات 221
ـ تعقيب ختامي 244

الخاتمة: مسودة مشروع «إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون» 247
الدكتور علي خليفة الكواري

الملاحق:
1- المنهج 265
2- ملخص نشاطات المنتدى 268
3- قائمة أسماء أعضاء المنتدى 271

تقديم

الدكتورة: موضي عبد العزيز الحمود

المنسق العام للمنتدى

قبل خمسة وعشرين عاماً اتفقت أفكارُ مجموعة خيرة من أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتقت جهودُهُم لإنشاء منتدى التنمية، جمعَهُم حَرصُهُم علىَ مسيرة دَولهمَ وأملُهمَ أن يدفعُوا بجهود الإصلاح والتطَوير في مجتمعاتهم من خلال جهد شعبي موازَ للجَهد الرسمي المبذول في مجَال التنميةَ. ومنذ ذلَك الوقت كانَت لهم رؤية خاصة حاولوا تجسيدها ببحوثهم ومناقشاتهم وأطرَوحاتهم ومنشوراتهم، وطول ربع قرن هي عمر منتدى التنمية التقى أعضاؤُه وبشكل سنوي منتظم لتشخيص واقع التنمية ومشكلاتها والعقبات التي تعترض مسيرتها، واجتهدوا لاستشراف متطلباتها المستقبلية ضمن جهد فكري متحرر من قيود المجاملة وتبعات الالتزام الرسمي. واحتوت أجندة اجتماعاتهم السنوية تحديد كثير من متطلبات التنمية الحقيقية لدول الخليج كالدفع بالمشاركة الشعبية في الحياة السياسية، المناداة بالديمقراطية، بناء المجتمعات المنتجة، التنويع في المصادر الاقتصادية، تعديل التركيبة السكانية المختلة، والأخذ بأسباب التقدم العلمي والتقني والتحرك والانفتاح على العالم العربي والدولي. هذه الجهود تواصلت ولم تنقطع طوال مسيرة التنمية حتى مع ما تعرضت له المنطقة من أحداث وأزمات حادة طالت وجود بعض دولها كحرب الخليج الأولى والثانية، وانعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والحرب في العراق. كل تلك الأحداث كشفت ما كان المنتدى وأعضاؤه وغيرهم من الحريصين والمخلصين من أبناء المنطقة يحذرون منه ويتوقعون حدوثه، وأصبحت دول المنطقة مجابهة في هذا الوقت بمطالبات دولية وعالمية بضرورة إصلاح نظمها السياسية والتعليمية والاقتصادية ضمن سلسلة من الإصلاحات التي لا يمكن تأجيلها بعد كل ما حدث، حيث أصبح الوضع لا يحتمل التأجيل

والإنكار أو الإدعاء بأن الأمور جيدة وأن جهود التنمية تسير في الطريق الصحيح.

لذا كان للمنتدى في عامه الخامس والعشرين وقفة للتباصر حول متطلبات الإصلاح وبنوده ضمن رؤية من الداخل ومن قبل أبناء المنطقة الذين شغلهم هذا الهم طوال الحقبة السابقة، وقد اجتهد مدير المشروع السنوي ومقدمو الأوراق والمشاركون في هذا اللقاء في صياغة بنود أجندة الإصلاح من الداخل، لتمثل مخرجاً وطنياً وأداة لمواجهة الإشكاليات المزمنة التي أصبحت تهدد المنطقة وتؤثر ليس في نمط حياتها فقط بل حتى في وجودها وسيادة قرارها.

ولقد كان من الطبيعي أن تشكل مطالبات الأمس واستحقاقات اليوم هذه الأجندة لتحوي في بنودها الإصلاح السياسي والدفع بالمشاركة السياسية للشعوب من خلال الديمقراطية، وإصلاح الخلل الاقتصادي والأمني والسكاني، وتطوير المناهج التعليمية، وإعادة صياغة الخطاب الإعلامي ومفرداته، وغيرها من متطلبات نضعها بين أيديكم في هذا الكتاب السنوي لتشكل في مادتها بالإضافة إلى المناقشات المرفقة أجندة ملحة للإصلاح، نرجو أن تجد الصدى المطلوب على المستوى الشعبي وهو الأهم والأكثر دواماً وتأثيراً خاصة بين المهتمين في مجتمعات دول الخليج ومؤسساته المدنية وجامعاته ومؤسساته البحثية والفكرية. وكذلك على المستوى الرسمي المؤسسي والحكومي، فالحكومات أصبحت الآن مطالبة بكثير من متطلبات الإصلاح التي لا تعرف كيف ومن أين تبدأ بها، ولعل آليات العمل وبرامجه وهيكل مؤسساته المقترحة التي أوردها الزميل مدير المشروع في الخاتمة تمثل الأسلوب العملي لتنفيذه . فليكن لنا كمواطنين ومهتمين ومسؤولين دور نؤديه، لعلنا جميعاً نساهم في تنفيذ هذه الأجندة أو بعض بنودها. كل الشكر لمن ساهم بفكره وقلمه وجهده ومؤازرته لجهود الإصلاح في دولنا، وهو عملٌ شاق ولكنه حتمي وملح.

ما زال في الوقت متسع للإصلاح.

أسماء المشاركين

1 – ابتسام الكتبي
2 – إبراهيم مبارك الدوسري
3 – إبراهيم نوح المطوع
4 – أحمد الديين
5 – أحمد الربعي
6 – أحمد الشخص
7 – أحمد الصراف
8 – أحمد العويس
9 – أحمد النفيسي
10 – أحمد بشارة
11 – أحمد سيف بالحصا
12 – إسماعيل الشطي
13 – أنور النوري
14 – أنور الياسين
15 – باقر النجار
16 – بكر حسن
17 – بهية الجشي
18 – تركي الحمد
19 – جاسم السعدون
20 – جاسم مراد
21 – جعفر عبد المحسن
22 – حامد حمود العجلان
23 – حسن الإبراهيم
24 – حسن مدن
25 – حسين محمد المهدي
26 – حمد الرميحي
27 – حمد محمد البعادي
28 – خالد الشتري
29 – خالد هلال المطيري
30 – راشد المبارك
31 – راشد خميس السويدي
32 – رسول الجشي
33 – رفيعة غباش
34 – سعد الزهراني
35 – سعد بن طفلة
36 – سعد عبد الله الصعب
37 – سعد عكاشة
38 – سعود صالح المصيبيح
39 – سعيد عبد الله المهيري
40 – سعيد عبد الله حارب
41 – سعيد علي الحارون
42 – سليمان المطوع
43 – سميرة إبراهيم إسلام
44 – سهام القبندي
45 – سيف بن هاشل المسكري
46 – شملان العيسى
47 – شيخة النصف
48 – صالح الصويان
49 – صقر غباش
50 – عامر التميمي
51 – عبد الجليل الغربللي
52 – عبد الحميد الأنصاري
53 – عبد الخالق عبد الله
54 – عبد الرحمن الحبيب
55 – عبد الرحمن الذكير
56 – عبد الرحمن العلولا

57- عبد الرحمن النعيمي
58- عبد العزيز الجلال
59- عبد العزيز الدخيل
60- عبد العزيز الهلابي
61- عبد العزيز بن عثمان بن صقر
62- عبد العزيز سلطان
63- عبدالعزيز عبدالرحمن كمال
64- عبد الغفار حسين
65- عبد القادر آل يوسف
66- عبد الله العليان
67- عبد الله الطويل
68- عبد الله القويز
69- عبد الله أحمد المدني
70- عبد الله النيباري
71- عبد الله عمران
72- عبد المحسن المدعج
73- عبد المحسن تقي مظفر
74- عبد المحسن هلال
75- عبدالملك بن عبدالله الهنائي
76- عبد الملك يوسف الحمر
77- عبد النبي العكري
78- عبد الوهاب راشد الهارون
79- عبيد خلفان الروم
80- عجلان الكواري
81 - عدنان السلطان
82 - علي العنيزان
83- علي الموسى
84- علي خليفة الكواري
85- علي ربيعة
86- علي فخرو
87- عيسى محمد آل إسحاق
88- فاطمة الشامسي
89- فهد الدوسري
90- فؤاد شهاب
91- فيصل عبد العزيز الزامل
92- ماجد المنيف
93- مبارك حمد المهيري
94- محمد الجهوري
95- محمد الراشد
96- محمد الرميحي
97- محمد سعيد طيب
98- محمد صالح الكواري
99- محمد عبد الله السيد الهاشم
100- محمد غباش
101- محمد محسن
102- مريم لوتاه
103- مشاري النعيم
104- معصومة المبارك
105- منصور بكر البكر
106- منيرة فخرو
107- موزة غباش
108- موسى الصراف
109- موضي الحمود
110 - مي العريض
111- ناصر إبراهيم القعود
112- ناصر الصانع
113- ياسر أحمد العويس
114- يوسف أحمد الشيراوي
115- يوسف البنخليل
116- يوسف حمد الإبراهيم
117- يوسف عبد الحميد الجاسم
118- يوسف قرطاس
119- يوسف مكي

مدخل

الانتقال من القول إلى الفعل

الدكتور علي فخرو

بعد مرور خمس وعشرين سنة على هذا التجمع الفكري - الثقافي نحتاج إلى وقفة تأمل بشأن ما حقق وما ينبغي أن يحقق، أما تقييم ما تحقق في الماضي فسأتركه لمن هم أقدر مني ولمن كانوا أكثر التصاقاً بمسيرة هذا المنتدى، وسأركز على المستقبل لأنه أصبح من هواجس الجميع.

حتى الآن ارتضى المنتدى لنفسه أن يكون نشاطه فكرياً ثقافياً محدوداً، غرضه تنمية فهم أفضل لقضايا التنمية الشاملة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيوسياسية بين أعضائه والمشاركين في لقاءاته ومن هم على صلة ثقافية وفكرية بهم وفي محيط نشاطهم . في كل عام يكتب عدد من أعضائه أوراقاً تحليلية في سياق مشروع دراسي سنوي بشأن واحد أو أكثر من هموم مجتمعات الخليج العربية لتناقش من قبل الأعضاء في اجتماعهم السنوي، ولتنشر مع ملاحظات الأعضاء في كتاب كإضافة فكرية إلى المكتبة العربية. من هذا المنطلق فإن منتدانا لا يختلف عن المنتديات الفكرية المماثلة الأخرى ، ومن هذا المنطلق أيضاً كان عطاؤه ثرياً بالغ الجودة في كثير من الأحيان، ولكن تأثيره ظل محصوراً في دائرة ضيقة من القراء والمتابعين. وبالطبع فإن كل كتاب قد عبر دائماً عمن كتبوا موضوعاته وعلقوا عليها وليس عن موقف فكري للمنتدى كشخصية اعتبارية كلية. وهذا أمر منتظر من جسم يضم أفراداً يختلفون اختلافات جذرية في أفكارهم ومواقفهم بالنسبة إلى مجمل قضايا الأمة العربية، وإذا كان يمكن أن تجمع بينهم قواسم مشتركة وأهداف فإن منطلقات كل جماعة منهم ليست بالضرورة متطابقة.

وإذاً فقد اقتصر نشاط المنتدى على مرحلة الفكر ثم القول والخطاب الخجول. وإذا كان إصدار

كتاب سنوي هو نوع من الفعل إلا أنه في الحقيقة يبقى نوعاً من فعل القول ، أي مقاومة المنكر بالقلب واللسان في أضيق حدودهما، وربما كان ذلك هو الحد الذي يمكن عنده التقاء جماعة أهلية تعمل في العلن في المنطقة.

قبل الانتقال إلى تفاصيل موضوع الانتقال من القول إلى الفعل ، دعنا أولاً نطرح عدداً من الأسئلة التي أعتقد أن الإجابات عنها ستكون مدخلاً لنوع ذلك الفعل:

السؤال الأول يتعلق بفهمنا نحن أعضاء المنتدى لما تعنيه كلمة مثقف مادمنا اعتبرنا هذا المنتدى تجمعاً لعدد من المثقفين في الدّرجة الأولى، ذلك أن الكثير من الأدبيات تؤكد أنه لكي يعتبر المثقف نفسه مثقفاً سيحتاج ، إضافة إلى كونه متخصصاً أو عالماً في أحد حقول المعرفة أو أحد فروعها ، أن يتعامل مع حقل تخصصه من خلال اعتبارات حاجات وتطلعات مجتمعه ومايؤدي إلى التقدم والارتقاء الإنساني. وبالإحالة إلى مهمات المثقف جرى تصنيفه إلى تصنيفات من أبرزها المثقف الملتزم كما حدده الفيلسوف الفرنسي سارتر والمثقف العضوي كما حدده المفكر الإيطالي غرامشي والمثقف التاريخي الذي حدده عدد من المفكرين العرب. وفي الواقع سيحتاج المثقف أن يكون فيه بعض من صفات كل من هؤلاء، وهناك من يرى أن صفة المثقف تطلق عندما يتسق سلوك الفرد مع معرفته ويعبر فعله عن قوله.

السؤال الثاني سينتج بالضرورة عن الإجابة عن السؤال الأول. إنه يتعلق بالتعريف الذي سينطبق على أعضاء هذا المنتدى مستقبلاً إن لم يكن حالياً ، فإذا أصبح حمل هموم المجتمع والتزام العمل لحلها أمراً متفقاً عليه فإن انعكاس ذلك على أهداف هذا المنتدى ونشاطاته ونوعية أعضائه يصبح هو الآخر أمراً جديراً بالنقاش.

ولما كانت هموم مجتمعاتنا لاتعد ولا تحصى فمن الضروري الدخول في تفاصيل الأولويات وتقديم الأهم على المهم والتوجه إلى الأصول قبل الفروع والتركيز على االمفصليات. وذلك من أجل التوافق على قواسم مشتركة تكون أهدافاً للعمل المرحلي مع السعي إلى زيادة مساحة المشترك دون إلغاء حق الاختلاف في الآراء والاجتهادات والمنطلقات والمصالح الفردية لكل جماعة إثنية أو فئة طبقية.

وأما السؤال الثالث فإنه يتعلق بما إذا كان من الحكمة أو الضرورة طرح هذه الأسئلة في هذه المرحلة من مسيرة هذا المنتدى، ولكنني سأبادر في الحال إلى التأكيد أن طرحها لايقصد منه عودة المنتدى إلى المربع الأول . فالمطلوب هو المراجعة والتمحيص والتطوير والتجديد من أجل الانتقال إلى مستويات أعلى وإلى ساحات أرحب .

وأما السؤال الرابع والأخير فهو يتعلق بوعي الفرق الجوهري العلمي بين تجمع فكري يقتصر عمله على ممارسة الوعظ والإرشاد والبيداغوجية الثقافية، وبين مؤسسة مجتمع مدني فكرية تساهم في الدفع مع الآخرين نحو عمليات التغيير والتحولات الكبرى في المجتمعات التي تعمل

فيها. وهذا السؤال له أهميته الخاصة في الفترات الانتقالية للمجتمعات ، خصوصاً عندما تطرح المسائل التعاقدية المجتمعية كالمسائل الدستورية وأنظمة الحكم السياسية وثوابت المجتمع القيمية .

في مثل هذه الظروف هناك حاجة ملحة لعلم وفكر وخيال وعمل المثقفين من أجل تحييد جهل وسطحية وأنانية وانتهازية الكثرة من السياسيين ، وهو أمر ينطبق أشد الانطباق على المرحلة الانتقالية التي تمر بها كل دول مجلس التعاون.

وبالطبع فإنني لن أجرؤ على المجازفة باقتراح الإجابات، إذ المطلوب عرض الأسئلة لكي يناقشها الأعضاء وتتوصل الأغلبية إلى ما ترضاه من إجابات. ومع ذلك فإلى حين توفر إجابات واضحة ومحددة، أعتقد أن المنتدى بحاجة على الأقل إلى النظر في إضافة مجموعة من النشاطات الجديدة إلى نشاطه الوحيد السابق كخطوة تمهيدية لما سيتمخض عنه المستقبل.

والواقع أن البعض قد تقدم باقتراحات لتوسيع دائرة نشاط المنتدى . وقد لخص الأخ جاسم خالد السعدون في مقدمة كتاب " انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي " بعضاً من ذلك في الفقرة التالية : " فنشر الأدبيات التي كانت وسيلته (المنتدى) الوحيدة للإعلان عن قلقه في السابق ، قد يصاحبها دعوة ودعم لإنشاء مؤسسات إقليمية للمجتمع المدني ، وقد يصاحبها الانفتاح والتواصل مع الخارج ، وقد يصاحبها استخدام أفضل لوسائل ثورة الاتصالات ، وقد يصاحبها زيادة معدل اللقاءات ودرجة انفتاحها " وعليه فإننا نبني على خلفية رغبة لدى الأعضاء تدعو للمراجعة والتطوير .

أقترح النظر في الآتي :

أولاً: حتى الآن ظلت أفكار المنتدى متداولة في ساحة صغيرة وبين أعداد محدودة من قراءكتابه السنوي. وأعتقد أنه آن الأوان للاتفاق مع مجموعة من المشرفين على بعض البرامج الإذاعية والتلفزيونية أو صفحات الصحف لتكون منابر لأعضاء المنتدى لطرح أفكاره وتحليلاته وحلوله أمام أكبر عدد من مواطني دول مجلس التعاون ، وكتحصيل حاصل أمام مواطني الدول العربية الأخرى. وسيظهر الأعضاء بصفتهم أعضاء في المنتدى وإن عبروا عن آرائهم الشخصية، وليس بصفاتهم الأخرى وسيكون برنامجاً طوال العام وليس موسمياً. ويمكن للجنة التنفيذية في المنتدى أن تخطط لهذه اللقاءات وأن تنسقها مع أجهزة الإعلام وأن تقترح المختصين والمهتمين في كل قضية من قضايا المنطقة من أعضاء المنتدى ومن غيرهم أيضاً على معدي تلك البرامج الإعلامية.

ثانياً : قد يرغب الإخوان في أن يعقد المنتدى اجتماعاته السنوية قبل اجتماعات مجلس القمة الخليجي، من أجل أن يصدر خطاباً سنوياً يركز على القضايا المحورية التي واجهتها دول المجلس خلال السنة التي تسبق اجتماعات القمة، وعلى آمال وطموحات ومطالب الناس من المؤتمر الذي

سينعقد ، بحيث يصل إلى مسامع المسؤولين من جهة ويشكل توعية لمؤسسات المجتمع المدني للعمل في نفس الاتجاه.

ثالثاً: أعتقد أنه على المنتدى أن يسعى بشتى الطرق والوسائل المتاحة لتشجيع وإقناع كل مؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس لإنشاء اتحادات فيما بينها، من أجل التهيئة للعمل الشعبي المشترك في المستقبل والإعداد لخلق قواعد دعوة و ضغوط مجتمعية لها صوت ووزن تأخذه الأنظمة بعين الاعتبار في كل ما تتخذه من قرارات.

وحيث لاتوجد مؤسسات أهلية تهتم بنشاط مجتمعي يعتبره المنتدى هاماً، يسعى الأخير لتكوين مثل تلك المؤسسات على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي في مجلس التعاون.

رابعاً: أقترح أن تدرس اللجنة التنفيذية مدى إمكانية انتقال تواجد المنتدى إلى المستوى العربي القومي والدولي. فالساحات العربية والدولية تموج بمؤسسات مماثلة له ترغب في التفاعل معه وفي الاستماع إلى ما يقوله، خصوصاً أن الصوت الغالب كممثل لمجتمعات مجلس التعاون وشعوبه على المستوى الفكري هو صوت المؤسسات الرسمية الخاضعة لتوجيهات سلطات الدول الرسمية . وأعتقد أن لدى المنتدى الكثير مما يستطيع عرضه في قضايا الفكر والسياسة والثقافة عبر المنابر العربية والدولية بأشكالها المختلفة بما فيها المرئية والمسموعة وتجمعات قوى المجتمع المدني العالمي في المناسبات الكبرى.

خامساً: إن الانتقال من القول إلى الفعل سيعني الانتقال التدريجي من الثقافة إلى السياسة ، وسيعني أيضاً عملاً مستمراً وليس موسمياً. في اعتقادي أن ذلك قد يتطلب التفكير في لجان محلية على المستوى الوطني منبثقة عن المنتدى، تضم فعاليات وطنية إلى جانب الأعضاء، وستهتم تلك اللجان بالقضايا الوطنية إضافة إلى اهتماماتها المشتركة على مستوى مجلس التعاون وعلى المستويين العربي والعالمي.

سادساً: إذا تحقق كل أو بعض ماسبق فقد يرغب المنتدى في أن يكون داعية أو نواة لتجمع يضم أكبر عدد ممكن من مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون . وكخطوة أولى أرى الدعوة لتكوين هيئة تنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون التي كونت اتحادات إقليمية بحيث تؤدي إلى تنسيق دائم بين نشاطات كل الاتحادات من جهة ، وإلى دعم مطالب بعضها البعض ، وإلى حماية والدفاع عن استقلالية وحرية وحيوية المجتمع المدني في مجتمعات مجلس التعاون. ولكن ذلك التجمع لايمكن أن يفيد بصورة كبيرة ومؤثرة دون وجود هدف أو أهداف محددة ينتقل لتبنّيها ولكي يعمل الجميع من أجل تحقيقها . وفي ظني فإن الهدف الأول ينبغي أن يكون العمل بصور سلمية ديمقراطية لانتقال جميع مجتمعات مجلس التعاون إلى إقامة أنظمة ديمقراطية بكل متطلباتها الأساسية وبحيث تؤدي إلى صعود تدريجي لقوى سياسية جديدة تشارك في الحكم والتشريع والرقابة . وقد يبدو أن مثل هذا النشاط هو قفزة كبرى في بحر السياسة

الهائج، ومع ذلك فلا بد من بحثه واتخاذ قرار بشأنه إن عاجلاً أو آجلاً. ولما كانت وحدة دول مجلس التعاون ستكون تطوراً في حياة أهلها وحياة الوطن العربي الكبير فقد تكون إضافة ذلك مما يفضل البعض إضافته كهدف ثان يستحق تجييش مؤسسات المجتمع للدفع نحوه.

إنني أعتقد أن من حق مجتمعاتنا وشعوبنا أن تجني من ثمار علمنا وطاقاتنا أكثر من الذي يعطى حالياً، وهو أمر لن يتحقق إلا بتغيير نمط نشاط المنتدى . وبالطبع فإن كل ماذكرته لايتعارض مع، بل يصب في ، موضوع التنمية التي كان هاجس المنتدى منذ قيامه. فالتنمية الشاملة ليست سوى عملية حضارية ذات وجه إنساني تتطلب بالضرورة النمو والتطور والتحسن في كل مناحي الحياة وأولها الحياة السياسية وتوسيع الخيارات وضمان حق مشاركة الملزمين باتخاذ القرارات العامة والمتأثرين بالخيارات العامة في عملية اتخاذها.

واسمحوا لي أن أقول في النتيجة إن هذا الطرح لايقصد منه في هذه المرحلة إلا أن يكون عصفاً فكرياً أي تفكيراً جماعياً بصوت مسموع، يشارك فيه الجميع . وأيّاً كانت الأفكار التي تقود إليها هذه الورقة فإن الأهم هو أن تتحول إلى خطوات فعل ملموسة بدلاً من أن تكون حبيسة القلب واللسان وهما أضعف وسائل تغيير الحياة.

الفصل الأول

تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع

الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة، مجتمع أقل من عاجز

تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع

الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة، مجتمع أقل من عاجز

الدكتور محمد عبيد غباش

تمهيد:

جاء في خطاب التكليف الموجه من منسق اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية إلى كاتب هذا البحث أن المطلوب هو تناول " الخلل الاجتماعي ورؤية السلطة لحقوقها ومصدر شرعيتها وموقفها من حق المجتمع في المبادرات العامة، واعتمادها في ذلك على آليات ضبط سلطوي للأفراد والجماعات، الأمر الذي أدى إلى غياب دور فاعل للمجتمع وسلبية النخب فيه، وأضعف قدرة المجتمع على المشاركة في تقرير مصيره وتأمين مستقبله " .

ويمثل التكليف تحدياً ليس هيناً بالنظر إلى الطموح الكبير وربما الأمل بأن يقدم المنتدى بعد إكماله ربع قرن شيئاً أكثر من كونه لقاء ثقافياً-اجتماعياً بين مجموعة قليلة من المثقفين الخليجيين. الطموح يهدف بحسب الخطاب نفسه إلى تناول: "أهم أوجه الخلل الهيكلية التي تم رصدها والتي يجب التصدي لها، باعتبار أن إصلاحها يشكل مداخل استراتيجية للإصلاح الجذري من الداخل، وذلك تلبية لاحتياجات الإصلاح المنشود الذي تأخر القيام به في دول المنطقة بسبب غياب إرادة سياسية ومجتمعية للتغيير. وفي ذلك أيضاً سد لذريعة محاولات فرض "الإصلاح" من الخارج الذي قد يكون في بعض أوجهه حقاً يراد به باطل."

والتكليف واضح في أنه لا يهدف إلى معالجة أكاديمية فقط لهذه الأمور، بل إلى أن تكون أوراق العمل مساعدة على تبني السياساتPolicy Oriented Papers، وأن تكون موجزة ومركزة (20-30 صفحة) ومتكاملة بعضها مع بعض تعبر عن المستوى المعرفي وتمثل التوجه الإصلاحي لأبناء المنطقة.

والهدف المأمول هو أن تكون أوراق العمل هذه عناصر "في أجندة إصلاح جذري جاد من الداخل يعبر عن قلق أبناء المنطقة على المصير والمستقبل، ويشير إلى مرحلة جديدة من التعاطي الوطني مع القضايا العامة" .

وقد رسم المنسق خارطة منهجية لصياغة كل ورقة بحيث تتناول كل ورقة عمل خمسة عناصر:

أولاً: توصيف الخلل وتحديد أوجهه وأبرز مظاهره والتعرف على آليات إعادة إنتاجه.

ثانياً: رصد أبعاد الخلل ومخاطر استمراره وتداعياته المستقبلية.

ثالثاً: بيان الأهمية الاستراتيجية لإصلاح الخلل في عملية الإصلاح المنشودة.

رابعاً: إمكانية إصلاح الخلل من الناحية العملية وكيفية ذلك.

خامساً: متطلبات إصلاح الخلل على مستوى الحكومات ومستوى المجتمع الأهلي ومستوى المواطن الفرد.

وأهاب التكليف بأن يقوم كاتب كل ورقة بالإلمام بما تم طرحه من قبل المنتدى عبر ربع قرن من تشخيص لأوضاع المنطقة ودعوة لإصلاح أوجه الخلل فيها.

وعلى رغم مشاركة الباحث للمنسق رؤيته إلا أن بعض التعديل على مخطط بحث السلطة الخليجية كان ضرورياً لأسباب عديدة:

1- بخلاف باقي البنود المثارة في الأوراق البحثية فإن موضوع السلطة كان من المواضيع التي لم تدر على بساط البحث في منتدى التنمية بشكل مباشر في كل ندواته، وهو لذلك لا يحتوي أدبيات تراكمية يمكن رصدها وتلخيصها وتحديثها كما هو الحال في البنود الأخرى التي قدّم فيها المنتدى مساهمات كبيرة سواء كندوات نقاشية أو كأدبيات مطبوعة. ولهذا فستلعب الورقة البحثية هذه دور إثارة الأسئلة وطرح الخيارات المختلفة لإجابتها حتى يقوم المشاركون في الندوة المقبلة بإغنائها بمساهماتهم وإضافاتهم ونقدهم.

2- من المتعذر أن تتخذ الورقة الصيغة التي طلبها المنسق بأن تكون ورقة عمل مساعدة على تبني السياسات العامة، وذلك لأن موضوعة السلطة هي شيء أكبر من كونها سياسة عامة يمكن تكييفها بكيفية معينة عبر التسويات والمساومات السياسية المعروفة بين اللاعبين السياسيين، بل هي تطال القاعدة التي يقف عليها النظام السياسي برمته، وهي وإن لم تكن مستعصية على التغيير فإن تغييرها يعني فيما يعنيه تغيير النظام السياسي ومؤسسات تقاسم القوة فيه. ولذلك فسيكون سعي الورقة هو في تحليل السلطة الخليجية بأمل أن فهماً أكبر لها سيمكّن من التفاعل معها بشكل أكثر كفاءة سواء من جانب نخبها الثقافية أو من جانب مواطنيها. وهذا من شأنه تغييرها بشكل أو بآخر، بدرجة طفيفة أو عميقة. بل إن تغلغل رؤية أعمق للسلطة الخليجية في وعي بعض شخصياتها القيادية كفيل هو الآخر بأن يكسب النظام السياسي الخليجي إدراكاً حقيقياً للمخاطر التي تتهدّده وفهماً أكبر لجوانب ضعفه، فهماً ربما يؤدي لجهد حثيث يدفع لاستئصاله، فليس هناك ما يستثني أو يمنع النظام الخليجي من الاتصاف بسمة العقلنة التي رصد ماكس فيبر تمثلها في سلوك الدول الحديثة التي أخذت بالظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر.

خمسة مفاهيم مختلفة للسلطة في الخليج

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على خصوصية النظام الاجتماعي في دول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون، وفهم آلية عمل السلطة السياسية فيه، والتحولات المختلفة التي لحقت بها لتكون على ما هي عليه اليوم.

قدم باحثون عديدون الكثير من الفرضيات لتفسير جمود المنطقة الخليجية عن اللحاق بالعالم على صعيد الديمقراطية، ولكونها محتوية على أنظمة ملكية مطلقة أو غير دستورية ليس لتركيزها في منطقة صغيرة نظير في العالم. وقد طُرحت نظريات عديدة لفهم طبيعة السلطة السياسية في دول الخليج العربي الأعضاء في مجلس التعاون.

يمكن تقسيم هذه النظريات إلى ثلاثة مفاهيم أساسية ذات تباين واضح: نظرية القبلية الخلدونية، نظرية الميراثية العائدة إلى ماكس فيبر، ونظرية الدولة الريعية العائدة إلى الباحث الإيراني مهداوي. وستعرض الورقة أيضاً نظريتين إضافيتين من المهم رصدهما حتى وإن لم تتمتعا بالقبول الكبير من جانب المجتمع البحثي. ستناقش الورقة نقدياً هذه النظريات وستحاول عبر هذه المناقشة رصد ظاهرة السلطة في الخليج وتمييز آليات حركتها في وسط مجتمعها وفي البيئة الإقليمية والدولية.

أولاً: القبلية

يجد هذا المفهوم مادته في الخلفية القبلية للمجتمعات الخليجية، في أن دول الخليج ليست إلا قبائل بأعلامTribes with Flags بحسب تعبير أحد الكتاب الإنكليز، وفي أن الخليجي لا يشعر بمواطنيته في دولة حديثة بل كعضو في تحالف قبلي واسع يمحض فيه ولاءه للشيخ المترئس للتحالف مقابل حصوله على نصيبه من الغنائم، وينظر فيه على أن الحالة الخليجية لا تعدو أن تكون سلسلة من أعمال النهب والإغارة، وأن التحولات السياسية فيها ليست إلا نجاح تحالف قبلي أو جناح في الأسرة أو ابن عم أو أخ أو ابن في الإطاحة بأبيه أو قريبه المتربع في السلطة والإتيان بتحالف قبلي جديد أو جناح محروم من الأسرة لتبدأ عملية جديدة من عمليات النهب وتقسيم الغنائم.

تشكل تحليلات عبدالرحمن بن خلدون الجذر الأصلي لهذا المفهوم الذي يلقى قبولاً من العديد من الباحثين، ونجد حيوية هذا النظام النظري مستمرة إلى اليوم، فعلى سبيل المثال نرى في كتاب "صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت" للدكتور خلدون النقيب أن المفهوم الخلدوني بتنويعات واختلافات في التفاصيل يحتل مكان الصدارة.

بداية، فإن الميزة الواضحة للنظرية الخلدونية في إجلاء دور في المرحلة السابقة للاستقلال من الاستعمار ليست أكيدة وذلك لأن الإدارة الاستعمارية كانت تعدل بشكل مباشر أو غير مباشر من

طبيعة الحكم القبلي. بل لا يمكن قبول النظرية بشكل تام لتفسير فهم العلاقات الاجتماعية - السياسية السابقة لمجيء المستعمر، وذلك لأن الاستثناء كان يتمثل في تمتع الوحدات القبلية بالاستقلالية السياسية عن الكيانات السياسية المركزية في ذلك الوقت ،أما القاعدة فكانت في خضوعها لهذه الوحدات سواء الدولة العمانية أو العثمانية أو السعودية الأولى أو الدولة اليعربية في عمان.

يلاحظ على المحاولات المبكرة لتطبيق النظرية الخلدونية على مجتمعات الخليج أنها تجاهلت التحول المادّي الهائل الذي طرأ على هذه المجتمعات في العقود الأخيرة والذي أدى إلى ضعضعة البناء القبلي للمجتمع إن لم يكن قد قوّضه تماماً، ولعل هذا ما حدا بالباحثين كلارك وباون جونز، على سبيل المثال، إلى نقد كتابات الباحثة الراحلة آن فايف حول الإمارات حين ذكرا أنه " لا تزال تذاع أقوال بالغة الخطأ تتصل بالسكان غير المستقرين. لقد زعمت فايف قبل وقت بأن 30 بالمئة من سكان الإمارات العربية المتحدة هم من البدو. ولكن في الحقيقة فإن نسبة السكان الناشطين في ميدان الزراعة منخفضة وتبلغ 3 , 2 بالمئة (إحصاء الإمارات العربية المتحدة 1976)، ومن هؤلاء قلة منهم يعملون في إنتاج الماشية. إن فايف تستخدم مصطلح "بدوي" لتعني سكاناً منتشرين بقطع النظر عما إن كانوا متنقلين من الناحية الجغرافية أو عن مصدر موارد رزقهم. في الواقع، إن أغلب هذه الأسر تحصل على دخلها من القطاع الاقتصادي الحديث وبالذات من التوظّف في الخدمات الحكومية".

هناك العديد من العوامل التي تزعزع صلاحية تطبيق مفهوم القبلية على دول الخليج في الوقت الراهن. فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة المواطنين المتحدرين من خلفية قبلية يمكن لهم تذكّرها أصبحت تشكل نسبة يزداد تضاؤلها يوماً بعد يوم (في حالة مواطني الإمارات لم تتجاوز النسبة 15 بالمئة في نهاية السبعينيات)[1].

إضافة إلى لذلك، فإننا نجد أن من يسمون رجال القبيلة قد قطعوا روابطهم المادية مع نظامهم القبلي قبل عدة عقود. وهذا جاء نتيجة لاستقرارهم في مدن وللتحول في نشاطاتهم الإنتاجية، هذا التحول الذي بدأ حتى قبل اكتشاف النفط. لهذا فالبناء القبلي للعديد من القبائل متهدم إلى درجة أن "أعضاء" القبيلة لم يعودوا يستطيعون تمييز شيخ قبيلتهم أو يقومون بفض المنازعات بالأسلوب القبلي أو أن يعبئوا قواهم لدى بروز صدامات ما. لجملة هذه الأسباب ولغيرها فإن من الواجب الإصغاء إلى تنبيهات الباحثين ريتشارد وواتربري التي تحذر من رؤية أشكال لنظم سياسية معاصرة كإعادة إحياء للنظم التي سبقتها. وبحسب تعبيرهما، فإن القبيلة والتضامن القبلي في الشرق الأوسط في القرن العشرين يشكلان ظواهر مختلفة نوعياً عن القبيلة والتضامن القبلي في القرن السابع عشر والثامن عشر: "الشيء الذي اختلف بشكل جذري هو الدرجة التي اخترقت

(1) طبطبائي 1978 : 353 .

بها الدولة والسوق كل قطاعات مجتمع الشرق الأوسط "[2].

أدى ظهور النفط إلى ولادة مجتمع حضري يتمتع بأغلبية سكانية على باقي المناطق وذلك نتيجة الهجرة الداخلية الواسعة من المناطق البدوية-الزراعية إلى المدن. التحضر في دول الخليج لا يمثل فقط توافد أعضاء القبائل إلى المدن: إنه انصهار في داخل مدن تشهد عملية غير مسبوقة تاريخياً نحو التحديث من حيث السرعة (في 4 عقود) ومن حيث العمق (التحول من اقتصاد ندرة بدائي إلى اقتصاد قائم على إنتاج النفط وتدوير المال). وقد عبّر عضيد داويشة عن جوانب هذا التحول الاجتماعية حينما كتب: "مع تزايد التحضر وتسارع التعليم وزحف الثقافة الغربية فإن القيم والاتجاهات التقليدية التي كان يمكن الاعتماد عليها لتثبيت استقرار النظم السياسية أصبحت تواجه التشكك بشكل حتمي. لقد أخذت القيم القبلية تتلاشى مع المعيشة الحضرية وأخذ التوسع في النشاط الاقتصادي يشتت الوحدة الفيزيائية والترابط الداخلي للأسرة..."[3].

لهذه الأسباب، فأكثر المتحمسين لهذه النظرية لا يملك إلا أن يرفق تطبيقه لها على الوضع الخليجي بالكثير من التعديلات للمفهوم وذلك بغية تجاوز المشكلات الظاهرة المتمثلة في أن مواطني الدول الخليجية في غالبيتهم الساحقة تحوّلوا من أنشطة الإنتاج القبلي إلى أنشطة إنتاج مرتبطة بالدول النفطية. الجانب الذي توليه النظرية أهمية فائقة هو الجانب الثقافي، وهو جانب يرى أن المواطن الخليجي برغم تحوله الإنتاجي والاستهلاكي إلى أنماط حضرية وحديثة إلا أنه فيما يتعلق بمفاهيمه السياسية لا يزال متعلقاً بانتماءاته القبلية والأسرية - ولا تزال العصبية القبلية هي المحرك الأول لسلوكه السياسي.

يجدر التنويه بأن ابن خلدون قدم تفسيراً جديراً بالتأمل، وإن كان بالضرورة جزئياً، لغياب التسيّس عند قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، خصوصاً المجتمعات التي خلعت قبليتها حديثاً. ولعل التفسير يهدم أطروحة القبلية نفسها لتفسير الظاهرة الخليجية من أساسها، فالدورة الخلدونية تختتم بالمُلك وفيه تبرز ظواهر ما يسميه ابن خلدون "حصول المذلة للقبيل والانقياد إلى سواهم"، وسبب ذلك أن المذلة والانقياد كاسران لسورة العصبية وشدتها" وأن العصبية "هي التي تكون لها المدافعة والمقاومة والحماية والمطالبة وأن من فقدها عجز عن جميع ذلك كله"[4].

نحن إذاً أمام ظاهرة سياسية جديدة تمثل نقيضاً تاماً للظاهرة القبلية القائمة على العصبية، نحن أمام ظاهرة الملك التي وإن بحثها ابن خلدون إلا أن بحثه لها لا يجد الصدى ذاته لبحثه حول القبيلة في الدراسات الحديثة. يقدم ابن خلدون أيضاً تفسيراً بسيطاً لظاهرة الخضوع المديني حتى قبل أن تفتر سورة العصبية حينما يشير إلى أن العصبيات المغلوبة تسلم أمرها للعصبيات الغالبة ولا

---

(2) A. Richard and J. Waterbury 1990 : 331

(3) A. Dawisha 1988 : 266

(4) ابن خلدون، دون تاريخ: 1120 أنا مدين لغسان سلامة في تمييز هذا الفارق الكبير في نظرية ابن خلدون السياسية.

تبذل أي خطاب مضاد لهذا الغُلب[5]. مع ذلك فمن المهم أن لا نقلل من أهمية مفهوم ابن خلدون القبلي كتفسير سيكولوجي لبعض المواطنين الخليجيين الذين رغم أنهم تخطوا وضعهم القبلي مادياً منذ زمن ليس بالقصير إلا أنهم يواصلون امتلاك بعض مكوناته النفسية. أحد هذه المكونات يقدم تفسيراً لخصوصية يجب رصدها في علاقة المواطن بالسلطة؛ هذه الخصوصية تتلخص ليس في سلب الغنيمة كما ينظر البعض بل في أن أغلب الخليجيين يرتبطون برابط الدم، بروابط بشرية، وليست جغرافية. فهم حديثو عهد بشعور الانتماء إلى أرض مسورة بحدود دولية والشعور بامتلاك الثروات الجيولوجية في أعماق هذه الأرض.

ثانياً: الميراثية Patrimonialism

نبّه العديد من الباحثين إلى سمة بارزة للنظم السياسية في الخليج ألا وهي ديمومتها مقارنة بالكثير من الدول الجديدة التي بعد أن نالت استقلالها عاشت اضطرابات سياسية عاصفة؛ انقلابات عسكرية، ثورات شعبية...إلخ. ينظر الأنثروبولوجيون الفيبريون إلى نشوء القوة الاستعمارية كأصل عملية التحوّل من سلطة ميراثية إلى سلطة ديوانية (بيروقراطية). فالنظام الاستعماري حافظ على تواجد نظامين: النظام التقليدي المنظم لعلاقات الإخضاع ذات الطابع الشخصي، والنظام الحديث المعتمد على الديوانية الذي يؤسس علاقات أقل شخصية[6].

في النظام التقليدي، حسب مفهوم فيبر، تتولد الشرعية بقوة التقاليد والسلطة التي تتعاظم هيبتها بمرور الزمن عليها. وفي هذا ينبّه إيليا حريق إلى إساءة تقدير هذا النوع من السلطة من جانب التيارات الوطنية ومعهم علماء الاجتماع:

"..كثيراً ما أغفلوا حقيقة أن البنية تخلق الأسطورة. حينما يتم إنشاء بنية ما فإنها تطوّر قوى من المصالح الراسخة وتنتج شعوراً عند الأفراد، بمثل ما يشبه العادة، يجعلهم يتوحدون مع البنية. السلطة التقليدية كما يحدثنا ماكس فيبر هي قوة القبول المتعود لطرائق الأسلاف كطرائق صحيحة. وتطوير هذا الشعور المتعود للتوحد مع البنية لا يحتاج إلى قرون من الزمن"[7].

من بين أنواع السلطة التقليدية تشكل الميراثية أكثر حالات السلطة التقليدية أهمية للتطبيق على السلطة في دول الخليج. يعرّف فيبر هذه كحالات تنشأ عندما تطوِّر الهيمنة التقليدية قوة إدارية عسكرية لا تعدو كونها أدوات شخصية بحتة للرئيس، لحظتها فقط فإن أعضاء الجماعة تتم معاملتهم كرعايا. في السابق كانت سلطة الرئيس تظهر كحق متفوق للجماعة، ولكنها الآن تتحول إلى حقه الفردي الذي يحوز عليه كما يحوز أياً من أشياء التملك. ومن حيث المبدأ فهو قادر على توظيف حقه كأي استثمار اقتصادي: بالبيع وبالرهن وبالتقسيم بين الورثة. ويحلل فيبر أن أساس

(5) لعل أقرب المفاهيم الحديثة لهذا الرأي الخلدوني ذلك الذي قدمه غرامشي تحت مسمى الهيمنة.
(6) I. Harik 1987
(7) المصدر نفسه.

الدعم الذي يلقاه الرئيس في النظام الميراثي هو العبيد والحرس الشخصيون والجيوش المرتزقة، بالإضافة إلى الرعايا المجندين إلزامياً. ومن خلال هذه الأدوات يستطيع الحاكم أن يوسِّع مجال سلطته الاستبدادية وأن يضع نفسه في منزلة منح النعم والأفضال متجاوزاً القيود التقليدية للبنى الحاكمة الأبوية أو القائمة على كبار السن(8).

رغم الجهود الكبيرة فقد شاب تطبيق مفهوم فيبر على المجتمعات الخليجية صعوبات عديدة يعود سبب ذلك إلى أمور عدة منها أنه من النادر أن نرى أسلوب حكم واحداً صرفاً في أي مجتمع خليجي: الأكثر شيوعاً أننا نرى نظام السلطة التقليدي -الميراثي- متعايشاً جنباً إلى جنب مع أشكال سلطة مغايرة قائمة على البيروقراطية، وفي حالة الكويت مع شكل سلطة يمتلك بعضاً من خصائص النظم الديمقراطية الحديثة، وفي حالة الإمارات يقوم النظام الاتحادي بتحجيم الكثير من قوة السلطات الميراثية على المستوى المحلي.

وبسبب تمازج أكثر من نظام يقدم لوشياني تطبيقاً خاصاً يمزج فيه بين مفهوم فيبر وتحديد خصوصي للدولة يطلق عليه استخدام مصطلح دولة حصصية Allocation State، وهو ينظر إلى هذه الدول لا كدول قبلية بل كأنظمة ميراثية، ويرفض النظر إليها كأنظمة إقطاعية أو تقليدية.

إن مفهوم الدولة الحصصية يمكّننا من التغلب على أحجية: أن الملكيات الميراثية الحاكمة لا هي بتقليدية ولا هي بإقطاعية. فهي لم تكن إقطاعية قط، أما كونها تقليدية فهو أمر قد يكون بمعنى امتلاكهم لتقاليد ما وليس لكونهم هم ذاتهم كما كانوا قبل 20 أو 30 سنة. قد لا تتغير المظاهر كثيراً (في الحقيقة فإنها تغيرت كثيراً)، ولكن المضمون هو شيء مختلف كلياً: إن الحكام " التقليديين " اليوم يديرون دولاً حصصية معقدة ومحنكة. الذي حدث هو أن شكل الحكم الميراثي جاء مناسباً جداً لخصوصية الدول الحصصية(9).

ولوشياني لا يرى أن الديمقراطية تمثل مشكلة للدول الحصصية، فعلى الرغم من أنه يبدو من النافع إنشاء نوع من المؤسسات التمثيلية للتنفيس وللسيطرة على بعض أشكال السخط إلا أن أعضاء هذه المؤسسات لا يملكون بالضرورة إلا ارتباطاً واهياً مع قاعدتهم الشعبية: حواراتهم تواجه بلامبالاة من الجمهور، والحاكم يستطيع حل هذه المؤسسات دون أن يواجه عملياً أي مقاومة(10).

تبدو الميراثية منطبقة أكثر على نظام الحكم المتولد من مجيء الاستعمار وقيامه بتحويل سلطة شيوخ القبائل القائمة على الدم والعصبية (بالمعنى الخلدوني) إلى حكام يسيطرون على رقعة

---

(8) M. Weber 1968 : 231 8

(9) G. Luciani in H. Beblawi and G. Luciani 1987 : 77 - 8

(10) المصدر نفسه 5 - 74 .

جغرافية محددة، ويحتكرون السلطة في ذريتهم؛ شيء يشبه الإقطاع من جهة، ويشبه علاقة الوالي أو الوكيل المحلي بالسلطة المركزية الأجنبية.

غير أن الوضع طاله تحول جوهري مع رحيل القوة المستعمرة وما تبعه من ترقية للكيانات السياسية ما قبل الدولتية Pre-State إلى كيانات دولية تتمتع بشرعية إقليمية ودولية. إضافة إلى ذلك فإن السمة التي تميز الأنظمة الخليجية بعد الاستقلال ولا تلقى لها معادلاً في مفهوم فيبر للسلطة الميراثية تتركز في حقيقة أن النفط كان أساسياً ليس لتشكيل الدول في الخليج العربي وحسب بل للتحول الذي أصاب نظام السلطة الخليجية نفسها. فالحكام التقليديون كانوا يعتمدون على شكل من أشكال الضريبة من المحكومين، ولكن المداخيل النفطية عملت بشكل درامي على دعم سلطة الحاكم ومكنته من نيل الاستقلال المالي عن المحكومين.

يمكن أن نشاهد صعود الحاكم وتحوّله إلى حاكم ميراثي يتعزز بداية على يد قوى المستعمر، هذه القوى التي رقّت الحاكم من موقع شيخ القبيلة أو شيخ التحالف القبلي (الذي نستطيع فهم آليته ضمن المقولات الخلدونية) ليكون حاكماً ميراثياً، ولكن الترقي من السلطة الميراثية إلى السلطة الراهنة على يد النفط أساساً لا يكفي فهمه عبر المقولات الفيبرية. ولعل هذا النقص هو الذي حدا بالباحثين لتطوير مفهوم جديد يناسب الوضع النفطي.

ثالثاً: الدولة الريعية

يحظى مفهوم الدولة الريعية بصدى غير قليل بين الباحثين في الشأن الخليجي، ولعل السبب يعود جزئياً إلى عجز النظريات القبلية والميراثية عن الاستيعاب النظري لآثار التحديث الواسع في هذه المجتمعات.

يعود هذا المفهوم إلى الباحث الإيراني مهداوي، وهو يقدم تفسيراً ليس للسلطة في الدول الخليجية وحسب بل للسلطة في دول أخرى لا تعتمد على النفط بشكل مباشر، وقد جاء التفسير لطبيعة السلطة السياسية معتمداً على أن النظام الاقتصادي في الخليج ولّد دولة ريعية لا تفرض الضرائب والمكوس على مواطنيها، بل تقوم على عكس كل دول العالم، بالدفع لهم في دولة رفاه غير ضريبية، وعبر توظيفهم في ملاكاتها الإدارية والخدمية والأمنية. وهو شيء يشبه عملية رشوة سياسية: أسر حاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل عقد اجتماعي تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية، ومجتمعات تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كهبات تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم ليتصرف على هواه.

يُعرّف مهداوي الدول الريعية على أنها دول تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم. الريع الخارجي بدوره يُعرّف كريع يتم دفعه من أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني. يرى مهداوي أن دفع رسوم المرور في قناة السويس يمثل

ريعاً خارجياً، كذلك الأمر مع دفع رسوم بناء واستخدام أنابيب النفط المارَّة في أراضي البلدان المعنية. والأهم أن مهداوي يعتبر العائدات النفطية المحصلة من طرف الدول المصدرة للنفط ريعاً خارجياً أيضاً. والظاهرة التي تسترعي انتباه مهداوي في تطبيقه لمفهومه هي أن:

" الإسهام الأساسي لقطاع النفط يكمن في تمكين حكومات البلدان المصدّرة للنفط من الإقدام على برامج إنفاق عام كبيرة دون الحاجة إلى فرض الضرائب، ودون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى. هذا لا ينتج بالضرورة نظاماً اشتراكياً ولكن يمكن له أن يتحول إلى ما يمكن اعتباره دولانية محظوظة: إذ تصبح الحكومة عاملاً مهماً بل حاسماً في الاقتصاد "[11].

إحدى النتائج المهمة للنظرية الريعية كما يرى الباحث نجم آبادي يتمثل في أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة، كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية، هذه الاستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة[12].

ويربط حازم الببلاوي مفهوم مهداوي بالقبلية حين يعلن أن " التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء والإخلاص تعزز عبر أعطيات الدولة التي توزع المنافع والمنح لسكانها "[13]، والتي يتم توظيفها بحسب تعبير روجر أوين في شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام بالإضافة إلى الأعطيات الممنوحة لأغراض كسب الولاء الشخصي. ويضرب أوين الأمثلة على مثل هذه الأنشطة: بالأعطيات النقدية (الشرهات)، بشراء الأراضي المملوكة للأفراد بأسعار كبيرة، وبوسائط مؤسساتية من خلال خدمات دولة الرفاه، ابتداء بالتعليم المجاني والرعاية الصحية وانتهاء بدعم أسعار الكهرباء والماء والسكن[14]. بالإضافة إلى ذلك يرى أوين أن التوسع الديواني (البيروقراطي) والاقتصادي أتاح فرصاً أكثر لحيازة الرّضا الشعبي من خلال توفير الوظائف والقروض وإمكانية الدخول في مضمار واسع من الأنشطة الرابحة[15].

ومثل أوين يوسع الببلاوي مفهوم الدولة الريعية ليشمل مجتمعاً ريعياً، لكنه يضيف أيضاً عاملاً ثقافياً: عقلية ريعية. تقوم هذه العقلية في رأي الببلاوي بكسر الارتباط بين العمل والمكافأة على أدائه: " ... المكافأة تصبح كسباً غير متوقع وليس كثمرة للعمل الشاق المتواصل- مرتبطة بالوضع الاجتماعي ولذلك فهي غير مضمونة وانتهازية[16].

---

(11) M. Mahdavi in M. Cook 1970 : 428

(12) A. Najmabadi in H. Beblawi and G. Luciani 1987 : 213

(13) H. Beblawi in H. Beblawi and G. Luciani 1987 : 53

(14) R. Owen 1992 : 72 - 3

(15) المصدر نفسه.

(16) H. Beblawi in H. Beblawi and G. Luciani 1987 : 14

ويجمع منظرو الدولة الريعية على أن نشاطات الدولة الريعية تخلق حالة من الخضوع لدى المواطنين. فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزاً كافياً لمحاولة تغيير النظم السياسية. ويكمن الحل بالنسبة إلى الفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته أساساً في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام القائم وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته نفسها لأجل التغيير. وينحط الحراك السياسي لذلك في هذه المجتمعات ليصبح لا أكثر من دسائس يتم تدبيرها بين الحاشية في دواوين الحكومة، ولكن هذه المناورات نادراً ما تتطور إلى حوار سياسي حقيقي. وبشكل مماثل يعلن البلاوي أنه مع عدم وجود ضرائب تُذكر فإن المواطنين أقل إلحاحاً نحو المشاركة السياسية، وأن تاريخ الديمقراطية ترتبط بدايته مع نوع من الارتباط المالي (لا ضرائب دون تمثيل) (17).

تنطلق نظرية الدولة الريعية أساساً من تحليل اقتصادي لا يرى في النفط، وهو مادة هيدروكربونية محسوسة تم تحويلها إلى سلعة عبر عملية البحث والتنقيب والإنتاج والتعبئة والشحن والتسويق، إلا كريع إيجاري بدلاً من النظر إليها كجزء من الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة. وإذا صدقت النظرية في اعتبارها رسوم المرور في قناة السويس ريعاً إيجارياً لاستخدام القناة، وإذا هي صدقت أيضاً في اعتبار رسوم استخدام أراضي الدول الأخرى لإقامة أنابيب نفط ريعاً إيجارياً. وإن هي صدقت أيضاً (بجهد جهيد) في اعتبار المعونات الخارجية ريعاً إيجارياً فكيف يتم اعتبار انتقال مواد تشكل جزءاً من الثروة الطبيعية المحسوسة للدولة منها إلى المستهلكين ريعاً؟ وإذا نجح دعاة النظرية في المجادلة بصدق ذلك، فكيف يمكن لهم أن يمنعوا اعتبار أي دولة أخرى تنتج معدناً في العالم دولة ريعية- سواء كان ما تنتجه فوسفاتاً كالمغرب، أو يورانيوماً كجنوب أفريقيا أو نفطاً كروسيا؟

ربما كان مهداوي معذوراً وهو يطرح المفهوم في نهاية الستينيات حينما كان عائد النفط يتخذ شكل الضريبة الإيجارية على شركات النفط، ولكن لا يصدق الأمر الآن بعد التحولات العميقة في العلاقة بين شركات النفط والدول التي تعمل هذه الشركات فيها إلى حدود جعلت أكثر الدول تمتلك حصص الأغلبية في هذه الشركات بحيث أصبحت نسباً كبيرة من الموارد تتخذ شكل بيع الملكية المباشرة للسلعة الهيدروكربونية.

الأسوأ من ذلك أن هذا المنظور الاقتصادي الضيق التبست عليه المسألة الشكلية، وهي لا أكثر من اصطلاح عرفي، فأصبحت العلاقة الفعلية- علاقة الملكية للنفط من قبل المجتمع- أو الدولة - للموارد غائبة أو مغيّبة.

كما أن تمحيص النتيجة التي يصل إليها منظرو الدولة الريعية كل بلغته الخاصة والمتصلة بادعاء شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام يكشف أن هذه النتيجة غير قابلة للتكذيب، وهو الشرط

(17) المصدر نفسه: 53.

(18) I. Lakatos in I. Lakatos and A. Musgrave 1970 : 91

الأساسي الذي وضعه كارل بوبر للتمييز بين ما هو قابل لأن يكون علماً وبين اللاعلم[18]. فالإنفاق العام بحد ذاته هو نشاط تخوضه كل الدول ريعية كانت أو لا ريعية. ولذلك فمن الشطط اعتبار أنه حينما توفر الكويت تعليماً مجانياً فإن ذلك نوع من الرشوة لكسب الولاء بينما حين تفعله هولندا فهذه من سمات دولة الرفاه. من جانب آخر فبالإمكان رؤية أن كل الدول تقريباً تقوم بتوظيف الإنفاق العام لأجل نيل رضا وكسب ولاء كل المواطنين أو قطاعات هامة في نظرها منهم، فكيف نقوم بتمييز أن السلطة الخليجية تمارس شيئاً آتياً بشكل طبيعي من كونها ريعية بينما الشيء ذاته تمارسه سلطات دول غير ريعية؟

ونحن إذا ناقشنا بعض نتائج التحليل الريعي وتطبيقاته على الوضع الخليجي فإننا نلاحظ تهافتاً بيناً: فعلى سبيل المثال يعدّد البلاوي أمثلة على شراء الولاء في الكويت بعد الاستقلال، ولكن الكويت نفسها تقدم مثالاً مضاداً لأطروحة البلاوي حول تعذر قيام ديمقراطية في دولة ريعية لا تفرض الضرائب على مواطنيها، فقد أثبت مجلس الأمة الكويتي مراراً أنه أكثر المؤسسات شبه البرلمانية استقلالية عن السلطة الحاكمة في العالم العربي. إلى ذلك فربط البلاوي بين الضريبة والتمثيل يكشف أغلوطة منطقية بدائية في الاستنتاج أن " لا ضريبة دون تمثيل " يعني بالضرورة أن لا تمثيل دون ضريبة. ويقوم نجم آبادي مستشهداً بالثورة الإيرانية بالتحذير من المبالغة في دور غياب الضريبة، ذاكراً أن مجتمعاً خالياً من الضرائب لا يعني بالضرورة أنه مجتمع خاضع وخال من السياسة[19].

حتى محاولة توسيع مفهوم الدولة الريعية ليحتوي مجتمعاً وأفراداً ريعيين وعقلية ريعية، هذا التوسيع إذ يساوي بين كيفية حصول الدولة على ريعها مع كيفية حصول المواطن على دخله لا يكلف نفسه تحليل كيفية حصول المواطنين على هذه المداخيل. حقاً إن جزءاً من موارد الدولة يتجه بشكل مباشر نحو المواطنين بالكيفية التي سبق ذكرها (الخدمات العامة، شراء الأراضي... الخ) ولكن غالبية المواطنين يحصلون على مداخيلهم من خلال بيع قوة عملهم كموظفين، وقلة منهم تستحوذ على مداخيل ريعية: إيجارات العقارات وأرباح المضاربات (مع استثناء أرباح المؤسسات التجارية والصناعية التي يمتلكونها والتي تعرّف في النظرية الاقتصادية كربح وليس كريع إيجاري)، ولكن هذه مع كونها مداخيل ريعية إلا أنها ليست مباشرة ريعاً نفطياً.

بخلاف فكرة تحرير المواطنين من الضرورة، إضافة إلى فرص الكسب المادي غير المتولد عن جهد، فإن مفهوم الدولة الريعية لا يقدِّم تفسيراً مرضياً لعلاقة امتلاك الثروات النفطية من قبل السلطات الخليجية التي تمارس حقوق التملك هذه دون اللجوء على سبيل المثال إلى الدعم الأيديولوجي الذي يولِّده نمط الإنتاج الرأسمالي كمثل تبادل المتكافئات Exchange of Equivalants أو صنمية السلعة Commodity Fetishism لتبرير استلاب فائض

(19) Najmabadi in H. Beblawi and G. Luciani 1987 : 227

القيمة إذا نحن استخدمنا المقولات الماركسية.

واضح لنا جميعاً أن عدداً كبيراً من المواطنين في الخليج إن لم يكن أغلبهم، حتى وإن لم يدفعوا ضرائب إلا أنهم ينظرون إلى النفط كمورد طبيعي مملوك لكافة المواطنين، حتى خطاب الإعلام في الخليج، وهو رسمي في أغلبه، يعامل النفط كملكية عامة ولا يزعم أبداً أنه ملكية للأسر الحاكمة.

تنقل النظرية التالية التحليل بعيداً عن الارتباط الاجتماعي والاقتصادي إلى حقل الأفكار.

رابعاً: غياب النظريات

تدور نظرية بتروورث حول الخضوع الظاهر للمواطنين في العالم العربي إزاء أنظمة حكم مكروهة. ويرى الباحث أن الحياة السياسية في العالم العربي تختلف بشكل بيِّن عن الحياة السياسية في الغرب نتيجة غياب أي معتقدات حول الحاجة الأساسية للسيادة الشعبية، هذا الغياب هو ما يفسر في رأي بتروورث كيف أن المواطنين في الدول العربية لا يحتجون كثيراً ضد الأنظمة غير المقبولة التي يعيشون في ظلها[20]، والباحث يرجع ذلك إلى عدم اجتراح أنظمة فكرية سياسية تحد من الطغيان السياسي وتؤسس بناء حقوقياً للمواطنين (بالمعنى السياسي) في وجه الدولة:

"ما يُسهّل قبول أنظمة الحكم القائمة على حكم فرد أو قلة ليس وجود أي مجموعة محددة من الأفكار في الفكر السياسي العربي بل غيابها. لو عبرنا ببساطة: لا يوجد في تاريخ الفكر السياسي العربي شيء يقارن بالقطيعة الجذرية مع الماضي التي قام بها مكيافللي وهوبز في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي تم تطويرها لاحقاً ضمن عقيدة الديمقراطية الليبرالية في الأجيال التالية على يد لوك وروسو والتي جعلت مفهوم السيادة الشعبية مبدأً لا يشك فيه، بل ربما غير قابل للشك"[21].

ظاهرياً، من السهل أن نرى أن الباحث قام بتبسيط مفرط حين فتش عن تفسير للخضوع في غياب وجود نظرية ليبرالية في الفكر السياسي العربي والإسلامي. بالإمكان الرد على مثل هذه الرؤية المثالية بأن التاريخ لا يصنع فقط في الكتب بل إنه يصنع فيها وفي العالم المادي أيضاً، عالم العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية[22].

ومن السّهل أيضاً أن نحاجج في أن الديمقراطيتين اليابانية والهندية لم تنبثقا من قاعدة فكرية نظرية محلية، شينتوية أو بوذية أو هندوسية ليبرالية، وأن الدور الخارجي، الأميركي والبريطاني

---

(20) المصدر ذاته: 110.

(21) C. Butterwerth in H. Beblawi and G. Luciani 1987 : 91

(22) تقوم نظرية مايكل مان حول القوة الاجتماعية على فرضية وجود أربعة مصادر متباينة كانت لكل منها الغلبة على غيرها في فترات تاريخية مختلفة، وفي مجتمعات مختلفة: سياسية، عسكرية، اقتصادية، وثقافية. وإذا صحت هذه الفرضية فربما يجب أن نتوخى الحذر من الرفض العجول لمفهوم بتروورث المفرط في منح المركزية للدور الثقافي.

على التوالي، كان حاسماً في تأسيسهما ولكن يختفي وراء منظور بتروورث موقف من الثقافة العربية- الإسلامية التي يعزو إليها السبب في القابلية العالية للخضوع. بيد أنه بالإمكان الإشارة لوجود تراث شيعي وخارجي نشط ولفترات طويلة كتراث نظري (فقهي) حرّض ضد الخضوع للسلطة المركزية كشيء مماثل للعقائد الثورية الحديثة، وكان له الدور الأساس في توليد ثورة كبرى ضد الطغيان المحلي والتبعية الخارجية في انطلاق الثورة الإيرانية واستمرار نظامها السياسي لأكثر من 24 عاماً حتى اليوم.

حتى التراث الفقهي السني الذي يمثل الغالبية والذي يمكن أن نُرجع إليه تنظيرات طاعة الحاكم تحت أي ظرف خوفاً من الفتنة[23]، نجده في القرن العشرين قد انتفض تحت اجتهادات مفكري الإخوان المسلمين والأصولية الوهابية وولّد حركات ثورية في مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي إلى الحد الذي يتعذر فيه قبول القول بغياب فكر رافض للنظم السائدة ولتقليد تقبل الاستبداد، دون أن يعني قولنا هذا بالطبع أن الإنتاج الثوري الجديد وهو يرفض الطغيان القائم يسعى نحو الليبرالية التي دعا إليها لوك أو سبينوزا أو الديمقراطية المباشرة التي دعا إليها روسو.

جدير بالذكر أيضاً أن هناك إشكالية في تشخيص الوضع الخليجي من حيث خضوعه أو خلوّه من التسيُّس. وكل النظريات الآنف ذكرها انطلقت من هذا الوصف كشيء مسلم به، رغم أنه من الممكن إقامة تشخيص مضاد أساسه أن التسيُّس هو أي شيء إلا أن يكون غائباً: الحرب الأهلية في منطقة الجبل الأخضر العمانية في نهاية الخمسينيات، الثورة المسلحة في إقليم ظفار في الستينيات والسبعينيات، المعارضة البحرانية الوطنية والدينية، انتفاضة 1979 في الحرم وفي المنطقة الشرقية. المعارضة السعودية الشيعية والسلفية، أنشطة منظمة القاعدة داخل الخليج وخارجه، بالإضافة إلى اضطرابات داخلية لا حصر لها في كل دول الخليج في العقود الأربعة الماضية...

ومع ذلك فمن المهم أننا ونحن نرفض تفسيرات بتروورث لظاهرة غياب التسيّس (الخضوع لأنظمة حكم مكروهة ولكن متروكة لتفعل ما تشاء) أن نوافقه الرأي في وجود الظاهرة نفسها في أوساط العديد من المواطنين الخليجيين، مثلها في ذلك بقية الرقعة العربية في العقود الأخيرة. ومع التحفظ في أن فئات من المجتمع ذات وزن محسوس انغمست في أنواع من النشاط السياسي الذي اتخذ شكلاً سياسياً بل مسلحاً في فترات مختلفة ودول خليجية عديدة.

يمكن الرد أيضاً على أطروحة بتروورث من جانب أن الخضوع يمكن إرجاعه بشكل مباشر للتدخلات الواسعة النطاق من قبل الأنظمة المسيَّرة بعقيدة الديمقراطية الليبرالية، هذه التدخلات التي تعزز من وجود أنظمة وتزعزع بقاء أنظمة أخرى. وفي الحالتين تعزيز الوجود أو زعزعته لا يتولّدان من إرادة داخلية صرفة بل ربما من نظام هيمنة خارجي. والدور الخارجي بالذات، وليس حضور النظرية أو غيابها هو ما ترتكز عليه النظرية التالية.

---

(23) على سبيل المثال تنظير الماوردي، انظر يوسف إيبش 1966 : 148 .

خامساً: "الدولة الطرفية"

يبسط بول فياي في مفهومه للدولة الطرفية طريقة السيطرة على المجتمع في العالم العربي. تمثل هذه الدولة شكلاً آخر من أشكال الدولة الناهبة القديمة القائمة على الاستيلاء على الثروة من التشكيلة الاجتماعية التي تقوم بحكمها، ولكن هذه الدولة تعرضت علاقتها بالمجتمع للتغير في الأزمنة الحديثة؛ فبينما كانت الدولة الناهبة القديمة لا تتدخل في أكثر شؤون المجتمع طالما الإيرادات تتدفق نحوها بانتظام، إلا أن الدولة الطرفية ترى أنه من الضروري لها أن تخترق المجتمع وتهيمن عليه بشكل شمولي، فبالنظر إلى اعتمادها على السوق العالمية فهي تفكك التشكيلة الاجتماعية التي تحكمها وتعيد تنظيمها بحسب تمفصلها مع السوق العالمية، وبهذه العملية فهي لا تحكم المجتمع المدني ولكنها تلغيه بمحاولتها ممارسة دوره. الدولة الطرفية الحديثة لا تحتمل وجود منظمة أو وظيفة مستقلة في المجتمع المدني: الاقتصاد والمجتمع والدين والتعليم بل حتى الأسرة مخترقة من قبل الدولة، وهي تكتسب قوتها أساساً من ارتباطها واعتمادها على القوى الدولية المركزية وليس على قاعدةقوتها Power Base المحلية (المجتمع)، والأخير في الواقع مبني من قبل الدولة وليس سابقاً لها (الدولة تصنع الأمة)[24].

يحتاج مفهوم فياي، إذا أردنا تطبيقه على الوضع الخليجي، إلى شيء من المناقشة. بداية، فإن المفهوم يقدم منظوراً وصفياً وليس تفسيرياً. فنحن نفهم كيف تتصرف الدولة الطرفية ولكن لا نفهم لماذا تنجح في ذلك. إضافة إلى ذلك فقابلية المفهوم للتطبيق على دول شمولية كالعراق (في مرحلة حكم البعث) وسوريا وليبيا أكثر وضوحاً من قابليته للتطبيق على الوضع الخليجي بالنظر إلى الدرجة المفرطة التي تُخضع فيها تلك الدول مجتمعاتها؛ مع أنها ليست متمفصلة جيداً مع السوق العالمية، أو مرتبطة بعمق على الصعيد الأمني بالقوى الدولية المركزية المسيطرة اليوم (وإن كانت مرتبطة بقوى القطب الدولي الآخر سابقاً قبل سقوطه).

ومع ذلك، فإن الارتباطين الاقتصادي والأمني للدول الخليجية بقوى السوق العالمي والدول المركزية يلبيان شرطاً مهماً لتطبيق مفهوم الدولة الطرفية على الحالة الخليجية. ويبقى الشق الآخر للتطبيق، وهو عملية تفكيك المجتمع وإعادة تشكيله واختراقه، بحاجة إلى شيء من التحليل.

من نافل القول أن كل نظام اجتماعي، أينما كان، هو بناء ليس خالداً ويتعرض بمرور الوقت للعوامل غير المواتية وللتصدّع والخراب، وهو لذلك بحاجة إلى أن يعاد ترميمه وبناؤه باستمرار. ويُرجع فيريرو السبب في ذلك إلى أن مبدأ الشرعية الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي هو شيء وقتي عابر لا يملي إرادته إلى ما لا نهاية[25].

ونحن إذا رصدنا التحولات السياسية والاجتماعية على المجتمعات والتشكيلات السياسية

---

(24) S. Zubaida 1989 : 141 - 45

(25) "لوموند ديبلوماتيك" النسخة العربية. رقم 20 : 12 .

الموجودة في الخليج منذ منتصف القرن الثامن عشر التي يمكن تحديد بدئها بالانهيار المتزامن تقريباً للدولة اليعربية في عمان ودولة نادر شاه في إيران لوجدنا تغيرات بالغة العنف في مداها تصيب كافة أوجه الحياة الخليجية رغم ما يزعم من اتصافها بالسكونية والاستمرارية. فعلى الصعيد الخارجي تم إلحاق المنطقة بقوى إقليمية جديدة صاعدة وبقوى دولية فرضت هيمنتها العسكرية والسياسية لفترة طويلة. وعلى الصعيد السياسي الداخلي برزت تشكيلات ما قبل دولتية على سواحل الخليج غرباً وجنوباً ذات أصول قبلية. ونجح الاستعمار في تحويل بعض هذه التشكيلات إلى كيانات ميراثية، من حيث تكوين السلطة المحلية، وحماها من تهديدات وأطماع الدول المجاورة، ومكن أغلبها من الصمود في وجه التحديات الداخلية، ورعى تطوير البنى السابقة للدولة لتصبح دولاً بعد رحيله.

بسطت بريطانيا هيمنتها على المنطقة في أوائل القرن 19 وقامت بتحويل الأنظمة القبلية إلى ميراثية، ولكن الوضع لم يكن هيناً للحكام الجدد. فشح الموارد المرتبط باقتصاد كفاف وندرة لم يمكّن السلطة الوليدة من فرض قوتها بشكل حاسم. وأنتجت التحولات الاقتصادية تحديات كبيرة للحكام الجدد. وكانت حيازة الحاكم الخليجي لمكوس الجمارك وتصرفه فيها على هواه عاملاً مهماً في ظروف احتباس اقتصادي هائل يهدد طريقة الإنتاج والعيش التي استمرت لألفي عام على الأقل. ونشأت في الكويت والبحرين ودبي نتيجة انهيار اقتصاديات الغوص على اللؤلؤ في الثلاثينيات مجالس أو حركات إصلاحية حاولت استيلاد حلول اقتصادية جديدة بتحديث آليات الحكم التقليدية عبر توسيع دائرة المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من نجاح الحكام، وبدعم كبير من القوة الأجنبية، في التغلب على تحديات المجالس الإصلاحية، إلا أن الحكام أنفسهم قاموا بتبني جهود التغيير الاقتصادي والاجتماعي، بل السياسي في حالة الكويت في ستينيات القرن الماضي. ومكّن تدفق الموارد النفطية في يد السلطات الخليجية من أن تقود عملية تحديث هائلة مسّت كل جوانب الحياة، ولم تشرك أياً من بقايا القوى الاجتماعية التقليدية (ممثلة بالقبيلة وبالمؤسسة الدينية) ولا بالقوى الاجتماعية الصاعدة تاريخياً، كرجال الأعمال أو المثقفين، في تحديد شكل التحديث وغاياته. ووجدنا أن حكاماً عرقلوا أو تباطؤوا في السير في الطريق الجديد تمت إزاحتهم بالقوة؛ كمثل شيخ أبوظبي، شخبوط بن سلطان، وكذلك سلطان عمان، سعيد بن تيمور.

وإذا تتبعنا بدقة الهندسة الاجتماعية هذه لوجدناها غير مسبوقة تاريخياً في قصر فترتها، وفي عنفها إزاء أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية، بل حتى في وجهها الثقافي. أي إذا استعدنا لغة بول فياي: عملية إعادة تشكيل واختراق شاملة للمجتمع. والصفة التي يجدر رصدها بدقة في العقود الثلاثة الأخيرة، على الصعيد السياسي، تكمن في تمتع السلطة الخليجية باستقلالية لا مثيل لها عن مجتمعها. ويكتسب هذا الاستقلال ثلاثة أوجه يجب أخذها جميعاً بعين الاعتبار:

الأول: الاستقلال الاقتصادي

وهو ما شكل أساس مفهوم الدولة الريعية الذي استند على تحليل عوائد النفط. ولكن الاستقلال الاقتصادي لا يتركز فقط في عدم الاعتماد على فرض ضرائب على المواطنين، ولكنه يشمل قدرة السلطة على ممارسة ما أسماه بول فياي تفكيك المجتمع، وإعادة تشكيله، واختراقه، وفي النهاية الهيمنة عليه. ولا تشكل عمليات الرعاية Patronage التي ركّز عليها مفهوم الدولة الريعية إلا أقل الأمور أهمية مقارنة بفتح البلاد على مصراعيها لاكتساح قوى السوق العالمية التي لا تشمل السلع المادية وحسب بل الوسائط الخدمية والثقافية، إضافة إلى البنية الحقوقية والقانونية.

الثاني: الاستقلال عن العمالة المحلية

يشكل وضع العمالة غير المواطنة ذات النسب الكبيرة عنصراً من عناصر استقلالية السلطة عن المجتمع. فمن الواضح أن قوة العمل الأساسية في هذه المجتمعات يتم استيرادها كسلعة من الخارج للاستخدام لفترة محددة دون أي حقوق سياسية وبأقل الحقوق التفاوضية في سوق العمل، وهي معرضة للترحيل حينما تنتفي الحاجة إليها. إن هذه الوضعية تمكن الدولة الخليجية من الانتفاع من قوة عمل ماهرة دون التعامل معها كجزء من مجتمعها التمثيلي Constituency الذي يجب عليها أن تلبي، على الأقل أن تظهر استجابتها لتلبية حاجاته وتحقيق قيمه (هكذا تُفهم عملية توليد الشرعية والمحافظة على استمرارها).

بالمقابل فإن هذه الأعداد الضخمة من قوة العمل الخارجية، عربية كانت أو أجنبية، تُهمش المجتمع المحلي سياسياً أمام نظام حكمه وذلك عبر إزاحته من مواقع الإنتاج التي يمكن من خلالها أن يتم صراع اجتماعي أو سياسي.

الثالث: الاستقلال الأمني/ العسكري

رغم صغر أسواقها، فإن دول الخليج تقوم بإنتاج سلعتين استراتيجيتين على الصعيد الدولي، النفط والفوائض المالية. وهو ما أدى إلى مد الضمانات الأمنية الغربية إلى جميع دول الخليج. وهذه الضمانات التي جرى اختبارها مراراً بنجاح (على سبيل المثال في ظفار في السبعينيات، وفي الكويت في التسعينيات) تضيف ركناً حيوياً لإقواء السلطة الخليجية وحمايتها مما يتهددها من التحديات الداخلية والخارجية.

وقد سعى الغرب أثناء الحرب الباردة والعقد والنيف اللذين تلاهما إلى الإبقاء على الأوضاع القائمة في الخليج دون تغيير، بسبب خوفه من أن تدخلاً أقل ربما يقود لنجاح الاتحاد السوفيتي في التأثير في المنطقة، أو أن الاضطراب في الخليج قد يجرّ إلى اضطراب إمدادات النفط مع ما يحمله ذلك من زيادة لا تحمد عواقبها في الأسعار.

من آثار هذا التدخل تجميد عملية الإصلاح السياسي في الداخل. وكنتيجة للاعتماد على

الضمانات الأمنية الغربية برزت استقلالية السلطة في الميدان الأمني حيث بات الاعتماد الطبيعي على مواطنيها للتعبئة العسكرية أمراً قليل الأهمية. ومن الواضح أن الحاكم الذي لا يستمد وضعه من الرضا الداخلي عليه بل من حماية القوى الأجنبية، يعيش علاقة فريدة مع شعبه: فالأدبيات السياسية تكاد تُجمع أنه من المتعذر أن تستمر تشكيلة حاكمة دون دعم داخلي من طبقة اجتماعية أو إثنية أو طائفة تسند الحكم في وجه مناوئيه في الداخل وتوفر له الشرعية، وبمقابل هذه الشرعية يقوم الحاكم بأداء واجبه في عقد صريح وإن لم يكن مكتوباً، وهذا الواجب بالغ التعقيد، ويتضمن فيما يتضمن توفير الأمن وإدارة نظام قانوني يضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويلبي ضرورات اقتصادية في حد معين يتفاوت من مجتمع لآخر يمكن للأفراد عبره من الإنتاج والعيش. بيد أن هذا التوازن بين واجبات الحاكم وحقوق المواطنين ينهار حينما تأتي قوى خارجية لتضمن للحاكم وجوده رغم أنف مجتمعه.

إن هذه الدولة البالغة الاستقلال تظهر قوية جداً أمام شعبها، فهي لا تتمتع فقط بمزايا اقتصادية وأمنية وسكانية تغنيها عن الاعتماد على مواطنيها. إنها فوق كل ذلك، ونتيجة لكل ما سلف ذكره، تتمتع بأهم مزية: إلغاء الحاجة إلى نيل الشرعية. بمعنى آخر، فإن النهاية المنطقية لدولة بالغة الاستقلال في مجال الاقتصاد وتوفير قوة العمل والأمن هو تحرير السلطة من قابلية المحاسبة، من ضرورة قيامها بتقديم تبريرات حقيقية أو ظاهرية تقول إنها تلبي مطالب شعبية أو أنها تسعى لتحقيق أهداف عامة مرغوبة. لهذا فإن المشكلة الملازمة لكل الدول الحديثة وهي مكابدة أزمة دائمة للشرعية تصبح مشكلة لا وجود لها في الخليج[26]. ومن هذا يتبين أنه رغم وجود كل الشروط التقليدية لوجود أزمة إلا أنه لا تظهر على السطح أية أزمة. وليس صعباً معرفة السبب: إن السلطة الخليجية لا تملك شعباً؛ وهو الشيء نفسه الذي نصفه حينما نقول بأن الشعب الخليجي لا يملك سلطة.

لهذا فإن اتجاهات الرأي العام الخليجي اللامبالية ظاهرياً تجاه السياسة، يجب تفسيرها في الاستقلالية البالغة التي تتمتع بها السلطة الخليجية، وهذا ربما يكون حجر الزاوية في عملية الإقصاء السياسي التي تتصف بها المنطقة الخليجية.

وعلى عكس مفهوم الدولة الريعية القائم على تحقيق الشرعية عبر ما يمكن أن نسميه " رشوة عامة " فإننا صرنا نمتلك تصوراً أكثر تماسكاً، وهو تصور وإن لم يكن ينكر دور الإنفاق العام والتحرر من ضرورة دفع الضريبة في تهدئة المواطنين إلا أنه تصور يضع بالإضافة إلى المداخيل النفطية العاملين الإضافيين، السكاني والأمني كأركان أخرى لنجاح النظام الخليجي في ضبط مواطنيه. ونتيجة ذلك كله الإخلال بالتوازن الدقيق بين الحكام والمحكومين وبدفع السلطة إلى منزلة شاهقة من الهيمنة على المجتمع.

(26) يرى هابرماس أن أزمة الشرعية تعيشها بشكل دائم كل الدول المتقدمة J. Habermas 1976

الخاتمة

للوهلة الأولى قد يبدو هذا التحليل متشائماً في إمكانات تطوير النظام السياسي الخليجي، وتعميق المشاركة السياسية فيه، وتوسيع دور مجتمعه المدني. ولكنني لن أكتفي فقط في الإجابة بأن الباحث غير مطلوب منه تقديم صور ملونة للواقع وأن الأمانة تقتضيه كشف الوضع على علاته مهما تكن النتائج، هذه الإجابة سهلة ومشروعة في الوقت نفسه، ولكن أود التنويه أن الورقة ركزت البحث بالدرجة الأولى على علاقة السلطة بالمجتمع وهي علاقة بالضرورة غير مكتملة إذ إنها لم تتطرق إلى تحليل مجموع هذين الكيانين؛ السلطة السياسية والمجتمع المدني، أي الدولة؛ وهو كيان له آليته وطريقة عمله الخاصة خصوصاً في تفاعلاته مع أشباهه من الدول إقليميا ودولياً. ومن الواضح أن الدولة الخليجية، وبخلاف سلطتها، ليست دولة قوية، فهي وإن كانت ترث قوة سلطتها السياسية الداخلية إلا أنها ترث أيضاً ضعف مجتمعها المدني، لهذا فهي دولة ضعيفة، سواء في محيطها الإقليمي والدولي أو في المجالات اللاسياسية؛ في مجال التقنية والاقتصاد والإعلام والتعليم. وليس من الصعب إدراك أنه وكما كان العبيد على مدى آلاف السنين محاربين سيئين فكذلك فإن مجتمعاً مدنياً منهاراً لا يستطيع أن يكسب الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي غدت السمة التي تميز العصر الراهن.

الدولة الخليجية منكشفة أمنياً لاعتمادها شبه التام على غيرها، وهي معرضة لضغوطات قد تكون كارثية من الدول الداعمة أمنياً، ومن الدول التي تستورد منها اليد العاملة التي أصبحت اثنتان منها دولتين نوويتين. والانكشاف الاقتصادي باد للعيان من جراء الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام الذي قد يواجه بدائل طاقة منافسة من جراء تحولات وتقدم تكنولوجي ليست في الحسبان. والانكشاف باد للعيان بسبب الإيكولوجيا الخليجية الشديدة الحرارة والشحيحة بالمياه والمفتقدة للأراضي الخصبة.

- يشير التحليل السابق إلى أن أحد المحددات الأساسية، بل لعله المحدد الأهم لسلوك النظام السياسي الخليجي يكمن لا في استرضاء المجتمع بل في استرضاء الدولة الراعية أمنياً، وهي هنا الولايات المتحدة. والرصد الدقيق لعملية الاسترضاء يقتضي فهم ما تتطلبه الولايات المتحدة من الأنظمة المحمية. فالاصطفاف بوجه الاتحاد السوفييتي وحلفائه كان الهاجس الأكبر في الماضي، وهو الذي حول طبيعة الحكم لتكون معادية للتيارات اليسارية وداعمة للحركات الإسلامية ذات الخطاب المعادي للشيوعية أثناء الحرب الباردة.

والاسترضاء لا يعني بحال الخضوع التام للولايات المتحدة في كل ما تريده، في كل الفترات، فمن دون شك يمكن رصد مواجهات وخلافات على قضايا مختلفة بين القوة الدولية الحامية والنظم الخليجية المحمية، كالخلاف على الوضع الفلسطيني وعلى المحاور المختلفة للصراع العربي

شك تمثل شيئاً ضاغطاً وضروري التبني حتى وإن كان "كريهاً" من منظور أنظمة لا تريد أن تصطف بشكل تابع، وبأقل قدر من الإرادة المستقلة وراء البرامج المصوغة في واشنطن. وبالطبع فإن القوى الاجتماعية القادرة على التماهي مع هذه البرامج، كرجال الأعمال مثلاً، تمتلك تأثيراً هائلاً في النظم الخليجية، لا لقوتها الذاتية بل لتطابق البرامج الأمريكية مع مصالحها (في مجال التخصيص).

– من الواضح أننا لنحدد واقع الحال الخليجي في المستقبل القريب من المهم لنا أن نرى ما يحدث بالضبط في هذين الحقلين : حقل الضمانات الأمنية الأجنبية المقدمة لنظمنا السياسية وهي تواجه مطالب شعوبها في المشاركة السياسية، وحقل استعادة الشعوب الخليجية لمواقعها في سوق العمل التي تمت إزاحتها منها. ومن خلال الرصد لهذين الحقلين سنستطيع أن نحدد بدقة إن كانت هناك فرص حقيقية للتحول إلى الديمقراطية. ومع أن الإدارة الأميركية الراهنة تتبنى علنياً مشروعاً سياسياً إصلاحياً لمنطقة الشرق الأوسط يستند إلى الديمقراطية والعلمنة، ولكن من المشكوك فيه أن يتخطى المشروع حيز التنفيذ الجاد وذلك لأن القوى الأكثر تأهيلاً للبروز في الوضع الديمقراطي هي الحركات السياسية الإسلامية، التي تنظر إليها الولايات المتحدة وحلفاؤها على أنها الخصم الأمني والسياسي والعقائدي الأول. ولهذا فالتجارب "الديمقراطية" في الخليج سوف تبقى في حدها الأقصى في إطار شكلي مشابه للتجارب الديمقراطية المزعومة في مصر والأردن والمغرب.

ببليوغرافيا

- Butterworth, C. (1987) State and Authority in Arabic Political Thought. In Salamé, G. (ed.)
- Cook, M. (1970) Studies in the Economic History Of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day. London: Oxford University Press.
- Clarke, J. and Bowen-Jones, H. (eds) (1981) Change and Development in the Middle East:Essays in honour of W.B. Fisher. London: Methuen.
- Dawisha, A. and Zartman, I. (eds.) (1988) Beyond Coercion: The Durability of the Arab State. London: Croom Helm.
- Dawisha, A. (1988) "Arab Regimes: Legitimacy and Foreign Policy". In Dawisha, A. and Zart-man, I. (eds.).
- al-Dekhayel, A. (1990) The State and Political Legitimation in an Oil-Rentier Economy; Kuwait as a Case Study . PhD. Thesis, Exeter: University of Exeter.
- Habermas, Jurgen (1976) Legitimation Crisis. London: Heinemann.
- Harik, I. (1987) 'The Origins of the Arab State System'. In Salamé, G (ed.)
- Ibn Khaldun, 'A. (no date) al-muqaddemah (The Introduction). Beirut: Dar al-Fikr.I. Lakatos, I and A. Musgrave (eds) (1970) Criticism and the Growth of Knowledge. London: Cambridge University Press.
- Luciani, G. (1987) 'Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework'. In Beblawi, H. and Luciani, G. (eds).
- Luciani, G. and Salamé, G. (1988) The Politics of Arab Integration. London: Croom Helm.
- Mahdavi, H. (1970) 'Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran'. In Cook, M. (ed.)
- Mann, M. (1986) The Sources of Social Power: A History of Power from the Beginning to AD 1760. Cambridge: Cambridge University Press.
- Najmabadi, A. (1987) 'Depoliticisation of a Rentier State: The Case of Pahlavi Iran'. In Beblawi, H. and Luciani, G. (ed.)

- al-Naqeeb, K. (1990) Society and State in the Gulf and Arab Peninsula: a Different Perspective. London: Routledge.
- Richards, A. and Waterbury, J. (1990) A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development. Boulder: Westview Press.
- Salamé, G. (1987) "Strong' and 'Weak' States, a Qualified Return to the Muqqaddimah'. In Salamé, G. (ed.)
- Salamé, G. (1987) (ed.) The Foundations of the Arab State. London: Croom Helm.
- Salamé, G. (1988) 'Integration in the Arab World: the Institutional Framework'. In Luciani, G. and Salame, G. (eds).
- Weber, M. (1968) Economy and Society: an Outline of Interpretive Sociology. New York: Bed-minster Press.

- ابن خلدون، عبدالرحمن (دون تاريخ) المقدمة، بيروت: دار الفكر.
- أيبش، يوسف (1966) نصوص الفكر السياسي الإسلامي: الإمامة عند السنة، بيروت: دار الطليعة.
- الكواري، علي (2002) الخليج العربي والديمقراطية، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المناقشات

موضوع النقاش: الدولة الخليجية "سلطة أكثر من مطلقة: مجتمع أقل من عاجز"

رئيس الجلسة: الأستاذ جاسم السعدون

معد ومقدم الورقة: د. محمد غباش

الأستاذ جاسم السعدون

بسم الله الرحمن الرحيم، أرحب بالجميع أعضاء ومشاركين في منتدى التنمية لدول الخليج في لقائنا السنوي الخامس والعشرين.

أحييكم في أولى جلسات المنتدى في السنة الخامسة والعشرين، رغم أن السنوات لا تعني شيئاً كبيراً، ولكن نحن في بداية ربع قرن جديد في عمر المنتدى.

أريد أن أبدأ بشكركم نيابة عن المنسقين العامين السابقين على تكريمكم أمس، وأن أشكر للدكتور علي فخرو كلمته الطيبة، وأشكر الأخت المنسقة العامة، واللجنة التنفيذية، ومعدي الأوراق، ورئيس المشروع الأخ علي الكواري على الجهد الطيب الذي بذله خلال السنة من أجل الإعداد لهذه الندوة.

ثم أريد أن أعتذر سلفاً عن عدم رئاستي للجلسة، فأنا لا أريد أن أمثل أي دور لأي رئيس عربي، ولكن المشكلة في هذه الندوة بالذات، أن معدل الحضور في جميع الندوات كان دائماً ما بين (45) إلى (70)، بمتوسط أقل من (55) في حين هذا العام عددنا حوالي (120) أو أكثر، لدينا ضعف العدد، والزمن مازال ساعة ونصفاً، فالأوراق أصبحت أكثر جرأة وبالتالي يتطلب ذلك نقاشاً أكثر، فاسمحوا لي بالتحكم قليلاً في الوقت إلى حد ما حتى نسمح بالكلام للآخرين.

١-١ ابتسام الكتبي

شكراً سيدي الرئيس، في البداية، أحيي زميلي وأخي الدكتور غباش على هذه الورقة التي قدمت مفاهيم نظرية في دراسة شكل العلاقة بين السلطة والمجتمع.

مداخلتي ستنصب على السؤال الرئيسي، ما هو توصيف شكل العلاقة بين السلطة والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي؟ أو بين الدولة والمجتمع، ما هي سمات هذه العلاقة؟ وبالتالي ما هي المداخل لفهم هذه العلاقة؟

أتصور أن السمة الأساسية لهذه العلاقة في منطقة دول مجلس التعاون هي الاستقلال النسبي للدولة عن المجتمع، بل إن هذه العلاقة تأخذ شكلاً يتسم بعدم التكافؤ بل بالهيمنة من قبل الدولة على مجتمعها. هذا الاستقلال أو الهيمنة عائد بالدرجة الأولى إلى طبيعة الدولة في هذه المنطقة من حيث كونها دولة ريعية، فقد أدى حصول الدولة على الريع النفطي إلى تحررها من الاعتماد على مصادر الإنتاج المحلية من أجل عائداتها ومنحها درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن القوى المحلية المنتجة والفئات الاجتماعية، وجعل النظام الاقتصادي والاجتماعي بأكمله معتمداً على إنفاق الدولة كما أعطى هذا الريع للدولة القدرة على بناء أجهزة بيروقراطية لتوزيع المنافع على المجتمع والسيطرة على النشاط السياسي، وبذلك غدت الدولة أقوى من مجتمعها بل أقوى من أية طبقة أو تكوينة اجتماعية.

وينعكس دور الدولة الريعية باعتبارها موزعاً للخدمات والمزايا على تحديد طبيعة علاقتها بمجتمعها، ونظرة أفراد المجتمع إلى حقوقهم في المشاركة السياسية، فمركزية دور الدولة أو بالأحرى الفئة المسيطرة على جهاز الدولة في تحصيل الريع الخارجي وتوزيع نسبة منه على المواطنين تتفاوت من حالة إلى أخرى، مما يجعلهم أقل تشدداً في المطالبة بهذه المشاركة السياسية، وذلك بسبب انعدام أو ضآلة حجم الأعباء المفروضة عليهم.

على الرغم من أن هناك العديد من الانتقادات قد وجهت إلى هذا المفهوم، ولكن بوصفي أحد الدارسين الذين استخدموا هذا المقترب في تحليل طبيعة الدولة في منطقة الخليج يمكنني القول بأنه يمثل أكثر المداخل النظرية قرباً ووضوحاً لفهم لماذا استقلت الدولة عن المجتمع؟ في الماضي كان هذا التكوين السياسي ممثلاً في القبيلة، صحيح كان هناك شيخ للقبيلة، ولكن يظل هناك علاقة اعتماد متبادل بين السلطة السياسية والمجتمع، تتمثل في المكوس والضرائب التي يدفعها أفراد المجتمع طوعاً لهذا الشيخ مقابل وظيفته في إدارة شؤون القبيلة، وبعد عصر النفط تغير شكل هذه العلاقة إلى استقلال كامل من قبل النخبة الحاكمة.

ولكن ما الذي يجب أن يدور حوله النقاش، هل هو حول أسباب استمرار الدولة بشكلها الوراثي في منطقة الخليج، أم عن أسباب استقلال هذه الدولة عن المجتمع، فيما يتعلق بالشق الأول يمكن في هذا المجال ذكر دراسة قيمة قدمها مايكل هيرب بعنوان: (All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies) تبحث في أسباب بقاء بعض أنظمة الحكم الوراثية ومن ضمنها دول مجلس التعاون واندحار ملكيات أخرى في العالم العربي؟

هناك خلل في العلاقة بين الدولة والمجتمع، ونحن الآن في إطار الكلام عن الإصلاح السياسي، وهذا الخلل يتسم بهيمنة الدولة على المجتمع، وضعف المجتمع، وبالذات المجتمع المدني إزاء هذه الدولة، ويجب هنا التفريق بين مرحلتين، مرحلة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ومرحلة ما بعد منتصف الثمانينيات إلى الآن، وهو عصر تآكل قدرة الدولة الريعية في ظل انخفاض أسعار النفط .

بلا شك، إن السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هو لماذا لم يطالب الناس بحقوقهم في منطقة الخليج في فترة الرخاء واليسر النفطي في المنطقة؟ الجواب كامن في ريع النفط . تاريخ البحرين حافل بالمعارضة السياسية للسلطة، فالريع النفطي في البحرين كان قد تناقص منذ فترة طويلة قياساً بدول الخليج كالسعودية والإمارات والكويت، وهي أقل الدول ريعاً، ولكن الملاحظ أنها أكثر الدول فيها نشاط للمعارضة، وبلا شك فإن عدم مطالبة الناس بحقوقهم السياسية، واكتفاءهم بالمزايا، كان أمراً محيراً ويدفع أيضاً للتساؤل، وهشاشة المجتمع المدني في هذه المنطقة أيضاً تدفع إلى التساؤل وتثير محاولة الاستقصاء والبحث.

المفروض أن ما نركز عليه في هذا المنتدى، هو كيف السبيل إلى إصلاح الخلل في العلاقة بين

السلطة السياسية والمجتمع؟ كيف السبيل إلى تعزيز دور المجتمع المدني في هذه المنطقة؟ ما هي الآليات التي يمكن طرحها في هذا السياق؟

الدكتور محمد أثار عندي نوعاً من التشويش بخصوص مفهوم الدولة الطرفية، فهل يقصد أننا نتكلم عن نظرية التبعية القائم على مفهوم الدولة الطرفية، وهذا شيء آخر حيث إن نظرية التبعية تنظر إلى العلاقة بين الدولة الطرف والدولة المركز على أنها قائمة على الاستتباع، السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي.

أختم كلامي بأنه يجب التركيز بالدرجة الأولى على آليات إصلاح الخلل في العلاقة بين السلطة والمجتمع.

١-٢ أنور النوري

شكراً سيدي الرئيس، أوجه الشكر لمعد الورقة، فالورقة ممتعة قراءة ومضامين.

أعتقد أن الإشكالية الرئيسية في العلاقة بين السلطة والمجتمع - تطرق لها المحاضر ولكن ليس بالعمق اللازم - هو الموروث الفكري والثقافي في هذه العلاقة، فنحن في دول الخليج ليس ممكناً أن نتكلم بمعزل عن موروث الأمة الثقافي والفكري. إن علاقة السلطة مع المجتمع، في موروثنا الثقافي من مئات السنين في أعماق تاريخنا، سلطة مطلقة لا تنتقل سلمياً إلى سلطة أخرى، وإذا أتت سلطة جديدة، فأول ما تقوم به هو أن تقضي على ما فعلته السلطة السابقة، وهذا كان بعد النبوة، الصراع على الخلافة، مع العلم أن الإسلام كان جديداً، حتى في فترة وجود الصحابة، تنازعوا على السلطة، والسلطة لم تنتقل من يومها انتقالاً سلمياً، وصارت نظرتنا إلى السلطان إما أن يكون سلطاناً مطلقاً، وإما أن يكون ضعيفاً لتقفز عليه سلطة أخرى وتأخذ سلطانه، لهذا صارت مهمة أي سلطة في أي بلد صغيرأو كبير، في قبيلة أو في دولة، مهمتها الأساسية المحافظة على هذه السلطة إما عن طريق القوة أو عن طريق الاسترضاء، السيف أو المنسف، وصار عشق السلطان القوي المتجبر في مفهومنا، هو الشخص المنقذ، حتى في تاريخنا الحديث، أبطال هذه الأمة الذين نظر إليهم بأنهم المنقذون، هم الجبابرة، هم الطغاة، هم مكممو الأفواه، فهل آن الانعتاق من هذا المفهوم للسلطة، وأن السلطة يجب تناولها سلمياً " ولو دامت لغيرك ما وصلت إليك " ؟ يجب أن يكون تداول السلطة تداولاً سلمياً، لا عن طريق القوة والإزاحة بالقوة، وهنا دور المثقفين والمفكرين، مطلوب خلق فكر بأن انتقال السلطة يجب أن يكون انتقالاً سلمياً ومن دون الأساليب العنيفة التي تعودناها في موروثنا الثقافي، والموجودة بكثرة .

١-٣ أحمد الديين

شكراً سيدي الرئيس، بالتأكيد الدكتور محمد قدم جهداً نظرياً مميزاً، في مقارباته للمفاهيم الخمسة لتفسير وضع الدولة الخليجية، وكذلك في نقده لها، وكنت أتمنى أيضاً لو أكمل هذه

المقاربات والنقد، بمقاربة للمفهوم الماركسي للدولة كأداة سيطرة سياسية بيد الطبقة المسيطرة اقتصادياً، ونقده أيضاً لهذا المفهوم على مستوى الدولة الخليجية.

أظن أننا إذا كنا نريد أن نطلق توصيفاً على دولنا، فيمكن أن يكون مفهوم دولة السلطة المهيمنة، حيث تهيمن السلطات في بلداننا على الاقتصاد، وتهيمن على المجتمع، وتهيمن على الدولة، وهذا المفهوم لعلي أستعيره من المفكر اللبناني الشهيد مهدي عامل، في تناوله لموضوع الفئة المهيمنة ضمن الطبقة المسيطرة، فمفهوم دولة السلطة المهيمنة هو الذي يفسر لنا سطوة هذه السلطات، ويفسر لنا استقلاليتها، ويفسر لنا تراجع مشروع بناء الدولة الحديثة في بلداننا، لمصلحة مشروع وحيد هو مشروع الحكم، الذي تكرسه السلطات المهيمنة، وتضعه في أولوية، بل تضعه في تعارض مع مشروع بناء الدولة الحديثة مع متطلباتها.

باختصار، لدينا في الخليج سلطات مهيمنة ومؤسسات دولة ملحقة وتابعة، ومجتمعات متواطئة وخاضعة في وقت واحد، المطلوب كسر هذه العلاقة ونقدها، قبل الحديث عن إصلاحها إذا كنا سنتكلم عن خيار استراتيجي، أو إذا كان هذا في غير الإمكان بسبب موازين القوى، فعلى الأقل التفكير في شيء مقبول من التوافق التاريخي، بين مشروع الحكم، ومشروع بناء الدولة الحديثة، لإعادة الاعتبار ليس فقط إلى المجتمع ودوره في بلداننا، بل لإعادة الاعتبار إلى الدولة التي خضعت للسلطة المهيمنة.

١-٤ عبد الجليل الغربللي

شكراً سيدي الرئيس، والشكر موصول للدكتور محمد على قدرته في تشخيص الواقع الخليجي، وطرح في بحثه ثلاثة مفاهيم تحكم المجتمعات الخليجية، غير أنني أزعم أن هناك مفاهيم أخرى إضافية سأتحدث عن واحد منها، وهو النزعة الفردية التي تم غرسها لتعمل بدورها على فك الارتباط بين النخب المؤثرة في المجتمع وقضاياها المصيرية، ونجحت الأنظمة الحاكمة في تكريس هذا المفهوم بشخصنة السلوك، فأصبح الكل يرفع شعار " أنا ومن بعدي الطوفان "، وسرت مقولة " كل واحد يشوف مصلحته وما عليه من الباقين " سريان النار في الهشيم، وكان من شأن تكريس هذا المفهوم وقوع النخب السياسية والمالية في المجتمع في انفصام في الشخصية، فتجد كثيراً من المثقفين والسياسيين الذين حققوا مكاسب ومصالح من مواقعهم، يتداولون قضايا المجتمع، ويبكون بكاءَ التماسيح على ما آلت إليه الأمور، وفي نفس الوقت يتحركون في كل اتجاه للمزيد من المكاسب والمصالح وزيادة الثروة والنفوذ عند أصحاب القرار، فسقطوا في انفصام للنفس، يجلدون ذواتهم من جهة ويسعون للمزيد من الإثراء والمصالح، محاولين إقناع مريديهم أنهم مصلحون، والدليل كتاباتهم وندواتهم التي شغلوا بها المجتمع، يكتفون بالقول، على ألا تمس مصالحهم، بمعنى أن مفهوم شخصنة السلوك والفردية المفرطة، تحمل بين طياتها نفاقاً اجتماعياً وخللاً في السلوك فيما تقول وما تفعل على أرض الواقع، وهو أمر ممقوت في جميع الأحوال

بقول الله تعالى " كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون "، لذلك لا أجد حلاً للأوضاع الانفصامية سوى مراجعة النفس والانتصار للحق الذي هو أحق أن يتبع مهما كانت التضحيات التي تهون في سبيل الوطن.

١-٥ مريم سلطان لوتاه

بسم الله الرحمن الرحيم، في البداية أود أن أشكر الدكتور محمد على هذا العرض الذي امتاز بالوضوح والعمق والإيجاز، وقد أرجعني عرضه إلى دراسة انتهيت منها في مرحلة الماجستير حول الأبعاد الداخلية لأمن الخليج، حيث كشفت هذه الدراسة عن هشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية لهذه المجتمعات.

الأمر الذي دفعني لتساؤل كان موضوع الدكتوراه فيما بعد، أي كيف لهذه الدول أن تستقر أو تستمر في ظل هشاشة هذه البنى، فلابد هناك من عوامل داخلية وخارجية ودور لمؤسسات الدولة ذات الطبيعة الأيديولوجية - إن جاز التعبير - في استمرارية هذه النظم.

وأعترف أنه كان للدكتور محمد فضل في بلورة الأفكار الرئيسية لدراستي للدكتوراه.

اليوم عرضه الطيب أرجعني إلى تلك المرحلة، وجعلني بالفعل أعتقد أو أومن بأن النظم السياسية الخليجية برعت في الانتقائية وتوظيف هذه الانتقائية، الانتقائية من الموروث، بمعنى أن الثقافية السياسية القبلية، فيها جانب دافع لحركة المجتمع ومقيد للسلطة، وفيها جانب أو قيم خضوعية، فهي استثمرت القيم الخضوعية وعطلت كل القيم التغييرية في الثقافة السياسية القبلية، كما استثمرت وضعها كدولة حديثة تمتلك النفط ولها علاقات بالخارج، أو أن وجودها كان أساساً مبنياً على علاقتها بالخارج، وظفتها في تهميش دور المواطن، سواء الاستقلال عنه مادياً، أو من حيث تعطيل حركته المجتمعية، أو حتى خلق ثقافة لديه تجعله مهمشاً أو لا يشعر بأن هناك قضية تعنيه، وهنا لا أريد التعميم، ولكن هناك فئات كثيرة في المجتمع الخليجي، نتيجة تأثير وسائل الإعلام عليها والموجهة من قبل السلطة، تشعر بأن الأمور على ما يرام، وأنها محظية بكثير من الخيرات التي حرمت منها نظم سياسية أخرى، وهنا يرجع مرة ثانية استثمار الثقافة السياسية القبلية التي تؤمن وتقر بمسألة الوراثة على السلطة، وأيضاً استثمار هذا الوضع المادي المتميز نوعاً ما في تخدير المجتمع، وأيضاً في خلق وعي زائف لديه بأن كل شيء جيد.

ولكن سؤالي اليوم، في ظل هذا الانكشاف، وفي ظل هذا الاختراق الخارجي، وفي ظل هذه الشفافية في انسياب المعلومة وخلافه، وفي ظل التحديات التي تتعرض لها كل النظم، النظم السياسية العربية، والنظم السياسية الخليجية، هل سيكون دور الحكومات بنفس الدرجة من التحكم في هذه المجتمعات؟ أم أن هذه المرحلة رغم ما تطرحه علينا من تحديات كثيرة كمواطنين وكنظم حاكمة، إلا أنها ربما تأتي بالجديد في مسألة إصلاح هذه العلاقة، أم أنه أيضاً ستفلح النظم

في توظيف جديد من نوع آخر في خلق هذه العلاقة المبنية على الاستسلام والخضوع رغم كل هذه التحديات التغييرية؟

١-٦ جاسم مراد

الورقة ممتازة، وشخصت بعض المشاكل، ولكنها لم تضع حلولاً، الشيخ في منطقة الخليج هو شيخ بيت، يهتم بقبيلته ويهتم بعائلته، يكوِّن جيشاً، يكون بوليساً، حرساً وطنياً، ويصرف ثلث الدخل على هذا الأمر، وثلث الدخل له ولقبيلته ولعائلته، والثلث الباقي يصرفه على الشعب الموجود، فمن حصَّل 100 دينار يحمد الله أو يحصِّل ثلاثين ألف دينار شهرياً، أنت وحظك، قالوا لنا سنعطيكم ديمقراطية، ما جاءت الديمقراطية إلى الآن، الديمقراطية تحاسب إذا كان لا يعرف أين يذهب الدخل، لأن العادة حتى في الدول الريعية الرأس مال رأسمالية الدولة، ولكن في منطقتنا ليس رأسمالية الدولة، رأسمالية العائلة التي تحكم، الشيك يطلع باسمهم، وليس باسمك أنت، ولا باسم الحكومة، لأن الحكومة ليست مكونة من أبناء الشعب، إلا قليلاً منهم، أكثر العائلة الحاكمة هي التي تحكم، وهي التي تريد وهي التي تفصل، حظك نصيبك، إن كان الشيخ طيباً، فأنت تمشي، ما كان فالسجن موجود. الديمقراطية أيضاً من دون ليبرالية، لا يمكن أن تكون ديمقراطية من دون ليبرالية، حتى الآن حرية الفكر وحرية الرأي في البلاد العربية محظورة، لا تقدر أن تناقش شيئاً، حتى أنا لا يمكنني أن أقول ما أريد قوله، وأنتم أيضاً مثلي، قلنا العمالة، العمالة في الخليج والبطالة في الخليج، معقول بلد مثل البحرين فيه 300 ألف أجنبي مما يؤدي إلى 30 ألف عاطل، ونحن كشعب عاطلون أصلاً، فقط نأخذ رواتب، والشغل غير موجود، إلا الذين يشتغلون في التعليم، في البتروكيماويات ... فقط، هؤلاء يأخذون رزقهم من عرق جبينهم، أما الباقون والأغنياء بدول الخليج كلهم، هؤلاء جاءتهم أموال إما باسم عائلته أو باسم فساد أو أعطوه مقاولة أو شيئاً من هذا النوع، ولكن من عرق جبينه؟ ما أعتقد، ويصير غنياً ويصير مليونيراً، هل يعقل أن شعباً بأكمله يكد على عمالة أجنبية، فمثلاً أنا في بلادي عامل، أمن المعقول أن أقدر أن أعيش بـ 150 ديناراً أو 200 دينار في هذا الغلاء، الأجنبي أو الهندي يحول مرتبه إلى بلده 15 ألف روبية وهو في الهند مبلغ كبير، ولكن في الخليج مبلغ لا شيء، حتى الشقة في بلادنا ذات الحجرتين تتطلب إيجاراً 200، 300 دينار، من أين نأتي بالمال، كل هذه الأموال أين تصرف، من ناحية التعليم، قالوا: يذهب أولادنا إلى المدارس، قليل تعلم والباقي ما تعلم شيئاً، بالقليل يفك الخط، حتى للثانوية لا يعرف أن يقرأ ويكتب، خريجو الجامعة حتى تخريج كتبة، ليسوا مفكرين، إذا استمررنا بهذا الأسلوب سنخسر كل شيء، نحن بالفعل عمالة أجنبية، ولكن يجب أن يدفع مقابلها، ليس الشعب يدفع له، الحاصل الآن أن الطبقات الفقيرة هي التي تدفع للغني، من ماء، من كهرباء، من إنشاء طرق. مقابل هذا الشيء نقول: خذوا ضريبة على من يطلب الأجنبي، هذه الضريبة يبنى بها سكن، زيادة رواتب، تعطونها مساعدات عائلية، أي عدالة اجتماعية؛ في السابق أيام الغوص، كانت هناك

عدالة اجتماعية أفضل من الآن، لأن رأس المال كان يشتغل لمصلحة المواطن أو لمصلحة السماك أو المسافر، الآن لا يوجد هذا، الآن رأس المال يذهب إلى الخارج، يستفيد منه الخارج، من أين يأخذونه؟ من الفقير. السكن، هل معقول أن مواطناً في الخليج ليس عنده سكن، 40 ألف عائلة تطلب سكناً، البنات كيف يتزوجن، أين نرسلهن، من يريد هؤلاء، كبار السن؟ يجب أن نفكر في الحلول، وننزل لحكوماتنا ونقول هذا الذي نريد، يرضون به أو لا يرضون به، إذا كانوا يريدون أن يخسروا حكمهم، فهذا أمر آخر، فديمقراطية موجودة من دون ليبرالية، لا فائدة منها.

١-٧ رسول الجشي

شكراً حضرة الرئيس، أولاً أريد أن أشكر الدكتور محمد غباش على هذه الورقة التي قدمها، وأود أن أذكر أنها الورقة التي تأتي بعد 25 سنة من اجتماعاتنا، وكنت أود لو أنها جاءت من قبل لنضع أصابعنا على مواطن الضعف الذي تعيشه دول الخليج.

لا شك أن الورقة هي النقلة التي دعا إليها الدكتور علي فخرو مساء أمس، وهي أنه حان الوقت لنغير من تفكيرنا ومن معالجتنا الأكاديمية، البحتة في المواضيع، فالمواضيع التي طرحت سلفاً كانت كلها تتجه إلى مواضيع أكاديمية، لا أنكر دورها مطلقاً في إغناء تفكيرنا وزيادة مخزن الذاكرة – إن بقي منها شيء – ولكن هذه المرة الأولى والاجتماع الأول الذي بدأنا فيه فعلاً نضع أصابعنا على القضايا، هذه القضايا التي بحثها الدكتور غباش مرت علينا مروراً في السابق، أي مرت علينا في بحثنا عن التنمية، عن البطالة، عن علاقة الدولة بالأجنبي، ولكن للأسف الشديد، كما أشرت سلفاً، مررنا عليها مرور الكرام دون أن نضع لها حلولاً أو نقدم حتى اقتراحات إلى الدولة. من ضمن القضايا التي يجب أن نعيها ونتحرك من أجلها أنه لا بد، وأعتقد أن هذه الفكرة طرحت سلفاً، بعد نهاية كل اجتماع أن نقدم ورقة فيها بعض الاقتراحات للحكومات الخليجية، لا أعتقد أن هذه الورقة ستسبب أزمة ما، لا شك أن الأوضاع في الأقطار الخليجية للأسف الشديد لا مجال للمواطن لإبداء رأيه، وإلا ذهب كما يقال جلده للدباغ، ولكن هذا لا يعني أن ندور في حلقتنا دون أن نخرج إلى الواقع الذي نعيشه، وكما ذكر الدكتور علي أمس فإن الشعب العربي في الخليج لا يعرف شيئاً عن منتدى التنمية، وهذا الاجتماع بالذات الذي نحتفل فيه بمرور 25 سنة هو خروجنا من هذه البوتقة إلى وضع جديد.

كنت أود لو أن الدكتور محمد بجانب استعراضه الجيد لمعظم القضايا الخمس التي ذكرها والتي لو تناولنا كل قضية منها على حدة لأخذت ساعات لنناقشها، لو ابتعد عن العموميات ودخل في التفاصيل، فعندما ذكر في إحدى فقراته أنه لا وجود للمجتمع والحكومة تعمل وحدها، فالسؤال لماذا لا وجود للمجتمع، هل الشعب نفسه ألغى نفسه أم أن هناك قوة خارجة عن إرادته ألغت وجود هذا الشعب؟ فهناك حقائق يجب أن نذكرها، هي أن الحكومات وهي تنظر إلى الشعب على أنه تابع لإرادتها، وأنها تنظر إلى الأقطار التي تحكمها على أنها ملك خاص وبالتالي

على الجميع الطاعة، وألغت تماماً وجود الإنسان في هذه المنطقة للأسف الشديد مما دعا إلى تصرفها دون اتباع ديمقراطية، لأن الديمقراطية ستؤدي إلى تقليص دورها، وهذا ما تحاول تجنبه.

ثانياً، لا نستطيع أن نعزل هذه المنطقة عن الوطن العربي، المشكلة التي دائماً نحاول أن نتحدث عنها في منتدانا، هي أننا نتحدث عن مجموعة دول منعزلة في قضاياها عن الوطن العربي، وهذا خطأ كبير في رأيي، أن نعالج أوضاعنا السياسية بالابتعاد عن بقية العرب، فمثلاً لماذا العمالة تكون أجنبية ولا تكون عربية، فالكويت الشقيق بنى كويته الحديث على عمالة عربية حوالي 85%، والإخوة في الكويت يمكن أن يحققوا هذا الرقم كثر أو قل، ومع هذا الكويت تطورت تطوراً جيداً، لا أعتقد أن العمالة الأجنبية الآن التي توجد على الساحة الكويتية والتي أصبحت بديلاً من العمالة العربية تؤدي دوراً أحسن مما كانت تؤديه العمالة العربية. عندما نأتي إلى الناحية الثقافية، لماذا انعزلنا ثقافياً عن الأقطار العربية الأخرى، اجتماعياً، النشاطات النسائية ...، وأعتقد أن معظم الحاضرين يعون ما يمكن أن أقوله، رجائي أن ننطلق من جديد لنغير تفكيرنا في كل هذه القضايا، لا أن نغير تفكيرنا في حكوماتنا، نحن فكرنا أكثر من مرة أن هذا الشعور الذي زرع في أذهان حكامنا لا مبرر له مطلقاً، أي لا أعتقد أن أي قطر من دول الخليج يريد أن يغير حكامه، ولا أجد مبرراً لأزمة الثقة التي تسيطر على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فأزمة الثقة في الدول الأخرى بطبيعة الحال موجودة نتيجة الصراعات السياسية، يأتي حزب يحل محل حزب آخر، فلا لوم لوجود أزمة الثقة باعتبار أنه في وضع يخاف فيه على مقعده، ولكن هذه الظاهرة ليست موجودة في أقطارنا الخليجية، وبالتالي عندما نستطيع أن نوجه خطابنا إلى المسؤولين مباشرة ونؤكد لهم أننا على استعداد لوضع أيدينا في أيديهم إذا استطاعوا أن يلبوا بعض طلباتنا، لا نقول كلها، سنطمح إلى تحقيقها كاملة، ولكن لنبدأ المشوار على الأقل، ولكن نأمل أن نخرج من هذا الاجتماع بورقة تقدم إلى رؤساء الدول الخليجية لتوضيح وجهات نظر الشعب في هذه المنطقة، كنا قد أثرنا عدة مرات أن تجتمع القيادة الخليجية مرة كل سنة، ومع هذا لم نقدم على مدى 20 سنة ورقة واحدة إلى هذه الاجتماعات، وكنا ندعو إلى تقديم أوراق إلى هذه الاجتماعات نوضح فيها وجهة نظرنا من بعض القضايا المطروحة، وللأسف الشديد في النهاية رؤساء الأقطار يجتمعون ويقررون قضايا جانبية تماماً، والقضايا الأساسية التي يعانيها الشعب تكون في طي الكتمان والنسيان.

١-٨ ناصر الصانع

شكراً الأخ الرئيس، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، الذي طرحه اليوم الدكتور محمد، أثار في النفوس شيئاً كبيراً، ففيه شيء من الجرأة، وفيه شيء من لمس الواقع، وفيه شيء من التحدي لقناعات استقر عليها الكثير من الإخوة المفكرين ورجال الأعمال في منطقتنا، لعل بعض أعضاء المنتدى اليوم معنا قد تطرقوا اليها في السابق، ولكن بلا شك فإنه لمس قضية مهمة جداً، وأتفق مع الدكتور رسول الجشي

فيما ذهب إليه، أنه كان من المفروض أن مثل هذا الطرح الواضح والمباشر يكون في فترة مبكرة من أعمال المنتدى، لو أخذنا بعضاً مما طرحه الدكتور محمد بشيء من المسلمات واتفقنا عليه، ولا أعتقد أن أحداً يختلف في بعض القضايا التي طرحها من تمكين مؤسسات المجتمع المدني من إيجاد علاقة واضحة بين السلطة والمجتمع، من تمكين الشعوب من المشاركة الحقيقية في مصيرها وفي قراراتها وفي مستقبلها وفي ثروتها، إذا اتفقنا على مثل هذه المفاهيم، ولا أعتقد أن هناك من يختلف عليها، لربما قد نختلف مثلاً فيما طرحه من تأثير التغريب الثقافي الذي يفد إلينا من الغرب، فهناك من يرحب به ربما حتى على إطلاقه، وهناك من يرى أن هذا يجب أن يواجه، ومظاهر التغريب هذه يجب أن يكون لها بديل يتفق مع قيم المنطقة ودينها وخصوصيتها، مثل أي حضارة في العالم تحترم خصوصيتها، ولكن السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا المنتدى الطيب، ما هو دور النخبة المثقفة في تفعيل تبني المشاركة الشعبية في القرار في دولهم؟ هل هو منتدى فقط لكي نتبادل فيه الأفكار، هل هو هايدبارك؟ نأتي ونفضفض فيه، أم أن هناك مسؤولية على الإخوة الذين يحضرون والأخوات في أن يتبنوا هذه الطروحات في دولهم، ويأتوا في العام القادم ويخبروا عمّا عملوا في هذه المنطقة، هل نكرر نماذج تحسن الكلام ولا تجيد العمل؟ إن من ينظر إلى الأرقام التي وصلت إليها المنطقة، على الأقل في موضوع الفساد وانعدام الشفافية، وموضوع الثروة على وجه التحديد، وأعتقد أن الموجودين معنا اليوم لديهم اطلاع جيد على ما يدور، هذا ملف ساخن ومؤلم، وموجع لنا جميعاً، ولكن الموجع أكثر هو ماذا فعلنا من أجل هذا الملف، ما الذي تفعله النخب المثقفة في الخليج سوى الحديث الجانبي ثم تنتهي هذه الأمور، قال اليوم الدكتور رسول والإخوة الأفاضل، يجب أن يكون للمنتدى طرح عملي يحرج أصحاب القرار، ويوضح لهم أن ليس هناك رفض لما يدور، ولكن لا نقبل هذه الاحتفاليات في القمم الخليجية واللقاءات التي تعتبر أننا بخير وأن الأمور تسير على ما يرام، أتمنى أن يتبنى المنتدى مذكرة يتقدم بها إلى قادة مجلس التعاون، وإلى الهيئة الاستشارية العليا لمجلس التعاون، ويضع فيها نقاطاً محددة ويطالب فيها برد أو تعليق، لا يمكن أن تبقى الأمور على ما هي عليه، وأعتقد أننا نتحرك في الوقت الضائع.

١-٩ عامر التميمي

شكراً سيدي الرئيس، في البداية أقدر وأثمن البحث الذي تقدم به الدكتور محمد غباش، وأعتقد أنه تشخيص جيد لمشكلات الأنظمة السياسية والمجتمعات في الخليج، أعتقد أن النظريات التي أثارها الباحث في ورقته القيمة، كلها تقريباً تنطبق أو يمكن منها تكوين فكرة تشمل معظم المنطلقات التي وردت في مختلف النظريات، المجتمعات الخليجية هي مجتمعات ريعية، السلطة قررت من بداية اكتشاف النفط في المنطقة أن تعتمد على عنصر الإنفاق العام وعنصر الاعتماد على العمالة الوافدة، وبالتالي همشت المجتمعات، وغيب دورها الاقتصادي وأيضاً دورها السياسي، في نفس الوقت هذه المجتمعات نتيجة للتغيرات الديمغرافية فيها، أيضاً

اعتمدت على بعض القيم البدوية والريفية، التي هي قيم الاستحواذ ومحاولة الاستفادة بقدر الإمكان من إمكانيات الدولة من دون تقديم أي مقابل إنتاجي، وهذا واضح في دول المنطقة، في نفس الوقت الآن تكلفة الاستمرار في الدولة الريعية ارتفعت في بعض دول الخليج، وبالتالي بدأت بعض الأزمات التي تواجه الأنظمة السياسية، وهذا واضح الآن في الكويت، وفي السعودية، عندما تزداد أعداد المواطنين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً، وعدم وجود وظائف وأعمال لتوظيفهم فيها، فهذه مشكلة أساسية تواجه هذه الدول، وبالتالي تحاول هذه الدول أن تجد حلولاً دون أن تفقد سلطتها السياسية، وأعتقد أن المشكلة الأساسية هي مشكلة اقتصادية، نتيجة عدم وجود دور حيوي للقطاع الخاص في إدارة الاقتصاد، والفكرة التي تقول لا ضرائب من دون تمثيل No Taxation Without Representation هي فكرة صحيحة، لأنه نتيجة الاعتماد على الإنفاق العام، غيب دور القطاع الخاص، وبالتالي غيب تأثيره السياسي في العملية السياسية، وبالتالي المشكلة الأساسية الآن التي تواجه هذه الأنظمة في ظل المعطيات المحلية والخارجية، هي كيف يمكن تعزيز عملية إصلاح شكلية، وفي نفس الوقت لا تفقد السلطة السياسية دورها الحقيقي، لذلك أعتقد أن هذه المجتمعات الخليجية نتيجة لتهميشها، لا تستطيع أن تقوم بعملية مؤثرة لإجبار الأنظمة على إحداث التغييرات، ويمكن علينا التعويل على العامل الخارجي الأساسي، نتيجة أن هذه المجتمعات أصبحت مصدرة للإرهاب وللإرهابيين، وهناك ضغوط لإجراء عمليات إصلاح، إصلاح التعليم وإصلاح الثقافة وإصلاح الاعلام، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية بحيث تخفف من إمكانية تصدير الإرهاب، يمكن هذا العامل الخارجي له دور محوري أساسي في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة، ولذلك إذا كان علينا كمثقفين وكمتنورين في هذه المنطقة أن ندفع بهذا الإصلاح، يمكن علينا أيضاً أن نستفيد من هذه العوامل لنقوم بالتأثير للتغيير السياسي خلال العقد القادم .

١-١٠ عبد المحسن مظفر

الورقة قيمة، وما ورد فيها من نظريات، في تصوري الخاص، تنطبق على كثير من الدول العربية،وليس فقط مجتمعنا الخليجي، انطلاقاً من العنوان البارز في غلاف الورقة«سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أكثر من عاجز»، أعتقد بهذا التوجه، مع تقديري واحترامي لفكر الدكتور غباش والآخرين الذين تكلموا في هذا الاتجاه، بهذا التوجه قد يكون من الصعب الوصول إلى أي نوع من الاتفاق أو الحوار أو المناقشة الجدية مع أصحاب الشأن في هذه المنطقة، سلطة أكثر من مطلقة، إذا كان الحديث عن دول الخليج، أنا أقول سلطة أكثر من مطلقة في جميع الدول العربية، هذا التحليل الجيد الذي أثاره الدكتور غباش في هذه الورقة القيمة ليس حكراً على منطقة الخليج، وربما أتفق في كثير مع ما قاله الأخ أنور النوري عندما أشار إلى أسباب في الفكر التراثي المتداول في هذه المنطقة منذ مئات السنين، وتأثيرها في العلاقة بين الحاكم والمحكوم في كل المنطقة العربية،

بل ربما يكون في كل المنطقة الإسلامية، نحن نتحدث عن سلطة أكثر من مطلقة إذا كنا نتكلم عن الخليج، ونتحدث عن مجتمع أقل من عاجز إذا كنا نتكلم عن الخليج، دعنا نقارن بين ما هو حاصل في هذه المنطقة مع اعترافي وتسليمي واتفاقي معكم بعيوب هذه المنطقة، وقصورنا عن تحقيق ما نطمح إليه من آمال وتطلعات مستقبلية بإذن الله، دعنا نقارن الوضع في هذه المنطقة بمناطق عربية أخرى، أولاً لابد من التسليم بأن هذه المنطقة على الأقل فيما هو معلن من سلطاتها، أنها سلطات باعترافها ومن دون أي اعتراض من أحد أنها سلطة وراثية، لم تدع أي سلطة خليجية أنها سلطة جمهورية أو رئاسية أو جاءت برغبات شعبية بالطريقة التي نطمح إليها، في المقابل هناك الكثير من الجمهوريات العربية نجد أن السلطة فيها أكثر إطلاقاً مما هو حال السلطة في المنطقة الخليجية، ويستمر الحاكم فيها عشرات السنين من دون أي تغيير حقيقي يحدث، على الرغم من الكبت، وهدر الحريات، وتكميم أفواه الناس، وملء المعتقلات بالسجون، من دون أن يكون هناك ما يمكن تسميته بمجتمع غير عاجز، أنا أضرب مثالاً مع التقدير للشعوب التي أضرب المثال عليها، المثال الذي في ذهني هو العراق وسورية وليبيا، أقول لا نصور الداء على أنه داء خليجي، هذا الداء داء عربي، وقد يكون داء إسلامياً، وقد يكون داء الدول المتخلفة بصورة عامة، هذا الداء الذي نشتكي منه لا ينطلق فقط من كوننا دولة ريعية، أو دولة تمتعت لفترة من الوقت بإيرادات نفطية فائضة عن الحاجة واستغلتها السلطات للسيطرة على الشعوب كما نقول، هناك دول أخرى دول جمهورية 35 سنة على الأقل من الحكم الديكتاتوري المطبق في العراق، والشعب العزيز في العراق لم يتمكن من تغيير ذلك الوضع المأسوي إلا بالتدخل الخارجي، مدة مشابهة من الزمن مع نفس التسلط واللعب في مقدرات الناس وهدر الإمكانيات المالية في السلطة الليبية، والشعب الليبي عاجز عن التحريك، آخرها كان الاستهتار بالأموال العامة في الدولة الليبية الشقيقة بوضعها في يد الآخرين في صورة تعويضات لجرائم ارتكبتها الحكومة الليبية، الوضع السوري: هنا نتكلم عن حكم وراثي وميراث، الدستور يتغير في ربع ساعة لكي يتولى ابن الرئيس الرئاسة، وراثية تحت نظام جمهوري، أنا لا أقول هذا لكي أهون من قضايانا، أنا أقول هذا لكي أبين أن القضية هي أشمل من أن تكون دولة ريعية، أو دولة فيها مصادر نفطية، أو دولة سيطرت فيها الحكومات نتيجة للأوضاع التي ذكرت في هذه الورقة القيمة، أنا أقول إن الداء أكبر من ذلك، والمشكلة ليست مشكلة خليجية، المشكلة مشكلة عربية، المشكلة في التراث، ونحن قد نكون أقدر من غيرنا في المناطق العربية، ولسنا أقل من عاجزين، مثل هذا المنتدى الذي استمر في هذه المنطقة لمدة 25 سنة، كما قال الدكتور علي فخرو أمس، لا أعتقد أن مثله متوفر في أي إقليم من الأقاليم العربية، ويتمكن من الاستمرار في مناقشة هذه الأمور بكل هذه الجرأة والصراحة، وينشر هذا الفكر مكتوباً، ويتم تداوله بعلم السلطات القائمة في هذه المنطقة، أنا لا أريد أن أزين صورة السلطات القائمة في هذه المنطقة، ولكن أقول لا نبالغ في جلد ذاتنا في هذه المنطقة الخليجية، أنا أتصور وضعنا أفضل بكثير من أوضاع في مناطق أخرى من الوطن العربي، نحن نطمح إلى المزيد من

التطوير، نطمح إلى المزيد من المشاركة الشعبية، نطمح إلى تغيير العلاقة بين الحاكم والمحكوم في هذه المنطقة، نعم، ولكننا لسنا عاجزين، نحن مقتدرون ولدينا الإمكانات، ولكن يجب أن يكون توجهنا إذا كان خطابنا مع السلطة التي نشتكي من سوء العلاقة بيننا وبينها، يجب أن يكون خطابنا موزوناً ومتعقلاً بحيث يكون هناك استجابة لأفكارنا من قبل هذه السلطة، نحن نقول إننا عاجزون عن تغييرها، إذاً يجب أن يكون لدينا مقدرة على التفاهم معها على المدى البعيد.

١-١١ عبد الله النيباري

شكراً الأخ الرئيس، أولاً أثني على الورقة، وأعتقد أن الأخ محمد استطاع برشاقة فكرية أن يطرح علينا موجزاً للنظريات في تحليل تركيب السلطة وعلاقتها بالمجتمع، وأجمل ما في هذه الورقة، ليس فقط أسلوبها الجميل والتناول الموجز المفيد، ولكن أعتقد أنها مفجرة للأفكار، بالتأكيد أعتقد أن الموضوع ظاهرة استمرار الاستبداد، وغياب التحرك الشعبي في مواجهة الاستبداد، أو بالأحرى التمرد الشعبي من أجل الإصلاح، ظاهرة تكاد تكون ليست مقصورة على دول الخليج وإنما قد تكون ظاهرة عربية، وأيضاً ربما إذا أخذنا نموذج بعض الدول الأخرى، بورما، إندونيسيا قبل التغير الأخير، وربما أيضاً بعض دول أفريقيا، ظاهرة في دول العالم النامي، وبالتالي ربما بعض التحليلات قد تنطبق على دول الخليج ويكون لها خصوصية، وبعضها قد يكون شاملاً لمناطق أكثر من دول الخليج، أتصور أن هناك عوامل عديدة وليس عاملاً واحداً، فتضافر عوامل عديدة هي التي أدت إلى هذه الظاهرة، غياب الإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، أعتقد أن أهمها نمط الإنتاج، الملاحظ أن دول المجتمعات الصناعية استطاعت أن تحقق إصلاحاً سياسياً أسرع من الدول الإقطاعية، عوامل أخرى أيضاً مثل البنية الاجتماعية، تركيب السكان، حجم السكان، نسبة المواطنين في القوى العاملة، موضوع القبلية والطائفية والإثنية، موضوع الفكر والثقافة والموروث الثقافي، في تجربتنا العربية بشكل عام، أخفقت التيارات الفكرية والسياسية في ثلاثة أرباع القرن الماضي، أن تثمر في بقاء فكر سياسي أو تنظيمات سياسية كما كان الحال مثلاً في ألمانيا، نفس الفكر الراديكالي ولد وفرخ قوة سياسية مازالت موجودة ومستمرة، هذا الشيء غائب في المجتمعات العربية، وحتى الآن غائب، ومازلنا نعاني من تشويش الفكر الليبرالي والثوري واليساري والقومي، الآن الفكر الديني لا يقدم برنامجاً أو أجندة للإصلاح التي تقنع قطاعات كبيرة في الشعب العربي أو الشعوب التي تتحرك فيها، وأعتقد أن استمرار هذا الفكر وانتشاره سيبقينا في هذه الفوضى الفكرية التي لا يمكن أن تؤدي إلى خطوات عملية.

تأثير النموذج، عندما كانت هناك نماذج في المحيط العربي يمكن الاقتداء بها، كان لها صدى، التحرك في منطقة الخليج في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، كان هناك الاقتداء بنماذج في العراق، في سورية، في مصر وغيرها، كانت هناك نماذج يمكن الاقتداء بها، فهذا تأثير المحيط السياسي، عامل مشترك بين هذه القوى، وهو توفر القوى القمعية، الجيش والشرطة والمخابرات

والمباحث وغيرها، وفي حالة الخليج الحماية الأجنبية، التي من دونها ربما اجتاحت قوى مجاورة منطقة الخليج، كما حدث في حملة محمد علي، أو حملة الدولة السعودية الأولى لكافة الجزيرة العربية إلى أن وصلت إلى عمان، أو كان من الممكن لإيران أن تتمدد عبر الخليج، لولا الحماية الأجنبية التي حمته، وأيضاً أبقت هذه الكيانات على ما هي عليه الآن، فبالتالي هناك عوامل عديدة قد يكون لبعضها خصوصية معينة في منطقة معينة، مثلاً موضوع الاقتصاد الريعي قد ينطبق على منطقة الخليج، ولكن كيف نفسر الجزائر، كيف نفسر مصر، كيف نفسر ليبيا، كيف نفسر بورما، أعتقد أن العامل المرجح أكثر هو نمط الإنتاج.

أحب أن أعلق على ورقة الاستنتاجات، الأخ محمد، وهو أنه دحض كل النظريات وأتى بتركيبة نظرية، موضوع الاستقلال الاقتصادي، والاستقلال الاجتماعي أو استقلال القوى العاملة، والاستقلال الأمني، ولكن أعتقد أن هذا توصيف، هذه نتائج تحتاج إلى تفسير. لماذا استطاعت هذه السلطات أن تستغني أمنياً واقتصادياً عن العمالة المواطنة، طبيعة الحال في دول الخليج الاقتصاد الريعي، والاقتصاد الريعي ليس الإنفاق العام، الاقتصاد الريعي أن يكون هناك دخل من دون جهد، وقد يكون كلياً وقد يكون جزئياً، كلياً في الخليج، وجزئياً في هولندا الذي أدى إلى ظاهرة ما يسمىDutch Disease فاعتماد على قوى الإنتاج، ليس القول بأنه لماذا يكون الإنفاق العام في هولندا وفي الغرب Welfare Expenditure بينما في الخليج هو رشوة؟ في الاقتصاد الريعي يخرج الإنسان من عملية الإنتاج ويهمش ويكون دخله ليس نتيجة لجهده في العملية الانتاجية، وهذا الذي يترتب عليه الاستقلال الاقتصادي للسلطة، والاستقلال الأمني، والاستقلال الاجتماعي، وفي دول الخليج تتفق هذه الظاهرة مع حجم السكان وطبيعة التركيب السكاني، قبلي وإثني وطائفي، لكي تتعقد المسألة أكثر.

١-١٢ محمد عبد الله الهاشم

بسم الله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأزواجه وجنده وعلى من صدقه وعمل بنهجه من بعده، بعد 25 سنة بلغ منتدى التنمية رشده، واستوى وبلغ أشده، ووجب عليه الانتقال، وحق له الانتقال من مرحلة القول إلى الأفعال.

في هذا المجال أختصر إليكم هذا المقال، اقتراح مؤسسة اقتصادية على هيئة شركة مساهمة محدودة تستثمر (مدخرات) أفراد الأسر المالكة الحاكمة في كل قطر بشكل منظم وقانوني ومشروع، لفك استحواذ هذه الأسر على المال العام واستباحته، هذه هي الزبدة، وهذا هو الاقتراح، أعلم أنه ليس جديداً، ولم يطرح لأول مرة، بل هو مسبوق، أعرف أن هناك من سبقني إلى هذا، ولكن نريد أن يكون بالمكشوف والحديث بالواضح والصريح، تحقق الأهداف المطلوبة من هذا الاقتراح ثلاثة:

أولاً: لاستباق الحراك الاجتماعي المؤدي إلى الانقلابات والثورات التي لا مفر من وقوعها إذا

استمر الاحتباس السياسي والاحتباس الفكري، في ظل عامل مساعد هام هو العامل المعيشي الذي يضيق على المواطن يوماً بعد يوم.

ثانياً: لمكافحة الفساد الإداري والمالي المتنامي في ظل أنظمة شمولية، كما تقولون، تعتبر المال العام ملكاً حصرياً لهذه الأسرة .

ثالثاً: الحد من إغداق المال العام على طبقة الإكليروس التي سوف تنصرف فعلاً إلى الاهتمام بالتقوى الفردية والتقوى المجتمعية بدلاً من أن تكون عوناً على إضفاء مشروعية ليست مشروعة لتلك الأسر.

أرجو من الأخ الدكتور علي الكواري إفساح المجال لهذا الاقتراح عند عرض متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في الجلسة الختامية.

من الصعب جداً على شخص عسكري أو عربي أن يترك ميكروفوناً أو يترك كرسياً، ولكني مضطر إلى أن أفعل ذلك.

١-١٣ معصومة المبارك

السلام عليكم جميعاً، الدكتور محمد غباش قام بجهد نظري وتحليلي متميز حيث عرض لنظريات هامة تسعى لتفسير العلاقة بين السلطة والمجتمع، وندرك أن جهده لم يكن باتجاه وضع حلول أو مقترحات للخروج من مآزق العلاقة بين السلطة والمجتمع.

1-هذه الورقة نجحت في إثارة عصف ذهني حول طاولة النقاش، ونجحت في إثارة أسئلة مشروعة حول ما العمل؟ وأين الخلل؟ وكيف يمكن إصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع؟

إنه سؤال كبير، قد تصيبنا مناقشته بالإحباط، وننحو لجلد الذات، بالتأكيد نحن في دول الخليج لسنا أسوأ من حال غيرنا من الدول العربية، ولكن يحق لنا كمثقفين، أن نناقش الوضع بهدف التشخيص وتحديد المسار، للخروج من مأزق العلاقة غير الإيجابية بين الدولة والمجتمع.

كنا نعتقد أن التعليم وفتح أبواب المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار ستحل المشكلة، ولكنها ازدادت تعقيداً والوضع يزداد سوءاً وإحباطاً، وضع يثير الحيرة، العديد من ذوي الفكر الإصلاحي قد شاركوا في مراكز عليا لصنع القرار والسلطة في الدول الخليجية، ولكن الخلل في أحسن الأحوال ظل قائماً، وفي الكثير من الأحوال ازداد سوءاً وعمقاً، والكثير من القرارات الخاطئة والضارة بالمجتمع قد اتخذت في عهد هؤلاء من القيادات الإصلاحية.

هل السبب يكمن في أنهم تهادنوا مع السلطة وأحبطوا التوقعات لإحداث الإصلاح؟ أم هل أصبحوا في وضع لا حول لهم ولا قوة وانتهجوا أسلوب " الهون أبرك ما يكون " واختاروا عدم المواجهة والمصادمة مع السلطة، لإدراكهم عدم جدوى هذا التوجه، وأنهم غير قادرين على إحداث

الإصلاح من الداخل؟ أم هل لأنهم قلة غير مؤثرة في مسار صنع القرار؟ أم لانعدام حرية القرار وانعدام الديمقراطية في المراكز العليا لصنع القرار؟

كيف يمكن تفسير هذا الوضع؟ ولماذا لم يستطيعوا إحداث التغيير المنشود وهم الإصلاحيون الذين كانوا ومازالوا يرفعون أصواتهم بما يجب وما لا يجب عمله لإحداث الإصلاح، وعندما وصلوا لم يغيروا شيئاً بل زادوا عملية الإصلاح إرباكاً بل تراجعاً...؟!

لا نريد توجيه أصابع اللوم إلى أحد، وإنما نريد أن نفهم ماذا يحدث وكيف يمكن إحداث الإصلاح من الداخل في العلاقة بين السلطة والمجتمع.

2- ظاهرة البطالة هي ظاهرة ممتدة في مجتمعاتنا الخليجية، وتأخذ منحى خطيراً اجتماعياً واقتصادياً يلامس قضية أخرى على ذات الدرجة من الخطورة وهي التركيبة السكانية، فرغم صغر حجم السكان في مجتمعاتنا، تتفشى ظاهرة البطالة بين المواطنين بشكل مخيف وينذر بمستقبل غير مستقر اقتصادياً واجتماعياً، وفي نفس الوقت تفتح فرص العمل للعمالة الوافدة.

في كل دول العالم، يُستَبشر بفتح مشاريع جديدة كفرص وظيفية وطنية، ولكن عندنا في دول الخليج تفتح لاستيعاب المزيد من العمالة الوافدة، وبما يزيد من استفحال خلل التركيبة السكانية، وخلل الاستقرار الاجتماعي، لذا شعبياً، هناك تخوف مشروع وحقيقي من مفهوم الخصخصة الذي يقاتل أصحاب القطاع الخاص لتحقيقه، حتى من ذوي الفكر الإصلاحي، لتحقيق مصالحهم الخاصة التي ليست بالضرورة تتفق مع المصلحة العامة، ويستمر كذلك في العلاقة بين المجتمع والدولة.

١-١٤محمد غباش - تعقيب ختامي

شكراً سيدي الرئيس، أبدأ بالشكر الجزيل للأخوات والإخوة الذين شرفوا هذه الورقة بتعقيباتهم وملاحظاتهم وانتقاداتهم، وأعرف عن نفسي أنني تلميذ نجيب يصغي إلى أساتذته، ويزن حديثهم إلى الحد الذي لا يجعلني أقوم بالرد، لأن كل ما سمعت يحتاج إلى وقت مني لأهضمه ولأفهمه وأتجاوب معه، وأرجو أن يتحول جهدي إلى جهد مكتوب أسلمه في وقت لاحق للمنتدى.

هناك خطوط عريضة تناولتها مجموعة من الملاحظات.

أولها كان هناك تساؤل طرح من أكثر من أخ وأخت، وهو أن الورقة لم تتحدث عن آليات الإصلاح،ولم تقترح برنامجاً عملياً، أود التنبيه إلى أن هناك ورقة أخرى لصديقي عبد الرحمن النعيمي تتناول الشق الآخر الذي غاب عن ورقتي، وهذا الدور أرجو أن يلبي الحاجة التي ذكرت من قبل الإخوان.

الجهد الذي حاولت الورقة أن تحصر نفسها فيه، هو التشخيص بالدرجة الأولى، لأن المنتدى لم

يقم بهذا الجهد في العقود المنصرمة، وهي مساهمة متواضعة في حاجة إلى إغناء وإخصاب ليس فقط من قبل الذين حضروا اليوم، ولكن من الذين لم يتمكنوا من المجيء، والذين نرجو أن نسمع مساهماتهم ونقرأها في المستقبل.

أيضاً رصدت من بعض المداخلات أن مضمون الورقة يدفع إلى الإحباط، لأنها تقول إن الوضع عصيب وغير قابل للإصلاح، وإن كان هذا هو الشعور فأنا أقدم أسفي العميق، لأنه ليس هذا الدور هو الذي سعت له الورقة، بل على العكس، الورقة انطلقت في تمهيدها من مفهوم أن لا شيء يمنع الدولة الخليجية من أن تكون دولة رشيدة عقلانية بالمعنى الذي ذكره ماكس فيبر ووصف فيه الدول المتحولة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وهذا هو الانطلاق الذي انطلقت فيه الورقة، ومع أن الورقة أيضاً ذكرت الأطروحة التي ذكرها أحد الكتّاب الإنجليز Tribes with Flags ولكنها أيضاً حاولت أن تنتهي بما ينطبق عليه المثل الإنجليزي السائر The Emperor has no Clothes أي تقديم جهد يعري الوضع السياسي في المنطقة الخليجية بحيث ندرك نحن كأفراد في المجتمع، ويدرك الحاكم أيضاً حقيقة الوضع الحرج الذي نحن عليه، ويختزل الضعف المطلق للدولة الخليجية، لأن عملية الاستئساد الهائلة التي يتمتع بها الحاكم ضد مجتمعه، لا تستمر لهذا الحاكم وهو يتعامل في وسطه الإقليمي والدولي، ونحن رأينا كيف أن الدول تتغير وتنهار وتبتلع بأسهل من السهولة، لأن الحاكم الذي يحاول أن يغيب مجتمعه يصبح بالغ الضعف، لذلك حاولت الورقة أن تقول إن الإمبراطور لا يملك رداء على جسده، وإن هذا الوضع المكشوف من الضعف للدولة الخليجية ليس فقط يهدد مجتمعه، بل يهدد النظام السياسي نفسه، ونحن إذا رصدنا أبسط الأمور كيف أن مجموعة من مدننا، فمثلاً أنا أنتمي إلى مدينة، المواطنون فيها لا يشكلون أكثر من 5% لوجدنا حقيقة هذا الضعف، إن أي استفتاء أو أي إحصاء رسمي تقوم به الأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية، كفيل بأن يخرج الحاكم من الحكم ويسلم السلطة للآخرين، فهذه حقيقة يجب أن تكون جلية أمام الحكام، ولم يكن هدف الورقة أن تقدم سجالاً ضد السلطة الخليجية على الإطلاق، بل كانت فعلاً تصب في قيمة الإصلاح الذي تحدث عنه الأخ علي الكواري.

ملحق

صياغة أولية لبند تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع

علي خليفة الكواري

أولاً: توصيف العلاقة

العلاقة السياسية بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة في جوهرها، علاقة الراعي بالرعية وليست علاقة مواطنين متساوين من حيث المبدأ. وكذلك فإن نظرة الأسر الحاكمة إلى نفسها فيما يخص علاقتها بالبلد، هي نظرة إرث وحق خاص في المال العام وفي الأراضي وتولي السلطة التنفيذية ولا سيما المراكز الحاكمة أوما يسمى بوزارات السيادة، هذا إضافة إلى المكانة البروتوكولية والمكانة الاجتماعية والنفوذ على المستوى الرسمي وفي القطاع الخاص.

وقد استمرت هذه العلاقة بين السلطة والمجتمع لفترة طويلة نسبياً، بحكم فاعلية آليات الضبط السلطوي، وسلبية معظم النخب عامة، ما عدا قلة اعتبرت منشقة، هذا إضافة إلى استكانة أفراد وجماعات المواطنين نتيجة احتوائهم من قبل السلطة في أغلب الأحيان ومعظم الدول، ولا مبالاة من الوافدين.

ومصدر هذه العلاقة هو قيام نظم حكم فردية وراثية مطلقة اليد في الداخل، منذ مطلع القرن العشرين في معظم الدول وأغلب الأوقات، وقد انبثقت هذه النظم من تراث تقليدي في الملك العربي العضوض الذي يقوم على أساس الغلبة القسرية واعتبار النفوذ مصدراً لجلب المال، والجاه مفيد له على حد تعبير ابن خلدون.

وقد نشأت هذه النظم الحاكمة بفضل تحالفات قبلية وعائلية ومناطقية قادت إلى بروز أفراد منهم، تولوا الرئاسة في أغلب الدول بالتراضي ثم انفردت أسرهم بالحكم والسلطة عندما تحول كبير مشايخ القبائل أو العائلات من مرتبة الأول بين متساوين، إلى حاكم فرد يستحوذ على السلطة من أيدي حلفائه بل حتى أقرب أقربائه وينفرد بتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة.

وقد تكرست هذه الغلبة القسرية على الحكم نتيجة لبروز ثلاثة متغيرات رئيسية في المنطقة. أولها: معاهدات حماية وتحالف وصداقة مع قوى أجنبية ذات نفوذ عالمي ووجود عسكري في المنطقة ومصالح اقتصادية واستراتيجية ضخمة فيها. ثانيها: فرض الحكام رسوماً على الجمارك وعلى النشاطات الاقتصادية قبل عصر النفط (قلاطة الغوص). ومنذ بداية عصر النفط صب ريع

التوزيع للثروة والنفوذ بما يؤدي إلى تكريس سلطتهم الفردية المطلقة في الداخل. وثالثها: تدفق الهجرة بين بلدان المنطقة ومن الدول المجاورة في البداية، ثم من خارجها بشكل كبير منذ مطلع السبعينيات. الأمر الذي أدى إلى تراجع الدور الإنتاجي للمواطنين عامة. كما تراجعت الأهمية السياسية للمواطنين نتيجة لتفاقم الخلل السكاني وتراجع دور المجتمعات الأصلية في عدد من دول المنطقة حتى أصبحت تلك المجتمعات مجرد أقلية بين أقليات عدة.

وبذلك فقد عملت الطبيعة القبلية التقليدية والوراثية لنظم الحكم في المنطقة إضافة إلى المتغيرات الرئيسية الإضافية المشار إليها أعلاه، على إنتاج وإعادة إنتاج حكم الغلبة القسرية والانفراد بالسلطة وما يؤدي إليه امتلاكها، من ثروة ونفوذ.

ثانياً: أبعاد العلاقة الراهنة وتداعياتها.

أدت العلاقة السلبية الراهنة بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة إلى مخاطر كبيرة وكثيرة، وعرضت حكومات المنطقة ومجتمعاتها إلى تحديات لم يسبق لها مقابلتها، تنذر اليوم بنكوص المجتمعات وتفكيك الدول وضياع هويتها الجامعة. فضلاً عن تعرض المنطقة إلى ضغوط استراتيجية الهيمنة الأمريكية على العالم، واستخدام المنطقة استراتيجياً ونفطياً قاعدة وورقة في الصراع من أجل هيمنة القطب الواحد. وقد وجدت حكومات المنطقة نفسها في موقف الضعيف أمام الإملاءات الخارجية بسبب انفرادها بالسلطة، دون وجود ذريعة عصرية عندها تحد من المطالب المجحفة وتصدها بحجة الديمقراطية.

وقبل بروز هذه المخاطر وأثناء تصاعدها، لم تعد العلاقة الراهنة بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة مرضياً عنها من قبل شعوبها. ولا هي أيضاً علاقة متسقة مع معطيات القرن الواحد والعشرين، الذي لم يعد مقبولاً فيه لدى شعوب العالم كافة، أن يحتكر فرد أو قلة تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة أو تدعي أسرة مهما كان دورها التاريخي حقوقاً خاصة في المال والأملاك والسلطة العامة.

وبذلك تزايد تآكل شرعية حكومات المنطقة في الداخل وتعرضت سيادة دولها لتدخلات من الخارج، الأمر الذي اضطر الحكومات إلى تقديم تنازلات مجحفة للخارج. كما دفع السلطات في معظم دول المنطقة وفي أغلب الأوقات إلى القيام بتغييرات شكلية لا تمس الفرضيات التي قامت عليها العلاقة المختلة بين السلطة والمجتمع، ولا هي أوجدت وسيلة شعبية لحماية السيادة الوطنية، وإنما جاءت تلك التغييرات لتعترف بضرورة تغيير أسلوب الحكم دون أن تصلحه. الأمر الذي فتح شهية الشعوب للإصلاح دون أن يرويها.

وقد نتج عن ذلك الاحتقان كله في بعض الأحيان بروز حركات تغيير راديكالية تزايد أخذها بأشكال العنف، الذي واجهته السلطة بالعنف كما اعتادت. وصاحب هذا تزايد المطالبين

بأشكال العنف، الذي واجهته السلطة بالعنف كما اعتادت. وصاحب هذا تزايد المطالبين بالإصلاح في السر والعلن، وارتفع سقف مطالباتهم تعبيراً عن قلق موضوعي على مستقبل بلدان المنطقة ومس كرامة أهلها. وإلى جانب هذا وفي اتجاه الضد منه نزع أفراد من المواطنين مستغلين ذكاءهم الفردي ومواقعهم لتحقيق مصالح شخصية غير مشروعة واتخذ البعض توجهات انتهازية تشق الصف الوطني، فتفشى الفساد المالي والإداري واتضح ضعف الولاء الوطني لدى البعض بسبب تقديرهم الانتهازي لمسار الأمور وترجيحهم لضياع مجتمعات المنطقة وتفكيك دولها وتغيير هويتها الجامعة.

ثالثاً: أهمية وإمكانية تصحيح العلاقة

إن أهمية تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة تنبثق من استحالة بقاء الأوضاع على ما هي عليه. فهناك ضغوطات كاشفة من الخارج وهناك ضغوطات قلقة من الداخل، نتج عنهما وضع جديد لم يعد معه باستطاعة السلطات في المنطقة أن تحكم بأسلوب حكمها المعتاد. وهذا الوضع يمكن اعتباره وضعاً ثورياً، لا تنفع معه التغييرات الجزئية أو الشكلية استجابة للضغوط الداخلية والخارجية المتضادة في أغلب الأحيان والمتقاطعة أحياناً.

ولذلك أصبح من الضروري أن تجري كل سلطة في المنطقة تغييرات جوهرية، ليست كغيرها من المتغيرات في الماضي، مراوغة يغلب عليها التكتيك والآنية في محاولة للتملص من ضغوط التغيير باتجاه أو بآخر أو بتوازن بينهما. وقد أصبح التغيير استجابة للضغوط الخارجية مصدراً لتآكل البقية الباقية من شرعية السلطة في نظر شعوب المنطقة والرأي العام العربي والإسلامي، نتيجة لتقويضه السيادة الوطنية وتعطيله الإرادة الوطنية. وربما يذهب بالسلطة التقليدية نفسها عندما ينتفي دورها وتصبح عبئاً تاريخياً على الحكم شبه المباشر للقوى المهيمنة... هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن فرض أجندة التغيير من الخارج سوف يقضي على كل طموحات الإصلاح الجذري من الداخل. ويدخل المنطقة في اضطراب ويأس وعدم استقرار، وربما تفكيك لدولها ونكوص لمجتمعاتها وضياع للهوية الجامعة لشعوبها وابتعاد عن عمقها الاستراتيجي، لفترات طويلة من الزمن.

ولمواجهة الضغوط الخارجية فضلاً عن الاستحقاقات الداخلية، فإن كلاً من السلطة والمجتمع في دول المنطقة محتاجان ومطالبان عقلياً وشرعياً ووطنياً بتصحيح العلاقة بينهما لما فيه مصلحتهما المشتركة. ومن هنا فإن العقل يؤكد وجود مصلحة للسلطة والمجتمع في تصحيح علاقاتهما من أجل حفظ الوجود وتأمين فرص الأمن والنماء في إطار إصلاح جذري يفتح الآفاق لتطور تدريجي في الاتجاه الأسلم والأبقى لأهل المنطقة، مجتمعات وسلطة. وبذلك يمكننا القول إن هناك إمكانية عقلية وضرورة شرعية وداعياً وطنياً، توجب كلها على السلطة والمجتمع تصحيح علاقتهما قبل أن تحل الكوارث ولا ينفع حيالها لوم كل طرف للطرف الآخر على تشدده أو تفريطه. فهل هم

فاعلون؟

رابعاً: متطلبات تصحيح العلاقة

التحلي بالإنصاف والعدل والشجاعة في إطار الشعور بالمسؤولية التاريخية، هو السبيل لتصحيح العلاقة الراهنة بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة. وتحلي قيادات السلطة والمجتمع بهذه القيم الإنسانية والإسلامية الرفيعة قد يكون صعباً - يراه البعض معجزة - ولكنه ليس بالأمر المستحيل، إذا عرفنا التحديات التي تواجه حكومات المنطقة وشعوبها وتحرينا الفرص التي تعود عليهم من تصحيح العلاقة بينهما. فتصحيح هذه العلاقة يتطلب نمو إرادة لدى السلطة والمجتمع، بكل ما تحمله الإرادة الصادقة من تصميم على إجراء مصالحات تاريخية حقيقية ترقى إلى مستوى المخاطر التي تواجه حكومات المنطقة ومجتمعاتها.

وأول هذه المصالحات التاريخية الملحة، هي المصالحة مع العقل الذي قيل فيه "حيث يكون العقل فثمة شرع الله"، وبه تتحقق المصالح المشروعة لكل الأطراف.

والمصالحة مع العقل - في تقديري المتواضع - تبدأ بمنهج النظر في سائر شؤون المعاملات، حيث يتم البحث عن حل المشكلة أو مقاربة الإشكالية بقدح الفكر وإعمال العقل الذي ليس حكراً على "رجال الدين" أو أصحاب السلطة، حتى يشارك كل العلماء والمفكرين وأصحاب الشأن عامة في البحث عن الحل إلى جانب علماء الدين وأصحاب السلطة. وبعد الركون إلى الحل العقلاني بعيداً عن احتكار عملية البحث عن الحل، يوضع الحل العقلاني على ميزان الدين فإن تعارض مع الوحي الإلهي أعيد النظر حتى يتم مقاربة الإشكالية في إطار الشريعة الإسلامية السمحة. وفي رأيي المتواضع أن منهج النظر العقلاني المنضبط بميزان الدين هو ما أخذ به حكماء المسلمين المتجردين، ومنهم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب عندما سن الخراج بدل الغنائم، وألغى أعطيات المؤلفة قلوبهم، وأوقف حد السرقة عام الرمادة.

وثاني هذه المصالحات التاريخية هي المصالحة الواجبة، بين التيارات والقوى التي تنشد الإصلاح حتى يتم تعضيد المناشدة للإصلاح بكتلة تاريخية فاعلة وقادرة على تقديم طلب فعال للإصلاح الجذري من الداخل، يتفق على أجندتها أفراداً وجماعات فاعلة من كل من التيار الديني والتيار الوطني بكافة أطيافهما، باعتبار تلك الأجندة أهدافاً عامة يسعيان إلى تحقيقها بصرف النظر عن منطلق كل منهما في التوصل إلى ضرورتها.

ومن أجل التوضيح وتجنب سوء الفهم فإن المقصود بالتيار الديني، هم الأفراد والجماعات التي يبدأ بحثها عن حل المشكلات ومقاربة الإشكاليات من النص الديني وتؤسس علاقاتها على أساس الرابطة الدينية وفقاً لمفهومها المذهبي. أما المقصود بالتيار الوطني فهم أيضاً الأفراد والجماعات الذي يبدؤون نظرهم في المشكلات والإشكاليات، من تحري المصلحة الوطنية ويؤسسون علاقاتهم على أساس رابطة المواطنة المتساوية. وجديرٌ التأكيد أن هذا التقسيم النظري لا

يعني أن الوطنيين غير متدينين ولا يعني أيضاً أن المنضوين تحت التيار الديني غير وطنيين. كما نجد أن أطياف كل تيار من هذين التيارين الواسعين قد تكون أقرب إلى طيف أو أطياف من التيار الآخر منها لبعض أطياف تيارها، وأكثر قدرة على إيجاد قواسم مشتركة معهم.

وثالث هذه المصالحات التاريخية يتطلب أن تتصالح كل سلطة مع مجتمعها وتقر بحقه في المشاركة السياسية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة. ومثل هذه المصالحة الاستراتيجية تتطلب التالي: أ) أن يكون الأفراد والجماعات الذين ينشدون التغيير قد تمكنوا من تكوين كتلة تاريخية فاعلة واتفقوا على قواسم عامة تجمع بينهم، حتى تكون لديهم أهدافٌ مشتركةٌ يتفاوضون عليها مع حكوماتهم. ب) أن تكون هناك مرونة واستعدادٌ للتدرج في تطبيق الإصلاح المنشود بما يحفظ للأسر والنخب الحاكمة وغيرها من الأطراف، مصالحها المشروعة دون رغبة في الانتقام، وإنما استعداداً صادقاً لتجاوز الماضي إلى المستقبل. ج) أن يتمتع أهل السلطة وبقية الأهالي بقيادات مدركة لضرورة التغيير والإصلاح، ومقدرين لصعوباته والتضحيات المطلوبة منهم والتطمينات اللازمة للمؤثرين في قرارهم، حتى تتم تلك المصالحة التاريخية المنشودة. وفي هذا المقام نجد أن الشطر الذي يقول "لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم" لا تكتمل حكمته إلا بشطره الثاني القائل "ولا سراة لمن جهالهم سادوا".

رابعاً: يتطلب تصحيح العلاقة أخيراً وليس آخراً، أن تقود تلك المصالحات التاريخية الثلاث الكبرى، إلى عقد مجتمعي متجدد يجسد تلك المصالحات في دستور ديمقراطي، يؤسس لنظام حكم يضمن مشاركة سياسية واسعة وحقيقية وفعالة. يتم بموجب مؤسساتها وآلياتها تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة. كما يتم بتطبيقها على أرض الواقع، طلاق بائن مع حكم الغلبة القسرية والتخلص من تبعاته وتوابعه. ولعل نموذج دستور الكويت لعام 1962، ودستور البحرين لعام 1973، إذا طبعا نصاً وروحاً، يقدمان نموذج دستور يصلح أن يكون عقداً مجتمعياً متجدداً.

الفصل الثاني

إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون:

مدخل اقتصادي وسياسي

إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون:

مدخل اقتصادي وسياسي

الدكتور يوسف حمد الإبراهيم

مقدمة:

تملك دول مجلس التعاون حوالي 44% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم، وحوالي 15% من احتياطيات الغاز الطبيعي. من ناحية أخرى فإن هذه الدول تنتج حوالي 15% من الناتج العالمي للنفط الخام، وتصل صادراتها من النفط الخام إلى حوالي 20% من إجمالي الصادرات العالمية، وهي بهذا الشكل تحتل وضعية فريدة بين مجموعة الدول النامية، حيث تمكنت دول مجلس التعاون بفضل الإيرادات النفطية من تحقيق مستويات مرتفعة للدخول فاقت في بعض الأحيان متوسط الدخل في الدول الصناعية المتقدمة.

ولقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من السبعينيات دول المجلس على تبني خطط تحسين هياكل البنية التحتية وتنويع الهيكل الإنتاجي. غير أن الفائض الكبير في ميزانيات تلك الدول قد بدأ في التلاشي بدءا من عام 1982 بسبب تزايد الإنفاق العام، في الوقت الذي أخذت فيه الإيرادات في التناقص بفعل انخفاض أسعار النفط، ومن ثم بدأت تشهد دول المنطقة تراجعاً في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي وكذلك احتياطياتها الخارجية. ونتيجة لذلك بدأت دول المجلس في تبني سياسات للتعديل تضمنت خفضاً في إنفاقها العام بصفة خاصة الإنفاق الرأسمالي. غير أن عملية التعديل قد اعترضتها أزمة العدوان العراقي على دولة الكويت وما تلاها من حرب لتحرير الكويت عامي 90/ 1991، حيث تولد عن ذلك ضغوط إضافية على الميزانيات والموازين الخارجية لتلك الدول بسبب الزيادة في الإنفاق المصاحب للأزمة.

وعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية قد ساعدت على نمو النشاط في القطاعات غير النفطية، إلا أن الهياكل الاقتصادية الحالية لدول المجلس مازالت تعتمد وبشكل كبير على النفط، ولم تسفر جهود التنمية الحالية عن إحداث تغيرات ملموسة في هيكل توزيع الناتج. من ناحية أخرى فإن ملكية الدولة للنفط وبسبب كونه المصدر الرئيسي للناتج، قد جعلت من القطاع العام مسيطراً على النشاط الاقتصادي وتراجع دور القطاع الخاص بشكل واضح. وبقدر ما تم تحقيقه من إنجازات إلا أن السياسات التي اتبعت بشأنها قد تسببت في العديد من الاختلالات، وهي اختلالات تفاقمت حدتها بمرور الوقت وباتت تشكل قيداً على عملية التنمية ذاتها.

وتهدف هذه الورقة إلى استعراض أنماط التنمية في دول مجلس التعاون خلال ربع القرن الماضي وتحليل اختلالات الهيكل الإنتاجي التي نجمت عن تلك الأنماط وبيان تداعيات استمرار تلك الاختلالات في المستقبل، وإيضاح الأهمية الاستراتيجية لمعالجة تلك الاختلالات، وعرض إمكانية إصلاح الخلل ومتطلبات الإصلاح على مستوى الحكومات والمجتمع الأهلي ومستوى المواطن.

أنماط التنمية في دول مجلس التعاون

مما لا شك فيه أن النمو الذي حققته دول المجلس يعد جوهرياً مقارنة بباقي الدول النامية الأخرى، غير أن هذا النمو قد شابه العديد من التشوهات، بصفة خاصة تشوهات هياكل الأسعار في أسواق السلع والعناصر واختلالات هياكل الإنتاج والسكان وأسواق العمل بالشكل الذي أصبحت معه تلك الاقتصاديات عاجزة، في ظل الأنماط الحالية للتنمية، عن إيجاد بدائل ملائمة لتنويع هياكل اقتصادياتها وتخفيف اعتمادها على النفط.

وقد شكل الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع النفطي تحدياً كبيراً لدول مجلس التعاون، إذ جعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط على المستوى الدولي، الأمر الذي يعد عائقاً أمام تحقيق معدلات مستقرة للنمو. وعلى الرغم من أن دول المجلس بهذا الشكل تتشابه مع الدول النامية الأخرى، إلا أن الاعتماد المفرط على النفط يضع تلك الدول في وضع حرج، إذ ترتفع نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي والصادرات والإيرادات العامة. من ناحية أخرى فإن التقلبات في أسعار النفط تنعكس بصورة كبيرة في تقلبات الناتج المحلي والإنفاق الحكومي وإيرادات الصادرات.

ولكي تواجه دول المجلس الآثار السلبية لتلك التقلبات حاولت أن تنوع هياكل الإنتاج الخاصة بها وتقلل اعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية مستخدمة في ذلك سبلاً عدة. ففي بعض الدول انصب الاهتمام على تنويع الإيرادات من خلال تنويع هياكل الأصول الخارجية، على سبيل المثال قامت الكويت بتكوين حجم كبير من الأصول المالية لكي توفر موارد للأجيال القادمة، ولكي تساعد على تجنيب الميزانية آثار التقلبات في إيرادات النفط. من ناحية أخرى ارتكزت جهود التنويع في بعض الدول على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية واضحة، بصفة خاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والبتروكيماويات مثل الألومنيوم والحديد والإسمنت والصناعات الخفيفة. على سبيل المثال قامت المملكة العربية السعودية بتنويع هياكل الدخل من خلال تطوير قطاع محلي غير نفطي بمشاركة جوهرية للقطاع الخاص، كذلك حاولت بعض الدول أن تتبع سبلاً أخرى لتعظيم القيمة المضافة في بعض القطاعات مثل التجارة الحرة، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة، والخدمات المالية والسياحة مثل البحرين والإمارات. كذلك اتبعت دول أخرى مزيجاً من السياستين، من خلال تحديد استراتيجياتها على أساس المصادر النفطية واحتياطيات النقد الأجنبي والفرص الاستثمارية في الداخل.

وفي كافة الدول التي اتبعت سياسات استثمار محلي ارتكز القطاع غير النفطي على الصناعات

البتروكيماوية وغيرها من الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة تنافسية واضحة. أكثر من ذلك فإن معظم الصناعات غير النفطية بقيت في يد القطاع العام بما يعكس سياسات السلطات نحو الصناعات الاستراتيجية وحجم المشاركة الأجنبية. من ناحية أخرى فإن القطاعات التقليدية مثل التجارة والتشييد والخدمات استمرت في النمو استجابة للزيادة في الطلب الناجم من القطاع العائلي، أما في قطاعي الزراعة والصناعة فقد كانت مساهمة القطاع الخاص فيها جوهرية، غير أن الإنتاج كان مدعماً بشكل عام من خلال الأشكال المختلفة للدعم والوسائل الأخرى التي أدت إلى أعباء إضافية على كاهل الميزانية العامة وأدت إلى تشويه هياكل الأسعار النسبية.

أولاً - الملامح الأساسية لخلل الهيكل الإنتاجي

اعتمدت أنماط التنمية في دول المجلس، ومازالت، على سياسات التنمية الهادفة إلى إعادة توزيع الثروة، الأمر الذي أفرز الكثير من الاختلالات التي أصبحت تهدد مسار عملية التنمية في المستقبل، بسبب تزايد الأعباء المالية لتلك السياسات على الميزانيات العامة. ويمكن تلخيص مجموعة الاختلالات الأساسية التي تعاني منها دول المجلس في الآتي:

1ـ الاعتماد المفرط على القطاع النفطي

جدول رقم (1)

متوسط مساهمة قطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي (1996-2001)

الدولة	متوسط المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الإمارات العربية المتحدة	28,68
مملكة البحرين	16,98
المملكة العربية السعودية	33,89
سلطنة عُمان	34,71
دولة قطر	46,50
دولة الكويت	28,41

المصدر: محسوبة من بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فبعد أكثر من ربع قرن من التنمية مازالت مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي مرتفعة بشكل واضح، ومازال يشكل إنتاج وتصدير النفط المكون الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الغالبية العظمى لدول مجلس

التعاون الخليجي، حيث تتراوح نسبة مساهمة القطاع النفطي بين 17٪ في البحرين إلى 5٪ , 46 في قطر، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

2ـ ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي للقطاع غير النفطي

فقد انصبت جهود التنمية بشكل واضح على تنمية قطاع الخدمات والتي يتمثل جانب كبير منها في الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي (مساهمة أنشطة خدمات المجتمع والخدمات المالية وأنشطة التجارة والمطاعم والفنادق)، حيث تتراوح مساهمة هذا القطاع بين 41٪ في قطر إلى 2 , 56٪ في البحرين كما هو موضح في الجدول رقم (2). من ناحية أخرى يلاحظ محدودية مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتراوح مساهمة هذا القطاع بين 1 , 7٪ في قطر إلى 9 , 22٪ في الكويت، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصناعات المعتمدة على النفط في قطاع الصناعات التحويلية تعد مرتفعة أيضاً، مما يعكس صغر قاعدة الصناعات التحويلية الأخرى.

وعلى الرغم من أن ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات يعد إحدى خصائص الاقتصادات التي قطعت شوطاً كبيراً في مسيرة التنمية، إلا أنه في دول المجلس يتركز في النشاط الحكومي. كما أن المشكلة الأساسية تتمثل في أن القطاعات السلعية تعتمد على النشاط الأولي وهو استخراج النفط الخام، في الوقت الذي تنخفض فيه مساهمة قطاع الزراعة بصورة واضحة كما هو موضح في الجدول رقم (2)، حيث تقل في بعض الدول عن 1٪ من إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم (2)

متوسط مساهمة قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية في الناتج المحلي

(2001-1996)

(%)

الدولة	متوسط المساهمة في قطاع الخدمات	متوسط المساهمة في قطاع الصناعات التحويلية	متوسط المساهمة في قطاع الزراعة
الإمارات العربية المتحدة	45,19	12,57	3,34
مملكة البحرين	56,17	16,10	0,85
المملكة العربية السعودية	48,74	9,77	5,82
سلطنة عُمان	50,50	9,32	2,44
دولة قطر	41,01	7,12	0,46
دولة الكويت	47,91	22,85	0,42

الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. من ناحية أخرى تنخفض مستويات التكوين الرأسمالي ومعدلات نموه فضلاً عن تقلبها من سنة إلى أخرى، بصفة خاصة الإنفاق الاستثماري العام. كذلك يلاحظ انخفاض نسب التكوين الرأسمالي إلى إجمالي الادخار القومي بسبب انخفاض الطاقة الاستيعابية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى خروج الكثير من المدخرات خارج تلك الدول. ويوضح الجدول رقم (3) متوسط معدلات الاستهلاك النهائي إلى إجمالي الناتج التي تتراوح بين 4 , 49% في قطر إلى 2 , 75% في الكويت، من ناحية أخرى يلاحظ أن معدلات تكوين رأس المال بالنسبة للناتج تتراوح بين 8 , 12% في الكويت إلى 3 , 27% في الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (3)

متوسط معدلات الاستهلاك والتكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي

(2001-1996)

(%)

الدولة	الاستهلاك الإجمالي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	تكوين رأس المال
الإمارات العربية المتحدة	64,31	47,54	16,78	27,32
مملكة البحرين	69,60	50,04	19,55	13,32
المملكة العربية السعودية	66,65	38,98	27,67	19,71
سلطنة عُمان	70,79	47,12	23,67	15,79
دولة قطر	49,38	21,97	27,41	26,86
دولة الكويت	75,21	48,63	26,58	12,75

المصدر: محسوبة من بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

4ـ ارتفاع معدلات التسرب من دورة الدخل ـ الإنفاق القومي

ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستويات الواردات من الخارج بسبب ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد وضعف قدرة القاعدة الإنتاجية المحلية على مواجهة الطلب المحلي، بصفة خاصة من السلع الاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الفائض في الميزان التجاري عبر الزمن، خصوصاً مع ميل أسعار النفط نحو التراجع من الناحية الحقيقية. ومن الجدول رقم (4) يتضح أن متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي تتراوح بين 4 , 27%في المملكة العربية السعودية إلى 7 , 68% في البحرين. وتتكون الواردات بشكل أساسي من السلع الاستهلاكية وواردات الخدمات المختلفة.

جدول رقم (4)
متوسط معدلات واردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي
(2001-1996)

(%)

الدولة	نسبة الواردات إلى الناتج
الإمارات العربية المتحدة	62,29
مملكة البحرين	68,67
المملكة العربية السعودية	27,45
سلطنة عُمان	36,70
دولة قطر	32,95
دولة الكويت	39,28

المصدر: محسوبة من بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

5ـ هيمنة القطاع العام على حركة النشاط الاقتصادي المحلي

مع تزايد درجة التدخل الحكومي المباشر في الحياة الاقتصادية، تضخم حجم القطاع العام حيث أصبح يهيمن على مستويات النشاط الاقتصادي، إذ ترتفع نسبة مساهمة القطاع العام في هيكل النشاط الاقتصادي المحلي بصورة واضحة في دول مجلس التعاون بسبب سيطرة الدولة على أهم أصول الثروة الوطنية وهو النفط، فضلاً عن اتساع أنشطة الإدارة العامة في الوقت الذي تنخفض فيه المساهمة النسبية للقطاع الخاص وتراجع الدور الذي يضطلع به كمنتج وموظف للعمالة الوطنية.

6ـ اختلال هيكل الميزانية العامة

تتمثل أهم جوانب الاختلال في الميزانيات العامة في الآتي:

* سيطرة الإيرادات النفطية

حيث تتركز إيرادات دول مجلس التعاون كما هو معلوم في الإيرادات النفطية، وحتى وقت قريب كانت الإيرادات المولدة من الاستثمارات الخارجية تشكل جانباً مهماً بالنسبة إليها، ويوضح الجدول رقم (5) أن الإيرادات النفطية تسيطر بصورة واضحة على هيكل الإيرادات العامة في دول مجلس التعاون. ففي المتوسط تتراوح الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة بين

حوالي 61% في البحرين إلى نحو 7 , 77% في المملكة العربية السعودية.

وتعاني المصادر الأخرى للإيرادات مشكلة انخفاض قاعدتها، بصفة خاصة القاعدة الضريبية التي تتكون أساساً من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى حيث تمثل هذه الإيرادات في المتوسط حوالي 8% فقط من الناتج المحلي في دول الخليج، وهو ما يقل بكثير عن المستويات المماثلة في الدول النامية الأخرى. كذلك يلاحظ انخفاض إيرادات الخدمات بشكل عام نتيجة تقديم الخدمات العامة برسوم بسيطة لا تعبر عن التكلفة الحقيقية لها، أو من دون مقابل في بعض الأحيان، الأمر الذي يؤدي إلى الإسراف في استخدامها ومن ثم زيادة الضغوط على الإنفاق العام مع نمو السكان. ويتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات النفطية قد اقتصرت في المتوسط على حوالي 22% في المملكة العربية السعودية، وتبلغ أقصى مستوياتها في البحرين حيث تمثل حوالي 6 , 33%. وتوضح هامشية الإيرادات غير النفطية مدى خطورة وضع المالية العامة لدول مجلس التعاون، حيث تمثل الإيرادات من النفط العمود الفقري للإيرادات في حين تتسم الإيرادات التقليدية للدولة بالهامشية بصفة خاصة الإيرادات الضريبية كما تنخفض مستويات الإيرادات من الرسوم على الخدمات وإيرادات السلع العامة بسبب برامج الرفاه.

من ناحية أخرى فإن هامشية المصادر التقليدية للإيرادات العامة، أي الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تجعل الصلة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة مفقودة، وبالتالي حرمان صانع السياسة من أحد أهم أدوات السياسة المالية للتأثير في مستويات النشاط الاقتصادي المحلي. حيث يجعل ذلك النشاط تحت رحمة العوامل الخارجية، كما يعني ذلك أن النظام المالي الحالي لا يحقق العدالة الاجتماعية المفترضة بين الأفراد نظراً إلى إعفاء الجميع من الضرائب المباشرة على الدخول أو الأرباح، في الوقت الذي تتاح فيه السلع والخدمات المدعمة للجميع.

*** انخفاض نسب الإنفاق الرأسمالي مقارنة بالإنفاق الجاري**

ففيما عدا الإمارات العربية المتحدة لا تتجاوز نسبة الإنفاق الرأسمالي العام ما بين 13% – 5 , 18%، ويلاحظ ميل هذا الإنفاق نحو التقلب بشكل مستمر مع تقلب الإيرادات من النفط. ففي الأوقات التي ترتفع فيها الإيرادات النفطية يزداد فيها الإنفاق الاستثماري أيضاً، إما في الأوقات التي تنخفض فيها الإيرادات من النفط فإن أكثر أشكال الإنفاق تأثراً يكون الإنفاق الاستثماري، حيث يسهل تخفيض هذا النوع من الإنفاق بينما يصعب تخفيض الأشكال الأخرى من الإنفاق الجاري مثل الرواتب والدعم نتيجة للقيود السياسية والاجتماعية.

جدول رقم (5)

مؤشرات المالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

(2001-1996)

(%)

البيـــــان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الإيـرادات النفطيـة للإيـرادات العامة	6 4,90	61,05	77,67	75,38	–	69,39
الإيرادات غير النفطية للإيرادات العامة	3 5,10	38,58	21,94	24,62	–	30,61
الإنفاق الرأسمـالي للإيرادات العامة	3 4,72	18,53	16,41	18,55	12,94	14,53
الإنفـاق الجـاري للإيـرادات العامة	6 5,28	81,47	83,77	82,09	87,06	85,54

المصدر: محسوبة من بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي المقابل نجد أن الإنفاق الجاري يمثل الجانب الأكبر من الإنفاق العام حيث يتراوح الإنفاق الجاري بين 5 , 81% إلى 87% من الإنفاق العام (باستثناء الإمارات العربية المتحدة)، ويستحوذ الإنفاق على الرواتب والمدفوعات التحويلية الأخرى الجانب الأكبر من الإنفاق العام. ويرجع ارتفاع تلك المستويات إلى سياسات التوظيف التي اتبعتها تلك الدول وسياسات الدعم والمدفوعات التحويلية الأخرى الهادفة إلى إحداث قدر من إعادة توزيع الثروة النفطية بين المواطنين. ومن المعلوم أن الإنفاق الجاري لا يمكن تخفيضه بصورة محسوسة في معظم الأحوال ليتماشى مع تطورات الإيرادات العامة. ويترتب على ذلك أن يصبح هيكل الإنفاق برمته غير مرن. وبما أن الجانب الأكبر من الإنفاق العام يتمثل في الإنفاق الجاري، فإن جمود الإنفاق الجاري سوف يعني أن محاولات تقليص الإنفاق العام ليتماشى مع مستويات الإيرادات العامة سوف تنصب على تخفيض مستويات الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي يؤثر في فرص النمو المستقبلي للاقتصاد المحلي، فضلاً عن تعميق الآثار الانكماشية للإنفاق على مستويات التوظيف والتشغيل المحلي باعتبار أن الإنفاق العام، خصوصاً الاستثماري منه، هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن هذا الهيكل للإنفاق العام لا يمثل أساساً صلباً لتنمية مستقرة في الأجل الطويل، إذ من المعلوم أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى رفع معدلات الاستثمار بشكل مستمر ولفترة طويلة من الزمن، ويصعب تحقيق مثل هذا الاستقرار في معدلات الاستثمار في ظل أنماط الإنفاق وهياكل الإيرادات الحالية.

* عدم تناسب الإنفاق العام مع الإيرادات العامة

يتسم الإنفاق العام في دول المجلس بالتزايد المستمر بينما تتقلب الإيرادات النفطية حسب التغيرات في سعر النفط في السوق العالمي، وحينما تميل الإيرادات النفطية نحو التناقص يصعب تخفيض مستويات الإنفاق العام نتيجة اتسامه بالجمود النسبي، ويعني هذا الوضع ضعف إمكانية السيطرة على الإنفاق العام من دون المساس باعتبارات الأمن الاجتماعي، أو المساس بمستويات الرفاهية للسكان، التي يعتقد أنها أصبحت حقوقاً مكتسبة.

وتنشأ الضغوط على الإنفاق الجاري أساساً من جانب المرتبات والإنفاق على الدفاع والأمن والدعم. حيث يتزايد الإنفاق على أبواب المرتبات بصورة كبيرة عاماً بعد الآخر، نتيجة الدور الذي تضطلع به حكومات دول المجلس كموظف أساسي لقوة العمل الوطنية في الاقتصاد. فقد ترتب على النمو المتزايد في مستويات المرتبات وجود فجوة كبيرة بين هيكل الأجور في كل من القطاعين العام والخاص. كما أصبح الإنفاق على الدفاع والأمن يستنزف نسبة كبيرة من الإنفاق العام، كذلك تزايد الإنفاق على الدعم في دول مجلس التعاون في ظل تبني إطار عام لعملية إعادة توزيع الثروة النفطية على الجمهور ولدعم أنشطة القطاع الخاص. وبالإضافة إلى السياسات الحمائية الأخرى فإن الدعم الموجه لكل من المستهلكين والمنتجين قد هدف إلى تأمين أسعار منخفضة ومستقرة للمواد الغذائية الأساسية والخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ولتشجيع الصناعات الأساسية. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الدعم النقدي المقدم مقارنة بالمعايير الدولية، فإن هناك دعماً مستتراً كبير الحجم والمتمثل في الخدمات الحكومية المجانية أو المنخفضة التكاليف في مجالات التعليم والصحة وأسعار المنتجات النفطية وكذلك في بعض الدول من خلال القروض طويلة الأجل بفائدة منخفضة أو من دون فوائد.

7ـ اختلال هيكل السكان وقوة العمل

نما عدد السكان في الخليج من 4 ملايين عام 1950، إلى حوالي 32,1 مليون نسمة في عام 2001، أي حوالي ثمانية أضعاف. غير أن معظم هذه الزيادة قد تم خلال الربع الأخير من القرن الماضي. فقد كان معدل نمو السكان في دول المجلس أكبر معدلات النمو في العالم، حيث بلغ حوالي 5,5% في المتوسط خلال السبعينيات مما جعل تلك الدول أعلى الدول من حيث معدلات النمو بالمقاييس الدولية. ومن العوامل التي ساعدت على النمو السكاني تحسن الخدمات الصحية وتحسن مستويات المعيشة بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى خفض معدلات الوفيات بين الأطفال في الوقت الذي ارتفعت فيه توقعات الحياة. ولقد كانت هناك حاجة للنمو السكاني المرتفع في المراحل الأولى لاكتشاف النفط في ظل الندرة الواضحة للسكان الوطنيين وتزايد الاعتماد على العمالة الوافدة، غير أن مستويات النمو الحالية أصبحت تمثل تهديداً واضحاً لاقتصادات دول الخليج مع تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج وتزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إذ

يترتب على النمو السكاني مزيد من الضغوط على الخدمات العامة ونفقات الرفاه الاجتماعي والبنى التحتية ودعم السلع الأساسية للسكان، وعلى قدرة تلك الاقتصادات وبشكل خاص القطاع العام على توفير وظائف للداخلين الجدد.

وقد حدث نوع من التباطؤ النسبي مؤخراً في معدلات النمو وأصبح من الواضح أن ظاهرة التحول السكاني Demographic Transition قد أخذت في الظهور في مجتمعات الخليج العربي، إذ إن هناك عوامل طبيعية تحد من النمو السكاني مع ارتفاع معدلات التحضر وزيادة درجة مشاركة المرأة في سوق العمل والابتعاد عن مفهوم الأسرة الممتدة Extended Family وتبني مفهوم الأسرة الذرية Nuclear Family ، الأمر الذي يساعد على التحول السكاني، إلا أنه حتى تحدث ظاهرة التحول السكاني بشكل كامل فسوف ينبغي على تلك الدول أن تواجه الأعباء المرتفعة لعمليات النمو السكاني، وقد تواجه عمليات الحد من النمو السكاني عدة عوائق أهمها استمرار السياسات المالية الحالية المشجعة للنمو السكاني مثل علاوة الأولاد والعلاوة الاجتماعية بالإضافة إلى العوامل الثقافية والدينية الأخرى، كما أنه قد يصعب تبريرها في ظل تواجد الحجم الكبير للسكان والعمالة من الأجانب.

وعلى الرغم من التحسن الواضح في معدلات مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي وارتفاع المستوى التعليمي لقوة العمل الوطنية، ولا سيما من الإناث، إلا أن العمالة الوافدة مازالت تسيطر على أسواق العمل في دول المجلس، حيث تمثل العمالة الوافدة حوالي ضعفي العمالة الوطنية في المتوسط، وفيما عدا المملكة العربية السعودية حيث تتساوى نسب العمالة الوطنية والوافدة في إجمالي قوة العمل تقريباً، فإن نسبة العمالة الوافدة تتراوح بين 60 ,6% في البحرين إلى 85 ,7% في قطر، كما يتضح من الجدول رقم (6). وعلى الرغم من محاولات الحد من العمالة الوافدة وجهود إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية، إلا أن العمالة الوافدة ازدادت بشكل عام في تلك الدول. ويلاحظ أن زيادة الطلب على العمالة الوافدة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة الأمر الذي يخلق الحاجة إلى المزيد من الطلب على العمالة التي يتم الوفاء بها بشكل أساسي من خلال المزيد من العمالة الوافدة.

ولقد أدى الاعتماد المفرط على العمالة الوافدة إلى تعقيد عملية تجزئة أسواق العمل بتلك الدول Segmentation، حيث أدى ذلك إلى موقف سادت فيه العمالة الوافدة في القطاع الخاص، بينما تركزت العمالة الوطنية في القطاعات الحكومية، وأصبح من غير الممكن الاستمرار في توظيف كامل العمالة الوطنية عندما بلغت قيود الميزانية حدودها القصوى، وازدادت بالتالي معدلات البطالة بين المواطنين. وقد أصبحت دول المجلس أمام خيارين حرجين، إما تقييد دخول العمالة الأجنبية وفرض توظيف العمالة الوطنية بما قد تحمله من آثار سلبية في القدرة التنافسية على الأقل في الأجل القصير، أخذاً في الاعتبار فروق الأجور بين المواطنين والأجانب، أو الاستمرار في الحفاظ على سياسة منفتحة نحو العمالة الوافدة ومواجهة الأعباء الاجتماعية

لارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين، وقد اختارت معظم دول المجلس حلاً وسطاً من خلال محاولة التقليل من العمالة الوافدة عن طريق استخدام نظام الحصص والأهداف التأشيرية واستخدام نظم الحوافز والتدريب لتشجيع القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية.

وتشير الدراسات إلى أن هناك عوامل عدة قد أسهمت في عدم تشغيل كميات كافية من العمالة الوطنية في القطاع الخاص، أهمها أن العمالة الوطنية التي هي في حالة بطالة قد لا تمتلك المهارات المطلوبة، وأن العمال الوطنيين يطلبون مستويات من الأجور لا يمكن مقارنتها مع نظرائهم الأجانب، وأن مستويات الإنتاجية للعمالة الوطنية محدودة في ظل انخفاض الحافز على العمل. وفي المقابل نجد أن أجور العمال الأجانب أقل من نظرائهم الوطنيين، وأنهم يعملون لساعات أطول خصوصاً في القطاع الخاص، فضلاً عن انخفاض المزايا الممنوحة لهم بالمقارنة بالعمالة الوطنية.

جدول رقم (6)

التوزيع النسبي للعمالة في دول مجلس التعاون (%)

الدولة	مواطنون			غير مواطنين		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	-	-	-
دولة قطر	30,59	8,79	39,38	50,08	10,53	60,62
مملكة البحرين	41,89	7,12	49,02	43,67	7,21	50,88
دولة الكويت			18,72			81,16
المملكة العربية السعودية	9,98	4,29	14,27	74,41	11,32	85,73
سلطنة عمان	11,50	6,04	17,54	64,98	17,48	82,46

(1) عن السنوات 1986 ـ 2001
(2) عن السنوات 1999 ـ 2001
(3) عن السنوات 1986 ـ 2001
(4) عن سنة 2001
(5) عن السنوات 1986-2001

المصدر: محسوبة من بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً - تداعيات استمرار هذه الاختلالات في المستقبل

إن استمرار الاختلالات السابقة في المستقبل يحمل معه الكثير من المخاطر على دول مجلس التعاون، ويمكن تلخيص تلك المخاطر في الآتي:

1ـ تزايد اعتماد دول المجلس على النفط

بما يعمق الآثار غير المواتية للتقلبات في أسعار النفط والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها الاقتصادات الوطنية لدول المجلس بسبب تزايد اعتماد الإيرادات العامة على الإيرادات النفطية، ومن ثم عدم استقرار مستويات الطلب الكلي وبصفة خاصة الطلب الحكومي والطلب الاستثماري العام. ويترتب على استمرار هذه الأوضاع أن تصبح دول المجلس تحت رحمة تقلبات أسعار النفط، ويجعل المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتلك المجتمعات برمته غير محدد المعالم في ظل استمرار اعتمادها على مورد ناضب بطبيعته.

2ـ استمرار تضخم القطاع العام

بما لذلك من آثار سلبية في الكفاءة الاقتصادية، بسبب انخفاض كفاءة المشروعات العامة كموظف للموارد في المجتمع، وذلك بالمقارنة بالقطاع الخاص. ومما لا شك فيه أن تضخم القطاع العام له أيضاً آثار سلبية في مستويات الرفاهية العامة. إن استمرار تضخم القطاع العام يجعل من عملية التحول إلى الخصخصة مسألة معقدة بسبب تزايد فاتورة عملية إعادة هيكلة المشروعات العامة، والتكلفة الفادحة التي ستترتب على تحويل العمالة الوطنية بالقطاع العام نحو القطاع الخاص، وتعد النقطة الأخيرة من الأسباب الأساسية لبطء عمليات التحول نحو القطاع الخاص.

3ـ استمرار تكدس العمالة الوطنية في القطاع العام

وتحولها من مصدر لعملية التنمية إلى أداة تعوق المسار التنموي، وذلك بسبب ارتفاع تكلفتها سواء بالنسبة إلى تضخم العمالة في المصالح الحكومية وانتشار البطالة المقنعة بشكل يؤثر في سير العمل وكفاءة عملية تقديم الخدمات للجمهور، أو بالنسبة إلى التكلفة الفادحة لاستمرار أوضاع العمالة الوطنية كما هي في ظل سياسات الرفاه الحالية.

وتشير جميع المؤشرات عن دول مجلس التعاون إلى استحالة استمرار الأوضاع الحالية للقطاع الحكومي بتلك الدول كموظف أساسي لقوة العمل البشرية. على سبيل المثال تشير إسقاطات المستقبل بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت إلى أن استمرار الوضع الحالي من دون إصلاح اقتصادي ومالي جاد سوف يؤدي إلى:

* أن توازن الميزانية العامة للدولة سوف يحتاج إلى أن يصل سعر النفط للبرميل إلى حوالي 50 دولاراً بحلول عام 2020، وغني عن البيان أنه ليس هناك ضمان لتحقق مثل هذه المستويات

المرتفعة من الأسعار.

* أن إيرادات النفط لن تكفي لسداد باب المرتبات بالميزانية العامة للدولة.
* أن عجز الميزانية سوف يفوق أي إمكانيات للتمويل سواء بالنسبة إلى التمويل المحلي أو التمويل الخارجي.

إن مثل هذه الإشارات المبكرة تحتاج إلى التعامل معها بقدر كبير من الجدية تتوازى مع حجم التحدي المصاحب لها.

4ـ استمرار اضمحلال القطاع الخاص

ومن ثم عدم قدرته على التوسع في نشاطات حديثة أو التمكن من استيعاب تزايد العمالة الوطنية بسبب ضخامة حجم القطاع الحكومي، ومن ثم الدور الذي يلعبه القطاع الحكومي كقطاع سائد في اقتصادات دول المجلس في مقابل هشاشة الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص، فالعلاقة بين القطاعين العام والخاص في ظل الأوضاع الحالية هي علاقة تبعية إلى حد كبير حيث يعتمد النشاط في القطاع الخاص على مستويات النشاط الاقتصادي في القطاع العام وخطط الإنفاق العام بالميزانية العامة للدولة.

ويمثل هذا الوضع حجر عثرة أمام تنمية دور القطاع الخاص في ظل تركز الإنفاق الاستثماري بيد القطاع الحكومي، مما يعني أن هذا القطاع بشكله الحالي لا يصلح أولاً لكي يكون رائداً في عملية توظيف العمالة الوطنية لصغر حجمه أو أن يكون قطاعاً رائداً في المجالات الأخرى المرتبطة بالاستثمار والإنتاج والتصدير.

5ـ تزايد انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي

وذلك بسبب زيادة حجم الواردات وزيادة الاعتماد على الصادرات النفطية، ومن ثم تصبح دول المجلس في موقف فريد، فهي من ناحية تفتقد أداة هامة من أدوات الاستقرار الاقتصادي وهي الضرائب، في الوقت الذي تعتمد فيه على مصدر متقلب وهو الإيرادات النفطية. من ناحية أخرى لا تستطيع إحداث التناغم من خلال أدوات الاستقرار المرتبطة بالقطاع الخارجي بسبب تقلبها، كما أنها لا تستطيع الاستغناء عن الخارج بسبب قيود الطاقة الإنتاجية المحلية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن دول المجلس تعد من أكبر الدول انفتاحاً على العالم الخارجي ، الأمر الذي يزيد من فرص انكشاف اقتصادات تلك الدول على العالم الخارجي وتعرضها للصدمات الخارجية بشكل أكبر نتيجة التقلبات في مستويات النشاط الاقتصادي الدولي وأسعار سلع التجارة Tradeables.

6ـ الانعكاسات النقدية على العملة والتضخم

إن الاستقرار النسبي الذي تتمتع به عملات دول المجلس ينبع أساساً من عاملين:

* العامل الأول هو وجود احتياطيات كافية من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية لدول المجلس يمكن أن تستخدم كخط دفاع أول ضد أي ضغوط على عملات تلك الدول.
* العامل الثاني هو عدم لجوء تلك الدول إلى التمويل التضخمي (إصدار النقود) كسبيل لتمويل عجز الميزانية العامة، حيث تلجأ تلك الدول إما إلى السحب من احتياطياتها الخارجية أو الاقتراض.

وفي ظل استمرار الأوضاع الحالية فإن الاحتياطيات الخارجية لتلك الدول سوف تتآكل كما قد تلجأ تلك الدول في ضوء الحاجة الملحة لتمويل العجز إلى التمويل التضخمي وهو ما ستترتب عليه ضغوط تضخمية ناجمة عن تدهور معدلات صرف العملات الوطنية مما يؤدي إلى تغذية التضخم المستورد الناجم عن ارتفاع كلفة الواردات، كما يؤدي ذلك إلى تغذية التضخم المحلي نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد مستويات الطلب الكلي بصورة تفوق معدلات نمو العرض الكلي من السلع والخدمات.

ثالثاً - الأهمية الاستراتيجية لمواجهة هذه الاختلالات

مما لا شك فيه أن هذه التداعيات المستقبلية ستؤدي إلى انحدار وتراجع على كافة المستويات بشكل كبير يتزايد ككرة الثلج وربما يؤدي كمحصلة نهائية إلى تفكيك النسيج السياسي والاجتماعي لهذه المجتمعات وذلك للأسباب الآتية:

1ـ إن هذه الاختلالات تهدد مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية ومستقبلها في دول المجلس، ذلك أن استمرار هذه الاختلالات سوف يهدد الجهود المبذولة لدفع برامج الاستثمار وتبني خطط طموحة للنمو، بسبب ما تحدثه من اضطراب على المستوى الاقتصادي.

2ـ إن هذه الاختلالات تهدد مستقبل الاستقرار والأمن لتلك الدول، ذلك أن التدهور الاقتصادي وانخفاض مستويات الرفاهية للسكان وانتشار البطالة تمثل بيئة خصبة لانتشار الجريمة بأشكالها المختلفة وانتشار الإرهاب والتطرف الديني ونمو التنظيمات المناهضة للنظم السياسية الحاكمة، حيث ترى تلك التنظيمات أن المؤسسات الحاكمة هي المسبب الأساسي لهذه المشكلات وأن التخلص من تلك المؤسسات هو السبيل للإنقاذ والسبيل نحو مستقبل أفضل لجموع الشعب، وغيرها من الدعوات الهدامة التي قد تهدد الاستقرار الأمني والسياسي الذي تنعم به مجتمعات دول الخليج.

3ـ إن هذه الاختلالات تهدد مستقبل التعاون بين دول المجلس، بل تهدد مستقبل المجلس ذاته

كمؤسسة تكامل بين الدول الأعضاء، إذ تشير تجارب الدول النامية في التكامل إلى أن كافة الحالات التي فشلت فيها مؤسسات التكامل بين الدول الأعضاء ترجع إلى تزايد الضغوط الاقتصادية على الدول الأعضاء في التكتل مما يدفع الدول إلى التصرف بطريقة تخدم اقتصاداتها المحلية بغض النظر عما يمكن أن يترتب على ذلك من أضرار لباقي الدول الأعضاء في التكتل أو على التزامات تلك الدول قبل باقي الدول الأعضاء بموجب الاتفاقيات فيما بينها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انهيار كيانات التكتل الاقتصادي. ولعل انهيار منظمة التعاون بين الدول الشيوعية سابقاً COMECON أفضل مثال على ذلك.

رابعاً - إمكانية إصلاح الخلل

تأتي إمكانية وكيفية إصلاح الخلل في مقدمة أية سياسات أو برامج للإصلاح الاقتصادي، ولذلك سوف نتناولها أولاً تاركين الحديث عن متطلبات إصلاح الخلل في المحور الأخير من هذه الورقة. ويمكن تلخيص سبل معالجة الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون في الآتي:

1ـ تنويع الهيكل الإنتاجي.

تهدف عمليات تنويع هياكل الإنتاج بدول المجلس إلى:

* خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد على القطاع النفطي.
* فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية بعيداً عن القطاعات الحكومية.
* رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

وتحتاج دول المجلس إلى إعادة دراسة المزايا النسبية التي تتمتع بها سواء من ناحية العناصر أو من الناحية المالية أو البشرية أو التقنية، بحيث يتم وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي وضمان تنمية مستقرة على المدى الطويل من خلال التخلص من المخاطر التي يفرضها اعتماد تلك الدول بشكل أساسي على مصدر أحادي للدخل. كما يقتضي الأمر تنفيذ سياسة مكثفة للإصلاح في الأجل الطويل تهدف إلى إزالة تشوهات الأسعار في أسواق العناصر والسلع بحيث يسمح لتلك العناصر بحرية البحث عن العوائد الأعلى وزيادة إنتاجيتها وتقليل الهدر ودفع عمليات التنمية الاقتصادية.

2ـ معالجة الخلل في الميزانيات العامة وإعادة هيكلة المالية العامة

يعكس عجز الميزانية بدول المجلس طبيعة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات تلك الدول، ويعني ذلك أن محاولات معالجة العجز لابد أن تتم بصورة هيكلية، أي في إطار عملية

تصحيح شاملة للاقتصاد الوطني ككل تهدف إلى تنويع هيكل الاقتصاد المحلي بحيث يقل الاعتماد على قطاع النفط كقطاع أساسي، ومحاولة الإسراع في تبني برامج أكثر جدية للخصخصة تهدف إلى خلق دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص بالشكل الذي يجعله الموظف الأساسي لقوة العمل ويقلل من هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني ويعيد صياغة دورها، وبما يضمن استمرار الاحتياطيات الخارجية عند مستويات مناسبة ويقلل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي. غير أن معالجة أوضاع الميزانية يجب أن تتم جنباً إلى جنب مع تشجيع عملية النمو، حتى لا يترتب على ذلك تخفيض معدلات النمو وتقييد الطاقة الاستيعابية لتلك الاقتصادات الذي قد يضر في مواجهة النمو في العمالة الوطنية.

ففي جانب الإنفاق يمثل ترشيد بنود الإنفاق المختلفة للميزانية ومعالجة جوانب الهدر في الإنفاق مدخلاً فعالاً لعملية إصلاح أوضاع الميزانية. وتحتاج دول المجلس في الأجلين القصير والمتوسط إلى تبني سياسات أكثر تقشفاً للإنفاق العام الجاري لتقليص المستويات المرتفعة من الدعم والتحويلات الأخرى، وتعديل أسعار السلع لمستوياتها الدولية وكذلك تعديل أسعار الخدمات بما يتناسب مع تكاليفها الحقيقية، من خلال رفع رسوم الخدمات الحكومية. ومما لاشك فيه أن عملية التعديل التي ستتم على الأسعار سوف ينسحب أثرها على المجموعات ذات الدخول المنخفضة، ويمكن معالجة ذلك من خلال برامج الدعم المباشر الموجهة أساساً إلى مجموعات دخلية معينة، والتي تتسم بعدالتها في التوزيع وشفافيتها. إذ يجب إعادة تقييم برامج الدعم وغيرها من سياسات الحماية في إطار الأهداف العامة لعملية التنمية والأولويات القطاعية. وربما يكون من المناسب أن يصاحب إلغاء الدعم توجيه الموارد نحو دعم القطاعات الأخرى التي تدعم الإنتاجية مثل التعليم والصحة والإسكان. كذلك يجب التنسيق في خطط تخفيض حجم الدعم والحماية بشكل عام بين دول المجلس حتى لا يترتب عليها تحولات في رؤوس الأموال والإنتاج بين دول المجلس نتيجة تغير المناخ في تلك الدول بتغير السياسات.

من ناحية أخرى ينبغي أن ترتكز سياسات ترشيد الإنفاق على الحد من زيادات الأجور في القطاع الحكومي لتخفيض فاتورة الأجور والمرتبات، وذلك في إطار من إصلاح قطاع الخدمات وإبراز أهمية معالجة مشكلة البطالة المقنعة التي أصبحت إحدى سمات القطاع الحكومي. كما يجب أن تفكر دول المجلس بشكل أكثر جدية في تخفيض حجم الإنفاق العسكري والأمني دون أن يحدث ذلك أخطاراً على سلامتها وأمنها، خصوصاً بعد تراجع الهاجس الأمني في أعقاب تغيير النظام في العراق وإعادة ترتيب الأوضاع بالمنطقة. وفي المقابل يجب تأكيد أهمية دفع مستويات الإنفاق الرأسمالي بما يضمن إحداث دفع مستمر لعملية التنمية في الأجل الطويل.

أما بالنسبة إلى جانب الإيرادات فيجب تعبئة الإيرادات غير النفطية من خلال تفعيل الإيرادات الضريبية، وهو ما سوف يتطلب إصلاح مصادر الدخل الضريبية وغير الضريبية من خلال إدخال الضرائب على الاستهلاك وضرائب القيمة المضافة وتوسيع نطاق التغطية لضرائب

الدخول والأرباح الحالية. كذلك يمكن زيادة الإيرادات الضريبية من خلال إلغاء الإعفاءات الجمركية وزيادة الضرائب الجمركية على السلع الكمالية والسلع المعمرة. كما يجب تعديل أسعار الرسوم على الخدمات لكي تصل بالأسعار إلى التكاليف الحقيقية لتلك الخدمات ولإحداث نوع من التقارب بين التكلفة الحقيقية التي تتحملها الدولة وسعر البيع للجمهور وذلك بهدف ترشيد استخدام هذه الخدمات والحد من الهدر في استخدام الموارد وتقليص الاعتمادات المالية اللازمة للوفاء باحتياجات النمو المتسارع في الطلب على هذه الخدمات.

وبشكل عام يجب على دول مجلس التعاون إعادة هيكلة ميزانياتها العامة، والأخذ بميزانية البرامج التي تسمح بدرجة أكبر من التحكم والرقابة والمتابعة لكل من جوانب الإيرادات والإنفاق للقطاعات المختلفة بالدولة. وقد بدأت دولة الكويت مؤخراً الأخذ بنظام ميزانية البرامج. كما لابد من البدء ببرامج تزيد من الشفافية في سياسات الإنفاق الحكومي للحد من الفساد والرشوة التي تعوق كفاءة هذا الإنفاق.

3ـ تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية

يعد التعليم عنصراً مهماً في عملية الإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية، ذلك أن إعداد القوى البشرية القادرة على قيادة عملية التنمية يعد شرطاً ضرورياً لاستدامة التنمية، ومن هذا المنطلق فإن الفرد هو عنصر الثروة الحقيقية لمجتمعه كما أنه غاية الجهد التنموي، وبقدر النجاح في الارتقاء بإمكانياته وقدراته سوف يتحقق النجاح في بلوغ أهداف التنمية. ومن هنا تتأكد أهمية التعليم والتدريب كنشاط رائد في عملية التنمية، حيث يقع على كاهل النظام التعليمي مهمة تأهيل القوى البشرية الوطنية لمواجهة احتياجات التنمية في الأجلين المتوسط والطويل، كما تبرز أهمية التدريب في ضوء الحاجة إلى إعادة تأهيل وتدريب مخرجات التعليم لمواجهة احتياجات سوق العمل على المدى القصير، فضلاً عن التهيئة المستمرة لقوة العمل لمواجهة الاحتياجات المتطورة لاسوق العمل في ظل التقدم التكنولوجي المتواصل.

وتحتاج نظم التعليم إلى تطوير مناهجها بشكل واضح كي يتماشى مع متطلبات العصر، والانتقال من التركيز على الحفظ إلى الفهم والاستيعاب والابتكار وتنمية مواهب الابتكار والتعامل مع وسائل التعليم الحديثة والحاسب الآلي، ووسائل الاتصال الحديثة واللغات الأجنبية. كذلك تحتاج نظم التعليم إلى التركيز على التعليم الفني والتطبيقي وزيادة نسبة خريجي العلوم، وبشكل عام فإن مخرجات التعليم يجب أن يتم تفصيلها لتتوافق مع احتياجات السوق. كذلك يجب التوسع في مراكز التدريب المهني للمهارات الفنية المطلوبة وبرامج إعادة التدريب لفائض الخريجين. إن نجاح برامج تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية سوف يساعد على الارتقاء بالمستوى التعليمي للسكان الوطنيين، مما يؤدي إلى تحسن نوعية المعروض من قوة العمل الوطنية.

إن علينا أن ندرك في الخليج أن ثروتنا الناشئة من امتلاكنا لمورد طبيعي مثل النفط لن تمكننا من

الاستمرار في العيش عند مستويات رفاهيتنا الحالية ما لم نطور من قدراتنا وإمكانياتنا ومهاراتنا في المجالات الأخرى، ومن ثم فإن استثماراتنا في عمليات التعليم تعد شرطاً أساسياً لتحولنا نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.

كما يجب علينا أن ننظر إلى استثمارنا في قوتنا البشرية على أنه نوع من الاستثمار القومي، الذي يجب أن يحتل أولوية أولى ضمن سلم أولوياتنا في المستقبل. فمما لا شك فيه أن النمو السكاني المتسارع وزيادة الإنفاق الجاري دون الإنفاق الاستثماري في قطاعي التعليم والصحة يخلق ضغوطاً سلبية على هذا المحور الهام والأساسي في عملية التنمية.

4ـ دعم برامج الخصخصة وإعادة صياغة دور الدولة

يعد الأخذ بقوى السوق أحد المبادئ الرئيسية في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، ويعتبر هذا المبدأ رافداً رئيسياً عند الحديث عن إعادة صياغة دور الدولة، حيث إن هناك الكثير من التشريعات والقوانين وبرامج الإنفاق والدعم، التي تدخل ضمن نطاق النشاط الأساسي للدولة، وتخلق تشوهات في قوى السوق، وتؤثر في كفاءة آلياته سواء في أسواق السلع والخدمات أو أسواق العمل. وقد أدى ذلك الوضع إلى نشوء قطاع خاص ليس لديه المقدرة في ظل الوضع الحالي على مشاركة الدولة في الصياغة الجديدة لدورها، والمنافسة ضمن البيئة الاقتصادية الجديدة. وتتطلب معالجة هذا الوضع العمل على تخفيض هذه التشوهات وإعادة تأهيل القطاع الخاص، بالتخلّي التدريجي عن سياسة الدعم الشامل إلى سياسة الدعم الانتقائي الهادف إلى حماية الطبقات الضعيفة أساساً، وإلى فتح مجال المنافسة وإزالة احتكار قلة لمجموعة أنشطة الأعمال الريعية Rent Seeking Business حتى يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

من ناحية أخرى فإن مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص يعد مهماً وضرورياً في إعادة صياغة دور الدولة، فالقطاعان يجب أن يكمل بعضهما بعضاً، وعلى دول المجلس أن تعزّز هذه الشراكة تدريجياً حسب درجة تطور وتأهل القطاع الخاص في البيئة الجديدة، وذلك بتخلّي الدولة عن بعض الأنشطة، خصوصاً تلك التي ساهمت التطوّرات التقنية في خلق فرص استثمارية تنافسية جديدة فيها للقطاع الخاص مثل قطاعي الاتصالات والكهرباء. ومما لا شك فيه أن دول المجلس لديها خبرة محدودة في عملية الخصخصة، غير أن التجارب الدولية في هذا المجال تشير إلى أن برامج الخصخصة يجب أن تركز أساساً على تهيئة نظام كفء لا يهتم فقط بتوسيع نصيب القطاع الخاص ولكن أيضاً بتهيئة مناخ أفضل لاتخاذ القرارات وذي ملكية أوسع، وبمهارات تنظيمية وقدرات إبداعية أفضل. كما يجب أن يصاحب ذلك تحريراً أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة. لقد حدد العديد من دول المجلس قطاعات الخدمات العامة كقطاعات مؤهلة لعملية الخصخصة، إلا أن هذا الأمر يقتضي تعديلات أساسية في الأسعار لكي تضمن قدرة تلك القطاعات على تمويل نفسها بعد التحول للقطاع الخاص ولكي يتم تخفيض الأعباء على الميزانية.

فضلاً عن ذلك لا بد من تطوير التشريعات المنظمة لبرامج الخصخصة التي تشمل منع الاحتكار وتشجيع المنافسة وتطوير النظم الضريبية وإنشاء الهيئات الرقابية والتنظيمية لمتابعة أعمال المشروعات المحولة إلى القطاع الخاص لحماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة.

ويثير الجدل السائد حول الخصخصة إلى أن قضية العمالة تعد أحد القيود الأساسية التي تعرقل دفع عملية الخصخصة في دول المجلس، غير أن التجارب الدولية تشير أيضاً إلى أنه من الممكن معالجة هذا الأمر بعدة برامج لضمان عدم الإضرار بمصالح العمالة الوطنية العاملة في المشروعات العامة، وبما يرفع من كفاءة المشروعات قبل تحويلها إلى القطاع الخاص. ومما لا شك فيه أن ارتفاع درجة الكفاءة يحقق فوائد لكل من المستهلكين والعمالة والاقتصاد ككل. حيث ترتفع درجة استفادة المستهلكين من هذه الصناعات حينما تعود عليهم آثار الكفاءة العالية التي يتم تحقيقها من خلال الخصخصة سواء أكان ذلك في شكل انخفاض الأسعار، أم ارتفاع الجودة، أم تحسين مستوى أداء الخدمات، أو علي الأقل إتاحة فرصة أوسع للاختيار أمامهم. إذ من المتوقع أن تكون الصناعات التي يتم خصخصتها أسرع في استجابتها للتغيرات التي تحدث في طلب المستهلك، كما أنها ستكون أكثر ابتكاراً في تقديم المنتجات الجديدة للسوق .

كذلك سيستفيد الاقتصاد ككل من خلال ارتفاع العائد علي رأس المال المستثمر في هذه الصناعات. كذلك ستدخل هذه الصناعات سوق رأس المال مثل غيرها من الشركات الخاصة للمنافسة علي الحصول على التمويل اللازم لها بدلاً من الاعتماد على الحكومة في توفير التمويل، وهو ما يقلل من احتياجات الاقتراض للقطاع العام.

5ـ تنسيق السياسات النقدية والمالية

ارتكزت السياسات النقدية بدول الخليج على استقرار معدلات الصرف مما أسهم في الحفاظ على معدل منخفض للتضخم بتلك الدول وزاد من ثقة القطاع الخاص. وتقوم كافة دول مجلس التعاون حالياً بتثبيت عملاتها بالنسبة إلى الدولار الأمريكي، وهو ما يعني أن معدلات الفائدة بها سوف تكون مرتبطة إلى حد كبير بالفائدة على الدولار الأمريكي. وفي هذا الإطار فإن الدول الخليجية تحتاج إلى إنشاء نظام لمعدلات فائدة مستقرة بين عملاتها وهذا التنسيق الواسع بين السياسات النقدية لدول الخليج يعد أمراً هاماً لتحقيق الاستقرار النقدي وتنسيق سياساتها النقدية. ولحسن الحظ فإن الضغوط على السياسات النقدية الناجمة عن تصاعد العجز في ميزانيات تلك الدول مازالت محدودة وعند حدها الأدنى، إلا أن هذا الأمر قد لا يستمر بهذا الشكل في الأجل الطويل خصوصاً إذا ترتب على تزايد مستويات العجز تدهور وضع الاحتياطيات والاستثمارات الخارجية. إذ من المتوقع أن يترتب على استمرار أوضاع الميزانية بشكلها الحالي تزايد الضغوط على السياسة النقدية لأغراض تمويل العجز مما ينشئ بالتبعية ضغوطاً تضخمية تهدد قدرة الدول على اتباع سياسات لمعدل الصرف الثابت في مقابل الدولار الأمريكي ومقابل عملاتها بعضها البعض.

وعلى ذلك فإن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعد أمراً مهماً فالسياسة المالية المنضبطة يجب أن يصاحبها سياسة نقدية مناسبة لكي تضمن استقرار الأسعار ومعدلات الصرف، وعلى ذلك إذا لم يكن هناك تصحيح مالي جوهري فإن الضغوط على السياسة النقدية سوف تتزايد. إن ضمان استقرار الأسعار ومعدلات الصرف والحفاظ على ثقة القطاع الخاص يستلزم اتباع المزيج المناسب من السياستين المالية والنقدية.

ونحن نتطلع إلى التعاون بين دول المجلس في السياسة النقدية التي وضعت هدفاً لتوحيد العملة في عام 2010، مما يعني توحيد الكثير من السياسات المالية والنقدية ومؤشراتها مثل نسبة عجز الميزانية من الناتج ومعدل التضخم وغيرها.

6ـ تطوير ودمج أسواق المال

تعاني الدول الخليجية صغر حجم أسواق المال بها، غير أن هذه الأسواق سوف تلعب دوراً هاماً في المستقبل في عملية تخصيص الموارد وزيادة عمليات التمويل من خلال الأسهم والسندات للقطاع الخاص، كذلك فإن فرص الاستثمار المتاحة محلياً سوف تساعد على جذب كميات كبيرة من المدخرات التي يحتفظ بها مواطنو دول مجلس التعاون في الخارج. من ناحية أخرى فإن معظم دول المجلس أصبح لديه التزامات نحو منظمة التجارة العالمية، ووفقاً للمنظمة فإن أسواق المال المحلية لابد أن يتم فتحها، ومن المعروف أن المنظمة تعطي للدول الأعضاء فترة انتقالية قبل الفتح التام للأسواق، ويجب أن تستغل هذه الفترة لتأهيل البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى لتقوية أوضاعها بصفة خاصة، وأن الكثير من هذه المؤسسات تعيش حالياً حالة من غياب المنافسة من قبل المؤسسات الدولية المثيلة.

لقد أثبتت تجارب الخصخصة الناجحة الأهمية الحيوية لسوق المال الكفء. ومما لاشك فيه أن الأداء الجيد لأسواق الأسهم سوف يستفيد من المشاركة الأوسع للمشروعات المحلية وكذلك المستثمرين الأجانب. غير أنه من المهم تطوير الأطر القانونية والضريبية التي تكفل التقليل من عمليات المضاربة على الأسهم في الأسواق والمحافظة على ثقة القطاع الخاص، كذلك فإن تطوير أسواق المال أكثر تكاملاً في دول المجلس سوف يتطلب تنسيقاً أكبر للأطر القانونية والرقابية وتدفقاً أسهل لرأس المال بين تلك الدول. وتحتاج دول المجلس إلى دمج أسواق المال بها وربطها بشبكة معلومات تساعد على دمج تلك الأسواق بشكل أفضل وتطوير عمليات التعامل المشترك عبر تلك الأسواق من خلال تطوير الأنظمة الآلية للتقاص والتسوية وربط تلك الأنظمة مع بعضها البعض. وتوسيع القواعد الاستثمارية للسوق وتوسيع قاعدة المتعاملين في الأسواق بالشكل الذي يسمح بعمليات تسويق الاستثمارات المحلية للدول الأعضاء عبر دول المجلس في ذات الوقت. وقد حققت بعض الدول الأعضاء تقدماً كبيراً فيما يتعلق بعدد الشركات المسموح بتداول أسهمها لمواطني دول المجلس.

7ـ تعظيم الاستفادة من العولمة

تواجه دول المجلس تحدياً كبيراً في ظل توقيع معظمها على اتفاقية منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فمع تطبيق الدول الأعضاء لجداول التزاماتها أمام المنظمة وفتح أسواق السلع والخدمات بها، فإنها ستخضع أسواقها ووسائل الإنتاج المحلية لخطر تزايد درجة المنافسة الدولية في مجال السلع والخدمات. ويسهل انتشار ظاهرة العولمة وتكامل أسواق المال تدفقات رؤوس الأموال كما يخلق فرص تمويل أفضل للعديد من الدول النامية. ويمكن القول إن مستويات الضرائب الجمركية بدول المجلس تعد منخفضة أساساً مقارنة بباقي الدول النامية، إذ لا تتجاوز حسب الاتفاق الأخير للاتحاد الجمركي نسبة 5%، الأمر الذي قد يقلل من الأخطار المحتملة لفتح الأسواق. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الكثير من الصناعات وغيرها من وسائل الإنتاج تعتمد بشكل أو بآخر على الدعم الحكومي السخي المقدم لها، وهو ما يرفع من معدلات الحماية الفعالة لوسائل الإنتاج المحلية، الأمر الذي قد يحمل معه تهديداً حقيقياً لتلك الصناعات في حالة التزام تلك الدول بتعهداتها أمام المنظمة بإزالة أشكال الدعم الحكومي عن تلك المؤسسات.

وأخذاً في الاعتبار هيكل الإنتاج والإنفاق الحالي، فإن الفوائد المباشرة على دول مجلس التعاون من عولمة التجارة الدولية ربما تكون محدودة، على الأقل في البداية. أكثر من ذلك فإن الفوائد الاقتصادية من العلاقات الوثيقة مع أسواق رأس المال الدولية يمكن تعظيمها فقط من خلال قطاع مالي محلي يتسم بالتنوع، وأسواق مفتوحة تعمل بشكل فعال ومدارة ومراقبة بشكل جيد، وهو ما يبرز أهمية تطوير أسواق المال السابق الإشارة إليها. وعلى ذلك فإن دول مجلس التعاون تحتاج إلى العمل على تنمية وتطوير قدراتها الاقتصادية لرفع قدراتها التنافسية، والاستفادة من وضعها كتكتل عند التفاوض مع منظمة التجارة العالمية مما يتطلب الإسراع في تنفيذ إجراءات التكامل الاقتصادي فيما بينها.

8ـ تفعيل دور مجلس التعاون

على الرغم من الخطوات التي تم اتخاذها لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية وإنشاء منطقة للتجارة الحرة، وإقرار الاتحاد الجمركي، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تزايد النشاط التجاري بين دول المجلس إلى المستوى المأمول، حيث ما زال التبادل التجاري بين دول المجلس يتسم بضآلة حجمه مقارنة بإجمالي التبادل التجاري بين هذه الدول وباقي دول العالم. وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة الصادرات البينية بين دول المجلس لا تتجاوز 7 , 6% في المتوسط من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال الفترة من 1990م إلى 2001م، بينما لا تتجاوز نسبة الواردات البينية بين دول المجلس 7 , 6% في المتوسط خلال نفس الفترة. وهو ما يعني أن علاقات دول المجلس التجارية أوثق مع الأطراف الأخرى خارج التكتل. وتعني هذه المستويات المتواضعة للتجارة البينية أن اتفاقية المجلس لم تتمكن من إيجاد أرضية مناسبة لتنويع هياكل الإنتاج بها من خلال بناء قاعدة

إنتاجية عريضة تسهم في توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين دول المجلس بالشكل الذي يسمح بتقليل اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي، كذلك انتهجت دول مجلس التعاون بشكل منفرد استراتيجيات تنموية غير متوافقة مع الأهداف العامة للمجلس.

ويعكس هذا التدني في مستويات التجارة البينية حقيقة أن المجلس لم يبذل الجهد المناسب لإيجاد الأرضية المناسبة لنمو المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء، بالشكل الذي يسمح بنشر مؤسسة الخليج للاستثمار لاستثماراتها عبر دول المجلس. إن الدور المتواضع للمشروعات المشتركة لا يعكس الإمكانات المالية الضخمة لتلك الدول. فعلى الرغم من كثرة المشروعات المشتركة التي تم إقرارها أو تقييمها فإن عدد المشروعات المنفذة منها يعد محدوداً. الأمر الذي يعكس انخفاض أهمية تلك المشروعات في سلم أولويات دول مجلس التعاون، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها المشروعات المشتركة بالنسبة إلى أي تكتل اقتصادي، إذ تمثل تلك المشروعات أساس عمليات التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء. ولذا ينبغي أن يعاد تفعيل دور مؤسسة الخليج للاستثمار بحيث تضطلع بدور أكبر في الاستثمار في المشروعات المشتركة بين دول المجلس بحيث توزع على أساس إقليمي يتوافق مع المزايا النسبية للدول الأعضاء وبما يحقق كل من التكامل الأفقي والرأسي بين المشروعات المشتركة المختلفة. كذلك ينبغي أن تركز دول المجلس في المستقبل على المشروعات والأنشطة التي تؤدي إلى خلق فرص عمل لقوة العمل الخليجية وذلك لمواجهة خطر البطالة القادم الذي يمثل أهم التحديات التي ستواجهها أسواق العمل في المستقبل، والتوجه نحو الأنشطة التي تخلق طلباً على العمالة الماهرة وليس العمالة غير الماهرة أو الهامشية التي عادة ما تستورد من الخارج. ومن خلال تكثيف حجم الاستثمارات داخل المجلس، وفي ذات الوقت توزيع هذه الاستثمارات للاستفادة من المقومات الإقليمية، يمكن إقامة قاعدة إنتاجية ضخمة تمكن من استيعاب العمالة الوطنية وتساعد على تنويع هياكل الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج.

9ـ معالجة اختلالات هيكل أسواق العمل في دول مجلس التعاون

لقد هدف المجلس إلى رسم سياسة لمعالجة الخلل السكاني بالدول الأعضاء وترشيد استخدام العمالة الوافدة، والعمل على توطين الوظائف من خلال تشجيع عمليات الإحلال، كذلك فقد عمل المجلس على تنمية القوى البشرية في المنطقة من خلال الدعوة إلى إلزامية التعليم لكل من البنين والبنات، والاهتمام بالتعليم الفني والمهني، وفتح مجالات العمل أمام المرأة، والعناية بمراكز التدريب. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الجانب إلا أن استعداد القطاع الخاص في هذا المجال مازال محدوداً. وتلعب السياسات الحكومية دوراً هاماً في تعقيد هذه المشكلة. فقد أدى ارتفاع معدلات الأجور للوطنيين إلى عزوف القطاع الخاص عن توظيف مواطني دول المجلس، كما ساعد هيكل الحوافز للعاملين بالحكومة إلى عزوف الوطنيين

عن العمل بالقطاع الخاص، وجاءت مخرجات قطاع التعليم لتعقد من المشكلة، حيث يوجد تفاوت واضح بين مستوى وطبيعة مخرجات التعليم واحتياجات القطاع الخاص. ولذا ينبغي التركيز في المستقبل على قضايا التعليم والتدريب وحل مشكلة البطالة، وذلك بهدف التغلب على اختلالات هيكل البنية السكانية واختلالات سوق العمل بما له من انعكاسات سلبية على دول المجلس. ومن الممكن أن تلعب الاتفاقية الإقتصادية الموحدة دوراً هاماً في هذا المجال من خلال تفعيل اتفاقيات حرية انتقال عنصر العمل بين الدول الأعضاء، ويمكن الاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا المجال عن طريق الإعلان عن الوظائف المتاحة بكافة دول المجلس بشكل مركزي، وبحيث يتم إعطاء أفضلية في عملية شغل الوظائف بدولة ما إلى مواطني تلك الدولة أولاً ثم مواطني دول المجلس الآخرين ثانياً، قبل أن يتم شغل تلك الوظائف من خلال العمالة الوافدة.

خامساً- متطلبات الإصلاح على مستوى الحكومات ومستوى المجتمع الأهلي ومستوى المواطن

لا شك أن هناك مجموعة من المعوقات لإصلاح هذا الخلل ذات جوانب متعددة منها سياسية واجتماعية وتقنية ومؤسسية. ويمكن تلخيص متطلبات الإصلاح في الآتي:

1 - وضع رؤية واضحة ومتكاملة

إن وجود الرؤية المستقبلية طويلة الأمد (Vision) لدى متخذي القرار ورسم الإطار العام لإستراتيجية طويلة الأمد لتحقيق هذه الرؤية يعد من الأمور الأساسية لمعالجة أوجه الخلل المختلفة التي تعانيها دول المجلس. ولعل من الأمور المفيدة الإشارة إلى أن هذه الرؤية لا بد أن يؤمن بها ويعمل على تحقيقها جميع المشاركين في عملية اتخاذ القرار، بل ينبغي إشراك جميع فئات المجتمع في هذه العملية، وذلك لضمان كسب تأييد الفئات المختلفة ولحشد التأييد الشعبي لهذا الدور. إن التجارب الناجحة هي التي استطاعت أن توضح للجماهير الرؤية طويلة الأمد وفوائدها مقارنة بالصعوبات الناجمة عنها في الأمد القصير، وأن تجعل فئات المجتمع تشعر بأنها صانعة لهذا التغيير وليس مفروضاً عليها.

وقد سعت معظم دول المجلس إلى رسم رؤية لمستقبل المجتمعات بها مثلما فعلت سلطنة عُمان بوضع رؤية سنة 2020، (Vision 2020)، وكذلك فعلت دولة الكويت (الرؤية الإستشرافية لمستقبل التنمية في الكويت 2025)، إضافة إلى الخطط الخمسية التي تتضمن بعض الأهداف بعيدة المدى.

غير أنه تنبغي الإشارة إلى أنه يغلُب على معظم هذه الرؤى والاستراتيجيات نقص في الإرادة والالتزام السياسي الداعم لها من حيث الإقرار والتنفيذ والمتابعة، إذ إن معظمها يُصاغ في

مؤسسات بعيدة عن مركز اتخاذ القرار، كما تعاني هذه المؤسسات من نقص الكفاءات البشرية المحلية القادرة على إدارة برامج هذه الرؤى والاستراتيجيات طويلة الأمد. ويُلاحظ كذلك أن معظمها يركّز على التنمية المحلية للدولة بمعزل عن الإطار الخليجي والتنمية المشتركة بين دول المجلس، إذ عادة ما يأتي ذكر مجال التعاون والتكامل الخليجي في جُمل عابرة في هذه الوثائق.

إن صياغة رؤية الدولة ضمن الإطار التنموي لدول المجلس وتغليب المصلحة الخليجية على المصلحة القُطرية هو المسار الممكن والمجدي ضمن المستجدات العالمية، الذي سيحقق في المحصلة النهائية المصلحة القطرية أيضاً. ومن الإشارات المطمئنة في هذا المجال وضع الأمانة العامة لمجلس التعاون استراتيجية للتنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون 2000 – 2025، لترسم التوجهات المستقبلية للتنمية الشاملة بدول المجلس. وقد تناولت الوثيقة تحديداً للخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية بعيدة المدى وتحديداً للآليات التي ينبغي اتباعها لتفعيل تنفيذ الاستراتيجية، سواء أكانت مؤسسية أم تنظيمية أم فنية أم تشريعية،إلا أن هذه الاستراتيجية تنقصها الإرادة السياسية والجهاز الفني لتنفيذها.

2 – دعم قدرة المؤسسات على إدارة عملية التغيير

ينبع ضعف قدرة المؤسسات المختلفة على إدارة عملية التغيير من نقص القدرات البشرية والخبرات الفنية أو بسبب الإجراءات واللوائح والقوانين أو بسبب مقاومة بعض القيادات في بعض الأحيان لعملية التغيير خوفاً ما قد يترتب عليها من مساس بالمزايا والمكتسبات التي تتمتع بها تلك الإطراف. ولعل أخطر أشكال المقاومة للتغيير هي تلك التي تأتي من الداخل. إن عمليات التغيير الناجحة لابد أن تعتمد بشكل مكثف على قدرة القيادة على تشكيل الأطقم التنفيذية والإدارية. ولذلك لا يمكن النظر إلى عملية التغيير على أنها تمثل سلسلة من الخطوات للوصول إلى حالة استراتيجية محددة سلفاً، بل على العكس تتطلب عملية التغيير اشتراك القادة الأساسيين لكي يتم التغلب على العقبات الخارجية غير المتوقعة من جانب والتغلب على المقاومة الداخلية للتغيير من جانب آخر.

كذلك ينبغي أن يكون للسلطات الحاكمة استعداد أكبر لتطبيق سياسات التغيير، وتحمل الضغوط التي يمكن أن تنشأ عن ذلك من الأطراف المختلفة، ودفع برامج التغيير من دون تراجع حتى لا يترتب على ذلك آثار سلبية تجهض استراتيجيات التغيير.

3 – مشاركة المؤسسات الحاكمة في تحمل أعباء التغيير

مما لا شك فيه أن عمليات الإصلاح بأشكالها المختلفة وبصفة خاصة الإصلاح الاقتصادي والمالي سوف تتطلب أساساً مشاركة من كافة الأطراف في تحمل أعباء عمليات الإصلاح، بما في ذلك المؤسسات الحاكمة. فمما لا شك فيه أن تبني أي نظام للضرائب على الدخل لابد أن يطال

أيضاً المؤسسات الحاكمة وامتيازاتها السيادية التي تتمتع بها في ظل النظم الحالية. وليس من المتوقع أن تتم عملية إصلاح مالي فعال دون أن تشارك فيها أيضاً المؤسسات الحاكمة. ولذلك من الممكن أن تواجه مثل هذه الدعوات بمقاومة من قبل أطراف داخل المؤسسات الحاكمة خوفاً على امتيازاتها التقليدية التي تتمتع بها وخشية من إجبارها على تقديم تنازلات من طرفها في مقابل هذه الإصلاحات. ولا شك أن مثل هذه المقاومة قد تمثل تحدياً كبيراً لعمليات الإصلاح، حيث يفترض أن العدالة في تحمل الأعباء يجب أن يتحملها الجميع بغض النظر عن موقعهم في السلم الاجتماعي والسياسي في المجتمع. وعندما يجد رجل الشارع أنه وحده هو الذي سيتحمل أعباء عملية الإصلاح فإنه لن يشارك فيها، وسيحاول التهرب منها بكافة السبل. من ناحية أخرى فإن مشاركة رجل الشارع دون مشاركة حقيقية من النخبة الحاكمة سوف يكون لها رد فعل سلبي على الأفراد، ومن ثم فإن عملية التغيير الفعال لابد أن تتطلب مشاركة فعالة من قبل المؤسسات الحاكمة في تحمل نصيبها من تلك الأعباء.

4 – التخطيط بحكمة لمواجهة ردود فعل الشارع

لقد صاحب الوفرة المالية لدول المجلس تبني سياسات مكثفة للرفاه في مجالات مختلفة استهدفت أساساً إعادة توزيع الثروة النفطية ورفع مستويات الدخل والمعيشة للفئات المختلفة من المواطنين. وينظر المواطنون إلى أشكال الدعم المختلفة وسياسات الرفاه على أنها من أهم مكتسبات عهد الوفرة. وبعد عقود من تبني مفهوم دولة الرفاه يصعب على الأفراد التنازل عن تلك المكتسبات. وفي أسوأ السيناريوهات ربما تنعكس ردود فعل الشارع على الاستقرار السياسي الداخلي. ولتفادي ردود الأفعال تلك لا بد من إدارة عملية الإصلاح بشكل يقلل من أعباء عمليات الإصلاح على الفئات محدودة الدخل بصفة خاصة. ولعل من بعض هذه التجارب في هذا المجال ما أشارت إليه الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت على إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي تهدف إلى مراعاة الأبعاد الاجتماعية لعملية الإصلاح المالي وذلك من خلال تأمين التغطية لأصحاب الدخول المحدودة وتخفيف أعباء عمليات إعادة تسعير السلع والخدمات العامة، بصفة خاصة أسعار الكهرباء والماء على تلك الفئات.

5 – دعم حرية التعبير وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني

يعد ضمان حرية التعبير والرأي مدخلاً أساسياً لنجاح عملية التغيير، فهو من ناحية يضمن مشاركة أكثر فاعلية لمختلف الأفراد والفئات والمؤسسات في صناعة عملية التغيير، من ناحية أخرى فإن حرية التعبير وحرية الرأي من خلال وسائل الإعلام المختلفة ستخلق قوة ضاغطة تدفع عمليات التغيير، وتخلق تفهماً أفضل لحتميته واستعداداً اكبر لتحمل أعبائه وتكاليفه على كافة الأصعدة. وتلعب مؤسسات المجتمع المدني ممثلة بالتجمعات والتكتلات المختلفة دوراً حيوياً في

عملية التغيير، ويشكل غياب مثل هذه المؤسسات عائقاً أساسياً أمام عملية التغيير. إذ إن لمثل هذه المؤسسات قدرة أكبر على الوصول إلى الجماهير بكفاءة وبفعالية قد لا تتوفر للحكومات. ولذا لا بد من فسح المجال بصورة كاملة أمام مثل هذه المؤسسات لممارسة هذا الدور. إذ من دون هذه المؤسسات تصبح التجربة الديمقراطية ناقصة وغير فاعلة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

6 – تعميق المشاركة الديمقراطية

مما لا شك فيه أن عمليات التغيير الجذري لا يمكن أن تتم وتستمر بنجاح في ظل مناخ غير ديمقراطي، فالديمقراطية والمشاركة الفعالة من كافة الفئات والتيارات المختلفة سوف تضمن شفافية أكبر في عمليات صناعة قرارات التغيير، واستعداداً أكبر للمشاركة في تحمل أعبائه. فالديمقراطية لا تعني فقط مجرد المشاركة ولكن أيضاً مسؤولية. إن على المؤسسات الحاكمة أن تدرك أيضاً أن المرحلة القادمة لا بد أن تتطلب مشاركة أكبر من قبل القطاعات الأخرى في المجتمع في عمليات صناعةالسياسة وصياغة البرامج وتنفيذ الاستراتيجيات، ومما لا شك فيه أن ذلك الأمر يتطلب تنازلات من قبل المؤسسات الحاكمة لقبول مثل هذه المشاركة. غير أن الديمقراطية أيضاً ممارسة، وبمعنى آخر فإن غياب الديمقراطية بمفهومها الشامل حالياً في معظم دول المجلس سوف يعني أن إدخال هذا الشكل من الديمقراطية يجب أن يكون بشكل تدريجي لضمان الممارسة الإيجابية، خصوصاً في ظل التركيبة الاجتماعية لمعظم مجتمعات دول الخليج التي قد تسيطر على حركة النواب في البرلمانات وتوجهاتهم، بغض النظر عن المصلحة العامة على المدى الطويل.

7 – الوعي بقواعد الحركة

تتطلب الديمقراطية والحرية من الحكومات أن تتعلم من قواعد الحركة في المجتمع. على سبيل المثال تشير التجربة الكويتية إلى فعالية الخطاب النيابي لجماهير الشارع من خلال الديوانيات وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري، في الوقت الذي تعاني فيه الحكومة غياب الاتصال الحكومي بالجماهير أو ضعفه، الأمر الذي يترك المجال فسيحاً أمام النواب، لأنهم الصوت الوحيد الذي يعزف في الشارع، خصوصاً في ظل غياب الصحف الحكومية وضعف القنوات الإعلامية الرسمية في إيصال رسالة الحكومة وبيان أهمية برامجها للوصول بشكل مناسب إلى الشارع. ولذلك حرصت الحكومة في الكويت ضمن مقترح برنامجها لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2002/ 2006 على عمل حملة للتوعية الجماهيرية بالخطة Public Awareness Campaign وأهدافها وبرامجها ومخاطر استمرار الأوضاع الحالية.

المراجع

* عبد الله القويز، (1993) منجزات التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التنفيذ التدريجي لأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" التعاون السنة الثامنة، ص ص 66-78 .
* مازن العليكي، (1991) " تجربة التصنيع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، التعاون، السنة السادسة، ص ص 83 - 94 .
* سليمان القدسي، سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات [22]، 1998).
* طاهر كنعان (تحرير)، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، 1998).
* عبد اللطيف الحمد، " التكامل الإنمائي الخليجي: التحديات والمواجهة "، بحث نشر في كتاب: قمة الكويت وصياغة المستقبل، وكالة الأنباء الكويتية، إصدار خاص بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1997).
* عبد الله القويز، " التحديات والفرص الاقتصادية الرئيسية أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، بحث نشر في كتاب مؤتمر أمن الخليج: المنظور الوطني، (لندن: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).
* علي نايف عبيد، (1996) " مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل "، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
* مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
* محمد عبد الرحمن العسومي، تطورات أسواق النفط العالمية واقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (أبو ظبي: غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، 1998).
* محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي المشترك، (المعهد العربي للتخطيط ، 1993).
* مكتب العمل الدولي "التعليم والتدريب من أجل العمل في مجتمع المعارف" جنيف، 2002
* يوسف الإبراهيم، " التخطيط التنموي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المفهوم -

السمات - المستقبل " . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (1994).

* يوسف الإبراهيم، عجز الموازنة: أوضاع المالية العامة في دولة الكويت: الواقع، الاحتمالات، وسبل المواجهة، (الكويت: دار قرطاس، 1995).

* يوسف الإبراهيم، " الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية " (مجلة العلوم الاقتصادية والادارية) العدد (16) ديسمبر 2000، ص 127-160 .

* يوسف الإبراهيم، " مستقبل مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي: البعد الاقتصادي " وكالة الأنباء الكويتية ديسمبر 2003 .

* Al Gore, Creating A Government that Works Better and Cost Less, The Report of the National Performance Review, 1993.

* Al-Alkim, H.H The Gulf Subregion In The Twenty-First Century: US Involvement & Sources of Instability, American Studies International, February 2000, Vol. XXXVIII, No. 1 pp 72-94

* Girgis, M. National Versus Migrant Workers in the GCC: Coping with Change", submitted to Mediterranean Development Forum Labor Workshop, Cairo, Egypt. March 5-8, 2000.

* IMF, Financial Systems and Labor Markets in the Gulf Cooperation Council Countries, 1997.

* IMF, Kuwait From Reconstruction to Accumulation for Future Generations, Paper 150, 1997.

* IMF, Policy Challenges in the GCC Countries, 1996.

* Ismail Sirageldin and Yousef Al-Ebraheem, "Budget Deficit, Resource Gap and Development in Oil Economies," Discussion Paper, Council of Foreign Relations, 1997.

* Ismail Sirageldin, "Globalization, Regionalization, and Recent Trade Agreements: Impact on Arab Economies," Keynote Address, International Conference on "The New Economic Development and their Impacts on the Arab Economics," Arab Planning Institute, Tunis, 1998.

* Jadresic, E. "On a Common Currency for the GCC Countries" IMF policy discussion paper PDP/02/12, Dec. 2002

* Joseph Stiglitz, "Redefining the Role of the State: What Should It Do? How Should Do It? and How Should Decisions Be Mode? Presented at the Tenth

Anniversary of MIT Research Institute, Japan, March, 1998.

* Julia Devlin, An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States, Occasional Papers, no. 13 (Abu Dhabi: ECSSR, 1998).

* Nakhleh, E. (1986) " The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects ", Praeger, New York.

* Yousef Al-Ebraheem, "Kuwait's Economic Travails," Middle East Quarterly, 1996.

المناقشات

موضوع النقاش: إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون: مدخل اقتصادي وسياسي

رئيس الجلسة: الأستاذ محمد سعيد طيب

معد ومقدم الورقة: الدكتور يوسف حمد الإبراهيم

الأستاذ محمد سعيد طيب

بسم الله الرحمن الرحيم، التحية للجميع والتهنئة للجميع في هذه المناسبة العزيزة وهي الاحتفاء بمرور 25 سنة على تأسيس منتداكم هذا، الذين مازلنا نتلقى الملاحظات بأنه ناد نخبوي مغلق لا تأثير له، لا في الشارع ولا على أصحاب القرار، هذه ملاحظة غير عابرة إن صح التعبير.

محدثنا في هذه الجلسة لا يحتاج إلى تقديم، فهو أستاذ معروف للاقتصاد في جامعة الكويت، وكان وزيراً للتعليم العالي، ثم وزيراً للمالية والتخطيط، وهو من قبل ومن بعد عضو قديم في ناديكم هذا لسنوات عديدة، تناول محدثنا الدكتور يوسف حمد الإبراهيم في ورقته الهامة هذه، "إصلاح الخلل الإنتاجي في دول مجلس التعاون، مدخل اقتصادي وسياسي"، وبعد أن وصف هذا الخلل بتركيز غير مخل ومدعم ببعض الإحصاءات والأرقام الهامة، تناول في فصل مستقل إمكانية إصلاح الخلل، وتناول في فصل أخير متطلبات الإصلاح على مستوى الحكومات، وعلى مستوى المجتمع الأهلي ومستوى المواطن، وهو في الوقت الذي يدعو فيه إلى تعميق المشاركة الديمقراطية، وهو مطلب يبدو مكرراً وتقليدياً، فهو قبل ذلك يدعو إلى مشاركة المؤسسات الحاكمة لتحمل أعباء التغيير، وأن تكون هذه المشاركة مشاركة فعالة.

٢ - ١ أحمد الربعي

شكراً سيدي الرئيس، والشكر للدكتور يوسف الإبراهيم، وأعتقد أن ورقته تكمل ورقة هذا الصباح، لأن هناك شيئاً من الهارموني بين الورقتين.

عندي ملاحظة تستحق أن تأخذ منا بعض الوقت، وهي، هل من الممكن، هل يكفي أن نستخدم أدوات التحليل الكلاسيكي والغربي التي استخدمناها هذا الصباح، لفهم ظاهرة مجتمعاتنا الخليجية، أم نحن نحتاج إلى شيء من التفكير بصوت مسموع للخروج بفهم لطبيعة هذا المجتمع، أنا أرى أن العلة الرئيسية، أن الحاكم في مجتمعنا الخليجي لا يخشى أحداً، لأمر بسيط أن الثروة تصل إليه دون أن يكون للمجتمع دور فيها، أي أنه لو كانت الثروة هي منتج اجتماعي في النهاية من منتج عرق هؤلاء الناس، لكان الحاكم يخشى الناس، لأن الثروة في النهاية ستأتي من هؤلاء الناس، والحاكم في أوروبا وفي أفريقيا وفي آسيا يخاف من إضراب عمال السكك الحديدية، ويخاف من إضراب عمال المناجم والمصانع، ولكن الحاكم في بلادنا لا يخاف أحداً، لأن الثروة تأتي كما تعرفون أو تخرج من الأرض بفعل ضغط الغاز الطبيعي وربما بعض المضخات، ثم تصل إلى الموانئ بفعل الانحدار الطبيعي، دون أي جهد، على عكس ما يحدث في معظم المجتمعات، وهذا، أعتقد، خلق حالة غريبة في العلاقة.

الحاكم لا يخاف الناس، يعتبر الناس مجرد أفراد موجودين في المجتمع، في حين أن الناس في المجتمع يخافون الحاكم، بمعنى أن الحاكم بنى معادلة جديدة، معادلة تقول نساؤكم يلدن في

مستشفى الحكومة، وأنتم تدفنون في مقابر الحكومة، وبين مدافن الحكومة ومستشفى الحكومة أنا مسؤول عن تعليمكم وعلاجكم ومواصلاتكم، ولا تسألوني ولا تحاسبوني، وأنتم لا تدفعون ضرائب، على طريقة الهوشة الصعيدية " سيب وأنا أسيب " ليس لك دالة عليه أصلاً، أنا الذي أشربك، وأنا الذي يعطيك، وأنا الذي أعزك، وأنا الذي أذلك في أي وقت، لذلك المجتمع يخاف من السلطة، رجل الأعمال الذي يكون حراً يخاف من السلطة لأن طريقة توزيع المناقصات غير عادلة، وبالتالي يمكن أن يحاول أن يرضي الحاكم للحصول على مناقصته، وموظف الدولة يخاف لأن الذي يوظفه الحاكم، والذي يرقيه الحاكم، والذي يفصله الحاكم، لذلك هذه العلاقة تحتاج إلى شيء من التفكير. في الماضي وربما قبل سنوات قليلة كان الموضوع مختلفاً، تذكرون، خصوصاً الإخوان في قطر في عام 1963، الحاكم هدد بشرعيته، عندما هددت وفعلت بعض القبائل والعائلات وغادرت إلى الكويت، وتذكرون حالة التوسط التي تمت مع السعودية وغيرها لإعادة المواطنين، لأنه مجتمع صغير، مركب هذه التركيبة الصغيرة، فأي اختلال فيه يشعر الحاكم فيه بأن هناك شيئاً من عدم الشرعية، وبالتالي يحاول أن يحافظ على هؤلاء المواطنين ويحاول عدم إغضابهم، في الكويت الحالة أيضاً شبيهة، لكن بسبب آخر، الحاكم كان لا يغضب المواطنين لأنهم كانوا مصدراً للدخل، كان الحاكم الفقير قبل النفط يأخذ ضرائبه سواء من البحر أو حتى من المزارع البسيط، وبالتالي بالنسبة إليه هؤلاء دافعو ضرائب، الآن الحالة اختلفت، الحاكم استقل استقلالاً كاملاً بقراراته وبإرادته.

فإذا كان هذا هو واقع الحال، فالوضع الآن أصبح خطراً، ونحن محظوظون أن أسعار النفط العام الماضي وصلت إلى ثلاثين دولاراً، وإلا لكان الانفجار الذي أخشاه حدث هذه السنة، ولكن مازال المال يغطي العيوب، ولكن إلى متى سنستمر في تغطية عيوب مجتمعاتنا لأن الحاكم عنده بعض المال يدفعه هنا وهناك، ويدفعه رواتب لأشخاص ويحل مشكلاته المالية، قيل إن هذه السنة، عندنا في الكويت (33) مليار دولار فوائض، هذا مبلغ كافٍ لإطفاء حريق لمدة مؤقتة، ولكن إذا لم يستخدم بشكل رشيد، فإن الحريق قادم.

من هنا أقول بألا نكتفي بالبكاء والندب في هذا المنتدى، نحن الآن نواجه مشكلة، حاكم في بعض الدول غير رشيد غير واع لخطورة ألا ينفتح على الناس، غير واع لخطورة أن يستمر التأزم الاجتماعي والسياسي، فهناك شيئان يسيران في نفس الوقت، وهذا موضع الخطورة، فساد مالي وإداري من جهة، وبطالة من جهة أخرى، في أجواء من هذا النوع ينمو كل الإرهاب، كل أنواع الإرهاب، وإذا لم نحاول نحن المثقفين أن ندفع هذا الحاكم بالعقل وبالرؤية والتفاهم بكل طريقة وطريقة، ونقول له إن الذي يدور الآن هو خطر عليك وخطر علينا وعلى كل مجتمعاتنا، وإلا قد يأتي الوقت الذي نجد أنفسنا بين نارين، نار الإرهاب الذي بدأ يصل إلى بيوت الناس كما حدث في السعودية، وبين حاكم لا يريد أن يعي خطورة ما يفعله بنفسه، وما يفعله بمجتمعاته، من هنا أعتقد أن دور هذا المنتدى، وبعد 25 سنة يجب أن نتحول إلى قوى ضاغطة بوسائل إنسانية،

بوسائل سلمية، أن ما يحدث خطأ، من هنا أعتقد أنه حتى توجيه رسالة من المثقفين الخليجيين توقع بأسمائهم، لماذا مازالوا حتى الآن متلكئين في قضية الإصلاح السياسي، ويقال لهم بكل لغة طيبة وبكل طريقة سلمية إن هذا خطر علينا، وخطر عليكم.

ملاحظة أخيرة، إن الفساد وصل إلى مراحل خطيرة في بعض الدول الخليجية، خطر وخطر كبير، والناس تقرأ وترى، وكل بيت فيه الآن إنترنت، وفيه مواقع الدنيا، هذه أجواء يوماً بعد يوم تتعقد، لذلك أتمنى أن ينتهي المنتدى إلى عمل معين، وأن ننطلق من مجرد أن نكون منتدى مغلقاً إلى شيء آخر.

٢-٢ سميرة إسلام

هذه المداخلة حول كيفية الإصلاح من الداخل:

أود طرح وجهة نظر نحو تشخيص الأسباب المؤدية إلى ما نريد الآن إصلاحه، لكي نصلح الخطأ أو المشكلات التي نعانيها، يجب أن نضع الخطط والسياسات التي نرجو من خلالها تحقيق المطلوب،أي يجب أن نشخص حتى نحقق أهدافنا، دعونا نأخذ على سبيل المثال المشكلات التالية:

-**عدم تشغيل العمالة الوطنية**: من هنا تأتي البطالة ومن هنا يصبح عبء ومسؤولية تشغيل هؤلاء المواطنين على عاتق القائمين على الدول دون تشخيص للمشكلة.

فعلى الرغم من أن هناك دولاً بدأت تعمل على إحلال المواطنين بدلاً من الوافدين، كتجربة السعودة لدينا في المملكة العربية السعودية، التي أتت شكلياً بنتائج مبشرة، لأن الأرقام تقول إن عددالمواطنين ازداد تدريجياً وبمعدلات سريعة ولافتة للنظر، إلا أن هذه التجربة الناجحة بحاجة إلى تقييم لنتائجها حتى نستفيد أكثر.

-**توطين الصناعات**: للبطالة أسباب كثيرة ومتعددة، فمثلاً النفط إذا نظرنا إلى صناعة النفط، أغلب الدخل ما زال من بيع النفط الخام، مع قليل من الصناعات المحلية، فنقول لكي تزداد فرص العمل يجب العمل على توطين صناعات النفط وأقلمتها، فلماذا لم توطن إلى الآن ؟

-**التعليم هو السبب**: لأن التعليم لم يؤهل الكفاءات التي يمكن أن تقوم بهذه المهام، و لماذا التعليم لم يؤدِّ واجبه ؟ لأننا ببساطة تعودنا على الاستيراد، فاستوردنا أحسن البرامج التعليمية من أعلى الجامعات العالمية بقصد تهيئة شبابنا حسب ما يُدرس في تلك الجامعات، و قد رأيت من تجربتي الشخصية أننا في بعض الأوقات استقطبنا برامج من جامعات مثل هارفارد أو أكسفورد وغيرها وطبقناها في أوقات لم يكن شبابنا مؤهلاً لاستيعابها أو الاستفادة من تلك الأنظمة، مثال نظام الساعات المعتمدة المطبق في أمريكا، حينما طبقناه ارتبكت العملية التعليمية وأتعبتنا ثم صرفنا النظر عنه، باختصار يمكن تصوير الوضع كما لو فكرنا في طبخ الأرز، في اليابان يطبخونه بطريقة غير طريقتنا وقد لا نستطعمه، كذلك الوضع لدينا فعندما نأخذ برنامجاً يجب أن يتطبع

ونصوغه بالطريقة التي يستوعبها منطق الإنسان لدينا، ولكن ما يحدث أننا نأتي بنظرية خارجية ونحاول تطبيقها حرفياً، لماذا لا ننظر إلى البرامج الخاصة بنا التي تحتاج إلى تطوير ومراجعة، كونها تجارب طبقت وظهرت نتائجها، حتى النتائج السلبية بقليل من البحث والتطوير قد تأتي بنتائج ناجحة.

لدينا فئة كبيرة من العلماء ملمة بالضعف ومدى الحاجة لتهيئة الشباب، و توجد بين متخذي القرارات و هؤلاء العلماء حواجز بيروقراطية تمنع التفاعل والتشاور، فيا حبذا لو أن وزيري التعليم والصناعة على احتكاك بالعمال وبالموظفين حتى يلمسا المشكلات بأنفسهما، ولا يعتمدا على الموظفين والبطانة .

٢-٣ ابتسام الكتبي

في البداية أوجه شكراً خاصاً للدكتور يوسف الإبراهيم، لقد استمتعت جداً بقراءة ورقته التي شخصت المشكلة واقترحت الحلول، مزجت بين الاقتصادي والسياسي، فلا يمكن إصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي، والعكس بالعكس.

لدي ثلاث ملاحظات:

النقطة الأولى، أن الانتقال من دولة الرفاه الشكلي إلى دولة الرفاه الإنتاجي، سوف يتطلب عدداً من التغييرات، ولعل أهمها تغيير العقلية الريعية، العقلية الريعية للدولة، والعقلية الريعية للأفراد القائمة على قبض الأجر دون بذل أي مجهود.

النقطة الثانية، التي لامسها الدكتور يوسف، وهي بيت القصيد، هي انتفاء الشفافية في دخل قطاع النفط وما يتعلق به، نحن نعلم ما يباع من البراميل وعددها، ولكن ما يدخل في الميزانية العامة من هذا الدخل لا يذكر أبداً، فهناك جزء مفقود لا نعرف أين يذهب ؟ لا توجد شفافية، هل من المعقول أن ندخل القرن الواحد والعشرين،ويتقاضى الأفراد في الأسر الحاكمة رواتب ومخصصات من المال العام ليست بالضئيلة، لمجرد انتمائهم إلى الأسرة الحاكمة، بينما المجتمع يعاني اختلالات وعجوزات اقتصادية تتمثل في تزايد معدلات البطالة، تزايد معدلات الفقر، ولعل المملكة العربية السعودية شاهد على ذلك، إن المملكة التي تعتبر من أغنى البلدان فيها حي فقير جدا في العاصمة السعودية الرياض، أيضاً مطلوب إصلاح نفس النخبة، الفساد، الرِّشا، المحسوبيات، استئثار أفراد النخبة بالفرص الاقتصادية، تداخلهم في كل ومعظم الأنشطة الاقتصادية، أتصور أن كلام الدكتور يوسف صحيح.

لا يمكن إصلاح شق واحد، ينبغي أن يتناول المجتمع والنخبة الحاكمة أيضاً، لا يمكن الإنفاق المظهري على مظاهر البذخ، في ظل مطالبة الأفراد بدفع رسوم، بينما أفراد الأسرة الحاكمة معفَوْن من الرسوم.

النقطة الثالثة، تصب في سياق ما ذكره الدكتور الربعي، حول الحديث عن ترشيد الإنفاق عندما تنخفض أسعار النفط، وعندما يزداد العجز، ولكن ما إن ترتفع أسعار النفط، وننعم ببعض الفوائد، حتى يتراجع الكلام عن الإصلاح الاقتصادي ويصبح في خبر كان.

٢-٤ ناصر الصانع

فعلاً الانسان يصاب مرات بحيرة عند مناقشة بعض الموضوعات، الآن نحن اليوم كما تكلم الإخوان هذا الصباح، وكما تكلم الدكتور يوسف اليوم، نشخص بشكل جيد الواقع الذي نعيشه، حتى غدا تشخيصنا أمراً مكرراً، بدأنا نتسابق في التعرف على ما سيقال، ثم نلتف ونقول من السبب ؟ حاولت اليوم أن أتكلم مع واحد من الإخوان، قال إذا تكلمنا عن التعليم ولدينا هنا اليوم في المنتدى أربعة وزراء سابقين في التعليم في الكويت، نحن جزء من القرار، وبالتالي يجب أن نسأل أنفسنا ماذا فعلنا، فأنا عضو في مجلس الأمة في الكويت، ومسؤول عن أي عمل عملته، وأيضاً أحاسب من ناخبيّ ومن زملائي مثل الزملاء في هذا المنتدى، الكلام الذي ذكره الدكتور يوسف يمثل تشخيصاً جيداً، ولكن أيضاً التجربة التي مر بها الدكتور يوسف في الإصلاح الذي طرح في الكويت أعتقد أنها بالغة التعقيد، لا أعتقد أن الوقت يسمح بمناقشتها.

فمثلاً الكلام عن الرؤية المستقبلية، أين الرؤية المستقبلية ؟ الكلام أنه من الضروري وضع رؤية مستقبلية، أين الرؤية المستقبلية عندما كان الدكتور يوسف وزيراً للتخطيط ؟ كادر المهندسين، يقال إنه إرضاء للناس واستجابة لضغوط نقابات، جاءنا وزير في لجنة من لجان المجلس وقال هذا الكلام، قلنا كلامك صحيح والوضع لا يسمح، ولكن أعطنا وعداً ألا يعتمد كادر آخر تحت ضغوط، ويصبح كلامنا هباء ؟ وفي اليوم التالي ظهر تصريح يقول إن كادر الإطفائيين قريباً سيعتمد، وهكذا ...، ليس هناك مصداقية، كلام كثير، فالكلام عن الإصلاح ما لم تكن له مصداقية كما قال الدكتور يوسف فليس له معنى، يجب أن تكون لدينا مصداقية في أطروحات الإصلاح.

مثلاً موضوع التأمينات الاجتماعية الذي ذكره الدكتور يوسف منذ قليل، مازلنا في الموضوع في حوار لمدة سنتين ونصف، حتى الكلام عن الفساد، أعتقد أن الكثير منا موجودون في مؤسسات استشرى فيها الفساد، هم مسؤولون، لا نبعد الأصابع عن أنفسنا، فأنا أؤيد أن نحول هذا المنتدى بعد مرور 25 سنة إلى منتدى يقدم مرآة صادقة عما يدور في بلداننا لأصحاب القرار، وأن يكون أصحاب المنتدى وأعضاء المنتدى أول ناس نعتب عليهم ونطلب منهم دوراً أكبر، حتى لا نتحول إلى ظاهرة كلامية كما هو في كثير من المؤتمرات، الذي نريده في مثل هذه المواقف، منهجية جديدة فيها من المصداقية وفيها محاسبة النفس، وفيها من محاولة تغيير الواقع في بلداننا، وإلا سأقول كما قال الإخوان أظن أن الوقت أصبح متأخراً.

٢-٥ فاطمة الشامسي

شكراً سيدي الرئيس، وأشكر الدكتور يوسف على العرض الشافي الوافي الذي قدمه للخلل الإنتاجي في اقتصادات دول المجلس، وآليات إصلاح هذا الخلل.

أحب في هذه المداخلة أن أؤكد بعض النقاط التي طرحها الدكتور يوسف، وأن أؤكد أهميتها، ففيما يتعلق بالخلل الخاص بتضخم القطاع العام، واستمرار اضمحلال القطاع الخاص، أعتقد أنه كما ذكر الدكتور يوسف أن هذا هو سبب تبعية نشاط القطاع الخاص لمستويات النشاط الاقتصادي في القطاع العام، وهذا في الواقع انعكاس لخصائص المرحلة التي نشأ فيها القطاع الخاص، وهي مرحلة الوفرة، إذ أصبح دور القطاع الخاص هو محاولة تطوير إمكانياته من خلال الأنشطة الريعية معتمداً على ما تضخه الدولة من أموال محاولة منها في توزيع ريع النفط. وتبعاً لذلك، فقد جاء دوره في التنمية هامشياً وارتبط في أغلبه بالأنشطة التي لا تسهم في خلق عناصر إنتاج جديدة، فزيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى خلق فرص للربح في مجالات التجارة والمضاربة المالية والعقارية، وفي بروز الوكالات التجارية التي كان همها الرئيسي ترويج منتجات الشركات الأجنبية، بصورة أكبر من المجالات الإنتاجية الأخرى، التي عادة ما تكون محفوفة بالمخاطر وعرضة للمنافسة الشديدة وتتطلب كثيراً من الجهد والعمل. في الوقت نفسه تزامن ذلك مع عزوف القطاع الخاص عن توفير فرص عمل خاصة بالعمالة المواطنة، واعتماده على العمالة الأجنبية لرخصها و سهولة الحصول عليها، مما ساهم في تكدس العمالة المواطنة في القطاع العام، و بالتالي تفشي ظاهرة البطالة بنوعيها المقنعة والسافرة.

الخلل الثاني يتعلق بغياب الخطط التنموية والشاملة والرؤى الاستراتيجية طويلة المدى التي تحدد الأهداف وتوضح الآليات وكيفية تنفيذ هذه الآليات، ونتاج انعدام هذه الخطط، في ظل غياب القوانين والسياسات الاقتصادية مع عدم استقرار ووضوح مثل هذه القوانين في تلك الفترة، ساهم في عدم وجود استقرار للأنشطة الإنتاجية، وعدم توجه رؤوس الأموال الخاصة إلى الأنشطة الإنتاجية ذات المردود في المدى الطويل، وتسربها خارج هذه الأنشطة إلى تلك ذات العائد السريع في المدى القصير، فنحن بحاجة إلى تحديد أولويات التنمية وتخطيط أهدافها الطويلة المدى وخلق البيئة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية المناسبة في المجتمع، و من ثم تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لإحداث التنمية المطلوبة.

الخلل الآخر متعلق بقصور مناهج التعليم وتنمية القوى البشرية حيث تشير تقارير التنمية البشرية إلى أننا في دول المجلس نعتبر من الدول ذات المؤشرات المرتفعة في معدلات الالتحاق بالتعليم ومعدلات محو الأمية وغيرها من المؤشرات، إلا أن مناهج التعليم لدينا مازالت تكرس التخلف، وتكرس الخضوع والطاعة والتبعية، وتقتل التفكير النقدي الحر، وبالتالي فنحن في أمس الحاجة إلى تغيير هذه المناهج وتطويرها بحيث تكون قادرة على تنمية قدرات الخلق والإبداع لدى الطلاب وتشجيع الحوار والممارسات والديمقراطية .

أخيراً أضم صوتي إلى صوت الدكتور يوسف فيما يتعلق بأهمية تفعيل دول مجلس التعاون، وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وتشجيع عملية الاندماج بين الكيانات و المؤسسات الاقتصادية في شتى المجالات المصرفية والصناعية والتجارية، مما يعزز دور وأداء هذه المؤسسات ويرفع من قدرتها التنافسية في ظل التحولات العالمية وبهدف الارتقاء بمستوى الأداء و تقليل التكاليف، وكلنا يدرك أن ما تحقق على صعيد مجلس التعاون خلال العشرين سنة الماضية يعتبر ضئيلاً مقارنة بحجم المشكلات والتحولات التي تواجهها دول المجلس.

٢-٦ عبد الوهاب الهارون

شكراً الأخ الرئيس، موضوع الاصلاح الاقتصادي دائماً مثار، ودائماً نتحدث عنه في كل المناسبات، ولكن أتذكر كلمة قالها الأستاذ سليمان المطوع قبل (20) سنة، كان هناك نقاش حول الإصلاح الإداري في الكويت، قال سجلوني بعد (25) سنة، سوف نتكلم في هذا الموضوع ونفس المشكلات، وفعلاً صدق كلامه، ونحن هنا اليوم نتكلم في نفس الموضوع، أعتقد أن قضية الإصلاح الاقتصادي، وقضية الإصلاح الإداري، وقضية الإصلاح التعليمي، كل الاختلالات الموجودة في حياتنا، أعتقد أنه ستظل موجودة إذا لم يسبقها إصلاح سياسي، والدكتور يوسف انتهى إلى كلمة في صفحة (21) عندما قال " نقص في الإرادة والالتزام السياسي الداعم لها من حيث الإقرار والتنفيذ والمتابعة، هنا المشكلة، عندنا مشكلة إرادة وإدارة، وهما متلازمتان في كل مجتمعاتنا الخليجية مع الأسف، لا إرادة ولا إدارة، وبالتالي لن يكون هناك إصلاح إذا لم يكن هناك إصلاح سياسي.

في الصفحة الأخيرة دعا إلى التوعية الإعلامية المطلوبة من قبل الحكومات للشارع حتى يتفهم معنى الإصلاح الاقتصادي.

يفترض أول من تبدأ به الحملة الإعلامية هي الحكومات نفسها، هو مجلس الوزراء نفسه، لأن نفس مجلس الوزراء غير واع للإصلاح، إذا صار النفط بأسعار بسيطة، بدأنا نتحدث عن الإصلاح، وإذا ارتفع سعر البترول سكتنا عن الإصلاح، فنحن في الكويت حتى لما كان البترول بـ (9) دنانير (30 دولاراً) كان هناك تبذير وكان هناك تقديم مشاريع قوانين زيادة رواتب وغيرها والتبذير والإسراف.

الخطابات الأميرية السنوية في الكويت تتحدث عن الإصلاح الاقتصادي، الخطة الخمسية تتحدث عن الخصخصة، كل وزير خصوصاً المعنيين بالشأن الاقتصادي يتحدث عن الخصخصة، ولكن السؤال أين قانون الخصخصة الذي يتحدثون عنه ؟ كان عبارة عن اقتراح بقانون تبناه أعضاء في مجلس الأمة وليس الحكومة، وسقط في الأول في مجلس 1992، ثم تم طرحه في مجلس 1996، ولم يتمكن من إقراره، ثم تم تبنيه في مجلس 1999، ومرت أربع سنوات وحينما بدأنا المناقشة في المجلس، الحكومة نفسها وقف وزيرها المعني وقال إن لدينا ملاحظات على هذا

القانون، ووجدنا أيضاً من آثار قضية بيع الكويت من خلال هذا القانون، والمقصود فيها تخصيص لناس معينين أو مجاميع اقتصادية معينة، وقف الوزير، وتراجع عن هذه القضية، ونفس الشيء مع الخطة، حينما بدأت مناقشة الخطة الخمسية وقف أيضاً الوزير، وقال إن هناك ملاحظات على الخطة، ونحتاج إلى إعادتها إلى اللجنة لمزيد من الدراسة، هناك تراجع من الحكومات، ليس هناك قرار، ولا هناك إرادة، ولا استعداد، ولا التزام، وبالتالي أضم صوتي إلى صوت الأستاذ سليمان المطوع، وأقول سجلوني من الآن، بعد 20 سنة سنتحدث عن الإصلاح الاقتصادي وبنفس المشكلات.

٢-٧ محمد عبدالله السيد الهاشم

اسمحو لي في هذه الجلسة أن أواصل موضوع مداخلتي في الجلسة الأولى وأقترح عليكم برنامج تعاون دول الخليج العربية التنموي AGCCDP .

غاية البرنامج: تعاون دول الخليج العربية في مجموعة من المشاريع التنموية - توجد قاعدة من الترابط في المصالح وتساهم هذه المشاريع في حل بعض المشكلات ذات الطابع الاستراتيجي - وتوفر إيرادات مالية سخية في مواجهة تنامي الإنفاق العام في دول المجلس التعاون والعراق الجديد!

وقد تبلورت في الوقت الراهن أربعة مشاريع من مشاريع البرنامج بعضها يرجع إلى عام1957 .

1ـ مجموعة إيلاف، ميناء إيلاف العراقي، وهي هندسة وتشييد ميناء عصري كبير يمكن العراق من تصدير مليوني برميل نفط يومياً عبر جزر صناعية، واستيراد وتصدير مليوني طن متري أيضاً، يرتبط بخط حديدي بشبكة العراق الحديدية.

2ـ هندسة وإنشاء مشروع نقل ما بقي من مياه شط العرب عبر أنابيب إلى شمال المملكة وغرب الكويت للمساهمة في بعض المشاريع.

3ـ مجموعة نقل النفط والغاز الخليجي إلى رأس مدركة في عمان على بحر العرب، وتشمل أنبوب العراق بطاقة مليوني برميل، ينضم إليه أنبوب كويتي، وسعودي، وثالث من قطر، وخامس عراقي.

4ـ مجموعة مصافي التكرير للنفط وصناعة الغاز في عمان.

نهدف من هذا البرنامج إلى تحقيق أربعة أهداف:

1ـ ترسيخ تعاون تكاملي استراتيجي في صناعة النفط لتحقيق فوائد ومزايا اقتصاية.

2ـ حسن استغلال ما بقي من مياه الفرات ودجلة، في زراعة عصرية لأراض عطشى غرب

الكويت وشمال المملكة.

3ـ توفير الحل المناسب للعراق الجديد لتصدير النفط ومتطلبات اقتصاد واعد، وإطفاء أحد أسباب ومبررات الخلاف العراقي الكويتي المزمن، فعند تخرجي كانت مهمتي الدفاع عن الكويت ضد عبد الكريم قاسم، وقبل أن أتقاعد كانت الدفاع عن الكويت ضد صدام .

نرجو أن تتاح الفرصة لتقديم ورقة للإخوان في المنتدى، ولكن أعتقد أنه بعد 25 سنة من عمر المنتدى، قدم الكثير من الأماني الصادقة والتوصيات والنصائح السديدة، لعل من المفيد الآن تقديم أفكار وبرامج ومشاريع محددة تلامس الرغبة الصادقة في التحرك الإيجابي.

أتمنى لكم دوام التوفيق، وكفاني وإياكم شر التلفيق، إنه بنا رؤوف رفيق.

٢-٨ مي إبراهيم العريض

بسم الله الرحمن الرحيم، أشكر الدكتور يوسف حمد الإبراهيم على هذه الورقة الشاملة، لدي تعقيب بسيط يعقبه سؤال، وأرجو من المحاضر تصحيح المداخلة إذا كنت مخطئة.

في رأيي أن توعية الشعب للدخول إلى الديمقراطية يجب أن تكون قبل ممارستها، ولدي مثالان:

المثل الأول: لقد ذكر المحاضرون هذا الصباح أن شعوب منطقة الخليج تتكون من قبائل مختلفة، وهذا ليس فقط في مجتمع الخليج العربي، وإنما على جميع الشعوب التي تطل على الخليج، فمثلاً عندما أرادت السلطة في إيران أن تدفع الإيرانيين للقرن العشرين عارضها أفراد الشعب.

المثل الثاني: عندما أرادت السلطة في الكويت دخول المرأة في البرلمان عارضها أفراد الشعب أعضاء البرلمان.

وهنا يأتي السؤال: ما العمل لحل هذه المسألة قبل وضع الأساس للديمقراطية ؟

٢-٩ أحمد الديين

شكراً سيدي الرئيس، مع التقدير للدراسة القيمة التي تفضل بها الدكتور يوسف، ولكن أظن أن هناك حاجة لكي نفكر في البحث عن آلية لكي يكون القرار الحكومي المتصل بالإصلاح الاقتصادي، قراراً مدروساً ورشيداً، وحتى يكون التشريع أيضاً رشيداً وعقلانياً، وحتى لا يكون مشروع الإصلاح الاقتصادي محل استقطاب وشد وجذب ومادة للصراع السياسي من دون طائل، هذه الآلية في ظني مطلوبة، مطلوب أن يكون هناك توافق اجتماعي داخل مجتمعنا على تحمل التبعات الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، هناك قضايا معروف أن عليها جدلاً كبيراً، الأجور والرواتب وزيادتها، التأمينات الاجتماعية، الضمان الصحي، الخصخصة، التضخم،

قوانين العمل، الرسوم والضرائب، جملة من الأمور، أعتقد أن الأفضل أن نفكر في آلية، وقد كتب عنها أكثر من مرة، هي آلية إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي، هو موجود مثلاً في فرنسا،هذا المجلس جهة استشارية، جهة توافق، جهة تقدم الرأي، ليس ضرورياً أن تصدر قرارات، يكون هناك مجال للجدل والصراع داخلها، تتمثل فيها نقابات العمال والموظفين وممثلوهم، وأرباب العلم، وغرفة التجارة، والحكومة، ومجلس الأمة، لكي يكون هناك قرار رشيد بدلاً من أن يخضع هذا القرار للصراعات في القضايا المتصلة بالتبعات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي، أنبه لهذه الآلية، وأتمنى أن نفكر فيها.

٢-١٠ عبد الملك الهنائي

شكراً سيدي الرئيس، وأيضاً شكراً للدكتور يوسف الإبراهيم على هذه الورقة التي شخص فيها الخلل الاقتصادي السياسي في المنطقة وهو خبير ومجرب، ولكني أحب أن أذكر نقطة واحدة هو ذكرها من دون تفصيل، وهي أن أي إصلاح يجب أن يتم من خلال مؤسسات، وما لم تكن هناك مؤسسات فلن يكتب لأي سياسات أو إجراءات أو قرارات الاستمرار، ذلك للأسف ما هو حاصل في بعض دولنا وليس كلها، هناك اتجاه نحو تركيز دور الأفراد وليس دور المؤسسات، لذلك فإن هذه السياسات التي تتخذ بين فترة وأخرى لإدخال إصلاحات سواء كانت سياسية أو اقتصادية، تفقد قيمتها ومصداقيتها في المجتمع.

فما أود تأكيده أنه لابد لأي إصلاح، اقتصادياً كان أو سياسياً أو حتى اجتماعياً، من وجود مؤسسات تسهر عليه وتقيم نتائجه وتصححها باستمرار.

٢-١١ ماجد المنيف

شكراً سيدي الرئيس، أثني على الورقة حيث كانت شاملة حاولت أن تربط - وهذا المهم - الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي العام، بإصلاح المالية العامة، وحاولت أن تكون عامة.

النقطة الأولى: هي بالنسبة إلى إصلاح جوانب خاصة في كل دولة، على سبيل المثال هناك دول أكثر شفافية، الميزانية العامة في الكويت تعرض على البرلمان في الكويت، الميزانية في المملكة العربية السعودية وربما في دول أخرى لا تعرض على مجلس الشورى، والبيانات فيها شحيحة جداً، لدرجة أنه حتى التقرير الذي لجأ إليه الدكتور يوسف، تقرير مجلس التعاون، يضطر الإخوة في مجلس التعاون أن يتراجعوا إلى أقل الدول شفافية، وينشروا فقط المعلومات لتلك الدول، ربما هناك دول أكثر شفافية، هناك إصلاحات خاصة في كل دولة، ولكن بشكل عام نأخذ الموضوع الذي يصدق على كل دول الخليج.

دائماً نكرر موضوع الاعتماد على النفط، أعتقد أن هذا بحد ذاته ليس مشكلة، لأنه ربما للسنوات العشرين أو الثلاثين القادمة سوف يزداد الإنتاج أو الطلب على النفط، المشكلة المعضلة

الرئيسية هي ماذا نعمل، أو كيف نتصرف بإيرادات النفط، كيف يمكن أن ينمو الناتج غير النفطي بمعدلات أعلى من نمو الناتج ؟ أعتقد أن هذا هو المؤشر الذي يجب دوماً أن ننظر إليه، لأن الاعتماد على النفط سوف يبقى لسنوات، المهم كيف يمكن أن نسخر الإيرادات النفطية لبناء قطاعات بديلة، وفي هذا المجال كما ذكر الدكتور هناك إخفاقات.

النقطة الثانية: العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة، علاقة مشوهة إلى حد كبير، القطاع الخاص لفترة نما وترعرع في ظل الحكومة، الآن تغير الوضع، الآن - على سبيل المثال - صوت الحكومة في كثير من دول المجلس مسموع في مؤسسات القطاع الخاص، في شركات القطاع الخاص إلى آخره، بينما العكس غير صحيح، أي صوت القطاع الخاص غير مسموع في خطط وبرامج الحكومة وهكذا، وأعتقد أنه يجب تطوير هذه الآلية، لأن هناك الآن كثيراً من مؤسسات القطاع الخاص، الشركات المساهمة، هناك مساهمة وهكذا، هناك ممثلون لهذا القطاع الحكومي أو ذاك من خلال الصناديق وغيره، فكيف يكون إصلاح هذه العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، بأن يكون صوت القطاع الخاص في آليات اتخاذ القرارات الحكومية والمجالس المختلفة وهكذا.

النقطة الثالثة:ربط الموازنة العامة بخطط التنمية، الموازنة العامة عندنا سنوية، وخطط التنمية تكون على مدى خمس سنوات، وفي كثير من الدول تكون خطط التنمية، تكون وسائل، آمال وأهداف، تسير باتجاه مغاير جداً للميزانية العامة التي تحول المالية العامة، دوماً إشكاليات آنية، انخفضت الإيرادات في هذه السنة، فربط الميزانية العامة بخطط التنمية أعتقد ضروري جداً.

الدكتور أشار إلى موضوع الضرائب، وهذا الموضوع لم يناقش كثيراً في دول المجلس، هناك مقاومة لمسألة الضرائب على الدخل وغيره، هذا الموضوع إذا لم يناقش بجدية ويتخذ موقف منه، دائماً الحكومات تلجأ إلى الضرائب، الرسوم على هذا أو ذاك، وهذه الرسوم بما فيها ضريبة القيم المضافة، لا تراعي الفروقات، أي يتحملها الجميع بغض النظرعن مستويات دخولهم.

أحد الأسباب هو التهرب من مناقشة موضوع الضرائب التصاعدية على الدخل، متى وكيف؟ الآن كثير من الحكومات إذا انخفضت الإيرادات تلجأ إلى فرض الرسوم على هذه السلعة أو تلك، وهذه الضرائب بشكل عام تطال الكل، وهي تعتبر غير عادلة.

النقطة الرابعة: موضوع الخيارات التي كانت متاحة للدولة أو للحكومات في دول المجلس، لم تعد كذلك، خصوصاً في ظل العولمة، حتى موضوع الاتحاد الجمركي لم يعد له معنى في ظل منظمة التجارة العالمية، فإذا أرادت دول مجلس التعاون أن تعقد اتفاقاً لمنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا يكون هناك أي معنى لاتحاد جمركي، فالآن الكثير من الدول تتعدى هذه المرحلة.

النقطةالخامسة: موضوع لم يشر إليه، أنه بالإضافة إلى الشفافية أعتقد بتطوير مؤسسات المساءلة، المساءلة العامة في كل شيء، هناك قصور جداً في موضوع المساءلة، ومن هنا يأتي موضوع الفساد واستشرائه، لأنه ليس هناك مؤسسات للمساءلة العامة.

١٢-٢ عامر التميمي

شكراً سيدي الرئيس، وأود في البداية أن أثمن البحث القيم الذي قدمه الدكتور يوسف الإبراهيم، وأتفق مع تشخيص الاختلالات التي ذكرها في الورقة، وكذلك مع الرؤية الإصلاحية المطروحة ضمن الورقة، ولكن أعتقد أن هناك اعتراضات شعبية تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي في مختلف دول الخليج العربي، وبعض هذه الاعتراضات مشروعة، وهي مواجهة برامج إصلاحية وتصحيحه في العديد من دول العالم، ولكن بعض هذه الاعتراضات تستثمر سياسياً بطريقة شعبوية للحد من تأثيرها أو إجهاضها، هناك بالإضافة إلى هذه الاعتراضات، هناك تردد السلطات السياسية في مختلف دول الخليج بشأن الإصلاح الاقتصادي ولا تجد الحماسة الكافية لدفع برامج الإصلاح مهما كانت متواضعة، وأي اعتراض شعبوي من قبل أي طرف سياسي هناك، تجد أن هناك تردداً من السلطة السياسية للاستمرار في برامج الإصلاح، وأعتقد أن لدينا هنا عدداً من الوزراء السابقين الذين واجهوا مشكلات مع السلطات السياسية في طرح برامجهم الاقتصادية، وكيف أن بعضهم تخلت عنه السلطة عندما قوبل باعتراضات شعبية، وكما يقولون عندنا في الكويت فإن السلطات السياسية "جطتهم على صخر" بحيث لم تسعفهم في التقدم في برامجهم وإنجازها، ولذلك، المشكلة، أعتقد هي مشكلة الأدوات السياسية لتنفيذ البرامج الإصلاحية الاقتصادية، وهذا يتطلب وعياً، كيف يمكن التوافق بين ما يطرح من برامج وتكييفها بحيث نقنع نسبة كبيرة من أفراد المجتمع بأهمية الإصلاح الاقتصادي لخدمة المصالح الشعبية في المستقبل.

في موضوع التخصيص، أعتقد أنه إذا اقتصر على مؤسسات القطاع الخاص أو أفراد القطاع الخاص في دول الخليج لم يكن مثمراً، لأن هذه مازالت تتعامل مع الإدارة الاقتصادية بعقلية السوق، وهذه تتناقض مع التفكير المؤسسي الموجود الآن في الرأسماليات المتقدمة التي تعتمد على المهنية وعلى المعايير الموضوعية في تعيين المديرين والعاملين، مازلنا في بعض بلدان الخليج، حتى القطاع الخاص لا يختلف كثيراً في إدارته عن مؤسسات القطاع العام، هناك التعيينات المعتمدة على العلاقات العائلية أو العلاقات السياسية والمصالح الخاصة، التي لا تعتمد المهنية والموضوعية في المعايير كما هو متبع في الرأسماليات المتقدمة، ولذلك فعملية التخصيص يجب أن يواكبها عملية انفتاح اقتصادي على الاستثمار الأجنبي، وهذا يتطلب وعياً بأهمية الالتحاق بمستجدات الاقتصاد العالمي وتأثيرات العولمة فينا، وكيف يمكن أن نستثمر هذه التأثيرات بشكل إيجابي.

٢-١٣ حامد الحمود

شكراً سيدي الرئيس، شكراً الدكتور يوسف، أورد الدكتور يوسف في ورقته بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبين مدى الخلل الاقتصادي في دول الخليج، وأنا ملاحظاتي شكلية وليست جوهرية، لاحظت مثلاً أرقاماً في الجدول رقم (2) متوسط مساهمة قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية في الناتج المحلي، وأرقام عن متوسط معدلات الاستهلاك والتكوين الرأسمالي للناتج المحلي، وأخيراً الجدول رقم (4) متوسط معدلات واردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي، وأعتقد أن هذه مفيدة جداً، ولكن يمكن أن تكون الأرقام مفيدة أكبر إذا قارناها بنفس المؤشرات هذه في الدول المتقدمة، لأننا إذا قرأناها من دون مقارنة، ربما لا نفهم الغرض الذي نصبو إليه، أتمنى من الدكتور أن يضيف جداول لنفس المتغيرات لدول أوروبية أو دول أخرى متطورة.

كذلك هناك أحد الأرقام التي وردت في الورقة، لدي خلاف مع الدكتور يوسف عليها، هو تقديره لسكان دول الخليج والجزيرة العربية في عام 1950، ورد في الورقة أن سكان الخليج والجزيرة العربية كان 4 ملايين، أعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه، وقد لاحظت أن موضوع تقدير سكان دول الخليج في فترات سابقة هو موضوع حساس، لأن بعض الأفراد يعتقد أن له صلة بشرعية الدولة، مع أن هذا ليس له علاقة بالموضوع، وقد ناقشت هذا مع سليمان المطوع، مثلاً الكويت في عام 1956، كان عدد سكانها لا يزيد على 50 ألفاً، الناس لا تتصور أن هذا حقيقة، وعلى هذا المنوال أعتقد أن دول الخليج كان سكانها أقل بكثير عن 4 ملايين في عام 1950 .

٢-١٤ يوسف الإبراهيم ـ تعقيب ختامي

من الصعب تلخيص كل ما طرح من آراء وأفكار ولكن سأحاول الرد في الإطار العام لهذه المداخلات والتركيز على بعضها:

أولاً: أود أن أركز، أني لا أختلف مع ما طرح من آراء بشكل عام، ولا أدعي أن الورقة شاملة ومانعة، إلا أنه من الممكن أن بعض النقاط والأفكار تحتاج إلى تفسير أدق، وإلى تفصيل أوسع. وأتفق مع بعض ما طرح من قبل الدكتور أحمد الربعي، والدكتورة سميرة حول التعليم، وكذلك الدكتورة ابتسام والدكتورة فاطمة، وربما لا أشارك البعض في تشاؤمهم الكبير،لأن الإصلاح ليس كما نفتح مفتاح الإضاءة ونغلقه بل هي عملية طويلة ومعقدة ومتشابكة، ولا يجب أن نلوم هذا المنتدى بالتقصير،حيث إني أراه جدولاً أو رافداً من ضمن روافد عديدة يجب أن تكون وتتواجد في المجتمعات المتحضرة والمتطورةالقادرة على أن تستوعب الرأي والرأي الآخر، وتحاول أن تنظر إلى الجانب الإيجابي، وأن تركز على جوانب الالتقاء أكثر من جوانب الخلاف.

ثانياً: من الناحية الفنية، الذي ذكره الدكتور ماجد المنيف، أنا لا أميز أن ضريبة القيمة المضافة هي أهم من ضريبة الدخل، بل هي مكملة لها،خصوصاً فائدتها للسيطرة على نمط الإنفاق الاستهلاكي الكبير الذي يحدث في منطقتنا.وأعتقد أن فيها تمييزاً بين الفقير والغني، خصوصاً إذا عرفنا أن القيمة المضافة لن تفرض على جميع السلع والخدمات وأنه سوف يستثنى منها بعض

الخدمات مثل الخدمات التعليمية والصحية وكذلك المواد الغذائية، وملابس الأطفال، ويتم التركيز على بعض السلع، والأمثلة عديدة في هذا الأمر. وأتفق معه على أهمية ضريبة الدخل، ولكن باعتقادي أن ضريبة الدخل ستكون من أكبر القضايا التي سوف تكون محل جدل في مجتمعاتنا، لان عدد العاملين في القطاع العام كبير جداً، واستثناؤهم من أي دخل ضريبي لن يحقق الكثير من الإيرادات على مستوى الأفراد وربما يثار موضوع كفاءة التحصيل لهذه الضرائب.

ثالثاً: أيضاً العلاقة بين القطاعين العام والخاص علاقة مشوهة، نعم، وذكر أن النخبة الحاكمة، كما ذكرت الدكتورة ابتسام، أنها تشارك في الفساد والرشا والتملك غير المشروع، وتطالب بإلغاء الميزات النقدية لها. إلا أن هناك رأياً آخر في الكويت، بأن نزيد الميزة النقدية للسلطة الحاكمة حتى تبتعد عن مجال الاقتصاد والتجارة وتتفرغ لإدارة شؤون الدولة، وهذه في الحقيقة معضلة كبيرة تحتاج إلى نقاش ومصارحة.

رابعاً: قضايا الإصلاح قضايا جدلية، نعم، وأعتقد أن المجتمعات الحية هي التي تناقش هذه القضايا الجدلية وتتخذ قراراً، وقد لا يكون القرار صائباً 100%، ولكن هي خطوة إلى الإمام، ولكن الابتعاد عن القضايا الرئيسية والتفرغ للقضايا الفرعية وخلق هالة كبيرة حولها ونعتقد أننا أنجزنا الكثير، هذا غير صحيح، فيجب أولاً أن نناقش القضايا الجذرية،وأولها أن الرفاه في دولنا هو رفاه استهلاكي وليس رفاهاً إنتاجياً، وبالتالي يجب أن نغير من هذا النمط الذي نعيشه،وليس فقط من قبل الأسرة الحاكمة، ولكن على المستوى الشخصي والأسري وفي شركاتنا، وفي أعمالنا وفي أي مجال نكون فاعلين فيه.

خامساً: إن الخيارات المتاحة لدول المجلس بهذا الوضع وخصوصاً عندما تصبح جزءاً من (WTO) سوف تخسر عدداً كبيراً من هذه الخيارات، إلا أن هناك مجالاً جيداً في السنوات العشر القادمة أن نحصل على بعض العوائد كعضو في (WTO)، أيضاً من الممكن أن نستفيد من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أو مع الولايات المتحدة بشكل جماعي بدلاً من كل دولة على حدة. فمثلاً البحرين تتفاوض مع الولايات المتحدة على منطقة تجارة حرة، والكويت تفاوض الولايات المتحدة على منطقة تجارة حرة، والسعودية وقطر والإمارات طلبت التفاوض مع الولايات المتحدة، كل على حدة. وعندما طرح في اجتماع قمة قادة دول مجلس التعاون الأخير توحيد التفاوض لم يلق آذاناً صاغية،أيضاً هناك قضايا اقتصادية كثيرة تم تأجيلها، ليس على مستوى القادة، ولكن أيضاً على مستوى الوزراء واللجان. ما زلنا ننظر إلى منظور التنمية بمنظور الدولة وليس بمنظور المجلس بشكل عام.

أخيراً أشكر كل من أبدى ملاحظات، وأتمنى أن أكون قد وفقت، وشكراً جزيلاً لجميع من ساهم في مداخلاته ولم أتمكن من الرد عليه، وللجميع على حسن إصغائكم.

الفصل الثالث

مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المهندس عبد الرحمن التعيمي

تتناول هذه الورقة خمسة محاور رئيسية وفقاً لما جاء في ورقة منهج إعداد أوراق اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية حول "إصلاح جذري: رؤية من الداخل".

وجدير بالتأكيد أنه سوف يتم التطرق إلى مفهوم الديمقراطية المنشودة باعتبارها السبيل إلى تفكيك الاستبداد في الحياة السياسية وطوق النجاة لحياة أفضل. كما سوف يتم تحري القواسم المشتركة لقيام حركة ديمقراطية فاعلة.

أولاً: توصيف الخلل السياسي وتحديد أبرز مظاهره والتعرف على آليات إعادة إنتاجه

تسيطر على السلطة السياسية في (دول مجلس التعاون) أسر حاكمة، وقد وصلت هذه الأسر الحاكمة إلى الوضعية الراهنة عبر تطور تاريخي، سواء لدورها في عملية التحرر من السيطرة الأجنبية (كأسرة البوسعيد التي قاد مؤسسها الإمام أحمد بن سعيد عملية تحرير البلاد من السيطرة الفارسية، أو عبر اعتناقها لمذهب ديني، واعتبرت أن عليها رسالة نشر هذا المذهب في أرجاء المنطقة، كما هو الحال مع البيت السعودي الذي تحالف مع الداعية الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليقيم الدولة السعودية الأولى في القرن الثامن عشر، ويعيد بناء الدولة بعد كل انهيار لها، وتمكن المرحوم الملك عبدالعزيز من إعادة بناء الدولة السعودية الثالثة بعد استيلائه على الرياض في بداية القرن المنصرم، أو نتيجة وضعها القبلي وتوقيعها اتفاقيات الصلح مع بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر، كما هو حال الأسر الحاكمة في الامارات السبع المشكلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أو نتيجة غزوها واستيلائها على مقاليد الأمور في منطقة أخرى كما هو الحال في البحرين حيث استولت الأسرة الحاكمة على جزر البحرين وحررتها من السيطرة الفارسية) وبالتالي فإن هذه الأرضية التاريخية للأسر الحاكمة، التي حصلت على الدعم السياسي والعسكري لاحقاً من القوى الأجنبية، قد جعلها العائلة المهيمنة في تلك المنطقة، واعتبرت نفسها فوق المجتمع لاحقاً، ولها امتيازات يتوارثها الأبناء عن الآباء، واعتبرت أن الارض وما عليها وما تحتها ملك للأسرة الحاكمة، وأعطت نفسها حق التصرف بحرية المواطنين الآخرين سواء بتقريبهم إليها أو حرمانهم من المواطنة أو الإبعاد أو المصادرة أو التضييق عليهم في سبل العيش. وتميز سلوكها بالتمييز القبلي

أو الطائفي أو العرقي، وقد حصلت على الدعم الأمني والسياسي والعسكري من بريطانيا ومن الولايات المتحدة لاحقاً.

وعلى الرغم من أن هذه الأسر الحاكمة قد وصلت إلى السلطة قبل اكتشاف النفط، وتمتعت بموقع ممتاز في الخارطة الاجتماعيةالطبقية سواء بالنسبة إلى التجارة أو الأراضي الزراعية، فقد تحققت لها النقلة النوعية بعد اكتشافات النفط، حيث تدفقت على البلاد ثروات كبيرة عوضتها عن الاعتماد على المجتمع، واعتبرت نسبة من الدخل النفطي إن لم يكن كله ملكية خاصة لها، وتغيرت وضعية الاعتماد المتبادل بينها وبين البيوتات المالية والتجارية، حيث باتت متداخلة مع الدولة الحديثة، وبدأت تبني جهاز الدولة لتكون هي عموده الفقري، وأقامت المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تربع أفرادها على قمتها، ومع تزايد الثروة النفطية تزايدت هيمنة الأسر الحاكمة، وامتدت سيطرتها على الأراضي والعقارات وكافة ثروات البلاد، واستخدمت نفوذها السياسي، لترتيب الولاءات المحلية بناء على العلاقات بين أفراد الأسرة الحاكمة وبقية البيوتات التجارية والمالية أو الصناعية في البلاد، حيث بات معروفاً أهمية وجود أفراد الأسر الحاكمة في أية مشاريع أو صفقات من مختلف الأنواع.

يمكننا باختصار ملاحظة سيطرة البيت الحاكم على مفاصل الدولة، بل على مواقع كثيرة في الجهاز التنفيذي أو المناطق، ومع تطور الوضع الإداري فإننا نشاهد المزيد من تغلغل أفراد الأسرة الحاكمة في مواقع أخرى من الجهاز التنفيذي سواء كوكلاء وزارات أو مديرين عامين.

وفي عملية التأسيس، وخصوصاً بعد تدفق الثروة النفطية، بنت هذه الأسر الحاكمة بالتعاون مع الدول الأجنبية الأساسية ذات المصلحة جيوشاً وأجهزة أمنية ضخمة، جعلت عقيدتها العسكرية والأمنية مرتبطة بالولاء للأسرة الحاكمة، وبالتفكير المذهبي السائد، مما ضاعف من الاستبداد السياسي والمذهبي الذي تمارسه السلطة على المواطنين والسكان عموماً.

وفي الوقت الذي اعتمدت الأسر الحاكمة على التحالفات القبلية والأسرية في المرحلة السابقة للنفط، فإنها فتحت الباب على مصراعيه لتدفق العمالة العربية والأجنبية التي تزايدت أعدادها بدرجة كبيرة، ولكنها جموع لا تتمتع بأية حقوق سياسية وتبيع قوة عملها لمصلحة فئات اجتماعية محلية، ولكنها تتيح المجال لبقاء الأسر الحاكمة في قمة الهرم السياسي والاقتصادي في البلاد، وتضعف قدرات القوى الاجتماعية المحلية ذات المصلحة من تشكيل الضغوطات على هذه الأسر الحاكمة للتنازل عن بعض الامتيازات السياسية أو الاقتصادية الكبيرة.

وفي عملية التأسيس للدولة أو المجتمع، جرى تقسيم المجتمع إلى درجات من المواطنية ومن السكان غير المحليين الذين لا يتمتعون بأية حقوق سياسية، وحرم الكثير منها المرأة من أية حقوق، بل يمارس عليها الاضطهاد الاجتماعي والحرمان من أبسط الحقوق.

وانطلاقاً من كونها أسراً مالكة وحاكمة، فإنها تعتبر المواطنين رعايا، وأن من حقها التاريخي

الموروث أن تتصرف كما تراه مناسباً، مما أفرز تطوراً ملحوظاً باتجاه الملكيات المطلقة والاستبداد السياسي الذي يعاد إنتاجه باستمرار عبر المزيد من هيمنة أفراد الأسر الحاكمة على السلطة والمال العام والأراضي، وعدم استعدادهم لتطوير الوضع السياسي بحيث يشترك معهم فئات اجتماعية أخرى.

واعتبرت الأسرة الحاكمة أي حديث عن المشاركة السياسية عبر مؤسسات تشريعية بدعة خارجية، وفي حالة موافقتها على وضع دساتير (عقدية أو ممنوحة) فإنها تحرص أن تكون لها الغلبة في صنع القرار، ولها الحق في إلغاء أو تعديل المؤسسات القائمة بما يضمن عدم مشاركتها في التشريع أو الرقابة على المال العام.

على الصعيد الموضوعي تطورت المجتمعات الخليجية، حيث لم تعد مجتمعات تعتمد على قطاعات الإنتاج الطبيعي التقليدي من الزراعة والرعي وصيد السمك والتجارة التقليدية وما شابه، بل تم غزوها بقوة من الخارج وأدخلت في النظام الرأسمالي العالمي عبر شركات النفط والبنوك والشركات المتعددة الجنسيات التي تدفقت على المنطقة والخبرات والكوادر الأجنبية، وصاحب ذلك إدخال التعليم الحديث، والاستعانة بالتطور التقني الكبير، مما أفرز فئات اجتماعية محلية متعلمة وفنية أو باتت تمتلك قدرات سياسية أو إدارية أو اقتصادية كبيرة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي أحدثته ثورة المعلومات والفضائيات من انتشار الوعي السياسي والمعرفة التقنية والاحتكاك بكل المجتمعات العالمية المتقدمة، وبالتالي فإن مصالح الدول الأجنبية ومصالح الفئات الاجتماعية الجديدة التي أفرزها التطور الموضوعي قد فرض تحديث الأنظمة الإدارية والسياسية على حد سواء.

إلا أن الأسر الحاكمة، في الوقت الذي استجابت وبدرجات متفاوتة بين منطقة وأخرى، لقوانين التطور الموضوعي لتحديث النظام الإداري وإقامة مؤسسات الدولة وسن قوانين لضبط حركة المجتمع، فإنها استعانت بالتجربة العربية القمعية وبالإرث الاستبدادي، لمنع قوى المجتمع من التطور، بل أقامت مؤسسات مجتمعية (شبابية، رياضية واجتماعية، أندية وماشابه) لتحكم سيطرتها على المجتمع، وبدأت تعيد تنظيم صفوفها لتتمكن من ضبط مصالح مختلف أفراد الأسر الحاكمة، في الوقت الذي سلطت أجهزة الأمن على قوى المجتمع لمنعها من تنظيم صفوفها في أحزاب أو نقابات أو جمعيات مهنية أو اتحادات طلابية أو شبابية أو نسائية

وبالتالي فإن تباعداً وافتراقاً متزايداً بين التطور الموضوعي، البناء التحتي للمجتمع، وبين الوضع السياسي المسيطر عليه من قبل الأسر الحاكمة قد تزايد، كما تزايدت الهوة بين النظام السياسي المحلي وما وصلت إليه بلدان العالم، وخصوصاً بعد انهيار الأنظمة الشمولية التي مثلتها المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، من أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان واشتراك المواطنين في صنع القرار السياسي، عبر مؤسسات تشريعية ورقابية معروفة.

لذا فان مجتمعاتنا تشهد تشوهاً كبيراً في أوضاعها، إنها تعيش تحت خط الفقر السياسي بمراحل. وأبرز مظاهر التشوه:

- حرص الأسر الحاكمة على استمرار التركيبة القديمة سواء القبلية أو المذهبية بحيث يستمر الصراع أو التنافس القبلي والمذهبي بإعطاء امتيازات لمشايخ القبائل الذين تصطفيهم السلطة، والتعامل مع رجالات الدين أو المذهب في حل المشكلات السياسية الناجمة كما شاهدنا في البحرين والمملكة السعودية.

- خلق حالة من البحبوحة الاقتصادية والمعيشية للمواطنين عندما تفيض الموارد، وتوفير فرص عمل غير حقيقية للمواطنين عندما تسمح الميزانية لتغطية فشلها في خلق وظائف إنتاجية حقيقية وقاعدة اقتصادية بديلة للنفط، مما يجعلهم في وضعية أرقى وأفضل من بقية السكان.

- استمرار حالة التمايز بين المواطنين على أساس التقادم الزمني حيث السكان الاصليون والمجنسون، والتمايز بين المرأة والرجل، وبين المواطن والبدون، مما يوجد عدم مساواة بين أبناء الوطن.

- الاعتماد على العمالة العربية أو الأجنبية الوافدة، بغض النظر عن الحاجة الماسة إليها، والتعامل معها بشكل غير إنساني في الكثير من الحالات، حيث لا يشعر الوافد بالاستقرار أو المساواة القانونية، مما يخلق بوناً بينه وبين بقية المواطنين، ويضاعف من الاحتقان والتوتر بين المواطنين والوافدين، وقد يتحول إلى صراع مكشوف يخسر المواطنون فيه بسبب عدم قدرتهم على المنافسة، وإذا حصل الوافدون على حقوق تلغيها بقوانين.

- استمرار هيمنة الأسر الحاكمة وبطريقة أبوية، من حيث المظهر، على المجتمع، حيث يتصرف الحاكم بأنه والد الجميع ويمكنه أن يحل مشكلات الجميع عبر مجالسه الخاصة بدلاً من المؤسسات الرسمية.

- التطور الكبير في أوضاع الطبقات والفئات الاجتماعية وحاجتها إلى بلورة قوانين ومؤسسات عصرية قادرة على دفع عجلة التطور إلى الأمام وتلبية مصالحها.

تزايد الهوة بين النظام السياسي في المنطقة وما وصل إليه العالم من تقدم ديمقراطي وحقوقي سواء للمواطنين أو الفئات السكانية الأخرى، وبالتالي تزايدت المطالبة المحلية بسن دساتير وإقامة مؤسسات تشريعية ورقابية، وإطلاق حرية التعبير والسماح بإقامة الأحزاب والنقابات وكافة مؤسسات المجتمع المدني على غرار ما هو موجود في غالبية البلدان الديمقراطية.

وعلى الرغم من حديث الأنظمة ومنظريها والمدافعين عن خصوصيات هذه الأنظمة، إلا أن الجميع بات مقتنعاً بأن النظام الرأسمالي الذي ساد اقتصادياً على الصعيد العالمي، لابد أن يسود بأشكاله السياسية على الصعيد العالمي أيضاً، وأن وجود أنظمة متخلفة في أي موقع في هذا العالم

الصغير، سيؤثر سلباً في مصالح كافة الدول الأخرى، مما يضاعف من حجم الضغوطات على هذه الدول المتخلفة، عبر الضغوطات المنفردة أو عبر المؤسسات الدولية والاتفاقيات التي بدأت تتدخل في الكثير من الخصوصيات وتعتبرها قضايا عامة كحقوق الانسان ومسألة المرأة والعمالة وحقوق العمالة الأجنبية والمشاركة السياسية وغيرها من القيم الإنسانية.

ولعل من القضايا التي باتت مسلمات في كافة بلدان العالم، عدا بعض الدول الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي لا يمكن الحديث عن التطور السياسي من دون إيجادها، هي التالي:

1ـ إن انقسام المجتمع إلى طبقات وشرائح وفئات يقتضي تنظيم هذه الفئات بما يحافظ ويدافع عن مصالحها، وبات من المتعارف عليه حق العمال في تنظيم أنفسهم في نقابات عمالية واتحادات مهنية، والتجار والصناعيين في غرف التجارة، إضافة إلى المهنيين والأطباء والمحامين وغيرهم من الفئات المتخصصة. وانعدام النقابات في أغلب هذه البلدان يجعل العمال المحليين والأجانب فريسة أرباب العمل، ولا يمكن أن تستمر الأوضاع في هذه القطاعات على ماهي عليه.

2ـ إن الفئات الاجتماعية المختلفة المصالح والرؤى تنظم نفسها في أحزاب وتجمعات سياسية علنية شرعية تشكل الأساس للبناء السياسي الديمقراطي في الكثير من البلدان، وتشكل الأرضية لمسألة تداول السلطة في البلدان الديمقراطية.

3ـ لابد من تنظيم العلاقة بين مختلف فئات المجتمع، سواء الحاكمة أو المحكومة، وذلك بسن دساتير تصدق عليها جمعيات تأسيسية، وتنبثق عنها مؤسسات تشريعية تعبر عن مبدأ "الشعب مصدر السلطات جميعاً"، ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

4ـ إن حرية التعبير والنشر والصحافة والاستفادة من وسائل الإعلام من قبل كل فئات المجتمع باتت ضرورة لتطور المجتمع ،ن ظراً إلى ما تتمتع به الصحافة من دور كبير في الرقابة على السلطة والمجتمع، مما يعني الأهمية الفائقة للشفافية، لمكافحة كل أوجه الفساد المالي والإداري.

ثانياً: رصد أبعاد الخلل ومخاطر استمراره وتداعياته المستقبلية

لاشك أن كل بلد من بلدان مجلس التعاون قد تطور ضمن خصوصياته، فلا يمكن تعميم التجربة البحرينية على دولة الإمارات، ولا يمكن مقارنة الوضع السعودي بالوضعية الكويتية رغم التشابه في بعض الجوانب أو السمات الأساسية.

تكمن أبعاد الخلل المشترك في استمرار الأسر الحاكمة في السلوك السياسي القديم، وتمتعها بحقوق مطلقة في المال العام والأملاك العامة والأراضي، وتمتعها بامتيازات تجارية ووظيفية واجتماعية، وعدم الاستجابة للمطالب الشعبية في تطوير الوضع السياسي وتحديث الأوضاع، وإصرارها على السير في طريق الملكيات المطلقة، بدلاً من التطور في طريق الملكيات الدستورية.

كما أن السلوك السياسي القديم للأسر الحاكمة في الاعتماد على بعض القوى الدينية التي أرادت من خلالها مواجهة الحركات القومية والتقدمية، جعل منطقتنا في تصادم مع القوى الكبرى، وانتقل الصراع إلى المنطقة في الوقت الحاضر، وخصوصاً بعد تفاقم التدخل الأمريكي والمتعدد الجنسيات في الكثير من بلدان العالم بحجة مكافحة الإرهاب.

إن استمرار الملكيات المطلقة وعدم تجاوبها مع التطورات الكبيرة التي تعصف بالمنطقة رغم توقيعها على العديد من الاتفاقيات الدولية حول المرأة والعمالة والحقوق السياسية قد ضاعف من الاحتقان السياسي لدى قوى المجتمع، وبرزت العديد من الأصوات التي تطالب بالديمقراطية وتحديث الأوضاع السياسية، ولكن الرد السلطوي كان التجاهل إذا لم يكن القمع وتكميم الأفواه. ولا يقتصر الأمر على الأصوات الوطنية المطالبة بالديمقراطية، بل إن انعدام حرية التعبير قد جعل الانظمة تلجأ إلى القمع مع كل صوت احتجاجي ضد سلوكها، مما يدفع إلى العمل السري والعنيف ضد الدولة وضد المجتمع في بعض الأحيان.

وحيث تشترك دولنا في العديد من المنظمات الدولية، ذات العلاقة بحقوق الإنسان والديموقراطية، وحيث الاتفاقيات المصادق عليها تصبح جزءاً من قانون البلد، فإن موضوعة الحريات العامة سواء للقوى الاجتماعية المحلية أو الأجنبية، في مسائل التمييز وحرية المعتقد الديني وحرية تشكيل النقابات العمالية والجمعيات المهنية وماشابه. سيجعل من هذه القضايا أوراقاً ضاغطة على دولنا لن تتمكن من مواجهتها سوى بتقديم المزيد من التنازلات لمصلحة القوى الأجنبية للتحكم بمسارات الحياة الداخلية لمجتمعاتنا بدلاً من تشجيع قوى المجتمع والانفتاح الإنساني على الجاليات الأجنبية واعتبار بلداننا جزءاً من الوطن العربي وبالتالي اعطاء المواطن العربي حقوقاً أفضل من الأجانب لتعميق الحس القومي والارتباط المصيري بين أجزاء الأمة العربية.

كما أن الانتهاكات الخطيرة التي تمارس ضد الجاليات الأجنبية سواء خدم المنازل أو العمالة الأجنبية التي تعيش وضعية قنانة في بعض دول المنطقة، وخصوصاً من الدول الآسيوية أو الأفريقية في الوقت الذي يتمتع الأوربي أو الأمريكي بامتيازات كبيرة، تجعل التوتر الاجتماعي كبيراً بين فئات السكان ينعكس سلباً على الأمن الاجتماعي في هذه الدول، وستطالب الدول المصدرة للعمالة في مستقبل الأيام القادمة بحقوق لمواطنيها لا يتمتع بها مواطنو دول المنطقة نفسها.

ومن ناحية أخرى فإن التمييز الطائفي أو المذهبي واعتبار الدولة مرتبطة بمذهب من المذاهب الاسلامية دون غيره، أفرز حالة من عدم المساواة من جهة، وضاعف من تدخل رجال الدين في الشؤون السياسية، وهذا ولد حالات تمييزية ضد المواطنين من المذاهب الأخرى، وقد يكون استمرار هذه الوضعية مدعاة للمطالبة بالانفصال في مناطق عن الجسم الأم، ويمكن للقوى الأجنبية أن تستخدم هذه الوضعية ضد استقرار منطقتنا.

ثالثاً: بيان الأهمية الاستراتيجية لإصلاح الخلل في عملية الإصلاح المنشودة

في الوقت الحاضر، باتت مسألة الإصلاح السياسي ضرورية للغاية، فالإصلاح السياسي مدخل لإصلاح بقية القضايا في المجتمع، شريطة أن يكون إصلاحاً حقيقياً وليس شكلياً.

فلا بد من وضع دساتير ديمقراطية عن طريق جمعيات تأسيسية حيث كان الدستوران الكويتي الصادر عام1962، والبحريني عام 1972، اللذان اعتبرا دستورين لبيا تطور الإمارتين في تلك الفترة وبات من الضروري تجاوزهما، سواء بمشاركة واضحة للمرأة في العمل السياسي كما جرى في البحرين أو الفصل بين السلطات عبر اعتماد المجلس المنتخب هو صاحب السلطة التشريعية والرقابية الكاملة، ويتم التوافق بين الأسر الحاكمة والشعب على ضرورة تشريع الحركة السياسية والانتقال إلى مبدأ تداول السلطة، بما يعني المزيد من الثقة بين هذه الأسر الحاكمة ومجموع القوى الشعبية، السياسية والمجتمعية. وضرورة الانتقال إلى الملكيات الدستورية على غرار الديمقراطيات العريقة.

ولا بد من إقامة حياة برلمانية سليمة تتدرج باتجاه الملكيات الدستورية على المستوى الوطني وحياة ديمقراطية على مستوى أقطار مجلس التعاون (مثل ماليزيا).

ولا بد من حرية التعبير والصحافة وإلغاء كافة القيود المفروضة على ذلك، لتسود الشفافية في الحياة السياسية والاقتصادية.

ولا بد من الفصل بين السلطات.

ولا بد من إصلاح القضاء واستقلاله.

ولا بد من السماح بتشكيل أحزاب سياسية ونقابات عمالية واتحادات طلابية وشبابية ونسائية، وإعطاء المرأة حقوقها السياسية، وإطلاق العنان لقوى المجتمع الحديث لتمارس الدور المطلوب منها في مواجهة كل القوى التقليدية التي تكبح تطور المجتمع، على أن تجري الأمور في وضح النهار ويكون المجال يتسع للجميع.

إن عدم التقدم إلى الأمام في العملية الديمقراطية الحقيقية، وتوزيع الوعود بين الفترة والأخرى كما نشاهد في المملكة العربية السعودية، وإقامة مؤتمرات لحقوق الإنسان في ذات الوقت الذي تمارس حملات الاعتقال لمتظاهرين يطالبون بالإصلاحات السياسية، إن عدم التقدم يدفع القوى المتطرفة إلى القيام بعمليات عنف ضد السلطة وضد المجتمع، وقد نجد أنفسنا في وضعية شبيهة بالجزائر حيث الصدام بين القوى السلفية وقوى السلطة يستنزف طاقات المجتمع بأسره، ويجعل البلاد تدور في دوامة من العنف غير واضحة المخارج، تستثمرها القوى الخارجية لتصفية حساباتها وصراعاتها بين بعضها البعض في أراضينا، وتخلق نتيجة هذا العناد عن الاستجابة للإصلاحات المزيد من الاحتقان وعدم الولاء للوطن واللجوء إلى الخارج.

إن العالم ينظر باهتمام بالغ إلى هذه المنطقة، نظراً إلى مصالح الكثير من دول العالم فيها، وقد كشف الوضع العربي خطورة النهج الاستبدادي والفردي، مما قدم التبريرات للمحتلين الأمريكان والبريطانيين أن يمارسوا احتلالهم للعراق بصفاقة قل نظيرها نظراً إلى التوتر الشديد بين فئات اجتماعية عديدة في المجتمع والطبقة الحاكمة. وقد نجد أنفسنا في أوضاع شبيهة في بعض بلدان المنطقة من حيث التدخل الاجنبي لفرض أنماط من التعليم أو السياسة والتركيبة السكانية على بلداننا، تحصل على استجابة من قبل بعض قوى المجتمع وبعض دول العالم ذات المصلحة.

وفي الوقت الحاضر فإن الهجمة الأجنبية متعددة الأشكال، ليس آخرها الحضور العسكري السافر وانما تلك الفرق الأوربية والأمريكية وغيرها المعنية بتعليم النشطاء السياسيين والاجتماعيين قواعد اللعبة الديمقراطية، مما يتطلب الاهتمام الشديد من قبلنا بتأسيس مراكز لتنمية الديمقراطية ومؤسسات تمول مثل هذه المراكز لنتمكن من الاعتماد على أنفسنا عبر قوانا الديمقراطية، ونحدد من نستفيد منهم في التعلم من أنماط الحياة السياسية والفكرية والإدارية الحديثة.

رابعاً: إمكانية إصلاح الخلل من الناحية العملية وكيفية ذلك

هناك إمكانات كبيرة لإصلاح الخلل السياسي في العديد من بلدان المنطقة، وقد سار البعض منها على السكة، ونحتاج إلى الوقوف أمام كل بلد من بلدان المنطقة بالتفصيل لنرى:

1ـ القوى الإصلاحية داخل الحكم.

2ـ القوى الإصلاحية السلمية والثورية في المعارضة السياسية.

3ـ القوى المجتمعية التي لها مصلحة في التغيير من التجار والصناعيين والعمال والمهنيين بشكل عام.

4ـ وضع خطط عمل في كل منطقة تستند إلى مقاييس محددة في المسار الديمقراطي بحيث يمكننا الحكم بأن هذه المنطقة ضعيفة في هذا الجانب وقوية في الجوانب الأخرى.

إلا أن من الضروري أن تكون هناك قناعة تامة بأن هناك قواعد عامة أساسية في عملية الإصلاح السياسي المطلوبة تتجلى في التالي:

1ـ السماح لكافة قوى المجتمع الطبقية والمهنية بتشكيل منظماتها النقابية والمهنية، فتنظيم قوى المجتمع في مؤسسات على مستوى الوطن تدافع عن مصالح الفئات والطبقات الاجتماعية كفيل بتوحيد صفوف الشعب بعيداً عن الولاءات المناطقية والقبلية والطائفية، واعتماد مقاييس عصرية للتمايز بين المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات

2ـ السماح بتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية، والمدافعة عن البيئة والمكافحة ضد الفساد الإداري والمالي.

3ـ سن دساتير عصرية تأخذ بعين الاعتبار مستوى التطور وظروف كل منطقة، والدخول في عصر الانتخابات والترشيح للمجالس البلدية والمحافظات والنيابية،مما سيحقق نقلة نوعية في الحياة السياسية، وسيدفع قوى المجتمع إلى الامام.

4ـ إطلاق حرية التعبير والنشر والصحافة وإلغاء كافة أشكال الرقابة على المطبوعات بأشكالها.

5ـ الحد من صلاحيات ونفوذ كافة أفراد الأسر الحاكمة، وتقنين مصالحها بحيث يمكن إدماجها في المجتمع بدلاً من أن تكون منعزلة عن المجتمع وتتربع على قمته وتعتبر نفسها طبقة منفصلة ومعادية له.

وحيث برزت الكثير من الشخصيات الديمقراطية والإصلاحية والإسلامية، فإن بالإمكان عقد سلسلة من اللقاءات على مستوى البلد وعلى مستوى المنطقة برمتها لتشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر للداعين للإصلاحات السياسية في المنطقة يشكل لجنته التنفيذية لاحقاً ويتابع العمل الديمقراطي في بقية البلدان.

خامساً: متطلبات إصلاح الخلل على مستوى الحكومات ومستوى المجتمع الأهلي ومستوى المواطن الفرد

هناك أطراف ثلاثة ضاغطة على الأسر الحاكمة لتعديل المسار السياسي في بلدانها، على النحو التالي:

1ـ الحركة الشعبية التي تتفاوت قدراتها بين بلد وآخر، سواء من حيث التنظيم أو وزنها في المؤسسات المجتمعية أو حجم تعاونها مع بعضها البعض، ويمكن دراسة كل بلد من بلدان المجلس على حدة.

كما أن الوضعية السياسية المشتركة تتطلب تعاون كل النشطاء السياسيين المطالبين بالإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يشكلون قوة ضغط كبيرة في مؤسسات المجلس وعلى الصعيد العام، ويستثمرون المناسبات لتبيان وجهات نظرهم، ويتم نقل الخبرة بين بعضهم البعض ويقدمون العون لبعضهم البعض.

ومن الضروري الاستفادة من كل الثغرات التي يتيحها التطور، وخصوصاً في مجال تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتنظيم القوى العاملة في نقابات واتحادات مهنية، وتنظيم المرأة والشباب والطلبة. إن تنظيم هذه الفئات الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الوثيق مع غرف التجارة والصناعة التي تشكو من تخلف الوضع السياسي والقضائي والإداري وتنشد الإصلاح الشامل لما فيه مصلحتها، إن الدفع بالعمل التنظيمي من أجل تشكيل المزيد من الضغوطات السلمية على النظام ضروري للغاية.

2ـ إن الطبقة الحاكمة تعاني هيمنة الرموز التاريخية العاجزة عن التفكير بطريقة جديدة عصرية،

وقد برزت الكثير من الشخصيات الإصلاحية من داخل الأسر الحاكمة التي باتت مقتنعة بأنه من المستحيل السير في الطريق القديم إذا أرادت الحفاظ على استمرار مكانة الأسر الحاكمة وعدم انجرار المجتمع إلى العنف ضدها. إن التحالف مع هذه الشخصيات والتجمعات الإصلاحية مفيد للغاية، مادمنا ننشد الإصلاح، ولا يمكن أن ندفع باتجاه العنف أو التمرد أو الانقلاب على الأوضاع السائدة.

3ـ إن الحركة الديمقراطية العالمية ومؤسساتها في الدول الغربية تقف إلى جانب حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة السياسية وحق تنظيم النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وحقوق المرأة والطلبة والشباب. إن تشكيل المزيد من الضغوطات الخارجية على هذه الأنظمة ضمن توجهات ورؤى الحركة الإصلاحية في المنطقة ضروري لتعرية وفضح الاتجاهات الأكثر انغلاقاً وتزمتاً في الأسر الحاكمة، كما أننا يجب أن نقف بصلابة ضد القوى التي تسعى إلى تدمير المجتمع.

ويتوجب علينا كشخصيات وجمعيات وقوى سياسية أن نكثف من توعيتنا السياسية وسط التجمعات الشعبية لتخفيف الاحتقان الطائفي والتمييز القبلي والعرقي، وخلق وحدة وطنية ما أمكن، والدفاع عن مصالح كل الشعب بدلاً من الدفاع عن المصالح الضيقة لهذه الفئة أو تلك.

إن عملية الإصلاح ضرورة تاريخية في هذه المنطقة، ونحتاج إلى شخصيات شجاعة مستعدة للمواجهة وإلى استعداد لخلق منظمات علنية تنتزع شرعيتها من التفاف قوى اجتماعية حولها ومن إصرارها على السير في الطريق السلمي والعلني والإصلاحي.

المناقشات

موضوع النقاش: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس الجلسة: الدكتورة ابتسام الكتبي

معد ومقدم الورقة: المهندس عبد الرحمن النعيمي

الدكتورة ابتسام الكتبي

بسم الله الرحمن الرحيم، نبدأ الجلسة الثالثة من هذا اليوم، وهي بعنوان " مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، المهندس عبد الرحمن النعيمي، ونحن نتحدث عن الإصلاح أحسب أن ضمن مجالات الإصلاح هو إعطاء المرأة دوراً في رئاسة الجلسة في هذا الملتقى، فشكراً للمنسقة العامة للمنتدى.

المهندس عبد الرحمن النعيمي خريج الجامعة الأمريكية في بيروت، وهو مناضل قديم، ومازال يناضل، بقي في المنفى 33 عاما، عاد إلى البحرين عام 2001 بعد العفو العام، وهو الآن يرأس جمعية العمل الوطني الديمقراطي، وأتصور أن الحديث في هذه الجلسة متصل أيضاً بالجلستين السابقتين، وإن كان يلقي الضوء على الجانب المجتمعي من الإصلاح.

في البداية شكراً للأستاذ عبد الرحمن على هذا العرض الشافي والوافي الذي تناول فيه توصيف الخلل السياسي وتحديد أبرز مظاهر هذا الخلل، والتعرف على آليات إعادة إنتاجه، أيضاً تناولت الورقة رصد أبعاد الخلل ومخاطر استمراره وتداعياته المستقبلية، كما بينت الأهمية الاستراتيجية لإصلاح الخلل وعملية الإصلاح المنشودة، وكذلك إمكانية إصلاح الخلل من الناحية العملية وكيفية ذلك، وختمت بمتطلبات إصلاح الخلل على مستوى الحكومات والمجتمع الأهلي والمواطن الفرد، وأحسب أيضاً أن الأستاذ عبد الرحمن شخص الخلل أيضاً كما ذكرنا في الصباح أن هناك هيمنة من النخبة الحاكمة على المجتمع تسببت في ضعف وهشاشة هذا المجتمع، وبالتالي يجب تفعيل دور المجتمع المدني الذي أضعفته إعادة تدوير الريع داخل هذا المجتمع، وبالتالي أيضاً الملاحظة، أنه كان المواطنون الخليجيون سلبيين تجاه المشاركة، تجاه العمل التطوعي، الآن مع انحسار الريع وتضاؤل دور الدولة الريعية، نلاحظ أن هناك نشاطاً ومطالبة بالمشاركة السياسية، تمثلت في عرائض قدمت بعد حرب الكويت، ونراها اليوم في مطالبات في المملكة العربية السعودية، وأيضاً يجب مناقشة أمر مهم في المنتدى وهو: ما السبيل إلى تفعيل دور المجتمع المدني من قبل المجتمع وليس من قبل النخب الحاكمة.

٣-١ محمد الرميحي

شكراً سيدتي الرئيسة، أود في بداية الحديث أن أثمن الأوراق الثلاث التي قدمت اليوم في الجلسات: الدكتور محمد غباش، والدكتور يوسف الإبراهيم والأخ عبد الرحمن النعيمي.

وأريد أن أتحدث في نقطتين سريعتين:

النقطة الأولى هو السؤال الذي طرحه الدكتور علي الكواري، هل التغيير يجب أن يتم من الداخل أم من الخارج ؟ واعتقد أن هذا سؤال أكاديمي ونظري بحت، لأن كل التاريخ الحديث في بلادنا العربية يقول لنا إن هناك تفاعلاً بين الداخل والخارج، ولا أريد أن أدخل في كثير من

التفاصيل في هذا الموضوع، وربما كثير من الحوادث التاريخية تؤكد لنا هذا، منذ أن بدات الحملة الفرنسية على مصر في نهاية القرن الثامن عشر، وتدخلت الدول العظمى بعد ذلك في (تحرير العرب من الأتراك) وتدخلت في الانقلابات العسكرية (أي أنها إما أيدت أو ساندت أو ضربت صفحاً عما يحاك تحت أعينها) فالحديث عن الداخل والخارج لا يستقيم مع العقل ولا مع أحداث التاريخ، ليس هناك فاصل بين (الداخل) و (الخارج).

النقطة الثانية أننا منذ الصباح نواجه بمحاولة توصيف للمجتمعات أو الدول التي نعيش فيها وكأنها متماثلة، وأنا أقترح وربما أن التوصيف الأقرب إلى ذهني هو أننا نعيش في (دولة القربى)، وهي ليست دولة إقطاعية أو دولة ريعية، أو دولة قبيلة، وهذا التوصيف ليس خاصاً بالدول الخليجية، فدولة القربى تظهر في عدد كبير من الدول العربية، انظر إلى النخبة الحاكمة منذ 1952 في مصر، وانظر إلى سوريا (دولة القربى الطائفية) انظر إلى ليبيا، وأريد أن أشير في هذا الصدد إلى كتاب مهم نشره مركز دراسات الوحدة العربية حول السلطة السياسية في مصر منذ بعد الثورة وحتى الآن، وجد الكاتب أن كثيراً من الوزراء وأعضاء مجلس الأمة... الخ، في مصر (الثورة) أيضاً دولة قربى، أما إذا ذهبنا إلى مناطق أخرى فسنجد أن هذه القربى منتشرة في تركيب الدولة العربية، وليست هذه مشكلتي، مشكلتي أن العرب في دولة القربى وزعوا القربى في المؤسسات سواء السياسية أو الأهلية، وأريد أن أذكر بعض الأمثلة بسرعة: توفي المرحوم الهضيبي منذ أيام، وأنا أقدر نضال الإخوان المسلمين السياسي، بغض النظر عن موافقتي أو عدم موافقتي على برامجهم، ولكن أيضاً نجد في هذا الحزب القديم جداً (حزب قربى) - كمثال - فإذاً المؤسسة الأبوية المسيطرة، وتوارث(للمؤسسين) هل تذكرون رئيس اتحاد الكتاب العرب، فمنذ أن بدأت أقرأ وجدت أن فلاناً هو الرئيس الدائم للكتاب العرب، أو تذكرون رئيس اتحاد المحامين العرب أو إلى آخره من هذه المؤسسات.

تحدثت أمس مع الدكتور علي فخرو عن وجوب ألا نفصل الفكر عن الممارسة، وتحدث الأخ عبد الرحمن اليوم عن مؤسسة المجتمع المدني، وأنا تحضرني جلسة من هذا النوع من الجلسات التي عقدناها في أول سنوات ندوتنا هذه وكانت في البحرين أيضاً (كما نحن اليوم) عندها قام أحد الزملاء بخلع (غترته) ووضعها على الطاولة، وقال منفعلاً إننا نريد أن نتحدث هنا، فقط نريد أن (نفضفض) هذا الحدث منذ عشرين سنة أو أكثر ولا زلنا نحتاج إلى الفضفضة، البعض يتذكر هذا، نحن في هذه المؤسسة عملنا انتخابات مرة أو اثنتين أو ثلاثة فقط لا غير، ثم بعد ذلك لم نفعل شيئاً في موضوع الانتخابات، كيف نطالب بالديمقراطية ونحن لا نطبقها؟ وربما لن نستطيع أن ننتخب أفضل من هولاء الذين قادو العمل، لكني أتحدث من حيث المبدأ، إذن لدينا (ثقافة القربى) بجانب دولة القربى،،ثقافة التوافق القرابي، أو التنظيمي أو الصداقة،لهذا السبب أريد أن أقدم مفهوما إذا أردتم أن نناقشوه، أو أن نتبناه بعد النقاش، أن نعترف بالقربى في الممارسة السياسية لأنها موجودة، ولكن أن (تسود القربى ولا تحكم)، أعتقد أن هذا مفهوم إذا طرح ربما يقربنا للوصول إلى بعض

الحلول الأولية الصحيحة في طريق الإصلاح، بمعنى أنها تسود ولا تدير المجتمع أو الدولة، المشكلة هي إدارة الموارد في هذه الدولة التي نعيش فيها، نعيش في كثير من المشكلات، بسبب (القربى) نحن نرى مشكلة المتعطلين من الشباب في منطقتنا، في الوقت الذي نستورد فيه عمالة ضخمة من الخارج؟ إنها مشكلة إدارة الموارد، مشكلة التعليم، نحن في هذه المنطقة لدينا تاريخ من التعليم يكاد يصل إلى ثلثي قرن الآن ومع ذلك فإن تعليمنا لا يسد حاجات المجتمع (إنها مشكلة إدارة الموارد) مشكلة الصحة أيضاً، هي إذاً إدارة الموارد، وعندما تتدخل السلطة السيادية بالإدارة، ويختلط القانون بالعرف، ويكافأ الموالي غير المدرب على الكفء المدرب، تختلط كثير من الأمور، كما ذكر الأخ عبد الرحمن في موضوع الأراضي ومن يملكها... إلخ.

لدينا أيضاً قضية أخرى، العالم يتحدث عن استنزاف العقول، أعتقد أننا في هذه المنطقة العربية بشكل عام، وخصوصاً في الخليج، لدينا (تبديد العقول)، عدم استخدام هذه العقول في إدارة المجتمع، فنصل إلى الفساد المشاهد لأن العقول النيرة لا ترضى بالإدارة الفاسدة، نظام القرابة هو نظام اجتماعي لماذا نحوله إلى نظام سياسي، فنحن لا نستطيع أن نقوم بحل بعض هذه المشكلات التي تواجهنا إلا من خلال تقديم مفاهيم جديدة، ولكن هذه المفاهيم عصية على الدخول في مجتمعنا وعجزنا عن توطينها، لأننا أمام الاستبداد الأبوي، لا يرتفع الصوت، وانخفاض الصوت وضيق الحريات لا تنبع عن قدرة الإصلاح، وأرجو ألا أثير أحداً عندما أقول، نحن نذكر يوم الملحمة ويوم المرحمة في تاريخنا الإسلامي، وهذه قضية في التاريخ الإسلامي معروفة، والقول القرآني يقول " لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى " هذه أيضاً من أصول الأصول في قضية القربى، وهذا مبحث طويل وكبير، لهذا السبب أعتقد أن القضية قضية ثقافية، وإذا كنا نريد أن نبدأ خطوة صغيرة جداً، محدودة جداً، فلنبدأ بأنفسنا ونتدارس ثقافتنا.

٣-٢ شملان العيسى

شكراً سيدي الرئيس، وأشكر الأخ عبد الرحمن النعيمي على ورقته القيمة، ليس فقط لأنه أعاد ذكريات الشباب والتظاهرات ضد الأنظمة الحاكمة والاستعمار والإمبريالية، بل يبين لنا أنه رغم كل ما حصل من تجارب ديمقراطية طوال الخمسينيات والستينيات، وهي فترة استلام القوميين مراكز صنع القرار، لم نتمكن من تحقيق ما كنا نؤمن به وندعو إليه. وللأسف أن نرى أحد الإخوان في المنتدى وهو نائب كويتي يعارض الحقوق السياسية للمرأة في الكويت، كما يرفض توفير الحريات الخاصة للمواطنين، وينتقد زميلاً له في المنتدى وهو وزير سابق لأنه لم يحقق شيئاً في وزارة التخطيط، كيف يمكن التعايش مع مثل هذا التناقض؟ رغم كل الأفكار والتطلعات التي كنا ولا نزال نحملها ونتطلع إليها، إلا أن واقعنا لايزال كما هو، ننتخب لأسباب عائلية وقبلية وطائفية. من المسؤول عن كل هذا البؤس الثقافي والسياسي؟ ليست الأنظمة مسؤولة عن هذا ولا الاستعمار ولا الإمبريالية، بل نحن المسؤولون عن هذا التدهور والعجز عن القيام بعمل حقيقي

وجاد، وهي إشكالية تفرض نفسها.

من جانب آخر لقد حفلت الورقة كالعادة فيما نقرؤه من دراسات وأبحاث، كثيرة الينبغيات، ينبغي أن نفعل كذا وكذا، ولكن في الحقيقة نحن شعب يتكلم أكثر مما يعمل. وقد آن الأوان أن نفكر كشعوب، بدلاً من إلقاء اللوم على الأنظمة، كيف نغير واقعنا بالإرادة والتصميم على العمل. وها هو الشعب الإيراني الذي قرر بعد أكثر من عشرين سنة أن يقاوم الاستبداد الديني السياسي بالإصرار على التغيير نحو المزيد من الإصلاحات الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور الحركة الإصلاحية في إيران، حركة يعمل من أجلها الشعب بمثقفيه ونوابه وطلاب الجامعة والمرأة، وقد حقق جزءاً كبيراً مما يريد وأزعج المحافظين، ولايزال يناضل في الشارع والجامعة والبرلمان والصحافة ولا شك أن الأوضاع في إيران ستتغير مستقبلاً، فيما نحن نتدهور ديمقراطياً. ونتساءل لماذا استطاع الشعب الإيراني فرض إرادته، فيما نحن عاجزون عن التحرك لإنقاذ ديمقراطيتنا؟

٣-٣ سليمان المطوع

تفكيري لا يبعد كثيراً عن تفكير الدكتور شملان، الحقيقة فوجئت بالورقة، وأرجعتني إلى ما يسمى بأيام القوميين، عندما كنت ناظر مدرسة ويسقط فلان، ويسقط فلان....، ولكن أن يأتي هذا الكلام في سنة 2004 استغربت، الأشياء التي طرحها لم تعد قائمة في الوقت الحاضر، مثلاً، الأسباب التي أوردها في صفحة (5) عندما يقول إن مجتمعاتنا تشهد تشوهاً كبيراً في أوضاعها، إنها تعيش تحت خط الفقر السياسي بمراحل، وأبرز مظاهر التشوه (الأسر الحاكمة....) فإذا كانت كل هذه الأمور تعزى إلى الأسر الحاكمة، فأين دورنا نحن، وعندما نقول «دورنا» نقصد جميع مستويات الشعب، سواء من المثقفين أو التجار أو المهنيين أو ما يسمى بالعمال، لأن المرحوم كارل ماركس نسي أنه سيكون هناك تعليم وسترتفع مستويات التعليم وسترتفع الدخول وستتغير التركيبة الاجتماعية، ولكن إذا كانت الأسر الحاكمة فعلت كل هذا، إذاً فنحن ليس لنا دور، وهذا غير صحيح، لماذا لا نقول إن ما كنا نريده رفعناه إليه لكي يتبناه ويصبح سياسة، إذاً فنحن علينا ملامة لما يحدث لنا، لا نبعد أنفسنا ونقول إننا أكثر نصاعة من الآخر.

النقطة الثانية: عندما تكلم عن الأسر الحاكمة، وعن الدور الذي تستغله في توزيع المناصب بين بعض المقربين إليهم، عندما حذفت قطر وعمان والسعودية والكويت، ووضعت محلهم سورية وليبيا ومصر والعراق، لوجدت أنه ينطبق عليهم، لماذا نحن بالذات وحكامنا؟ وتاركين التقدميين الذين بعد أن ذبحوا شعوبهم تهب مجموعة المثقفين من المحامين في الأردن والأماكن الأخرى لكي يدافعوا عنهم، ونحن نلام من قبل ناس منا بأن حكامنا لا يصلحون ولا هم قادرون، لو استمر الرميحي في نظرية ذوي القربى لأعطانا الأسماء وصلتهم بين بعض لهذه الطبقة التي تعتقدون أنها مهنية.

الشيء الثالث وأذكر أن الدكتور يوسف في محاضرة قال جملة من أبدع ما يكون منذ 25 سنة

(لقد أصبح الحزب الحاكم هو حزب الحاكم).

الأمر الأخير عندما تكلم الأخ عبد الرحمن عن القوى الدينية، وكيف جاءت، هو يعزو هذا إلى أن الجماعة أيدوها، ولكن نسي أنه بعد اندحار القوى الأخرى، الناصرية، البعثية، القومية، عندما برهنت على عدم مقدرتها على أن تحل مشكلة العالم العربي، أصبح هناك فراغاً كبيراً، ودائماً الشعوب عندما تجد فراغاً كبيراً ترجع إلى المولى عز وجل وتقول قد يكون الدين الذي تركته مرجعاً لي أن يعطيني نوعاً من الطمأنينة، كونه استغل - وهذا طبع العرب - ممن أخذوه سواء كانوا بعثيين أو سلفيين، أو إخواناً مسلمين، لم يتغير عندنا شيء لأننا نحن العرب نريد أن نغير لكي نجعل الأمور لمصلحتنا ونحن على قيد الحياة وعلى الكرسي لا نعمل للمستقبل، شئنا أو أبينا.

٣-٤ عبد الله المدني

شكراً سيدتي الرئيسة، والشكر أيضاً للأخ عبد الرحمن النعيمي على ورقته القيمة، وإن كنت آخذ عليه فقط إشارته المطولة في بداية الورقة إلى كيفية مجيء الأسر الحاكمة إلى السلطة في الخليج، ليس لأن في كلامه خطأ، ولكن لأننا لا نريد أن نصطدم بالسلطة بإثارة مثل هذه الأمور الحساسة من وجهة نظرها. لا أحد منا يريد أن يسقط الأنظمة في منطقة الخليج إلا البنلادنيون والطالبانيون ومن في حكمهم. فنحن متفقون على بقائها، و كل ما نطالب به هو أن يحدثوا تغييراً قبل أن يفرض عليهم التغيير من الخارج، لأن وضعنا في المنطقة لجهة الدساتير وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، متخلف، حتى أكثر من أفغانستان. ومن يقرأ دستور أفغانستان الجديد، يجد فيه أن المرأة - رغم أنها ليست على مستوى تعليم المرأة في الخليج، ورغم أن البلاد متخلفة كثيراً - أعطيت كامل الحقوق، وصار الآن بإمكانها أن تترشح للرئاسة و نيابة الرئاسة، كما فرض على الرئيس أن يعين ثلث البرلمان من النساء، وفرض على كل ولاية أن ترسل على الأقل اثنتين إلى مجلس اللوياجوركا. وأعطى الدستور جميع الضمانات للارتقاء بالأسرة والعائلة، و منح إجازات الحمل والمساواة في تقلد الوظائف العامة، وغير ذلك مما لا يوجد في دول الخليج التي تتباهى بأنها متقدمة و قطعت أشواطاً في التنمية، وفيها جيوش من المتعلمين والمثقفين.

النقطة الثانية: أنه قبل هذا المؤتمر كان هناك مؤتمر في صنعاء، وبالتزامن كان هناك مؤتمر في أبو ظبي، وقبل ذلك كان هناك مؤتمر على هامش احتفالات مجلة العربي في الكويت، وكان هناك مؤتمر الفكر العربي في بيروت، وكان القاسم المشترك بين كل هذه المؤتمرات هو المشاركة القوية من جانب المثقفين و النخبويين والأكاديميين ومفكري المنطقة والأمة، بالإضافة إلى قاسم مشترك آخر هو أن كل المواضيع التي طرحت هي مواضيع الساعة مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، علاقة السلطة بالمجتمع، حقوق المرأة، الإرهاب، التطرف، العولمة، ولكن دون الوصول إلى رؤية حاسمة وآلية واضحة لكيفية العمل من أجل إخراج الأمة من أزماتها.

هذا الكلام يقودني إلى ما طرحه المهندس عبد الرحمن النعيمي في الصفحة (11) حينما يقول "آن الوقت لكي نعد لجنة تحضيرية لإنشاء برلمان خليجي". أنا أعتقدأنه حان الوقت بالفعل لنكون اللجنة التي يقترحها المهندس عبد الرحمن النعيمي. ومادام في هذا التجمع وجوه طيبة ومن مختلف التخصصات، فلماذا لا يتحول هذا المنتدى إلى لجنة تحضيرية لإقامة مثل هذا البرلمان أو التجمع أو التكتل الممثل لشعوب المنطقة وآمالها وطموحاتها.

٣-٥ محمد صالح الكواري

شكراً الدكتورة الرئيسة، بودي أن أوجه الشكر لجميع من أتحفونا بآرائهم من مقدمي الأوراق والمعقبين في هذا اليوم.

لن أكرر أموراً كثيرة متفقاً عليها وتعتبر أساسيات في هذا المنتدى، ولكن بودي أن أتساءل ماذا علينا أن نعمل ؟ أتصور أن الكثيرين سمعوا عن بارتو ذلك الاقتصادي الإيطالي الذي وضع قاعدة تفيد بأنه يمكن الحصول على 80% من النتائج المرجوة نظير قيامك ب 20% من الأعمال (ترتيب الأولويات)، هل نستطيع أن نحدد ما هي الأعمال التي يجب أن نرفع لواءها، ونعتقد بأهميتها، لدينا قوائم طويلة جداً لما نعتقد أنها معوقات في هذه المجتمعات، لماذا لا نعلن بالضبط ما نركز عليه، ونوصله إلى كل طبقات المجتمع، مثلاً نوصله سنوياً إلى مجلس التعاون، اليوم طرح أننا لم نرفع أي شيء لهذا المجلس منذ أن أنشئ، وهذا أمر غير دقيق، لأنه حسب ما أذكر سبق أن رفع عريضة إلى مجلس التعاون عند انعقاده في دولة الكويت أوائل التسعينيات، وأعتقد أنه من المهم جداً أن نحدد القضايا التي نعتقد أن لها الأولوية ولها التأثير في تغيير هذا الواقع إلى واقع أفضل، أعتقد أنه يجب أن نركز على القضايا من حيث أهميتها، مثلاً على مؤسسات المجتمع المدني، على قضية المال العام، على قضية المناطق الانتخابية، فهي إحدى البؤر للفساد حتى في الدول التي أصبح فيها انتخابات سواء كانت هذه الانتخابات صورية أو حقيقية، جاءت من الضغط الخارجي أو لم تأت، بكل أمانة، هناك درجة حساسية عالية من الضغط الخارجي، في حين أن كثيرين من المثقفين يعقدون ندوات في دول العالم الخارجي لأنها لا تتاح لهم هنا، وهم يستخدمون إمكانات تلك الدول للحديث عن شؤونهم، ولكن عندما يأتي الظرف الخارجي مواتياً لإحداث تغيير في هذه المنطقة نقول لا نريد التدخل الخارجي، أعتقد أن أمرنا عجيب.

٣-٦ عبد الخالق عبد الحي

شكراً السيدة الرئيسة، شكراً لمعد الورقة، سأركز على موضوع المرأة، المرأة ليست نصف المجتمع، بل هي كل المجتمع، هي صانعة الرجال، وهي المتهمة الأولى في نفس الوقت بأنها ناقصة عقل ودين، إنها تصنع الرجال العقلاء الذين يحكمون، أتمنى على المنتدى أن يخصص السنة القادمة أو التي تليها لحقوق المرأة والأسرة والطفل، تكون ورشة عمل مكثفة، تكون فيها حركة تنويرية للمرأة بحقوقها الشرعية، ومعالجة كل المغالطات التي تنسب إلى الدين الإسلامي فيما

يتعلق بحقوق المرأة، أو فيما يتعلق بالطبيعة، أو كل ما يتعلق بالعلم، هناك في الواقع كثير من الدراسات التي تدعي أنها علمية وهي في واقع الأمر ليس لها علاقة بالعلم أوالطبيعة أو الدين لا من قريب ولا من بعيد، فأرجو أن يولي المنتدى هذا الأمر اهتماماً كبيراً جداً، لأننا محتاجون إلى تفعيل الطاقة النسائية في منطقتنا، لأن الطاقة الرجالية قليلة جداً، فما بالك بغياب الطاقة النسائية، وهناك الكثير من المتخصصين الذين لديهم القدرة على الحوار مع ما يسمون برجال الدين، وفي الواقع كلنا رجال دين، كما أن تصنيف المجتمعات الخليجية إلى علماني وإنساني تصنيف خاطئ للغاية، كلنا علمانيون ودينيون أردنا أو لم نرد، بمعنى أننا إنسانيون، النص شيء والاجتهاد والتفقه في النص شيء آخر، وبالتالي يجب أن نفرق بين الدين وبين الصياغة التاريخية للدين، ما نمارسه نحن في حياتنا السياسية في أيامنا الحالية هي صياغة إنسانية تاريخية للدين، ويجب أن نكون على درجة من الوعي بهذه الحقيقة الدينية والعلمية حتى تتمكن مجتمعاتنا من النمو والتقدم.

٣-٧ الدكتورة موضي الحمود

شكراً دكتورة ابتسام، شكراً للدكتور عبد الرحمن النعيمي على ورقته القيمة، الورقة ألقت الضوء على سلبية المواطن، وضعف أثره في التغيير المنشود، وأن هذا المواطن يتحمل جزءاً من المسؤولية في تخلفنا، أود أن أشير إلى ورقة هامة جداً ألقيت في مهرجان القرين الأسبوع الماضي للدكتور محمد جواد رضا، كان فيها الكثير من النقاط التي شخصت ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تخلف العقل العربي، أكيد نشر كثير عن هذا الموضوع، ولكن كان فيها مجموعة من النقاط، التي بودي أن أقتبس منها فقط لإثارة النقاش في هذا المنتدى، وعقب عليها الدكتور عبد العزيز الجلال وكان تعقيباً جيداً، الورقة أشارت إلى أن الوعي العربي أو الفكر العربي بأبعاده وصفاته ومنطلقاته، هو نتاج تشكيل النظام التربوي أو المؤسسة التربوية على عمومه وإطلاقه، وهنا سأقتبس بعض البيانات وسأضيف أفكاراً أخرى، تبين أن كل رموز الاستبداد العربي خلال القرن العشرين كانوا من معطيات هذه التربية وكانوا أصدق شهود على بؤسها، كل الذين صرفوا مقدرات الأمة خلال العقود الثمانية الماضية، كانوا من معطيات هذه التربية، كل الذين برروا الاستبداد وزينوا الخنوع للطغيان في عيون الناس، هم نتاج هذه التربية، أرتال المتبطلين بطالة سافرة هم نتاج هذه التربية، رسل الإرهاب والمعتدين على حريات الناس وحقوقهم هم نتاج هذه التربية، المشرعون الذين جعلوا من القانون سوطاً للقمع، هم نتاج هذه التربية.

ونحن نعتقد أن بداية تحريك المواطن وإثارة وعيه بتحرير عقله من مجموعة من الأوهام، وقد ذكر الدكتور خمسة أوهام، وأقتبس منه وهمين مهمين جداً، أولهما وهم الهوية، نحن دائماً موهومون بالحفاظ على هويتنا، هذا الوهم دفعنا للتصادم مع الغير، وأصبح مع الأسف الإرهاب صناعة خليجية تصدر للآخرين، وهم الخوف من الحداثة والديمقراطية والخوف من العولمة الذي جعلنا نناقش أو نحاول أن نتطلع إلى نموذج من الديمقراطية يتوافق معنا ومع خصوصيتنا، بينما

الأمم الأخرى والشعوب الأخرى،اليابان، الصين، الهند، أوروبا الشرقية بدولها المختلفة، أخذت النموذج الغربي، طبقته، اندمجت فيه وحدثت الديمقراطية، ونحن مازلنا نفتش عن النموذج الذي يتفق مع خصوصيتنا.

أعود مرة أخرى وأقول كما يقول الدكتور محمد جواد رضا، ليس العيب أن ننتسب إلى تاريخنا، ولكن العيب أن يغدو التاريخ بديلاً من الحاضر، والعيب الأكبر أن تظل الهوية تستعار من التاريخ وليس من إبداعات الحاضر وإبداعات الأحياء أنفسهم في مواجهة مشكلاتهم والتماس الحلول لها، لذلك أرى إعادة تشكيل الوعي العربي، إعادة النظر بجدية وحتى بجهود وبضغط داخلي لإصلاح النظم التعليمية، هي في الواقع البداية بالإضافة إلى الجهود الأخرى، ولكن يجب أن يكون هناك أجندة وطنية لإصلاح النظم التربوية ومحاولة معالجتها لإعادة تشكيل الوعي العربي.

٣-٨ عامر التميمي

شكراً السيدة الرئيسة، ونشكر الأستاذ عبد الرحمن النعيمي على هذا المجهود الطيب، لدي ملاحظة على ما ورد في صفحة (10) حول موضوع التعليم، الأستاذ الباحث يتخوف من التدخلات الأجنبية بشأن إصلاح التعليم في بلدان الخليج، وفي الواقع إصلاح التعليم هو استحقاق وطني أكثر منه مطلباً أجنبياً، لأن أنظمة التعليم مازالت عاجزة عن التكيف مع متطلبات التطورات الاقتصادية في بلدان العالم، وبالتالي أي إصلاح اقتصادي يتطلب إصلاحاً تعليمياً يتفق مع توفير مخرجات تعليم قادرة على أن تواكب العمل في بيئة منتجة، من جانب آخر إصلاح التعليم الذي تطالب به القوى الأجنبية، يعتبر مطلباً مشروعاً نتيجة لأن هناك الكثير من القيم الواردة في مناهج التعليم في بلداننا التي تحرض على العنف وعلى التطرف وعلى الكراهية، وأعتقد أن معنا في هذه القاعة العديد من التربويين الذين يؤكدون وجود مثل هذه المناهج ومثل هذه القيم في المناهج، ومثل ما ذكر الباحث أن بلداننا الآن في منطقة الخليج تصدر أو توفر بنية تستطيع أن تخرج الكثير من الإرهابيين والمتطرفين المعادين للحضارة الإنسانية، أعتقد هذا أيضاً نتيجة للتعليم وللإعلام الموجود في منطقتنا، وأعتقد أن هذا يصبح من الأهمية بمكان معالجته بشكل جيد وبشكل يتوافق مع متطلبات التوافق مع العالم الآخر.

في موضوع التدخلات التي ذكرت في البحث، بأن هناك العديد من المؤسسات التي تحاول أن تساعد في تنمية الديمقراطية، أعتقد أن هذا تدخل حميد، فماذا يعيبنا إذا استعنا بمنظمة مثل «صحفيون بلا حدود» أو «منظمة العفو الدولية»، أو منظمات حقوق الإنسان الأخرى في البلدان الديمقراطية، أو الأحزاب الديمقراطية ذاتها، للتدريب على الممارسة الديمقراطية، لأننا مثلما نستفيد منهم في التدريب على الأمور الإدارية والأمور التقنية، يجب أن نستفيد منهم في التدرب على ممارسة الديمقراطية، لأننا أصلاً دول غير ديمقراطية وبالتالي نحتاج إلى مثل هذه المساعدات، وهذه

منظمات يمكن أن نستفيد منها في طريقة التآلف السياسي، بين المنظمات السياسية في بلداننا، طريقة طرح المطالب الديمقراطية، حقوق المرأة، معالجة الاضطهاد الذي تعانيه المرأة سواء الاضطهاد المنزلي أو الاضطهاد المجتمعي، فكل هذه منظمات جيدة، ويمكن أن نستفيد من تجارب مثل حزب العمال البريطاني، أو الحزب الاشتراكي الفرنسي، أو حزب الوسط الديمقراطي في إيطاليا، كل هذه أحزاب ديمقراطية بنت تجارب يمكن أن نستفيد منها في بلدان المنطقة.

القضية الأخرى هي قضية المشاركة في الإصلاح الديمقراطي، أعتقد أن الإصلاح الديمقراطي يتطلب مشاركة في العملية السياسية، وأستغرب أن هناك قوة ديمقراطية في البحرين عزفت عن المشاركة في الانتخابات الأخيرة، هذا أيضاً يعطل الدور الإصلاحي لهذه التنظيمات للعملية الإصلاحية في البحرين، وهذا يعطي فرصة لقوى التخلف أن تحل محلها في مواقعها وبالتالي تكرس التخلف في هذا البلد.

أخيراً، إذا أردنا أن نوحد القوة السياسية في منطقة الخليج، فيجب أن نتفق على لغة خطاب سياسي عصرية، تتعامل مع الوضع الديمقراطي وتطرح عملية الإصلاح الديمقراطي على أسس عصرية، ولا تتشبث بلغة الخطاب السياسي للأحزاب العربية في البلدان المشرقية التي هي أحزاب شمولية أصلاً، تدافع عن الاستبداد وتدافع عن الأنظمة المستبدة، فبالتالي يجب التوافق على خطاب عصري، خطاب ديمقراطي حقيقي يؤمن بالديمقراطية بكل قيمها، وليس فقط في عملية الاقتراع في الانتخابات، يجب أن نعرف الديمقراطية كقيمة ديمقراطية حقيقية، آن الأوان للتوافق على مثل هذا الخطاب السياسي.

٣-٩ أحمد الديين

شكراً للأستاذ عبد الرحمن النعيمي، طبعاً التعقيبات والتعليقات ليست محاكمة للورقة ولكن لابد من إبداء بعض الآراء.

في الجزء الذي تحدث فيه الأخ الباحث في ورقته عن كيفية وصول الأسر الحاكمة إلى الوضعية الراهنة، أشار إلى أنها وصلت إما بدورها في عملية التحرر والسيطرة، أو عبر اعتناقها مذهباً دينياً مثل السعودية، أو نتيجة وضعها القبلي وتوقيعها اتفاقيات الأسرة الحاكمة مع بريطانيا مثل الإمارات، أو نتيجة الغزو والاستيلاء على مقاليد الأمور كما هو الحال في البحرين.

ربما هناك نموذج آخر مهم وله صلة بموضوعنا، وهو النموذج الذي تم في الكويت، كان هناك اختيار أدى إلى وصول أمراء في الكويت لسدة الحكم، واستمر حتى في حالة يمكن تسميتها الحكم المشترك منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر عندما وصل مبارك الصباح إلى السلطة بصفة استثنائية، فأنهى الحكم المشترك.

الأمر الآخر، تعرض الأستاذ عبد الرحمن في ورقته إلى بروز شخصيات إصلاحية داخل

الأسر الحاكمة ودعا إلى التحالف معها، وهذا أمر مهم فعلاً، وأقول إن التحالف معها يكون بوضعها أمام مسؤوليتها وليس فقط إبراز محاسن موقفها، لدينا في الكويت مثال تاريخي، عبد الله السالم، من الأسرة الحاكمة، تعاطف مع حركة مجلس الأمة التشريعي سنة 1938، وتولى رئاسة ذلك المجلس، ثم عندما أصبح أميراً أيضاً ساعد في تحقيق التوافق التاريخي بين مشروع الحكومة ومشروع بناء الدولة الحديثة.

نقطة أخيرة، في الورقة ركز على الحركة الديمقراطية العالمية ومؤسساتها، وهذا مهم، ولكن أظن أنه في الغرب السلطة ليست بيد منظمات، وإنما هو بيد اليمين المحافظ الجديد، اليمين المسيحي الصهيوني في الولايات المتحدة، الذي بيده المجمع العسكري الصناعي، وهذه ليست مع الديمقراطية، ومشروع الدمقرطة الأمريكي أنا حتى الآن أراه مشروع علاقات عامة أكثر منه مشروعاً جدياً، والمثال، قدم لنا العراق مثالاً للديمقراطية الجديدة، ومنذ 3 أيام يقر في العراق تطبيق الشريعة على قضايا الأحوال الشخصية بدلاً من القانون المدني، وتخرج أكثر من 70 جمعية نسائية تحتج على هذا، أي أن الذي يريد أن يقدم لنا الديمقراطية الجديدة في مثالها، قدم لنا العودة إلى تطبيق الشريعة، لا أظن أن مشروع الدمقرطة الأمريكي مشروع جدي.

٣-١٠ ناصر الصانع

شكراً الأخت الرئيسة، في البداية ورد على لساني هذا الصباح عبارة أريد أن أصلحها، قلت وأنا أتكلم عن مجلس التعاون الخليجي، قلت الهيئة الاستشارية لدول مجلس التعاون، قالوا: كيف لا نسمى، نحن الهيئة الاستشارية.

هناك مصطلحات لم أفهمها في ورقة المهندس عبد الرحمن، الحركة السلفية هل هي الحركة الإسلامية ؟ مختلف ألوان وأشكال العمل الإسلامي الموجودة أم لا؟ على حسب معلوماتي مثلاً الحركة الإسلامية في السعودية لا تسعى لإسقاط النظام، ولكن تسعى لإصلاح الوضع، كذلك الكلام الذي طرح من قبل بعض الإخوان حول المرأة، أن النساء ناقصات عقل ودين، هذا الحديث صحيح، والمقصود فيه أنه شرعاً شهادة الرجل بشهادة امرأتين، ومعروف أن نقص الدين قضية صحية، هناك تفرقة بين الدين والمتدينين، المتدينون يمكن أن يخطئوا، وبالتالي لابأس من نقدهم، وتوجيه التهم إليهم، وتعريضهم للمساءلة، ولكن الدين أمر مقدس لا يجب أن نمس به، ونحن مسلمون ولا يجوز أن نمس الدين أبداً.

الموضوع الآخر كيف ننتقل بآليات أفضل إلى موضوع توسعة الديمقراطية وتجذيرها في منطقتنا، والحقيقة أنا طرحت في منتدى سابق مقترحاً وأتمنى أن أجدده، أن يسعى المنتدى أن ينتج ما يسمى بمؤشرات التحول نحو الأفضل، في جانب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، والقضايا في الشفافية، وحقوق الإنسان، وغيرها من مؤشرات كثيرة، وأن نتعب في إصدارها لكي تكون لنا مسطرة نعيد مراجعة أوضاعنا في الخليج سنة بعد سنة، فنعرف أين تقدمنا، وأين تخلفنا،

نشكر الذين تقدموا، ونعتب على الذين تخلفوا، حتى لا يكون نقاشنا نقاشاً عاماً، وأعتقد أنه في الخليج رغم كل المآسي والمشكلات هناك آليات وتجارب ناجحة في كيفية مكافحة الفساد، مع أن صور انتشار الفساد أكثر، ولكن هناك من نجح وإن كان بشكل مصغر في مكافحة الفساد، نريد أن نتبادل هذه التجارب حتى نقوي خبرتنا الفنية، وأشير هنا إلى منظمة أنشئت مؤخراً في أكتوبر 2002 اسمها برلمانيون من أجل مكافحة الفساد، وأنشيءت في كندا وشارك فيها بعض الإخوة الموجودين معنا اليوم، وكان الهدف منها أن البرلمانيين في العالم لديهم قلق في كيف أن المفسدين لديهم ذكاء وقدرة غير طبيعية في تمرير مصالحهم على كل هذه القوانين والآليات والتشريعات، فكيف نستفيد من تجارب البعض، فأنشيءت هذه المنظمة، وأتمنى أن ينشأ الفرع العربي حتى نستطيع أن نفعل مثل هذه الأمور.

٣-١١ جاسم مراد

أشكر الأخ عبد الرحمن الذي أعتقد أنه يؤذن في خرائب مالطة، فليس هناك من هو مستعد أن يسمع، لأن الحق يؤخذ ولا يعطيه مغتصب، إلا إذا وخزت في ظهره الإبر، الآن في البحرين وفي العالم العربي خصوصاً في الخليج، حركة عمران كبيرة، لمن هذه الحركة العمرانية ؟ من يسكن في هذه البنايات، هل هي للمواطنين ؟ يقولون يؤجرونها، معناها أنهم يحضرون أجانب ويسكنونهم في هذه البنايات، ومن أين نصرف عليهم كهرباء وماء، ولماذا يأتون، نبيع البنايات ؟ وإذا بعناها ما الفائدة، البناية لمصلحة من ؟ قال الشاعر " إذا رمت قصراً فلا سكنت العلوج، وإذا سمت كوخاً فأسكن الأهل " ، نحن لا نسكن في أكواخ، العمران يكون في مكان فيه صناعة وإنتاج وسياحة وفنادق، نحن ليس لدينا هذا الشيء، لدينا فنادق يقولون للسياحة، لكن كإنتاج أو كإنسان ينتج، بحريني أو خليجي لا أعتقد.

نحن خصوصاً المثقفين والليبراليين والعلمانيين، الناس المنفتحين، من المستحسن أن ننزل من أبراجنا ونحتك بالشارع، ونشرح الأمور حسب الأصول، لأن أناساً استغلوا الدين خطفوا مجموعة وشوهوا أفكارهم وحجبوا نساءهم وجعلوهم يجلسون في البيت لا يصلحون لعمل، في الوقت الذي فيه النساء اليهود والإنجليز والأمريكان جاؤوا يحاربون بدلاً منا، ونحن جالسون فوق الفرش، لماذا لا يخلقون فكرة أو نقاشاً عن أن المرأة تدخل الجيش وتدافع مثلها مثل الرجل، بدل ما نحضر أجانب نشغلهم في البوليس والجيش، لماذا المرأة لا تقود سيارة مثلاً، هل السبب منا كدين أو كفكرة، أو موساد متدخل في العملية ومشير عليهم بذلك، لأن المرأة هي أهم شيء، هي التي تربي الأجيال، والأجيال كلها خرجت غير فالحة بسبب هذه التصورات، ولكن إذا خلقنا فيها الوطنية، ندخلها في الأعمال في الجيش، وهي تقوم بمهام البيت مهما حدث.

الصحافة كسلطة رابعة، من الصحف التي لها سلطة رابعة، رجل يكرم ويحشم، رجل يحصل فيزات، هل يوجد وطني غني؟ يجب أن نخلق سلطة جديدة فوق تراقب هذه السلطة الرابعة، من

أين جاءت بالفلوس، من أين جاءت بالمطابع، من أين هذا العملاق ؟ أكيد هناك تمويل من جهات تدفع لها، الآن راحت تشتري محطات لتعرض أخباراً وتثقفنا، لأننا مللنا الذين يغنون.

الحاكم في المنطقة، له ما في السماوات وما في الأرض وماتحت الثرى، ماذا بقي ؟ بقي نحن، لا يمكن هذا الأمر، لأن الاستقرار لا يأتي إلا بالإنتاج وأهل البلد يشتغلون، الاقتصاد يجب أن يصب في مصلحة المواطنين، الآن الاقتصاد لا يصب في مصلحة المواطنين، بل في مصلحة ناس لهم مصالح مرتبطة بالأجانب، الثروة تروح تذهب إلى الخارج لا يبقى شيء منها. ثانياً، هذه البرلمانات عقب ما تكلم بوش خافوا منه، عملوا ديمقراطية، جابوا من، أئمة مساجد، هل هؤلاء يتكلمون في الاقتصاد، وهل أنا أعرف أن أئم الناس؟ إذا كنت لا أعرف أن أبيع وأشتري، شوهوا سمعتنا، أنقذونا يا جماعة، أنقذوا هؤلاء الشباب المتعلمين، سوف يؤذوننا أكثر وأكثر، وسوف يؤذون عيالكم إذا كنتم مرتاحين، مكافحة الفساد، أمعقول أن أحداً يصنع الفساد ويكافح الفساد ؟ يجب أن يكون هناك آخر يكافح الفساد.

٣-١٢عبد الرحمن النعيمي - تعقيب ختامي

لا شك أن هناك كثرة من المواضيع التي طرحت، نتعلم ونستفيد منها، ويمكن للكاتب إعادة قراءة الورقة على ضوء الملاحظات القيمة التي وردت من قبل الإخوة المساهمين.

هناك بعض المسائل التي أريد أن أرد عليها، نحن نتحدث عن الديمقراطية، وأكيد نحن نشكو من غياب الديمقراطية في صفوفنا، هناك مشكلة سواء في الأفراد، البيت، الحركة السياسية، هناك حاجة ماسة إلى أن نتعلم الديمقراطية، هناك حاجة ماسة إلى ثقافة ديمقراطية، وبالتالي هذه عملية ضرورية لنا جميعاً، فبمقدار ما نؤكد ضرورة أن يكون لدينا ثقافة ديمقراطية ونترجم هذه القناعة إلى ممارسة عملية وننتقد باستمرار الممارسات غير الديمقراطية نستطيع أن نطور أوضاعنا.

هناك إشكالية طرحها الإخوان أن الورقة ثورية أكثر من اللازم، وانتقاد كيف أنني أقول بأن المنطقة تعيش تحت خط الفقر السياسي؟ أعتقد أنه في العالم كله هناك سبع دول في العالم لا توجد فيها أحزاب سياسية: هي دول مجلس التعاون، والجماهيرية الليبية الديمقراطية الاشتراكية الشعبية.وعلينا أن نعترف بأن هناك معايير دولية للعمل السياسي ومن هذه المعايير وجود أحزاب وحركات سياسية علنية في البلدان المختلفة الديمقراطية وغير الديمقراطية في أغلبها (حيث الحزب الحاكم مثلاً) هناك معايير مقاييس، هذه المنطقة لا تلتزم المعايير الدولية، وبالتالي هي تحت خط الفقر السياسي. ليست هناك حريات للتعبير... إلخ أعتقد أننا متخلفون - في هذا الميدان -أكثر من أيام العباسيين، أعطيك مثالاً على رقابة الكتب، أعتقد أن أكثر الكتب التي صدرت وتتحدث عن المشكلات والقضايا الإنسانية بين الجنسين ممنوع تداولها الآن، أنا قلت للرقيب السوري إنهم لو أتوا لك بالقرآن ستمنع دخوله، لأنه كان قد منع كتاب (مدار السرطان) للكاتب الأمريكي الشهير ميرر، هناك عدد من المقاييس عندما ترصدها تحس أن هذه الأنظمة في منتهى التخلف، النظام في

داخل البحرين يمنع كتباً ثم يتراجع عنها، النظام في الكويت يمنع كتباً وكذلك يتراجع عنها، أتمنى ألا يفهم أنني أقف إلى جانب الأنظمة الحاكمة في سوريا أو العراق أو ليبيا أو اليمن أو مصر، فإن أي نظام جمهوري يسعى لتوريث أبنائه يجب أن نرفض هذا الطريق، والقضية ليست قضية أن نجلد أنفسنا بالخليج، لا، هناك مشكلة في منطقتنا يجب أن نشخصها، دون أن نقول إن الآخرين أسوأ منا، هناك أنظمة أسوأ من الخليج، ولكن في منطقتنا هناك تطور كبير للغاية على صعيد التعليم، على صعيد الوضع المادي... إلخ ولكن نظامنا السياسي يرفض أن يتطور على الصعيد الحقوقي، لذلك أتمنى لو أن الأخ شملان والأخ سليمان أن يكونوا شباباً، لأننا لن ننجز أياً من المهمات التي طرحناها من الخمسين، فيما يتعلق بدولة الحريات، فيما يتعلق بدولة القانون المؤسسات، فيما يتعلق بأن يكون لدينا برلمان يستطيع أن يستلم السلطة التنفيذية، أن تنتخب أو تعين السلطة التنفيذية من الحزب الأكثر، بحيث يكون عندنا نظام ملكي دستوري، نحن ليس لدينا حتى ما هو موجود في الأردن أو في المغرب، عندنا بعض الأنظمة التي تقول دساتيرها إن هناك إمكانية بأن تؤسس جمعيات، وترفض حتى أن تؤسس جمعيات في بلدانها، وأرجو من الدكتور علي الكواري أن يصحح لي إذا كنت على خطأ عن قطر، لم نسمع أن هناك جمعية مهنية، ولا حتى جمعية للتضامن مع فلسطين... إلخ، وعندما زاد البترول زاد الاستبداد، قبل النفط كنا فقراء، وطبعاً هذا يمكن أن نأخذه على الوضع العربي كله، أتمنى أن يكون هناك دراسة حول كيف استثمرت الأنظمة النفط للترويج لأيديولوجيته، بالتحديد جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية التي صرفت الملايين حتى تنشيء جمعيات وجوامع، وتريد أن تنشر الإسلام على الصعيد العالمي، ثم حالياً نشاهد هذا النمط من الإسلام الذي يمثله تنظيم القاعدة وابن لادن، أكيد نحن في حاجة ألا نغلق أنفسنا في متاهات تاريخنا، ألا نندب الحسين، نحن نندب الحسين والآخرين وصلوا إلى المريخ، هذه المشكلة التي نعيشها، دائماً نندب، نحن عاجزون عن صنع تاريخ، دائماً أمجادنا... إلخ، ولكن أنت غير قادر أن تتقدم إلى الأمام، وحتى مؤسساتنا، أفرادنا، عندما تقول إنه لا تستطيع قطر أو البحرين أو الكويت أو الإمارات أن تشكل دولاً حقيقية في هذا العالم الذي يترابط، كل واحد تأخذه العزة بالإثم يقولون قطر غير، البحرين غير... إلخ، نحن عاجزون حتى عن أن يكون عندنا تفكير وحدوي، يقول بأن هذه المنطقة يجب أن تخلق لها مواطنة مشتركة، بحيث نرفض أي عقلية أو أي ممارسة من قبل السلطة تريد أن تكرس هذه الحدود بين بعضنا البعض، وأنا أذكركم بعد عشر سنين إذا استطاعوا أن يوحدوا العملة، لأن كل عملة عليها صورة الشيخ، إلا إذا وضعوا صور كل الشيوخ على العملة الموحدة.

فيما يتعلق بسؤال أنا عاجز عن الرد عليه، تيار خاتمي، وتيار خامنئي، تقريباً نحن في دول الخليج لدينا تيار خامنئي، ليس هناك تيار إصلاحي نشيط قادر أن يواجه التيار المحافظ المفرط في محافظته، بحيث أحياناً يتصدى لقضايا مثل موضوع الأحوال الشخصية، فقد اعترض بعض العلماء على دور البرلمان في إصدار قانون الأحوال الشخصية واعترض بعضهم على قانون موحد

للاحوال الشخصية وطالبوا بقانونين : واحد للسنة واحد للشيعية ويطالبون بأن يقوم العلماء بوضعه.

في موضوع المرأة، أريد أن أذكر مثالاً عن رجال الدين، في ندوة من الندوات قال أحدهم إننا نؤيد إعطاء المرأة حقوقها السياسية، الآن الإيمان دخل قلبها، ولكن نحن عام 1973 وقفنا ضدها لأنها لم يكن الإيمان في قلبها، يعني إذا خرج الإيمان من قلبها نرجعها ونرفض أن تشارك في الحياة السياسية، نحن نشكو من موقف رجال الدين الذين في سنة 1929 رفضوا أن تتعلم المرأة وتذهب إلى المدارس في البحرين، ثم لاحقاً برروا موقفهم، وفي كل فترة سيجدون من النصوص ما يبرر موقفهم في تلك اللحظة.

أكيد نحن في حاجة إلى خطاب سياسي نتوافق عليه.

في موضوع المقاطعة والمشاركة في داخل البحرين، موضوع أريد أن أقول إن الإخوة الكويتيين إلى الآن يرفضون أن يقوم الأمير بتعديل الدستور على مزاجه، وأتذكر على الأقل سنة 1987، عندما اعتصم 32 ألفاً وذهب الدكتور الخطيب إلى السجن لأنهم يرفضون أن يقوم الأمير بتعديل الدستور خارج آلية تعديل الدستور، ما جرى عندنا في 14 فبراير عام 2002، هو انقلاب حقيقي على الدستور، ليس له علاقة بميثاق العمل الوطني، ولا بما تعارف عليه الناس، ولا بآلية تعديل الدستور، وكانوا يرفضون أن يطلعوا أي فرد على الدستور، ولم يتشاور مع القوى السياسية ولم يعرضوه على مجلس منتخب من الشعب (حسب الدستور العقدي الساري المفعول) لمناقشة التعديلات أو مناقشته إن كان دستوراً جديداً، أنا في تقديري ما جاء في هذا الدستور مختلف عن دستور 1973، وخصوصاً في صلاحيات المجلس المنتخب، بحيث جاز لنا أن نقول بأنه تطوير لمجلس الشورى. وأعتقد أن التضحيات التي قدمها شعب البحرين من الشهداء ومن قوة الحركة السياسية، مما دفعها أن ترفض هذا البرلمان، إشكاليتنا في الواقع أن هناك بعض القوى التي استطاعت السلطة أن تقنعها أن تخطو إلى الأمام خطوة، ولكن كان المفروض أن تقف وتقول أنا أرفض مثل هذا التعديل ويجب على النظام أن يسلك الآلية الصحيحة لتعديل الدستور، وما نشاهده في الوقت الحاضر من خلافات حادة بين الحكم والمعارضة سببها إصدار الدستور من طرف واحد، بتعديلات جوهرية مست جوهر الحقوق والواجبات للمؤسسة التشريعية التي كان من المفترض أن تكون منتخبة بالكامل حسب تعهدات كبار المسؤولين.

الرئيس

أتقدم بالشكر باسمي وباسمكم للمهندس عبد الرحمن النعيمي على ما تفضل به من رد، وأشكركم جميعاً على ما قدمتموه من مداخلات.

الفصل الرابع

إقامة شبكة تأمينات اجتماعية

البطالة في دول مجلس التعاون وأهمية تأسيس نظم تأمينات ضدها

إقامة شبكة تأمينات اجتماعية

البطالة في دول مجلس التعاون وأهمية تأسيس نظم تأمينات ضدها

الدكتور حسين محمد المهدي

مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على قضية البطالة التي تعتبر من أصعب وأخطر القضايا التي تواجه دول مجلس التعاون والتي تحتاج إلى معالجة سياسية واقتصادية جادة من جميع الأطراف ذات العلاقة بصفة عامة ومن الحكومات بصفة خاصة. ولعل من أكثر الحلول العملية الممكن تبنيها وتطبيقها لضمان مواجهة مثل هذه القضية التي تمس استقرار مجتمعات دول المجلس من خلال رؤية للإصلاح من الداخل، هو " نظام التأمين ضد البطالة أو التأمين ضد التعطل " .

ولمناقشة موضوع الورقة وهو " البطالة وتأسيس نظم التأمين ضد البطالة " ، سنقسم الورقة إلى محورين. حيث يتناول المحورالأول البطالة و يقدم خلفية عنها، معرفاً بها وبأنواعها وكيفية قياسها، ومن ثم نبين وضع البطالة في دول المجلس. المحور الثاني يعالج التأمين ضد البطالة أو التأمين ضد التعطل، من خلال تقديم خلفية عن نظمها ومناقشتها بصفة عامة مستعرضين الخطوط العامة لنظام تأمين ضد البطالة، يمكن تطبيقه على مستوى دول المجلس الأخرى، مستفيدين من تجربة البحرين وقيامها بالإعداد لإمكانية تطبيق هذا النظام مع حلول صيف عام 2004 . ومن ثم نختم الموضوع ونورد بعض التوصيات.

المحور الأول

- ١ -

البطالة

خلفية عنها، تعريفها، أنواعها، وكيفية قياسها ووضعها في دول المجلس

البطالة:

تعرف البطالة بأنها حالة الشخص الذي لا يجد عملاً، رغم أنه يبحث عنه بجد (الموسوعة العربية العالمية، 1999) و قادر على العمل. ومصطلح البطالة لا يشمل أولئك الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل بسبب تقدم السن أو بسبب إصابتهم بمرض عقلي أو جسماني أو بسبب إعاقة، كما لا يشمل الأشخاص الذين ينتظمون بالمدارس أو يقومون بالواجبات المنزلية. فمثل هؤلاء الأشخاص يصنفون بشكل عام على أنهم خارج القوى العاملة.

وقد تنطوي البطالة على مشكلات كبيرة لكل من الفرد والمجتمع. فبالنسبة إلى الفرد، تمثل البطالة دخلاً مفقوداً، ويمكن أن تؤدي البطالة إلى الانخفاض في الإنتاج العام، وفي بعض الحالات تؤدي إلى الإجرام أو أي سلوك ضار بالمجتمع.

البطالة العادية: تحدث البطالة العادية عندما لا تعمل أسواق العمل بكفاءة، حتى وإن توفرت الوظائف بقدر كبير. مثل هذه البطالة تشمل العمال الذين تركوا وظائفهم أو الذين فصلوا ولم يحصلوا على وظائف جديدة. كما تشمل أشخاصاً آخرين مثل صغار السن والنساء اللاتي كن يعملن في منازلهن ولم تكن لهن وظائف ولكن بدأن البحث عنها الآن، وتسمى هذه البطالة البطالة قصيرة الأمد.

البطالة الموسمية: نوع آخر من البطالة العادية يحدث في الصناعات التي يتم فيها خفض عدد عمالها خلال فصول معينة كل عام، مثل الصناعات الغذائية والبناء وصناعة السفن، ومثال ذلك كندا التي تتميز بفصل شتاء طويل وبارد، لذلك تكون البطالة الموسمية فيها أكبر منها في البلدان الأكثر دفئاً.

البطالة الهيكلية: تحدث عندما تكون مهارات الأشخاص الذين يبحثون عن عمل لا تتناسب مع الوظائف المتوفرة، ومثال ذلك أن يبحث عمال البناء عن عمل في وقت يعاني فيه سوق العمل نقصاً في السكرتيرات أو في مبرمجي الحاسوب. كما تشمل البطالة الهيكلية أناساً يعيشون في مناطق تقل فيها الوظائف بينما تتوفر الوظائف في مناطق أخرى. كما تشمل البطالة الهيكلية البطالة التقنية التي تنتج عن تطوير منتجات أو آلات أو وسائل إنتاج جديدة. مثل هذا التطور

يحتاج إلى مهارات جديدة من العمال، وقد لا يقل في هذه الحالة عدد فرص العمل المتاحة، ولكن عدد الوظائف في مهن معينة ربما ينمو بسرعة أقل منه في غيرها، وربما يضمحل.

بطالة نقصان الطلب أو البطالة الدورية: وهي تنجم عن انخفاض عام في الطلب على العمال، ويحدث هذا عند ما يصبح الإنفاق الكلي للمجتمع قليلاً جداً. فعند ما لا تروج السلع، يلجأ كثير من المصانع إلى خفض إنتاجها وعدد العاملين بها. وبديلاً من هذا، فإنه لا يمكن للصناعات الاحتفاظ بنفس المستوى من الإنتاج والتشغيل ولكن مع تخفيض كل من الأسعار والأجور.

وبطالة نقصان الطلب تسمى أيضاً البطالة الدورية، حيث تحدث في فترات ينخفض فيها النشاط الاقتصادي، ولكنها يمكن أيضاً أن تحدث في فترات ازدياد الرواج التجاري إذا كانت أعداد العمال تزيد بمعدل أكبر من ازدياد أعداد الوظائف المتاحة.

البطالة في التاريخ: في فترة ثلاثينيات القرن العشرين، وخلال الركود الاقتصادي الذي عرف باسم الكساد العظيم، زادت البطالة بسرعة في بلدان كثيرة. ففي كندا وألمانيا والمملكة المتحدة، مثلاً، تراوح عدد الأشخاص العاطلين بين 13% و20% من القوى العاملة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لم يتمكن 25% من الأشخاص الراغبين في العمل من الحصول عليه في نفس هذه الفترة. وبقي معدل البطالة الأمريكي يزيد على 14% حتى عام 1940، وبعد ذلك دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية عام 1941، وصرفت حكومتها مبالغ طائلة بسبب الأعمال الحربية، وبذلك انخفض معدل البطالة حتى وصل إلى 1,2 % عام 1944 .

إحصاءات البطالة: يختلف الاقتصاديون حول معنى معدل البطالة، أو الإحصاء الذي يوضح نسبة الأشخاص العاطلين. فالبعض يرى أن المعدل يضخم المشكلة لأنه يشمل بعض الأشخاص الذين يريدون فقط عملاً غير متفرغ، كما يشمل أشخاصاً لا يحاولون الحصول على وظيفة بشكل جاد. بينما يجادل البعض الآخر في أن المعدل يقلل من حجم المشكلة لأنه لا يضع في الاعتبار العمال الذين أصابهم الإحباط، فلم يعودوا يبحثون عن عمل، أو العمال الذين قبلوا وظائف تقل عن مستوى مهاراتهم.

ويشير الاقتصاديون إلى أن الدول تستخدم طرقاً مختلفة لإحصاء العاطلين عن العمل. وإن إحصاء أو رقماً واحداً لأي دولة لا يكشف مقدار اختلاف البطالة بين المجموعات المختلفة من الناس. وعلى سبيل المثال، فإن المعدل يميل إلى الارتفاع بين صغار السن أكثر منه بين الكبار، كذلك يواجه العمال غير المهرة بطالة أكثر من العمال المهرة ومن العاملين ذوي الياقات البيضاء (الموظفين). ويعاني البعض البطالة بسبب العرق أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي أو لأسباب أخرى.

التشغيل الكامل: في عام 1941، دعا برنامج في المملكة المتحدة عرف باسم خطة بيفردج إلى سياسة التشغيل الكامل، وتعني أن تكون الوظائف متاحة لكل من يرغب في العمل. وبموجب هذه

السياسة، عندما تفشل الأعمال التجارية والصناعية في توفير وظائف كافية، فإن الحكومة يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لإيجاد الوظائف، وقد تبنت كثير من الدول الصناعية مثل هذه السياسة، ولكنها وجدت سنداً ضعيفاً في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في الأقطار الأخرى التي تفضل حكوماتها اقتصادات السوق الحر.

والواقع أن سياسات التشغيل الكامل تهدف إلى خفض معدلات البطالة إلى 3% أو 4%، وبذلك تنحصر البطالة في شكلها الهيكلي أو قصير الأمد. ويجادل بعض الاقتصاديين في أنه من المحتم أن تكون معدلات البطالة أعلى من ذلك من أجل كبح جماح التضخم أو ارتفاع الأسعار.

أسباب البطالة: يتبين أنه من الصعوبة بمكان إيجاد حل لمشكلة البطالة في دول مجلس التعاون بصفة عامة و في البحرين بصفة خاصة، مادامت الأسباب الحقيقية للبطالة ظلت قائمة ولم يطلها العلاج الجذري (د. العالي، 2002) وهذه الأسباب نلخصها فيما يلي:

أولاً: غياب القرار السياسي لعلاج مشكلة البطالة.

ثانياً: قصور برامج التوطين وغياب الجدية المطلوبة في تنفيذها من قبل الجهات المعنية، حيث تتداخل المصالح الشخصية مع الفساد والرشوة والمحسوبية في تعطيل تنفيذ هذه البرامج.

ثالثاً: استمرار استيراد الأيدي العاملة الأجنبية بأعداد كبيرة إلى السوق المحلي في دول المجلس، و إذا ما أخذنا البحرين كمثال، تبين لنا ارتفاع عدد التصاريح الصادرة لاستقدام عمالة من الخارج بنسبة 8% خلال العام 2002 لتصل إلى 123 ألف تصريح. ولا يزال العامل الحاسم هو فروقات الرواتب بين العامل المحلي والأجنبي وليس التدريب أو الكفاءة مما يقتضي الإسراع في سن التشريعات الخاصة بالحد الأدنى للأجور. وتكلف العمالة الأجنبية اقتصاد البحرين على سبيل المثال عدة مليارات من الدنانير سنوياً منها نحو نصف مليار دينار على شكل تحويلات مالية للعاملين إلى الخارج، ومنها تحويلات مالية غير رسمية والبقية على شكل خدمات مدعومة في مجال الصحة والتعليم والكهرباء وغيرها من المرافق العامة. وعلى الرغم من استطاعة حكومة البحرين استحداث نحو 80 ألف وظيفة خلال العشر سنوات الماضية إلا أن من بين كل عشر وظائف استحدثت هناك قرابة 6 وظائف لغير المواطنين (المهدي، 2002).

رابعاً: تشوه وقصور برامج التنمية في المنطقة، حيث يلاحظ أن العديد من الأنشطة الرئيسية التي تم تنميتها خارج إطار النفط خلال العقدين الماضيين لم تولد قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وخصوصاً على صعيد توليد الوظائف الجديدة. وهنا نكتفي بالإشارة إلى واقع قطاع بنوك الأوفشور في البحرين حيث لا يزال يتسم بهيمنة العمالة الأجنبية وخصوصاً في الوظائف العليا، كما أنه اتسم بعدم الاستقرار خلال السنوات الأخيرة.

خامساً: ضعف استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني الخليجي، ففي البحرين لم تتعد نسبة هذه الاستثمارات 10% كمعدل من الناتج المحلي طوال العقد الماضي، وهذا يعني تدني

معدلات توليد الوظائف الجديدة.

سادساً: لا شك أن النمو السكاني المرتفع في المنطقة يشكل أحد أسباب مشكلة البطالة. فعلى سبيل المثال تقدر الإحصاءات أن سكان البحرين تضاعف 4 , 4 مرة خلال خمسين عاماً، إلا أننا لا نغفل هنا عنصر العمالة الوافدة في هذه الزيادة. ويقدر عدد الداخلين سنوياً إلى سوق العمل بنحو 5000 إلى 6000 شخص، الأمر الذي يمثل عبئاً ثقيلاً على البرامج الإنمائية بوجه عام.

سابعاً: وفي جانب العرض، نحن نتفق أن مخرجات التعليم لا تزال قاصرة عن مواكبة احتياجات أسواق العمل من حيث النوع والتخصص والكفاءة، كما أن هناك نقصاً واضحاً في معاهد التدريب المهني والفني والتكنولوجي ناهيك عن المعاهد التي تعنى بتخصصات الاقتصاد الجديد القائم على العلم والمعرفة.

البطالة على مستوى العالم

الإحصاءات العالمية للتشغيل والبطالة تنشر بانتظام من قبل مكتب العمل الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (الجهاز التنفيذي الدائم للمنظمة). وتعمل بعض الدول على بقاء معدلات البطالة منخفضة. وقد وجد أنه كان لدى السويد، مثلاً، نسبة بطالة تقل عن 2% في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، في حين كانت النسبة في اليابان عن تلك الفترة أقل من 3%، والواقع أن النقص في الأيدي العاملة في اليابان وفي سنغافورة التي تقل فيها نسبة البطالة عن 5 , 0%، ساعد هذه الأقطار على الحد من البطالة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تسبب الكساد الاقتصادي في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين في ارتفاع حاد في معدل البطالة وصل إلى 8 , 10% وهو أعلى معدل من نوعه منذ عام 1941، وظل معدل البطالة في الولايات المتحدة نحو 5% في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

والأقطار التي لديها معدلات بطالة تراوحت بين 5% و 10% في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين تشمل كلاً من: أستراليا وكندا والفلبين وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة. أما ماليزيا، فلديها معدل بطالة 8%، ولكنها تتمتع بقدر كبير من الرخاء.

ومن الدول التي كانت لديها معدلات بطالة أعلى من 10% في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، الهند وأيرلندا. وقد كان في أيرلندا معدل بطالة يزيد على 17% ولهذا، قررت أعداد كبيرة من الناس أن تترك البلد وتبحث عن العمل في مكان آخر.

وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، كان معدل البطالة في 24 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في غربي أوربا وأمريكا الشمالية ومنطقة المحيط الهادئ حوالي 7%، وهذا هو نفس المستوى الذي عرفته هذه البلدان في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. وواصلت البطالة كونها ظاهرة عالمية حتى في بداية الألفية الثالثة، فبحسب إحصاءات صندوق

النقد الدولي، في عام 2000 بلغت معدلات البطالة 11% في إيطاليا وفرنسا، و9% في ألمانيا، و6% في اليابان، و5% في أمريكا. كما تقدر الإحصاءات أن هذه المعدلات ارتفعت بشكل كبير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

البطالة على مستوى العالم العربي

أما في الدول العربية فإن هذه المعدلات ترتفع إلى مستويات أكبر وبالذات في الدول ذات الكثافة السكانية حيث تبلغ 25% في مصر و17% في المغرب و22% في السودان.

البطالة في دول مجلس التعاون

ذكرت مصادر اقتصادية خليجية في عام 2001، أن البطالة تعد أحد أكبر التحديات الجديدة نسبياً في دول الخليج العربية الغنية بالنفط التي يتقاضى العاملون في قطاعاتها الحكومية أجوراً عالية ،كما تعود المشاريع التجارية فيها على أصحابها بدخول مجزية (الاقتصاد والأعمال،2001). أما القطاع الخاص فالوظائف فيه من نصيب العمالة الأجنبية التي تشكل نسبة عالية من عدد السكان في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين.

وتشير التقديرات إلى أن مسألة توفير وظائف للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل في الدول الخليجية الست غدت الآن في مقدمة أولويات حكومات تلك الدول، التي تشغلها الآن كذلك الآثار الاجتماعية والسياسية لتنامي معدلات البطالة وتزايد أعداد الأجانب.وفي الآونة الأخيرة أطلق أحد المسؤولين الحكوميين تحذيراً من تلك الآثار، خصوصاً بعد أن كشفت إحدى الصحف الخليجية عن محاولة أحد المواطنين الانتحار على خلفية فشله في الحصول على فرصة عمل، قائلاً " إذا لم نستطع تأمين وظائف لمواطنينا فإننا سنرى مزيداً من هذه الأخبار وسنرى ارتفاعاً في معدلات الجريمة والغليان الاجتماعي. نحن مدركون لهذه المخاطر، ولكننا نبدو عاجزين عن التحرك بسرعة كافية للتقليل من أعداد العاطلين عن العمل " .

وقد صدر تحذير مشابه عن وزير الاتصالات الإماراتي أحمد حميد الطاير الذي قال إن " ثمة أخطاراً اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية ناجمة عن اختلال التوازن في تركيبة القوة العاملة في دول المنطقة " . ويضيف أن " التركيبة السكانية تمثل التحدي الأكبر في دولة الإمارات " .

وفي المملكة العربية السعودية يقول الأمين العام لمجلس القوى العاملة إن البطالة هي سبب العديد من الجرائم في المملكة.

ويتوقع اقتصاديون أن يصل عدد الباحثين عن عمل في الدول الست في العقد القادم إلى سبعة ملايين شخص، ويقولون إن اقتصادات تلك الدول لا تستطيع تحمل ذلك العدد ولا تعمل على إيجاد أعداد كافية من الوظائف بالرغم من كونها ذات اقتصاديات غنية.

ففي السعودية مثلاً يقدر الاقتصاديون عدد الوظائف الجديدة التي تتوفر كل عام بنحو 30 ألف وظيفة بينما يدخل سوق العمل أكثر من 100 ألف سعودي سنوياً.

وعلى الرغم من أن معظم الدول الست لا تنشر بيانات رسمية عن نسب البطالة فيها، إلا إن مصادر غير رسمية تقدرها بنسب عالية تصل إلى 27% في بعض الدول. ويقول أحد الاقتصاديين السعوديين إن البطالة تشكل قضية سياسية للحكومات الخليجية التي تحرص على توفير الرفاهية لمواطنيها". ويضيف أن "العمالة الأجنبية تشكل في بعض الأقطار الخليجية ثلثي العاملين فيها وأن الحكومات تواجه مشكلة كبيرة في توفير الوظائف لمواطنيها الذين يدخلون سوق العمل سنوياً".

وتقدر مصادر غير حكومية قيمة التحويلات الأجنبية من دول الخليج العربية بنحو 25 مليار دولار سنوياً. ففي السعودية، على سبيل المثال لا الحصر، فقد قدرت تحويلات العمالة الأجنبية الوافدة في السعودية خلال السنوات العشر الماضية إلى دول العالم بأكثر من نصف تريليون ريال أي نحو 4 , 585 مليار ريال (13 , 156 مليار دولار)، طبقاً لتقرير صادر عن مصلحة الإحصاءات العامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية (بتاريخ 27/ 11/ 2003) وإن تحويلات الوافدين تخطت خلال العقد الماضي (1993 إلى 2002) مبلغاً يعادل اجمالي ما تحتاجه السعودية إلى تمويل البنية التحتية حتى عام 2020 المقدرة بحوالي 525 مليار ريال (140 مليار دولار) (الخليج 28/ 11/ 2003).

وأشار التقرير إلى أن التحويلات سجلت خلال الفترة الماضية متوسط نمو سنوي يزيد على 2%رغم المحاولات الحثيثة التي تبذلها الحكومة السعودية لتقليص هذه التحويلات التي تمثل نزيفاً في الاقتصاد الوطني بإحلال الكوادر الوطنية وتطبيق نظام السعودة، مضيفاً إلى ارتفاع زيادة تحويلات العمالة الوافدة خلال الأعوام العشرة الماضية بواقع الضعف عن سابقتها الممتدة من (1983 إلى 1993) التي بلغت التحويلات خلالها 291 مليار ريال (78 مليار دولار). كما أن قيمة التحويلات وصلت إلى ذروتها في عام 1994 الذي تم فيه تحويل 8 , 67 مليار ريال (18 مليار دولار) ثم بدأت بعد ذلك في الهبوط بشكل متفاوت استمر حتى عام 2000 عندما بلغت التحويلات 7 , 57 مليار ريال (38 , 15 مليار دولار). وسجلت التحويلات المالية للوافدين في السعودية ارتفاعاً خلال العام 2002 لتبلغ 45 , 59 مليار ريال (85 , 15 مليار دولار) بزيادة نسبتها 9 , 4% عن التحويلات المقدرة في عام 2001 والبالغة نحو 69 , 56 مليار ريال (11 , 15 مليار دولار). وتعزى مستويات التحويلات المرتفعة هذه إلى عدد العمالة الوافدة بالمملكة، حيث يقدر عدد العاملين الأجانب في السعودية بنحو سبعة ملايين نسمة من جنسيات مختلفة تتصدرها الجنسيات الآسيوية ويعمل نحو 95% من إجمالي العمالة الأجنبية في مؤسسات القطاع الخاص ويشكلون نسبة 67% من إجمالي سوق العمل في السعودية.

ويشير اقتصاديون سعوديون إن الحكومات الخليجية باتت اليوم مقتنعة بضرورة العمل على تنويع مصادر دخلها لكي لا تظل واقعة تحت رحمة تقلبات أسعار النفط. ويضيفون أنها تقوم في الوقت

الراهن باتخاذ إجراءات لإيجاد فرص عمل جديدة والحد من الاعتماد على ملايين الأجانب. ويتابع هؤلاء الاقتصاديون أن السلطات أصبحت في الآونة الأخيرة ترفض استقدام أجانب للعمل في وظائف يمكن أن يشغلها مواطنون خليجيون، يضاف إلى ذلك فرض الحكومات نظاماً جديداً يلزم القطاع الخاص بتشغيل نسبة معينة من المواطنين الخليجيين.

ومن بين تلك الإجراءات أيضاً إنفاق الحكومات الخليجية مبالغ مالية كبيرة على برامج تعليم وتدريب المواطنين الخليجيين، للتغلب على تذمر شركات القطاع الخاص من أن المواطنين المحليين يفتقدون للمهارات الضرورية لتشغيلهم.

وأكد أمين عام مجلس التعاون الخليجي السابق، جميل الحجيلان، في عام 2001، أن الدول الخليجية قررت في قمة البحرين، الحدَّ تدريجياً من عدد العمال الأجانب وتنفيذ جملة من الإجراءات بهدف تحقيق التوازن في التركيبة السكانية والحد من العمالة الوافدة. وقال، حينها، إن من بين تلك الإجراءات فرض سقوف قصوى على عدد الأجانب الذي سيسمح به لكل دولة من الدول الأعضاء وفقاً لعدد السكان والقوى العاملة في كل منها، إضافة إلى رفع كلفة العمالة الوافدة إلى حد يجعل توظيفها غير مجد لصاحب العمل. كما أن قمة المجلس لعام 2001، قررت كذلك الحد من استقدام العمالة الهامشية وغير الفنية، والتركيز على العمالة المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل في دولهم.

وفي الفصل الثالث من عام 2003، ذكر البنك الدولي على لسان رئيسه (الوطن السعودية، 3/ 9/ 2003) تحذيرات جادة حيال احتمالات تفاقم معدلات البطالة في المنطقة العربية التي تواجه تحديات صعبة لتوفير 100 مليون فرصة عمل مع حلول عام 2020 تمثل في مجملها احتياجات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتوظيف الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

وأكد خبراء البنك الدولي أن الدول العربية قد تواجه احتمالات تصاعد أعداد العاطلين عن العمل بنسبة 50% عن أعدادهم الحالية في حال تقاعست دول المنطقة عن تنفيذ سياسات إنمائية جديدة، وإصلاحات اقتصادية، وإدارة أفضل لثرواتها الطبيعية، إذ تقدر نسبة البطالة الحالية بنحو 15%، يمكن لها أن ترتفع إلى ما بين 22% و23% في حال عدم اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

وقدر تقرير اقتصادي قدمه البنك الدولي (2/ 9/ 2003) حول إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة البطالة في السعودية بواقع 1 , 8% وهو معدل مقارب للتقديرات ذاتها المتداولة في الأوساط الرسمية السعودية، فيما تعد كل من الإمارات العربية المتحدة، والكويت الأقل في معدلات البطالة مقارنة مع دول المنطقة بواقع 3 , 2% ,و 8 , 2% على التوالي، وتأتي الجزائر في صدارة دول المنطقة التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، إذ تصل نسبتها وفقاً لتقديرات البنك الدولي إلى 8 , 29%، تليها مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) التي قدرت بنحو 5 , 25%.

وأظهر التقرير ذاته أن معدل نمو قوة العمل في السعودية خلال الفترة من عام 1990، وحتى عام 2000 بلغت 2 , 3% فيما تشكل الإناث 9 , 23% من إجمالي القوى العاملة السعودية المقدرة بحوالي 3 , 7 ملايين عامل في عام 2001 .

تقديرات البطالة في دول مجلس التعاون

الدولة	السنة	معدل البطالة (%)	عدد العاطلين
دولة قطر	2002	–	5,358
الإمارات العربية المتحدة	2002	%2,3	10,898
سلطنة عُمان	2002	%4,9	20,000
دولة الكويت	2003	%6,4	19,000
المملكة العربية السعودية	2003	%9 (IMF 12/2003)	–
مملكة البحرين	2003	%15,5	30,000 – 90,000

المصادر: تقارير رسمية و دولية مختلفة.

وذكر رئيس الخبراء الاقتصاديين في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي الدكتور مصطفى نابلي، أن مشكلة البطالة في الدول الخليجية بدأت تظهر بحدة أكثر من السنوات السابقة، معتبراً أن المشكلة الأساسية تكمن في واقع تشغيل مواطني البلدان في القطاع الحكومي الذي أصبحت آفاقه ضيقة جداً لتوفير فرص عمل جديدة. وقال: من الواجب أن يتم تشغيل الشباب والشابات في دول الخليج من القطاع الخاص، إلا أن القطاع الخاص يريد أن يكون هناك تأهيل يتلاءم مع احتياجاته، خاصة أن المشكلة الأخرى تتعلق بمستوى الرواتب في القطاع العام التي تعد عالية مقارنة بالقطاع الخاص، وهذا ما دفع الشباب الخليجي للاتجاه إلى القطاع العام.

وبين تقرير إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي قام بإعداده المستشار في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، وأستاذ الاقتصاد في جامعة جورج تاون الدكتور طارق يوسف أن مستقبل الحياة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيتحدد بدرجة لا يستهان بها من خلال مصير أسواق العمل فيها، معتبراً أن العوائق التي ينبغي تخطيها هائلة، وتعقيداتها مثبطة للهمة.

ودعا التقرير إلى إجراء تحولات في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة من أجل مجابهة تحدي العمالة، والحاجة إلى نمط جديد للتنمية يقوم على إعادة تنشيط القطاع الخاص، وتحقيق اندماج أكبر مع الاقتصاد العالمي، وإدارة أفضل للثروة النفطية.

وقال التقرير إن الضغوط التي يشكلها الشباب في نمو القوة العاملة ظلت في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا عالية على الدوام، وستشهد الحقبة الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2010 أشد ضغوط القوة العاملة من الشباب ذكوراً وإناثاً.

ويشير التقرير إلى أن البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتركز على الشباب من سكانها حيث تراوحت معدلات البطالة في فئة الشباب من 37% من مجموع البطالة بالمغرب، إلى 73% في سوريا، مع متوسط عام يبلغ 53% بالنسبة إلى جميع البلدان.

وفي ذات الاتجاه ذكر الدكتور طارق يوسف لـ" الوطن " أن نسبة البطالة في أوساط الخريجين الجدد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصل إلى 50%، معتبراً أن معظم البطالة تنشأ في الأوساط المتوسطة والغنية، وليست الفقيرة كما يعتقد البعض، إذ دائماً ما يسعى الفقير للبحث عن فرص عمل لسد احتياجاته.

وبين الدكتور يوسف خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده البنك الدولي للحديث حول تقرير إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن نسبة إنتاجية العامل العربي تعد ضعيفة بالمقارنة مع المقاييس العالمية، إذ إن معدل إنتاجيته تنمو بمعدل 7 , 0% سنوياً وهو معدل متدنٍّ جداً.

وأثارت البيانات التي نشرها البنك الدولي في تقريره حول فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القلق في أوساط الخبراء الاقتصاديين المشاركين في فعاليات اجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين في دبي، خصوصاً أنه يتزامن مع مرحلة دقيقة تواجهها المنطقة مع ظهور شبح انهيار العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين نتيجة التصعيد العسكري الذي تمارسه حكومة شارون، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار والفوضى التي يعيشها العراق حالياً، وظروف متعددة أخرى تجعل بالتالي من مشكلة البطالة في العالم العربي قنبلة موقوتة قد تساهم في زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ما لم يتم اتخاذ إجراءات حاسمة بشأنها.

وفي هذا الاتجاه فإن البنك الدولي قدم في تقرير(سبتمبر، 2003) جملة مقترحات لتسريع عملية خلق فرص العمالة والنمو تشمل من بينها التحول من هيمنة القطاع العام إلى هيمنة القطاع الخاص عبر إزالة العوائق أمام النشاط الخاص، مع وضع أطر تنظيمية تحقق التوافق والتعاضد بين المصالح الخاصة والعامة، إلى جانب التحول من الانغلاق إلى مزيد من الانفتاح من خلال تسهيل الاندماج مع الأسواق العالمية، والتحول من اقتصاد متقلب يعتمد على النفط إلى آخر مستقر.

كما أكد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دبي في سبتمبر، 2003، أن اجتماعاتهما السنوية ستركز على المخاطر التي لا تزال تحدق بالاقتصاد العالمي على الرغم من الانتعاش المعلن، مع اهتمام خاص بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي مؤتمر صحافي، تحدث المدير العام لصندوق النقد الدولي هورست كولر عن الموضوعات التي ستناقشها هذه الاجتماعات، مؤكداً ضرورة تعزيز " الانتعاش " الذي باتت ملامحه ترتسم

في أفق الاقتصاد العالمي و " ضمان العودة إلى نمو شامل، سليم ومستديم " . وأوضح أن " هناك بعض نقاط الغموض التي تتطلب اليقظة وسياسات حازمة " على الرغم من التفاؤل المتزايد حول الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة.

مؤشرات البطالة وسوق العمل في الدول الأعضاء لمجلس التعاون

المملكة العربية السعودية

تتفاوت تقديرات البطالة في السعودية نظراً إلى قلة قواعد المعلومات في هذا المجال وتراوحت حسب بعض التقديرات بين 10 و15٪ من إجمالي الشباب في سن العمل، يضاف إليها البطالة المقنعة. يبلغ حجم قوة العمل المدنية في السعودية نحو 2 , 7 مليون عامل، حسب أرقام نهاية عام 2000، وارتفعت إلى نحو نحو 5 , 7 مليون عامل في نهاية 2002، وتتوقع خطة التنمية السابعة (2000 - 2005) توفير نحو 329 ألف فرصة عمل جديدة.

تقديرات معدلات البطالة بالمملكة العربية السعودية

	معدل البطالة	المصدر	معدل البطالة	المصدر
99 ـ 2000	10 ـ 15٪	مصادر مختلفة	–	–
2001	38 , 8٪	مصلحة الإحصاءات العامة	–	–
2002	7 , 6٪	الكردي، 2003	3 , 28٪	مؤسسات حكومية وأهلية
2003	15٪	البنك السعودي الأمريكي	14٪	مجلس القوى العاملة
2003	1 , 8٪	البنك الدولي، 2003	9٪	صندوق النقد الدولي 2003

ويقدر عدد العاملين في القطاع العام المدني بحوالي 5 , 668 ألف موظف في عام 1999، مقارنة بحوالي 520 الف موظف في عام 1990، حسب إحصاءات وزارة الخدمة المدنية. ويمثل السعوديون حوالي 85٪ من العاملين في هذا القطاع مقارنة بحوالي 68٪ في عام 1990 (وزارة التخطيط).

أما بالنسبة إلى القطاع الخاص، فيقدر عدد العاملين المسجلين في سجلات التأمينات الاجتماعية بحوالي 5 , 1 مليون عامل في عام 1999، مقارنة بحوالي 12 , 1 مليون في عام 1995، ويبلغ عدد المسجلين ضمن هذه الأعداد من السعوديين 137 الف في عام 1995، وقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى 209 آلاف في عام 1999 أي بزيادة قدرها 53٪، والى 249 ألفاً في عام 2003 .

اما الوافدون فقد بلغ عدد المسجلين حوالي 984 ألف عامل في عام 1995، و ارتفع هذا العدد في عام 1999 ليصل إلى حوالي 3 , 1 مليون أي بزيادة قدرها 32%. و يقدر عدد العاملين غير المسجلين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية بحوالي 5 ملايين عامل. ويعمل معظم هؤلاء في مؤسسات صغيرة أو مهن حرة.

وتشير دراسات وزارة التخطيط إلى أن القوة العاملة السعودية ستزداد من 2 , 3 مليون عامل في 2000 إلى 4 ملايين في عام 2005، و بمعدل نمو سنوي مقدارة 69 , 4% في المتوسط و إلى 8 , 3 مليون عامل في عام , 2020 و باستخدام هذا المعدل فإن القوى العاملة السعودية سيبلغ عددها في 2020 حوالي 5 ملايين عامل، و في عام 2030 حوالي 5 , 12 مليون عامل.

دولة الكويت

ارتفعت البطالة بين الكويتيين إلى 6238 مواطناً عام 2001 من 2449 عام 2000 (الشال 2002). وكانت آخر إحصاءات السكان والعمالة الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفيد أن عدد السكان الإجمالي في الكويت قد بلغ نحو 309 , 2مليون نسمة في نهاية عام 2002، وبزيادة 1 , 4% عن مستوى نهاية عام 2001، وتعتبر هذه الزيادة الموجبة والعالية هي الأولى منذ نهاية عام 1998، وبلغت الزيادة المطلقة للسكان نحو 8 , 91 ألف نسمة، ولعل من المهم أن نذكر بأن زيادة غير الكويتيين كانت أعلى وبلغت نحو 1 , 51 ألف نسمة خلال النصف الثاني مقابل نحو 3 , 12 ألف نسمة خلال النصف الأول من السنة.

ولا نعرف ما إذا كان الهبوط ثم الارتفاع المتواضع حتى نهاية النصف الأول ثم الارتفاع الكبير خلال النصف الثاني من عام 2002، يعنيان الانتهاء من حقبة تنقيح البيانات أم أنه ارتخاء في السياسات السكانية يشمل احتمال نشاط تجارة الإقامات. ويعتبر حجم السكان الحالي هو الأعلى على الإطلاق، إذ كان عدد سكان الكويت في منتصف عام 1990 نحو125 , 2 مليون نسمة.

تقديرات معدلات البطالة بدولة الكويت

	عدد العاطلين	المصدر	معدل البطالة	المصدر
2000	2499	تقرير الشال، 2002	–	–
2001	6238	تقرير الشال، 2002	–	–
2002	–	–	8 , 2%	البنك الدولي
2003	19000	د. المشعل، 2003	4 , 6%	تقارير رسمية
2004	–	–	5 , 12%	د. الوهيب، 2003

سلطنة عمان

رغم أنّ سلطنة عمان تعاني كغيرها من دول الخليج العربية، من تنامي مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة، إلا أنه يحسب لها أنها من أنجح دول المنطقة على مستوى توطين الوظائف، مستندة في ذلك إلى ثقافة لا يستنكف فيها العماني من شغل أي وظيفة، ونظام تعليمي فتيّ يحاول في السنوات الأخيرة الأخذ بعين الاعتبار مهمات التدريب والتكوين (CNNبالعربية، 2003).

ووفقاً لتقارير منظمة العمل الدولية، يتجاوز عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي خمسة وعشرين مليوناً، النسبة الأقل منهم في دول الخليج. ومن ضمن دول الخليج تبدو عُمان من الدول التي تعاني البطالة رغم استباقها جيرانها إلى توطين الوظائف. ومقارنة بجيرانها تبدو عُمان من أقل الدول التي يعمل فيها أجانب، حيث يبلغ عددهم نصف مليون شخص. ويعتبر هذا الرقم ضئيلاً مقارنة بعدد السكان عامة، إذا ما تمّ الأخذ بعين الاعتبار مقارنة أرقام بقية دول الخليج، أو نسب العمالة الوافدة من بين عدد السكان. وتؤكد سلطنة عُمان أنه لا توجد بطالة حقيقية في البلاد، حيث تشيرالأرقام الرسمية إلى أن عدد العاطلين عند عشرين ألف فقط، في الوقت الذي يعيش في البلاد نصف مليون أجنبي.

تقديرات معدلات البطالة بسلطنة عمان

	عدد العاطلين	المصدر	معدل البطالة	المصدر
2000	20000	أرقام رسمية	4,9%	القيسي، 2003

دولة الإمارت العربية المتحدة - أبوظبي

بلغ معدل البطالة في إمارة أبوظبي خلال العام 2002، ما نسبته4,1%، في حين كان 4%، (وفق البيانات الخاصة بنتائج التعداد الشامل للسكان الذي جرى عام 2001) وظهرت نتائجه في العام 2002 .

تقديرات معدلات البطالة بدولة الإمارات العربية المتحدة

أ -أبوظبي

	عدد العاطلين	المصدر	معدل البطالة	المصدر
2001	-	-	4%	التعداد الشامل للسكان 2001
2002	10868*	التعداد الشامل للسكان 2001	4,1%	التعداد الشامل للسكان 2001
2003	-	-	3,2%	البنك الدولي

* العاطلون من المواطنين، أما مجموع العاطلين فبلغ 27205 ×× على مستوى دولة الإمارات ككل.

وقال بطي أحمد القبيسي مدير الشعبة الاقتصادية بدائرة التخطيط بأبوظبي إن هذا المعدل يعد منخفضاً لدى مقارنته بمعدلات البطالة في الدول المجاورة حيث يبلغ في البحرين 15%، وسلطنة عمان 9 , 4% بينما يقدر عربياً بنحو 15% وفي الاقتصادات المتقدمة بنحو 6% (الوطن، 2003).

وأضاف القبيسي أن إجمالي قوة العمل في أبوظبي بلغ نحو547 , 665 شخصاً، بينما بلغ إجمالي المتعطلين205 , 27 أشخاص، وبلغ إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل5431 شخصاً والمتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل 774 , 21 شخصاً. وأوضح أن إجمالي المتعطلين من المواطنين في أبوظبي بلغ نسبة 40 , 1% من إجمالي المتعطلين في الإمارة ومن الوافدين 307 , 16 أشخاص بنسبة 9 , 59%، مشيراً إلى أن عدد المتعطلين من الذكور بلغ نسبة 1 , 65%، من إجمالي المتعطلين منهم 377 , 7 شخصاً من المواطنين بنسبة 7 , 67%،بينما بلغ إجمالي المتعطلين من الإناث461 , 10 متعطلة بنسبة 5 , 38% منهن3521 مواطنة بنسبة 2 , 32% من عدد المواطنين المتعطلين. وذكر القبيسي أن ارتفاع نسبة البطالة في قوة العمل المواطنة يعكس الوضع الذي كان عليه الحال وقت إجراء التعداد خلال الفترة من 30 أكتوبر إلى 15 نوفمبر من عام 2001 مؤكداً ضرورة التركيزعلى نشر وحساب معدل البطالة بانتظام.

ب. على مستوى الدولة

على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة ككل، قدر البنك الدولي (سبتمبر، 2003)، أن معدلات البطالة تعتبر واحدة من أدنى المعدلات في المنطقة. حيث قدرت معدلات البطالة بين المواطنين بنحو 3 , 2% فقط.

مملكة البحرين

مرت بيانات معدلات البطالة في البحرين بتغيرات دراماتيكية منذ بدء السلطات التحدث عن ظاهرة البطالة في ظل البرامج الإصلاحية لملك البحرين الذي يتطلب المزيد من الشفافية في توفير المعلومات حول أداء متغيرات الاقتصاد الوطني.

ففي عام 2001، بين وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالبحرين أن حجم البطالة الرسمي بين المواطنين البحرينيين وصل إلى رقم قياسي، إذ زاد على 600 , 9 شخص في أبريل2001 (الاقتصاد و الاعمال،2001).

تقديرات معدلات البطالة بمملكة البحرين

	معدل البطالة	المصدر	معدل البطالة	المصدر
2001	9670*	الشعلة، أبريل 2001	3,1%*	-
2001	15797 بنسبة 12,4% للبحرينيين	وزارة العدل والشؤون الاجتماعية، نوفمبر 2001	15%	مصادر غير رسمية
2002	17400	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	-	-
2003	30000	وزير العمل والشؤون الاجتماعية، يناير 2003	15%	سمو ولي العهد 16/ 1/ 2003
2003	9000	وزير العمل والشؤون الاجتماعية، يناير 22/ 11/ 2003	-	-

* العاطلون من المواطنين، أما مجموع القوى العاملة فبلغ 307 آلاف شخص، حسب التعداد السكاني لعام 2001 .

وقال وزير العمل والشؤون الاجتماعية، عبد النبي الشعلة إن "عدد الباحثين عن عمل زاد إلى 9,670 شخصاً في 25 أبريل 2001 وهو أعلى معدل منذ عدة سنوات". وأكد الشعلة أن البحرين تحتاج إلى إعادة تنظيم قواها العاملة وجذب الاستثمارات وإقامة مشروعات من أجل توفير مزيد من الوظائف للبحرينيين. وتمثل البطالة المسجلة 3,1% من القوة العاملة البالغة 307 آلاف فرد في البحرين التي يبلغ عدد سكانها حوالي 666 ألف نسمة ثلثهم من الأجانب. في حين تقدر مصادر غير رسمية نسبة البطالة بأكثر من 15% من إجمالي عدد اليد العاملة المحلية نظراً إلى وجود عاطلين غير مسجلين لدى وزارة العمل.

كما بحثت الحكومة في أبريل 2001، سبل تدريب وتشغيل البحرينيين، في سبيل الوصول إلى حلول ملائمة لهذه القضية، معلنة عن تخصيص 25 مليون دينار بحريني (66 مليون دولار) لبرنامج يهدف إلى توفير التدريب الضروري للبحرينيين، في إطار جهود حكومية لمساعدتهم في الحصول على وظائف. وكان حوالي 300 بحريني يبحثون عن عمل قد تجمعوا عند مقر وزارة العمل للمطالبة بوظائف. وكان بعضهم مسجوناً لعدة سنوات لمشاركتهم في احتجاجات مناهضة للحكومة اندلعت عام 1994 بعد تجمع مماثل.

ويمثل العمال الأجانب 60% من القوة العاملة في البحرين ومعظمهم من العمال غير المهرة ذوي الأجور المنخفضة الذين يأتون من شبه القارة الهندية والفلبين. وتحاول الحكومة معالجة البطالة المتزايدة التي كانت السبب الأول وراء احتجاجات مناهضة للحكومة بين عامي 1994 و1998 في هذه الدولة الخليجية الصغيرة.

في مطلع 2002، ذكرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البحرين (9/ 1/ 2002) أن عدد العاطلين عن العمل في البحرين في نهاية نوفمبر 2001 بلغ 15,797 شخصاً يشكلون 12,4% من إجمالي القوة العاملة البحرينية البالغة 127,121 شخصاً. إلا أن مسؤولاً رفيع المستوى في الوزارة قال لوكالة الصحافة الفرنسية إن هذه الأرقام التي تفوق التقديرات السابقة لمعدلات البطالة في البحرين لا تستند إلى مؤشرات عملية في سوق العمل باستثناء أعداد الداخلين الجدد إلى السوق من خريجي المدارس. وقال التقرير الذي حصلت وكالة الصحافة الفرنسية على نسخة منه إن عدد العاطلين عن العمل قد بدأ في الارتفاع، منذ الإعلان عن صرف مساعدات للعاطلين عن العمل في مايو 2001، حيث بادر الآلاف للتسجيل لدى الوزارة للاستفادة من المساعدات وخصوصاً النساء.

وأوضح التقرير أن أكثر من 24 ألف مواطن تقدموا إلى وزارة العمل للتسجيل كباحثين عن عمل للاستفادة من المكرمة الأميرية الخاصة بالعاطلين عن العمل. وأضاف أن مساعدات صرفت لـ 14,847 مواطنا من هؤلاء بين مايو وأكتوبر 2001، وبعد أن تم التحقق من جميع الحالات، مشيرا إلى أن جهود الوزارة في التوظيف والتدريب أدت إلى انخفاض عدد المستفيدين من المساعدات إلى 10,031 مواطناً. ويبلغ حجم البطالة في هذا التعداد136,16 شخصاً، أي 12,7% من القوة العاملة المواطنة التي يبلغ حجمها 127,121، أي 5,2% من إجمالي القوة العاملة في البحرين (مع الأجانب) البالغ حجمها حسب التعداد308,341 نسمة.

وفي مارس من عام 2002، قال مسؤولون بحرينيون إن عدد العاطلين عن العمل في البلاد ارتفع في نهاية العام الماضي إلى رقم قياسي ليبلغ17,400 رغم جهود الحكومة لوقف الزيادة المستمرة في عدد العاطلين عن العمل. وأظهرت أرقام صدرت عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن عدد النساء الباحثات عن عمل حسب سجلات وزارة العمل بلغ 11,121 مما يشكلون أو 64% من المجموع الكلي للعاطلين (الاقتصاد و الأعمال، 2002).

ويرى دبلوماسيون ومسؤولون أن البطالة في البحرين هي قضية اجتماعية متنامية ولكن لا يوجد حل يلوح في الأفق رغم الخطوات التي اتخذتها الحكومة للسيطرة على المشكلة. ومن ضمن هذه الخطوات منع الأجانب من العمل في بعض المهن وتقديم برامج تدريبية للباحثين عن عمل.

وفي تصريح للدكتور مجيد بن محسن العلوي وزير العمل والشؤون الاجتماعية (الأيام 22/ 11/ 2003)، أكد أن عدد العاطلين المسجلين في الوزارة يبلغ 9 آلاف عاطل لذا فإنه يوجه إليهم دعوة صادقة للانخراط في برامج التدريب والتوظيف التي تطرحها الوزارة من أجل الانخراط في العمل بالقطاع الخاص الذي تتوفر به فرص عمل كبيرة.. ويقول أن مشروع السيطرة على البطالة جاء بعد دراسة قبل تقديمه لمجلس الوزراء وهو يتمحور أولاً في مجلس الموارد البشرية ممثلاً في الحكومة والقطاع الخاص والعمال وبعض المتخصصين. وتنبثق من هذا المجلس 4

هيئات هي التوظيف، والتدريب، والضمان الاجتماعي، والتفتيش العمالي.

وأما المحور الثاني فيتمثل في التأمين الذي يحمل عدة أشكال H همها التأمين ضد التعطل، ومدّ مظلة التأمينات على كل الشركات، وتوحيد مزايا التأمين. ويقول وزير العمل إن مجلس الوزراء وافق على الموضوع من حيث المبدأ لجعل القطاع الخاص مركزاً لجذب العمالة وقد وضع الخبير الإكتواري التكاليف والتبعات لتوحيد المزايا وتم الانتهاء من الموضوع وهو في طور المتابعة. أما مجلس الموارد البشرية فقد تم إقراره من مجلس الوزراء ونحن بانتظار صدور المرسوم الملكي لتكوين المجلس ومرسوم آخر من مجلس الوزراء بتعيين أعضائه، وفيما يخص توحيد مزايا التأمينات أو مدّ المظلة التأمينية على كل الشركات فإنه بعد سنة من الآن سيتم مد مظلة التأمينات على بعض الشركات، وبعد سنة ونصف ستمتد المظلة إلى كل الشركات في البحرين فلدينا قطاع يضم حوالي 78 ألف عامل يمثلون ربع سوق العمل تقريباً منهم 1% فقط بحرينيون. وأرجع السبب في النسبة الضئيلة إلى عدم توفر مظلة تأمينية على هذا القطاع.

دولة قطر

تعتبر قضية البطالة قضية معقدة - حالها حال بقية دول مجلس التعاون- خصوصاً أن عدد العاطلين عن العمل في قطر قد بلغ 12 ألفاً و615 عاطلاً عن العمل منهم 5 آلاف و358 قطرياً (حسب ما أوضحه مسح القوى العاملة الذي أصدرته في عام 2002 الأمانة العامة لمجلس التخطيط بالتعاون مع وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان).

وأوضح المسح عدم وجود تفاوت كبير في عدد العاطلين عن العمل بين الذكور والإناث حيث بلغ العدد لدى الذكور 6 آلاف و137 عاطلاً منهم ألفان و309 قطريين في حين بلغ العدد لدى الإناث 6 آلاف و478 أنثى منهن 3 آلاف و49 قطرية، وعلى الرغم من أن تلك الأعداد تعتبر مرتفعة في مجتمع كالمجتمع القطري حيث يقدر مجموع السكان بالدولة بـ 593 ألف نسمة فقد برز عدد من الأسباب ليس أقلها رفض القطريين العمل في القطاعين الخاص والمختلط بواقع ألفين و465 قطرياً وقطرية. وحسب مسح القوى العاملة فقد تباينت الأسباب بالنسبة إلى القطريات واللاتي يشكلن غالبية العدد بمجموع ألف و998 قطرية حيث كان الاختلاط في العمل بالقطاعين الخاص والمختلط أبرز الأسباب وبواقع ألف و516 قطرية ويأتي الوضع الاجتماعي كسبب ثان وبواقع ألف و55 قطرية، كما رفضت 361 قطرية العمل بالقطاعين نظراً إلى قلة الأجر، و313 بسبب ساعات الدوام و203 قطريات رفضن العمل بالقطاعين نظراً إلى توقيت العمل و86 نظراً إلى بعد العمل عن المسكن و57 لعدم إجادة اللغة الإنجليزية و49 لأيام العمل و36 لمزايا التقاعد.

أما فيما يخص أسباب رفض القطريين للعمل بالقطاعين الخاص والمختلط فقد جاءت قلة الأجر في مقدمة الأسباب وبواقع 235 قطرياً يعقبه ساعات الدوام بواقع 145 قطرياً فأيام العمل وبواقع 93 قطرياً. كما رفض 86 قطرياً العمل في القطاعين بسبب الوضع الاجتماعي و53 لسبب

مزايا التقاعد و40 لبعد العمل عن المسكن و37 لتوقيت العمل و29 لعدم إجادة اللغة الإنجليزية. وقد بين المسح أن عدد القطريين الذين عرض عليهم العمل في القطاعين الخاص والمختلط بلغ 149 قطرياً وقطرية في حين لم يعرض العمل على ألفين و754 قطرياً وقطرية يعانون البطالة. ومن بين القطريين العاطلين عن العمل من حملة الثانوية العامة ألف و299 قطرياً وقطرية التحقوا بدورات تدريبية لتنمية مهاراتهم كي تتوافق مع احتياجات سوق العمل في حين لم يلتحق ألف و495 قطرياً وقطرية، وفيما يخص الدورات التي التحقوا بها فقد التحق 343 قطرياً وقطرية بدورات لغة إنجليزية وألف و217 قطرياً بدورات حاسب آلي، كما التحق 189 قطرياً بدورات سكرتارية والتحق 561 قطرياً بدورات طباعة، وأبدى ألف و260 قطرياً ممن يعانون البطالة وغير الحاصلين على مؤهل ثانوي استعدادهم للعمل في المجال الحرفي في حين رفض ذلك ألف و305 قطريين وقطريات.

المحور الثاني

- ٢ -

التأمين ضد البطالة أو التأمين ضد التعطل

خلفية:

بدأ أول مشروع للتأمين في مدينة بازل السويسرية عام 1789، وفيما بعد، فإن عدداً من نقابات العمال في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا تبنت خططاً اختيارية للتأمين ضد البطالة. وقد ساعدت مثل هذه الخطط الأشخاص القادرين على العمل بالأجر ولكنهم، في أوقات معينة، قد لا يجدون عملاً دون أن يكون ذلك نتيجة تقصير منهم.

وفي عام 1911، أنشأت المملكة المتحدة أول نظام تأمين إجباري ضد البطالة. وبعد الحرب العالمية الاولى (1914-1918)، بدأ هذا النظام في المملكة المتحدة بدفع مختلف أنواع الإعانات للعمال العاطلين، وقد أطلق عليها عامة الإنجليز «صدقة قليلة» على سبيل السخرية. وهناك نحو 40 دولة معظمها في أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا لديها نماذج مشابهة.

في مصر وفي مجال التأمين ضد البطالة تم توفير إعانة بطالة من خلال إنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعمال يتم تحويله من خصم 1%من إجمالي الأجور السنوية وبدأ الصندوق نشاطه اعتباراً من أول أغسطس 2002، بعد صدور القانون 156 لسنة 2002 الذي يقضي بتقديم إعانة للعاملين الذين يتوقف صرف أجورهم بسبب إغلاق المنشآت أو تخفيض أعداد العمالة المؤمن عليها على أن تصرف الإعانة لمدة 6 شهور بواقع 75% من الأجر الأساسي بحد أدنى 150 جنيهاً وحد أقصى 1000 جنيه شهرياً (الاستعلامات، 26/ 12/ 2002).

في الصين بلغ عدد المشتركين فى التأمين ضد البطالة حتى نهاية الربع الأول من عام 2002 أكثر من مئة مليون شخص مع بلوغ معدل التغطية 6 , 76 %. أوضحت إحصاءات وزارة العمل والضمان الاجتماعى أن في الصين حالياً 3 ملايين و826 ألفاً من منتظري العمل يتمتعون بمعاملات التأمين ضد البطالة (الشعب،4/ 5/ 2002).

وفي بعض المقاطعات والبلديات الصينية مثل شانغهاي وتشجيانغ وقوانغدونغ وجيانغسو وشاندونغ وبكين أصبح التأمين ضد البطالة ضماناً رئيسياً لمعيشة العمال والموظفين المسرحين ومنتظري العمل حيث بلغت نسبة الضمان أكثر من 75 %.

نماذج التأمين ضد البطالة: التأمين ضد البطالة وسيلة لدعم دخل العاطلين الذين يبحثون عن عمل، وفيه نجد العمال العاطلين يحصلون على مبالغ نقدية أسبوعية أو شهرية لفترة محددة في العادة، في حالة البحرين هناك فترة 6 أشهر مقترحة. ومع ذلك، فإن لدى معظم الدول الصناعية

مشروعات تأمين ضد البطالة.

الضمان الاجتماعي ضد التعطل-البحرين مثالاً: في ما يلي نستعرض موضوع الضمان الاجتماعي وتحديداً الضمان ضد التعطل، من أجل السعي لإيجاد الحل لمشكلة البطالة، ومحاولة إبراز أكبر لهذه القضية ولآثارها، وطرح بعض الحلول والدفع باتجاه تطبيق هذه الحلول ومن ثم نطرح بعض التصورات للنقاش والحوار للوصول إلى رؤى مشتركة تمثل حل لهذه الظاهرة بشكل عام.

تفعيل التأمين ضد البطالة مطلب شعبي في البحرين

عندما طرحنا السؤول التالي: هل تفعيل التأمين ضد البطالة سيساعد على حل هذه المعضلة (مارس 2003)؟ كانت النتائج كما يلي:

نعم، ويجب عدم تأخيرة	(141)%61,04
لا أعتقد ذلك	(72)%31,17
لا أدري	(18)%7,79
مجموع الأصوات: 231	

بوجود الضمان الاجتماعي تتكامل الأنظمة: الفكرة الأساسية التي تقف خلف فكرة الضمان الاجتماعي بشكل عام والضمان ضد التعطل هي حالة كمال النظام، أي نظام يريد أن يعطي لنفسه صلاحية إدارة شؤون الناس لابد أن يضع صيغة متكاملة يلبي فيها احتياجات كل شرائح المجتمع حتى يكون له الصفة الشرعية في أن يقول أنا نظام معين عندي حلول وصيغة معينة لإدارة شؤونكم.

فأي نظام يجب أن يتكامل، ولا يتكامل إذا لم يكن هناك ركن الاهتمام بالناس الذين يضعفون في المجتمع. ومن هنا تأتي فكرة الضمان في النظريات الدينية والعلمانية، وعلى النظام أن يوفر الضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة في المجتمع. وهناك مساحات متعددة للضمان الاجتماعي كالضمان ضد الشيخوخة، والضمان الصحي، والضمان التعليمي، والضمان المخصص للأسر محدودة الدخل.

وهناك أيضاً ضمان ضد التعطل، (سلمان، 2003) والبطالة الآن قد لا تكون بإرادة شخصية، فهذه التركيبة التي تسمى الدولة بحدودها الجغرافية وقوانينها التي تحكم وتنظم سوق العمل قد

تجعل الشخص عاطلاً عن العمل دون رغبته، وبالتالي فالدولة مسؤولة بشكل أو آخر ضمن عوامل متعددة عن ظاهرة البطالة، فالنظام يجب أن يتحمل مسؤوليته، لا وجود لنظام كامل، في النتيجة النهائية، النظام حينما يعجز عن الحلول المثالية فإنه يضع حلولاً للسلبيات، الحل هو وجود عمل لكل عاطل، ولكن هذا الحل غير موجود في كل العالم ، وإن وجد فهو غير كامل إذ يعتمد على النمو الاقتصادي الهائل مع توفر ظروف أخرى، فالحالة العامة أنه دائماً هناك بطالة، في ظل هذا النظام، الاقتصاد الحديث هكذا، والعلاج أن تحل السلبيات وواحدة منه الضمان ضد التعطل.

الضمان الاجتماعي، البحرين كمثال، وفقاً للقانون البحريني على سبيل المثال، في دستور البحرين لعام 1973 و2002 أن الدولة تكفل العاطلين عن العمل وتوفر الضمان ضد الشيخوخة، وهذه الفقرة أيضاً تذيل بأن هذا الضمان يجب أن يحقق الحياة الكريمة لمن يغطيهم الضمان، وهذه إضافة صحيحة، المادة صحيحة وقد أتت في ظل الفهم الصحيح للدولة وهذه الفقرة مكملة لهذه المادة. هذا هو المستند الأول محلياً.

أما المستند الآخر فهو نظام التأمين الاجتماعي البحريني الصادر في سنة 1978، الذي أوجد في البند الرابع أيضاً فكرة الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل ولكن في تاريخ صدور القانون ألحق به شرح بأنه تعطل هذه المادة مؤقتاً، ومن باب تجميل هذا التعطيل فلنفرض أن النظام لم يكن جاهزاً حينها بشأن التأمين، أو أن التأمين لم يكن قضية ملحة حينها، فتم تعطيل هذه المادة، ولكن الآن مضى على هذا التعطيل خمس وعشرون سنة وهي مادة بالإضافة إلى المادة الدستورية مادة قانونية توجب على الدولة مسألة الضمان.

الضمان الاجتماعي وفق القوانين الدولية، توصي الضمانات من الأمم المتحدة وغيرها بضرورة زيادة نسب الصرف على الضمان الاجتماعي وهناك قفزات في دول العالم أجمع، وخصوصاً في الدول المتقدمة من سنة 1988، إلى 2000تبين حجم الزيادة في الضمان الاجتماعي وهذه الفكرة تعتبر واحدة من إيجابيات النظام الغربي الرأسمالي الجشع، فهو مصمم لخدمة رأس المال بدرجة كبيرة، ولكن من أجل أن يستمر في حفظ مصالح رأس المال أيضاً وجد أنه لابد أن يحسن من واقع الضعفاء باستمرار، وهذا ما وقف في وجه الثورات التي تحدث عنهاماركس في الغرب، فوفق نظريته أنه ونتيجة للفوارق بين العمال وأصحاب العمل ستحصل هنا ك ثورات تعيد تركيب الميزان الاجتماعي، وما قام به الغرب من خلال الضمان الاجتماعي وغيره أنه فتح للعمال مجالاً للتقدم وحلت المشكلة بهذا النوع ولم تصل إلى مرحلة الجدلية والتغيير، فعلى الرغم من أن صاحب الثمانين مليار دولار يصبح عنده مئة مليار ولكنهم يتجهون أيضاً إلى هذه الطبقات التي تسحقها الحياة المادية والرأسمالية فتدفع لها المزيد من الموارد بحيث ترفعها، لذلك دائماً يزيد الضمان الاجتماعي. عدم وجود الضمان في بريطانيا مثلاً يسبب اضطرابات، لا مجال لغير ذلك، بهذه البساطة، فالنظام الغربي الرأسمالي يعالج هذه القضية – حتى ولو من غير البعد الإنساني وفيه بعد إنساني– من واقع المصلحة ولهذا ترتفع نسبة الضمان

الاجتماعي في هذا النظام.

تحتل لكسمبورغ وفرنسا والسويد والدانمارك وبلجيكا أفضل سجل في الضمان الاجتماعي وبعدها تأتي أمريكا وبريطانيا ودول أخرى في السياق الثاني، أما دولنا فهي في الخط الثالث، هذا الخط الذي يوصف بأنه ذو وضع مأسوي في مسألة الضمان الاجتماعي، ولذلك يوصي التقرير الصادر من الجهات الدولية بضرورة الاهتمام بالطبقات المحرومة وإيجاد برامج كفيلة بتضييق الهوة بين المجتمع الغني والفقير، وفكرة الضمان الاجتماعي تعد واحدة من علامات نجاح واستقرار الأنظمة الغربية الديمقراطية.

يجب أن لا يدفع الضمان نحو التكاسل: نأتي إلى فكرة الضمان الاجتماعي ضد التعطل مجدداً لنقول بأنه من ضمن الأفكار الأساسية لهذا النظام أن الضمان ليس من أجل تشجيع البطالة، يجب أن لا يكون من أجل تشجيع البطالة، بل لأن البطالة موجودة ولا يمكن التخلص منها فلذلك ندفع الضمان، ويجب أن يكون الضمان باعثاً للعمل وليس للبطالة، هذا موجود في مجموعة أنظمة، حيث يجد العاطل نفسه في حال أفضل من العامل، ولهذا يظل عاطلاً لمدة خمس عشرة سنة مع وجود أنظمة مراقبة.

حكومة العمال في بريطانيا وخلال ثماني سنوات حاولت أن تدفع باتجاه التشجيع أكثر على العمل وأن العامل له مميزات على العاطل، هذه المسألة مقطوع بحقانيتها وضرورتها، يجب أن يطبق الضمان الاجتماعي بحيث يشجع على العمل لا التكاسل.

من يستحق الضمان ضد التعطل؟ يستحقه الباحث عن عمل، الناس الذين يبحثون عن عمل هم الذين يستحقون، الناس الذين تم تسريحهم تحت ظروف قهرية، ولكن يشترط في هؤلاء أنهم في حال بحث جدي عن العمل من خلال الوسائل المتاحة، ففي بريطانيا هناك بعض المراكز المختصة التي يفرض على الباحث مراجعتها في كل أسبوعين، وهناك يسأل عن سعيه وبحثه عن العمل وهل قرأ الصحيفة الفلانية التي تحوي وظائف وغير ذلك.

المسألة الثانية أن يوفروا دورات تدريبية بشرط أن تكون حقيقية، فأنت مشكلتك أنك ما عندك عمل لعدم وجود مؤهلات لعدم قدرتك على الكتابة أو استخدام الكمبيوتر وغير ذلك، المهاجرون جزء من مشكلتهم اللغة فيدخلونهم دورات لغة، ومن لا يعرف استخدام الكمبيوتر يدخل دورات كمبيوتر، فالإنسان يقبل أن يتعلم، أنت بهذا المستوى لا وظيفة لك، فيجب أن تتعلم، فيصبح من ضمن الشروط أنه يقبل التعلم الجدي، لا أن توفر له دورة هكذا من أجل شغل الناس صحفياً وإعلامياً، المطلوب دورات مبنية على مسح سوق العمل، دورات حقيقية أسبوعين شهرين أو أكثر وعلى الإنسان العاطل أن يقبل الدخول في دورة جادة يتعلم من خلالها.

المسألة الثالثة قبول الوظيفة، العاطل عنده المؤهل والوظيفة متوفرة لأنه معلن عنها مثلاً، في نفس المنطقة يوجد مكان لعرض الوظائف الموجودة، فتعرض وظيفة، إذا كانت الوظيفة مناسبة

تعتبر نقطة سلبية إذا لم يقبل الوظيفة، ما الذي دفعك لرفض الوظيفة، بشرط أن تكون مناسبة، هذا ما يشتكي منه الشباب، في أنه إذا رفضت ثلاث وظائف لن تحصل على معونة، ولكن الوظائف مئة وعشرون ديناراً من غير مواصلات، في النتيجة لابد أن تكون الوظيفة مناسبة، يجب أن تكون الوظائف متناسبة مع سوق العمل الفعلي، يعني ليس هناك وظيفة شاغرة لطيارين مثلاً، فهذا نقبله، وإذا لم يكن هناك أجانب في وظائف مرغوبة فهذا نقبله أيضاً، ولكن الأجنبي الآن موجود في وظائف أنا أرغب وقادر على الوصول إليها، وهنا تدخل الثقافة أيضاً، ونحن ندفع باتجاه بحرنة الوظائف، من يعمل في الحفريات والنظافة في بريطانيا بريطانيون، في كل مجتمع يعمل فيه مواطنوه ولكن نحن عندنا وضع استثنائي غير طبيعي أن تكون نسبة العمالة الأجنبية 60%.

مقدار الضمان الاجتماعي: المقدار الذي نتحدث عنه في الضمان الاجتماعي، استناداً إلى الدستور يجب أن يوفر الحياة الكريمة، أنا عندي طاقة للعمل ولكن بسبب كل هذه التركيبة التي تسمى دولة وقيوداً أنا غير قادر على العمل، فيجب أن أعيش بشكل كريم وإذا كنت متزوجاً يجب ألا تحتاج زوجتي أو تشعر بالعوز والفاقة، ولا يحتاج ابني أن يكون وضعه مختلفاً عن التلاميذ في المدرسة، لابد من وجود فارق بين العامل والعاطل ولكن يجب أن تتوفر حياة كريمة للعاطل وترفع عنه ظلم عدم الحصول على وظيفة ويجب أن نعالج الوضع السيئ.

هذا المعدل يدخل فيه الحد الأدنى للأجور، إذا كان الحد الأدنى الواقعي للأجور هو مئة دينار، فأنت كم تفكر في الضمان الاجتماعي، ولعلاج المسألة قد تضرب الحد الأدنى للأجور.

يدخل في كمية هذا الضمان، هذا يعمل أو لا، إذا كان يعمل كم مدة عمله، عشرون سنة الآن سرحته الشركة وتعطل عن العمل بسبب أو آخر، نسبة من الراتب تتوفر للعاطل، العاطل ابتداء له نسبة معينة، عدد أفراد الأسرة عنصر مهم جداً بحيث تكون المنظومة منظمة بحيث تستوعب العاطل كفرد أو كأسرة، إذا لم تغطها بالضمان ضد العمل تغطيها بضمان الأسر المحتاجة، قد يكون عاملاً ومعاشه مئة دينار ولكن لأن عدد أفراد أسرته كبير فيجب أن يحصل على ضمان الأسر المحتاجة، نظام العاطل عن العمل يجب أن يضع بحسبانه المتزوج وكم يجب أن يحصل، وحتى في بريطانيا لا تطالب الزوجة بالعمل، وإذا كان عنده أطفال يحسب لهم أيضاً، يجب أن تكون هناك حياة كريمة للفرد والزوجة والأولاد.

من أين يأتي هذا المال؟ في كل دول العالم بشكل إجمالي، الدول المذكورة أعلاه تتميز بأنها تضخ كميات أكبر، لنأخذ التجربة البريطانية مثالاً، بالنسبة إلى العاطلين عن العمل تتكون من العمال أنفسهم، وفق الضمان الاجتماعي في منظومة الدولة، مفروض على كل عامل في بريطانيا أن يدفع قسماً من مرتبه، وليس قليلاً أيضاً يذهب لخزينة الدولة في هذا المشروع، أرباب العمل يدفعون قسماً، ويبلغ ذلك 3% من الدولة و1% من العامل و1 و% من رب العمل، في كل بلد هناك عاطلون عن العمل.

الضمان الاجتماعي بين الصين والبحرين: في الصين هناك ثلاثة ملايين وثمانمئة وستة وعشرون ألفاً ممن يتلقون هذا الضمان، نسبة البطالة في الصين 1 , 3% بالمئة وفي البحرين 15%، والصين ليست دولة غنية وإنما في تقدم.

الصين ليست دولة رعوية هي تنمو بسرعة ولكن نتكلم عن مليار وربع إنسان تقريباً وهي تفكر في توفير الضمان للعاطلين عن العمل لأكثر من ثلاثة ملايين عاطل، "كيف تعجز حكومة البحرين عن توفير الضمان لسبعة وعشرين ألف عاطل عن العمل" (سلمان، 2003)، "هذا الرقم الذي سمعته في مقابلة وزير العمل، أنت تتكلم عن حق، ليس عن مكرمة، وليس تفضلاً من الدولة، هذا واجب على الدولة أن تقوم به، وأتكلم عن مبلغ زهيد بالنتائج المترتبة على غيابه، النتائج السلبية والإيجابية على وجوده، زهيد"، مئتا مليار جنيه هو الضمان الاجتماعي في بريطانيا وهو يفوق ميزانيات الدول العربية، لأنه ضرورة ولأنه يحفظ المجتمع.

الآثار الإيجابية للضمان الاجتماعي: الضمان الاجتماعي ينتج عنه بعض الآثار الإيجابية، "واحدة منها المساهمة في تعديل الحالة الطبقية التي شهدت في البحرين في الثلاثة عقود الأخيرة انسحاقاً للطبقة الوسطى التي وجدت لحدود السبعينيات، هذه الطبقة الوسطى ليست مرفهة ولكنها تشترك في الحياة الاجتماعية، هذه الطبقة ضربت بشدة، طفل من الأغنياء عنده ملايين، وهناك من يذهب إلى الصندوق الخيري ليأخذ عشرة دنانير، هذا يساهم في انسحاق الطبقة الوسطى" (سلمان، 2003). الضمان الاجتماعي يساهم في "التخفيف من آثار الفقر والتخفيف من شدة الضغط على الطبقة المحرومة"، وبالتالي يساهم في رفع مستوى التعليم على المدى البعيد، فأكثر المتسربين من التعليم من أسر فقيرة، الأب مشغول ليحصل على المئة وخمسين ديناراً، الأم بسبب الفقر غير متعلمة ولا تستطيع أن تتعلم، الابن غير متوفر له ما يتوفر لزملائه، ملابسه ودفاتره، فتتحطم نفسيته، ويصبح من الإغراء أن يحصل على دينار من تغسيل سيارة، "مع وجود الضمان ترتفع نسبة التعليم، وتنخفض السرقات وينخفض التردي الخلقي النابع من الفقر، فالتردي الخلقي قد يكون منبعه الغنى وقد يكون الفقر وقد يكون التأثر بالحضارة الغربية".

وجود الضمان "يقلل كمية الكره على النظام"، كل كلامنا لا يفيد شيئاً، كل كلامنا ومبادراتنا كمسؤولين في الدولة والجمعيات لا تفيد إن أصبح الإنسان يعاني لعدم وجود الضمان الاجتماعي، يصبح هذا الكلام وتصبح المبادرات بلا معنى "وكأن الناس كلها مشتركة في كذبة كبيرة هو ضحيتها، إذا هو مقصر نلومه، لكن ليس السبعة والعشرون ألفاً مقصرين، هذا أنت تغذيه بكره لا وسيلة لإزالته بالندوات وغيرها".

يجب أن تكون هناك حالة تطور للعمال، "ضمان عن التعطل، ضمان ضد التقاعد، هذا ما يجعل المجتمعات لا تنهار ولا تتصادم، هذا يخفف الحدة والاستعداء"، أنا أقول لكم، "أنا أقول للدولة رغم تأثير ذلك في مساحة الحركة الشعبية، تخفيف البارود في البرميل يخففه الضمان

الاجتماعي فهو يمثل مصلحة استراتيجية في الدولة، بعض الناس الذين يفكرون بعقلية الشركة الخاصة وليس الدولة، لا يفكر في ذلك، ولكن من يفكر في الدولة وفي استلام ولي العهد الحكم باستقرار يجب أن يفكر في ذلك، هذه توفر مصلحة وضع بشكل عام وليس للفقراء فقط ".

هذا الضمان الاجتماعي بهذا الأفق الذي تحدثنا عنه هو حق تخلت عنه الدولة في البحرين على سبيل المثال (سلمان، 2003)،من 1978 وفق القانون، وسمحت باستمرار ما يمكن التعبير عنه "بسرقة اللقمة من أفواه الفقراء، وهو تعبير شائع"، هذه العملية بهذه البساطة، "ربما التحليل الذي قلته غلط، ولكن هذا التحليل الذي أومن به هو سرقة لحق هؤلاء الناس"، "ربما لأننا تربينا تربية مختلفة ولكن لو عشتم في دولة تراعي حقوق مواطنيها ولمدة محدودة وتعاطيتم معها يتغير فهمكم وقناعتكم، بصراحة كل المهاجرين للغرب حينما تعطيهم الدولة شيئاً يستغربون، لأن تربيته الحقوقية مختلفة تماماً، لا نعرف أن هذا حق، والآخر يتعامل معك على أنه حق، نحن نظن أنه كرم وغباء، ولكن بعد ذلك نفهم أن ذلك جزء من حقنا، فإذا قلت بأن هذا حق نحن لا نستوعبه، عاطل عن العمل، من حقه في أي منظومة والبحرين منظومتها جيدة، البحرين وفق القانون منظومتها جيدة فلماذا عدم التطبيق، هو سرقة هذا المال من أكثر الناس حاجة إليه ليعطى لأناس آخرين ويصرف في أماكن أخرى، هناك تركيبة لا نريد الخوض فيها ولكن هناك أناساً لهم مرتبات ثابتة حجمها أكبر من حجم الضمان الاجتماعي الذي أتكلم عنه، فهذا حق، بالتعبير العام سرقة لمال هؤلاء الناس، يمكن أن تقول هذا يصرف للدولة، ولكنه سرقة أنا لا أعتقد أن هناك مكاناً أهم من أن تعيش هذه الطبقة بكرامة".

الخاتمة و التوصيات

مما سبق عرضه في الورقة نستطيع الخروج بالملاحظات الهامة التي يجب على دول مجلس التعاون أن تتبناها سواء أكان ذلك على المدى القصير أم المتوسط أم الطويل:

فعلى المدى القصير و المتوسط فإن تطبيق أنظمة التأمين ضد التعطل تكلف أقل بكثير من حجم تحويلات العاملين الوافدين إلى الخارج وتخفف من الضغوط على ميزان المدفوعات و نزف العملة الصعبة للدولة.

أما على المدى الطويل فعلينا أن نبتعد عن الاعتماد على الاقتصاد أحادي المورد-الريعي، وأن نقلل بشكل مدروس من استيراد الأيدي العاملة الأجنبية، جنباً إلى جنب مع تبني و تطبيق أنظمة وبرامج تأهيل و تدريب جادة و حقيقية لتحقيق معدلات توطين مناسبة تقود لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة و بالتالي تحقيق الكثير من المصالح العامة، مثل تقليص حجم البطالة و الجريمة، وإيجاد فرص عمل مستقبلية.

المراجع

1- د. حسين المهدي، ورقة عمل حول البطالة و التدريب، المؤتمر الأول لمنتدى التطوير الوظيفي، دولة الكويت، نوفمبر 2002 .

2-د. حسين المهدي، التنمية البشرية و الاستقرار الوظيفي، ورقة عمل قدمت في منتدى غرفة تجارة وصناعة البحرين، أكتوبر2003 .

3-د. حسين المهدي، البعد الاقتصادي و الاجتماعي و الإنساني للتنمية البشرية، ورقة عمل لمؤتمر التنمية الاجتماعية، صندوق سار الخيري، البحرين، سبتمبر 2003 .

4- د. حسين المهدي، البطالة و التوطين، ورقة قدمت في المؤتمر الثاني لمنتدى التطويرالوظيفي، دولة الكويت، ديسمبر 2003 .

5- د. حسين المهدي، قياس العائد على الاستثمار في التدريب، البطالة و التوطين، ورشة عمل قدمت في دولة الكويت في 17 ديسمبر 2003 .

6- د. حسين المهدي، القروض الاستهلاكية في البحرين، الفقر، البطالة، و التنمية الاجتماعية وحماية المستهلك، ورقة عمل قدمت في جمعية البحرين لحماية المستهلك، نوفمبر 2003 .

7- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، ص 459-460، 1999 .

8- د. حسن العالي، نشرة جمعية التجمع القومي الديمقراطي، 2002 .

9- كلمة سماحة الشيخ علي سلمان في مسجد الصادق (ع)بالقفول في يوم الجمعة 2/ 5/ 2003 .

10- د. مسفر بن عتيق الدوسري، "بعض الآثار الاقتصادية للبطالة والإعانات المالية المتعلقة بها"، اللقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية، جمعية البر الخيرية 2002 .

11- تصريح وزير العمل البحريني لجريدة الوطن السعودية، 31/ 12/ 2002 .

12- صحيفة الشعب اليومية، على الخط، 4/ 5/ 2002 .

13-الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 26/ 12/ 2002 .

مراجع وقراءات إضافية:

1-(Wrswik ورسك) Unemployment, A problem Of policy البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ، 1996، ترجمة جامعة قاريونس-بنغازي، ليبيا.

2- Gut, Pffermann تخفيض أعداد الفقراء في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، يونية 2001، صندوق النقد الدولي، 42-45 .

3- R., Sahay & P.,Mauro P., Casin سياسات الاقتصاد الكلي وخفض الفقر مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2001، صندوق النقد الدولي، 46-49 .

4- E., Sawanson & R., Leete& B., Hammond & G., Gubta التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2000، صندوق النقد الدولي، 14-17 .

5- Christian, Thimann برنامج المساعدات الاجتماعية في ألمانيا: هل من سبيل للإصلاح مجلة التمويل التنمية، سبتمبر 1996، صندوق النقد الدولي 40-43 .

6- F., Coricelle & S., Commander & O., Blanchard البطالة في أوروبا الشرقية مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 1994، صندوق النقد الدولي، 6-9 .

7- Jeffrey , Franks البطالة في إسبانيا: الأسباب والعلاج، مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1995، صندوق النقد الدولي، 12- 14 .

8- A., Adams & S., Wilson هل تنجح برامج مساعدة الأعمال الحرة؟ مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1995، صندوق النقد الدولي، 16-19 .

9- هل تحديد حد أدنى للأجور يخفف من حدة البطالة في دول مجلس التعاون؟ مجلة الأموال أكتوبر-ديسمبر 1999 شركة الاتصالات الدولية-بريطانيا.

10- حوار مع محمد خير ماميس وزير التنمية الاجتماعية الأردني، مجلة الأموال أكتوبر-ديسمبر 1998 شركة الاتصالات الدولية-بريطانيا،76-78 .

11-حقائق كشفها لقاء منظمة العمل العربية، مجلة الأموال أبريل- يونيو 2000، شركة الاتصالات الدولية-بريطانيا،16-18 .

12- لقاء مع وزير العمل السعودي، مجلة الأموال، أبريل-يونيو 2000 شبكة الاتصالات الدولية - بريطانيا،19-20 .

13- دراسة لمصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط، جريدة عكاظ العدد 13130 في 9/ 5 / 1423هـ.

المناقشات

موضوع النقاش: إقامة شبكة تأمينات اجتماعية البطالة وتأسيس نظم تأمينية ضد البطالة

رئيس الجلسة: الدكتور إسماعيل الشطي

معد ومقدم الورقة: الدكتور حسين محمد المهدي

الدكتور إسماعيل الشطي

بسم الله الرحمن الرحيم، نبدأ مناقشة الجلسة الرابعة، وموضوعها " البطالة وتأسيس نظم تأمينية ضد البطالة "، بعد أن حدثنا الدكتور حسين محمد المهدي، وهو اقتصادي ممارس منذ 27 عاماً، ورئيس المجموعة الخليجية العالمية للاستشارات بمملكة البحرين، ورئيس لجنة التدريب وتنمية الموارد البشرية بغرفة التجارة وصناعة البحرين، وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للإعلام بجمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية، عضو مؤسس وعضو مجلس إدارة بجمعية البحرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعضو مؤسس وعضو اللجنة التأسيسية لجامعة البحرين للتخطيط الاستراتيجي، وعضو مؤسس ورئيس صندوق سار الخيري في الفترة من 1992 حتى عام 2000، وهو محاضر في جامعات محلية وأمريكية، وعمل في صندوق النقد الدولي بواشنطن بأمريكا، واشتغل في مجال البحوث والدراسات.

٤-١ الدكتورة موضي الحمود

شكراً للباحث، وبودي أن أوضح نقطة، نحن في الكويت إلى الآن ليس لدينا نظام تأميني ضد البطالة، ما لدينا هو برنامج تعويضي لمن لم يلتحق في سوق العمل بعد التخرج ولا تتوفر له فرصة عمل، فالذين لم يسجلوا في نظام الخدمة المدنية ولا يمكن توفير وظائف لهم مباشرة، يصرف لهم بدل بفئة متزوج وبفئة أعزب لفترة سنة، 12 شهراً، أيضاً نفس الشيء إذا عرضت عليه ثلاث فرص وظيفية ولم يقبل بها يوقف هذا الدعم حتى قبل الـ 12 شهراً، الفكرة أن هناك تكاسلاً، حيث إنه أسيء استخدام هذا النظام، هو أتى ليحقق مصلحة للمواطنين، ولكن مع الأسف، عادة ما يسجل في طلب التوظيف 2000، ومن أول تطبيق النظام قفز هذا الرقم من 2000 إلى 14000، لأنه سجلت أسماء كثيرة أكثرهم من النساء ليتقاضوا التعويض لمدة 12 شهراً ثم يحدث ما يحدث، المهم أن يستفيدوا من النظام، هذه نقطة أردت أن أوضحها.

٤-٢ علي الموسى

بسم الله الرحمن الرحيم، أشكر الأخ الباحث على الجهد، موضوع البطالة، المتعطل هو الشخص القادر على العمل الذي يبحث عنه ولا يجده، لاحظت كلمة قادر غير موجودة هنا.

في الكويت، بسبب أسلوب إدارة منح بدل البطالة ارتفع العدد عندنا وصل إلى 19 ألفاً كما تفضلت الدكتورة موضي.

أحد الأمور التي يجب أن ننتبه إليها في حالة وجود نظام تأميني هو أسلوب إدارته، أثناء دراستنا لأسلوب إدارة بدل البطالة، في إنجلترا بالذات، الشخص هناك لا يجد بديلاً آخر سوى الاصطفاف في شباك البطالة، أي الحصول على التعويض، غير طريقة الكويت وقد كانت خطأ لأننا بدأنا بمعالجة البطالة قبل أي معالجة ثانية لموضوع البطالة، فكان كل ما تحتاجه هو أن تسجل

اسمك وتقول أنا ما حصلت على وظيفة، القضية أصبحت نتيجتها عكسية، نحن لسنا في حاجة إلى تأكيد خطورتها وتناميها وتأثيرها في المجتمع، دائماً نتكلم كما لو كانت القضية هي فنية واقتصادية فقط، ولكن نحن تناسينا أن لها جانباً كبيراً جداً، جانباً سياسياً، وقد تعرض لها الدكتور غباش اليوم. أحد أهم الأمور هو سياسة استخدام العمالة الوافدة (المتاجرة بالإقامات)، كلها على حساب المواطن، فمن أواخر السبعينيات نتكلم عن الحد من استخدام العمالة الوافدة، ليس هناك إرادة سياسية لمعالجة الموضوع، أتصور قبل الكلام عن التأمين على البطالة، هل بالفعل نحن غير قادرين على معالجة البطالة لأسباب هيكلية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية وسياستنا الاقتصادية؟ أنا بدأت أشك أن هناك رغبة سياسية في عدم معالجة هذا الموضوع، وإلا المعالجة معروفة وهي أن تعيد النظر في سياسة استخدام العمالة الوافدة، مثل كثير من الدول، هناك حقوق لرأس المال الوطني للسلعة الوطنية، ولكن ليس هناك حقوق للمواطن العامل، يمكن منافسته وإغراقه مثلما كتب اليوم في بعض الجرائد، بينما لا يسمح لأي رأسمال أجنبي أن يدخل وينافس رأس المال الوطني، ولا يسمح للسلعة الأجنبية أن تنافس السلعة الوطنية، ولكن يسمح للعمالة الأجنبية أن تأتي وتنافس العمالة الوطنية، هذا مكمن الخلل، وهو المدخل الصحي والأساسي للمعالجة، سلطاتنا السياسية كأنها مغيبة عن المخاطر التي تتضمنها مثل هذه المشكلة.

٤-٣ أحمد بشارة

شكراً للأخ الرئيس، وشكراً للدكتور حسين على ورقته الجميلة والمختصرة والمفيدة، وأرجو أن تكون قدوة لأوراق المنتدى فيما يتعلق بموضوعيتها وتشخيصها لقضية محددة وطرحها للنقاش.

سؤالي عن الأرقام التي ذكرها عن نسب البطالة في دول مختلفة في الخليج، يا حبذا لو تقرن بالبطالة في دول أخرى للمقارنة. هناك حسب ما نفهم حد أدنى للبطالة، نسبة معينة في أي اقتصاد حر، أعتقد في الولايات المتحدة هي في حدود 6%، نسبة يمتصها الاقتصاد وقت الانتعاش، وتتضخم في وقت الكساد. فليس هناك اقتصاد يوظف جميع الناس القادرين أو الراغبين في العمل. والبطالة غير المقيسة في الموضوع هي البطالة المقنعة، في الكويت نلمسها، هل الوظيفة الحكومية تعتبر عملاً، هناك آلاف الموظفين على المعاش الحكومي لا يعملون، يشتغلون لمصلحتهم الخاصة. الأسباب التي ذكرت أضيف إليها أسباباً أخرى جوهرية : في هيكل أجور العمالة الوطنية خصوصاً في القطاع الحكومي شوه العمل كله، أصبح مقياس الطلب على الوظيفة هو الراتب الحكومي، وليس الوظيفة بحد ذاتها، بذلك تكون العمالة الأجنبية لا تتنافس مع العمالة المحلية إذا أخذنا في الحسبان معيار الأجور، العامل الأجنبي يقبل بـ 120 ديناراً بالكويت، وهناك آلاف الوظائف بـ 120 ديناراً، ولكن الكويتي لا يقبل بها.

الموضوع الآخر هو الإقبال على المهن، كثير من المهن موجودة ومتوفرة، ولكن من يقبل أن يكون سائقاً على سبيل المثال. أنا أعطي مثالاً عن الكويت، ويمكن في البحرين الوضع مختلف.

الموضوع الأخير، وهو يثار دائماً، هو توافق التعليم مع سوق العمل، أصبحت أرى أن هناك خطأ في فهم هذا الموضوع. فقط الأنظمة الاقتصادية المسيرة هي التي تحاول أن توفق بين التعليم وسوق العمل، أما في الأنظمة ذات الاقتصاد الحر فالعملية ديناميكية، وسوق العمل متغير، والجامعة والمؤسسة التعليمية، لا يمكن أن تجاري سوق العمل بشكل يومي. هناك مهارات وليس من مصلحة النظام التعليمي أن يحاول أن يجاري سوق العمل وإلا خرج النظام التعليمي موظفين وهو غير مقاصده التنموية. العلة التي نواجهها الآن أن النظام التعليمي لا يتوافق مع سوق العمل من حيث المهارات والتأهيل الفكري والإبداعي وليس بالتخصصات. وسوق العمل سريع التجدد بينما النظم التعليمية بطيئة. والدور الأساسي للمؤسسات التعليمية هو قيادة الاقتصاد وخلق أسواق عمل جديدة، وهذا مناف للدعوات القائمة على أن يجاري التعليم سوق العمل.

٤-٤ ناصر الصانع

شكراً الأخ الرئيس، موضوع البطالة في صلب القضايا، في أي إصلاح سياسي، إصلاح اقتصادي، وبالنهاية سنواجه بموضوع سوق العمل والبطالة، اليوم البطالة هي القضية المؤرقة تفضل الدكتور حسين بذكر انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أحب أن أشير إلى كتاب صدر مؤخراً كان لي شرف الاشتراك فيه عن التعليم وأسواق العمل في العالم العربي، في محاولات لاستقراء أسواق العمل، وكيف يمكن للنظام التعليمي أن يخرج مايحتاجه هذا السوق. المشكلة كما أشار الدكتور أحمد بشارة أن سوق العمل احتياجاته متجددة بشكل سريع، والمؤسسة التعليمية جامدة، لذلك نجد أن المؤسسة التعليمية النموذجية في الدول التي فيها أنظمة تعليمية متميزة هي الأكثر التصاقاً بسوق العمل، أذكر في كلية إدارة الأعمال في أوهايو الطلبة الذين يدرسون ماجستير في المرحلة النهائية، لا يتدربون على التعامل في البورصة فقط والأصول، بل يعطونهم محفظة تملكها الجامعة وينزلون إلى السوق يبيعون ويشترون، والجامعة هنا تدخل في مخاطرة كبيرة، ولكن أيضاً التجربة التعليمية التي تتضمنها كبيرة وثمينة، أنت تريد أن تلحق مؤسساتك التعليمية بما يدور في سوق العمل، ولكن هذا لا يكفي، في حالتنا الخليجية هناك مشكلة كبيرة، كما قال الأخ علي موسى، أنه ليس هناك جدية، ليس هناك من يرغب في تبني العمالة المواطنة، نحن في الكويت أنشأنا تشريعاً كما أشارت إليه الدكتورة موضي، أنشأنا لجنة في مجلس الأمة خاصة حتى نتابع هذا التشريع، من ملاحظاتنا الأولية، لا الحكومة لديها جدية رغم أنه صدر من عام 2000، ولا من ناحية التشريع، ولا القطاع الخاص مستعد لأن يتعامل معه تعاملاً حضارياً، أولاً حوافز، ثم صارت نسب بسيطة للتكويت ملزمة، نسب التكويت في شركة كبيرة 1% أو 2%، ثم يقولون إنها نسب عالية علينا، شيء من التعامل باللامسؤولية واللامبالاة في قضايا محورية مثل هذه. الجانب الآخر، كنا نتمنى من القطاع الخاص، أو على الأقل القطاع الخاص الوطني أن يكون لديه تبنٍّ للقضايا الوطنية، لأن القانون يلزمهم أرقاماً معينة من العمالة الوطنية، فأصبحوا

يعينونهم فيأخذون مرتبات ثم يقولون لهم أن يظلوا في بيوتهم، لا شعور وطنياً ولا قيمياً ولا أخلاقياً في التعامل مع العمالة الوطنية، يقول: لا يفهمون، متى أعلمهم؟ متى أدربهم؟ فكيف نزرع روح التبني للعمالة الوطنية؟ أعتقد أن المشوار طويل، نقطة أخيرة، نسبة البطالة المقبولة وغير المقبولة تقاس في الدول التي مجمل عمالاتها من مواطنيها، وليس كما قيل اليوم، فإن عدد فرص العاملين الوافدين 350 ألفاً، والعاطلين من المواطنين 30 ألفاً!

٤-٥ سليمان المطوع

شكراً، الحقيقة أنا أرأس شركة عملها أن تدرب العمالة الوطنية نتيجة القانون 19 لسنة 2000، وأعطينا من العاملين العاطلين عن العمل 500 مواطن ومواطنة، الحد الأعلى للتعليم المتوفر لديهم لا يتعدى الرابعة المتوسط، أي 8 سنوات من التعليم، ووجدنا أن جزءاً كبيراً من الذين تقدموا إلى ديوان الخدمة المدنية كعاطلين عن العمل ربات بيوت لم يكنّ داخل سوق العمل، خصوصاً القادمات من البادية عمرها 20 سنة عندها 5 أولاد وكانت بالبيت، عندما صدر موضوع المكافأة جاءت لتسجل نفسها عاطلة عن العمل لتأخذ المكافأة، ناقشنا موضوع هذه العمالة التي كما نص القانون، لتشجيع العمالة الوطنية على العمل في غير القطاعات الحكومية، وجدنا أن التركيز أنه يجب أن يذهبوا إلى القطاع الخاص، فذهبنا إلى ديوان الخدمة المدنية وقلنا تتشدق الحكومة بكفاءة القطاع الخاص، وكانت تريد أن تنحو منحى القطاع الخاص في الإدارة والكفاءة وفي كل شيء، لذلك عندما ذهبنا إلى القطاع الخاص وجدنا أنه من الصعب إقناعهم بأن يأخذوا عمالة مقدرتها على القراءة والكتابة تقل بكثير عن الحد الأدنى المطلوب للوظائف المفروض أن يدخلوا فيها، ثم إن إمكاناتها لن تساعد القطاع الخاص على أن يتقدم لأنها ليس لديها الحد الأدنى من التعليم لكي يبنى فوق هذا الحد الأدنى مهارات مستقبلية، فالآن نحن نعطيهم المهارات الأساسية، التعامل مع الناس، مع التدريب على استعمال الكمبيوتر لأن هذه هي الأمية الجديدة التي يجب أن تمسح عند الناس، عندما ذهبنا إلى شركتين، شركة توظف 4000 غير كويتي ونسبة العاملين من الكويتيين 2%، وشركة توظف 3500 وسألنا ما هي الأمور التي تبحثون فيها عند من يأتي لديكم للعمل من المواطنين، قالوا الموقف من المسؤولية والالتزام، هذا أهم شرط، لم يتكلموا عن مهارة، لم يتكلموا عن خبرة، لأنه كان لديهم استعداد أن يصرفوا عليه وأن يأخذوا بيده، ولكن طرحوا الآتي: إذا جاءني الكويتي وأساء إلى النظام الذي يحدد علاقته بي، واضطررت لأن أنهي خدماته؟ هل تتدخل الحكومة وتفرضه علي؟ عندهم هذه المخاوف لأنهم رأوا في بعض البنوك أن الحكومة تدخلت كي تعيد من طرد من العمل، هذه هي الأسئلة التي طرحوها.

عندما رجعنا إلى الخدمة المدنية وطلبنا أن يرجعوا إلى التصميم الأصلي وهي المؤسسة التعليمية، سواء التعليم العام أو التعليم التطبيقي أو الجامعة، لأن الدولة هي الممول لهذه الأنشطة التعليمية، فيجب أن يكون تنسيق بينهم، أنا لا أستطيع أن أفرض، وجدنا الأسبوع الماضي في

بريطانيا عندما أثاروا موضوع الإعانة (subsidy) جميع المقالات التي كتبت كلها تصب في أن مخرجات التعليم الجامعي لا تتوافق ولا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

٤-٦ فيصل الزامل

شكراً سيدي الرئيس، اتصل بي ناس قالوا أوقفت شركات النفط رواتبنا، فاكتبوا عنا، فبحثت وتحريت قبل أن أكتب فتبين أن شروط المناقصة تقول يجب تعيين 25٪ كويتيين، سألت هذه الشركات قالوا نحن طلبنا، وهذه وظائف مهندسين، وهؤلاء لا يتركون أعمالهم ويرضون بعقد ينتهي بعد سنة أو سنتين، وبالتالي تعيين غيرهم، فعندما طلبوا رواتبهم قالوا لهم انتظروا المناقصة، انتظروا نحول لكم، فتبين أن المبدأ بالتطبيق تشوه، تحول إلى شيء ثان، وأن الذي يضع هذه المبادئ ينظر إلى القطاع الخاص بطريقة كأنه طوق نجاة، ولا يتعامل معه بجديّة الواقع. أنا أسوق هنا تجربة ماليزيا، إذا انتقلنا بالتأمين من أنه معونة اجتماعية ضد البطالة كما ذكرت الدكتورة موضي إلى أنه تأمين تقاعدي مهني يعطي حوافز للإنتاج، في ماليزيا اتجهت الدولة إلى شركات التأمين، وقالت لن أقتصر على التأمينات الاجتماعية الحكومية، ولكن أيضاً سأدعم المواطن الذي يستعين بشركات التأمين العادية للحصول على تأمين اجتماعي ضد البطالة وأدفع جزءاً معيناً، هنا تنافست شركات التأمين على استقطاب المواطنين للتأمين ضد البطالة بشروط مغرية وبتنافس، وقدم عرض أفضل مما تقدمه الحكومة، لماذا هذا المثال، لأن التأمينات كنظام مهدد، ليس فقط عندنا، بل في فرنسا، في دول كثيرة إعانة وليس محفزاً للعمل وحامياً للقوى العاملة من تقلبات الأسواق، ولذلك فإن إبقاءها على كاهل الدولة محفوف بالخطر، وإذا كنا نتكلم في الكويت عن أنها قد تتعرض للإفلاس نتيجة ما حدث من جانب تشريعي، ففي فرنسا وصلوا إلى هذه المرحلة.

الجانب الثاني، المطالب به القطاع الخاص، إضافة إلى مساعدته لتوفير غطاء تأميني ضد البطالة، موضوع التدريب، دور القطاع الخاص في توفير شهادات مهنية بدورات مركزة ومكثفة مسبقة تكون مطلوبة لدى القطاع الخاص أو لدى سوق العمل، القطاع الخاص يجب أن ننظر إليه بطريقة أكثر مسؤولية، ليس أن نفرض عليه، أو ننتقم منه، نريد مخرجاً ولا نريد أن نتقاذف هذه الكرة.

٤-٧ جاسم السعدون

شكراً الأخ الرئيس، شكراً الدكتور حسين، أذكر في عملنا وشغلنا، أننا دائماً ندعى بأننا منتسبون إلى علم يدعى بالعلم الكئيب، لماذا كئيب؟ لأنه إذا كانت الأمور تسير كما يجب فعليك أن تصمت، ولكن إن كنت تشعر أن هناك مشكلة قادمة تتكلم عن المستقبل، وبالتالي يجب عليك أن تتنبأ مبكراً بما سيحدث، لهذا السبب يقال له العلم الكئيب أو العلم المتشائم، أعتقد أن إحدى أخطر المشكلات التي تواجهنا قضية قنبلة البطالة، والمشكلة أن البطالة من المشكلات التي لها

إسقاط آني، وهي نفسها تحمل آلية زيادة حجمها، لأنها تحمل احتمالات عدم الاستقرار، وعدم الاستقرار بطبعه طارد لخلق فرص عمل، وبالتالي تكبر ذاتياً. أعتقد أن الأرقام المذكورة في الجداول أرقام غير صحيحة، في تقدير البطالة في السعودية اتحاد الغرف يقدرها 25% على سبيل المثال، الوليد بن طلال ذكر رقم 30%، أكثر المتفائلين يقول من 15 إلى 20، السعودية فيها 69 إلى 70 % من جملة مواطني دول المنطقة، وبالتالي هي عمود الخيمة، إذا حصل عدم استقرار في السعودية، علينا أن نتوقع لدينا مثله، هذا ينسحب على كل دول الخليج بلا استثناء، وبالتالي المشكلة التي تواجهنا لماذا يكبر رقم البطالة؟ لأننا الآن لدينا بطالة رغم أن لدينا إمكانات مالية كبيرة، ثم إننا إذا أخذنا الناس خارج سن النشاط 15 سنة وأقل نجدهم 42% ضعف العالم المتقدم، وبالتالي القادمون إلى سوق العمل ضعف الموجودين.

كما أنه تحت ضغط الحاجة وتحت ضغط التقدم، المرأة ستزيد مشاركتها في سوق العمل، الآن في الكويت نسبتها 37% هي الأعلى، ولكن في دول أخرى 15%، وبالتالي قدومها يعني زيادة في جانب الطلب على العمل، إذا أخذنا في الاعتبار أننا اقتصادات مالية عامة، ولن نستطيع أن نحل مشكلة البطالة على المدى المتوسط والطويل هناك حل واحد ليس له ثان، أن تزيد جرعة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 20 إلى30%، الغرض هو خلق فرص عَمل في المستقبل، والسؤال الآن، كيف يمكن في اقتصاد مالية عامة مكبل بنفقات جارية، أن يزيد جرعة الاستثمار إلى هذه النسب؟ هذا مستحيل، وإذا لاحظت أن نمو النفقات العامة مستمر، والحل المؤقت لها نقوم به بشكل خاطئ، وأرد على الأخ ناصر الصانع، أنه أحياناً نحاول أن نحل مشكلة قائمة من خلال إرضاء الموجودين، من خلال حل مؤقت للمشكلة القائمة، وما ذكره الأخ سليمان المطوع صحيح، إن رقم البطالة بالكويت كان 2200 تقريباً، فجأة قفز إلى 21 ألفاً، والسبب أنه بعد أن أعطي الإعانات تعتبر من باب الشرهة أكثر مما هي فقدان القدرة على العمل، المشكلة أننا في مجتمعاتنا نحرم الكذب ولكن لا نجرم الكذب، نحرم السرقة ولا نجرم سرقة المال العام، وبالتالي رخاوة القوانين تؤدي إلى مزيد من الإهدار لهذا المال، مزيد من تكبيلنا بنفقات جارية أكبر، زيادة مخصصات المتقاعدين، زيادة الرواتب والأجور، كوادر هنا وهناك، ونعتقد أننا نخدم هذه الفئة والواقع أننا نقتلها، لأن العامل الوافد في يوم من الأيام عندما يجمع المال سوف يترك البلد ويعيش في أي مكان، من سيدفع الثمن؟ هم هؤلاء البشر الذين نحاول الآن أن نرشوهم لكي نكسبهم، ولكن في المستقبل سيكونون تحت العوز والحاجة، ببساطة نحن ارتكبنا خطأ جسيماً، لم نوفر ما يكفي من وجود قوة مالية لدينا لكي نستثمر لخلق فرص عمل حقيقية في المستقبل، هذا الإنجاز الحقيقي، الإنجاز الحقيقي لن يكون بإرضائهم لزيادة مستواهم الاستهلاكي الحالي، ولكن سيكون بخلق فرص عمل لأبنائهم،حتى لا تتأزم الأمور ويهرب القطاع العام، ويهرب القطاع الخاص، ويهرب المستثمر الأجنبي، وبالتالي تتحول دولنا إلى بؤر من عدم الاستقرار وتكون طاردة للكل حتى لسكانها الطبيعيين، فيجب أن نكون حذرين ناضجين، أن نتحمل بعض العبء السياسي، أن ندعو إلى سياسات غير شعبية الآن هي في الغالب العام لخدمة أغلبية الناس، البديل هو أننا سنصل

إلى المرحلة التي تتحول فيها البطالة إلى جيش يحمل السلاح، سواء تكتمل عن يمين أو عن يسار، وتكون هذه الدول حاضنة للإرهاب، ليس بالضرورة لأن هناك ثقافة، وأن هناك دعوة، وأن هناك إسلاماً أو يساراً، لأن اليائس العاجز، الذي لا يرى أملاً، الذي لا يرى نوراً في نهاية النفق يمكن تجنيده في أي اتجاه ويمكن أن ينسف الكل على رأس الكل لأنه ليس لديه ما يخسره، أرجو أن نتنبه إلى أن مشكلة البطالة الآنية يمكن أن نتعامل معها، ولكن مشكلتها القادمة أكبر بكثير من مشكلتها القائمة.

٤-٨ علي الكواري

الحقيقة أن ما ذكره الأخ جاسم نفس ما كنت أود أن أذكره، كان السبب رئيسياً عندما وضعنا البطالة كهدف استراتيجي من الأهداف العاجلة للإصلاح ليس لأنها مشكلة مثل سائر المشكلات، نحن لدينا مئات المشكلات، ولكن الحقيقة وضعت ظاهرة البطالة على أجندة الإصلاح الجذري لسبب جوهري، لأنها أساساً ستكون مصدراً كبيراً لعدم الاستقرار، والسبب الأساسي أن الشعور بالظلم لأي عاطل عندنا، يختلف عن الشعور بالظلم في أي بلد آخر، لأنه هنا يرى المال العام كيف يوجه، ويرى الأوضاع كيف تسير، وبالتالي ردة فعله لا تقارن بأي عاطل في أي بلد أخرى، وبالتالي نسبة 4، 5% طبيعية في كل دولة وقد تكون ضرورية، لأنه مستحيل أن يكون عندنا نسبة عمالة كاملة. ولكن عندنا نسبة 4 أو5% من المواطنين غير مقبولة ولها آثار سلبية في الاستقرار.

النقطة الأخرى، ما هو موجود لا شيء بالنسبة إلى ما سيكون، الموجود حالياً ظهر بسبب عدم قدرة الحكومات على التوظيف في الحكومة (البطالة المقنعة)، لأسباب مالية. وعندما نتكلم عن هذه الظاهرة يجب أن نرى أكثر من بعد، الحكومات فشلت في توفير الوظائف المنتجة، الوظيفة الواحدة تحتاج إلى استثمار 50 ألف دولار من أجل إيجادها لذلك، نحتاج مئة مليار دولار حتى نوفر فرص عمل للمواطنين في العشر سنوات القادمة، وبالتالي المشكلة الحقيقية هي في خلق فرص عمل حقيقية، والاستعاضة عنها بالتوظيف في الجهاز الحكومي في بطالة مقنعة برواتب مبالغ فيها خلقت ما يمكن تسميتة مصيدة الأجور، لأن الأجر الذي يتفق مع الإنتاجية صار غير مقبول، لأن الدولة توظف بأجر ليس له علاقة بالإنتاجية، وفي تقديري إذا كان هذا الموضوع سيظل (البطالة) كهدف من أهداف الأجندة، يجب أن تتغير الطبيعة التي نطرحه بها، وليس طرحه كمشكلة، لأن مئات المشكلات أهم من هذا بكثير، الفساد، التعليم، آلاف المشكلات، ولكن نطرح قضية البطالة بين المواطنين للأهمية الاستراتيجية، وبالتالي إيجاد حل لها من عدمه يتوقف عليه مستقبل الاستقرار في المنطقة، البطالة خلل جوهري، بالمعنى الاستراتيجي وليس بمعنى المشكلة العادية.

٤-٩ جاسم مراد

شكراً، أعتقد أن سبب البطالة عند المواطنين في البحرين بالأخص والخليج عموماً، عندما تدخل في أي سوق في البحرين أو خارج البحرين تجده كله أجانب، لماذا؟ هذا الأجنبي يستأجر السجل ويبدأ يبيع عليك، صحيح أنك محتاج إلى عمالة فنية بالفعل ولكن من أجل البناء، من أجل الإصلاح، ولكن من أجل أن يبيع؟ من الذي يدفع له؟ كيف دخل؟ من أعطاه فيزا؟ وإذا كنا نريد أن نعالج هذه المشكلة، يجب أن ندرسها بعمق وبدرجة أن نفرض على الذي يطلب الأجنبي، أن يتحمل ما تصرفه الحكومة على هذا الأجنبي، لأنه مثلاً حكومة الكويت أو حكومة البحرين إذا كانت تمثل شعبها، المال ليس مالها، المال مال جميع الشعب، فمن غير المعقول تأخذ مال الشعب وتعطيه لإنسان (قاعد في بيته تمبل) أو شيخ جايبه بـ (Free Visa)، هذه تجارة في الإنسان، تجارة عبودية، أعتقد أن المواطن الخليجي إذا أعطيته حسب ما يقرر البنك الدولي الذي قال 308 دنانير في البحرين، أتصور سيعمل، لماذا لا يعمل؟ هو لا يريد أن يعمل بـ 120 أو 80 وتساويه بالأجنبي، لأن الأجنبي مضطر، عمال تراحيل، جاي ورايح، ولكن هذا عنده سكن، عنده أطفال، يدفع إيجاراً، يدفع كهرباء، لذلك يجب أن نفرض نوعاً من الضريبة حتى نحد من العمالة الأجنبية، ونجعل الوطني هو الذي يقوم بالعمل هو وأولاده، وإذا ولده تعلم يرتفع به، كل شيء موجود ليس من إنتاجنا، نحن ثروتنا فقط البترول.

٤-١٠ محمد عبد الله الهاشم

بسم الله الرحمن الرحيم، أشكر الدكتور حسين مهدي، نصير العمال والمستضعفين على قراءته الصادقة الواعية، وهي قراءة لا يلزم لها سوى قرار سياسي لوضع توصياتها موضع التطبيق، لولا أن تجربتنا السابقة مع القرارات الحكومية لا تعطينا مزيداً من التفاؤل، دائماً القرارات الحكومية لمعالجة هذه القضايا تنتج مشكلات أخرى تحتاج إلى قضايا، تحتاج إلى قرارات، وهكذا تتكاثر كالجراثيم، بما أن حتمية البطالة في ظل منظومة الاقتصاد الرأسمالي حتمية لابد من وجودها، وبما أن المجتمع الخليجي أيضاً يحاول المزج بين تطبيقات النظام الرأسمالي اقتصادياً في ظل مبادئ العدل والإحسان الإسلامية، أي قراءة إسلاموية لواقع نظام رأسمالي غير مكتمل وغير منتظم، في المملكة العربية السعودية الموضوع تحت اسم نظام التأمينات الاجتماعية، وهو نظام يبدو أشمل في نظرته إلى مسألة العمل والضمان الاجتماعي، كما تعرفون فإن هذا النظام ولد في ظروف توفر قدرة الإنفاق ورغبة الدولة في أن تواصل وضعها الأبوي في توزيع الدخل، ولكن اليوم نظام التأمينات الاجتماعية نظام يحتضر، لأن قاعدة المحتاجين توسعت وتضاعفت أضعافاً مضاعفة، بينما تضعف القدرة الحكومية على الإنفاق مع شح الموارد، أصبح الآن هذا الموضوع حرجاً للغاية، نسأل الله أن تستطيع الدولة أن تعالج هذا الموضوع على أساس أنها تحتاج إلى نظامين، نظام تأهيل العمل وتوطين التقانة، ونظام علاج البطالة. وسؤالي إلى الأخ الدكتور حسين، ألا ترى أن الوقت

قد حان في دول مجلس التعاون للقول إن منظومة مسألة العمل تحتاج إلى مزيد من الأنظمة حتى تتكامل هذه المنظومة للقيام بالمسؤولية الكبيرة، هذا مربط الحصان، ومربط الفرس سيأتي.

٤-١١ سميرة إسلام

السلام عليكم ورحمة الله، إن دُولنا بحاجة إلى وضع نُظم علمية ومثالية لمكافحة البطالة في بلادنا جذرياً، فالضجة التي خلقتها البطالة أوجدت للتأمينات الاجتماعية مجالات لخدمات أوسع وأهمية أكبر، وهذا في نظري الشخصي موقف أو رد فعل "لسد الريح" أو "قرص مسكن للألم"، أي أن التأمينات بشكلها الحالي ما هي إلا أداة للتكاسل في مجتمعاتنا، حتى إنه يوجد في مجتمعنا الكثير ممن يستمتعون بالتأمينات والمعونات الاجتماعية ولا يُقبلون على مزاولة مهن دونية.

كما أن الشكليات الاجتماعية تسبب ضغوطاً أخرى فمن منا يقبل أن يزوج ابنته من سباك أو مبيض؟ وبالتالي أصبحت هناك عالة أو عاهة اجتماعية نفسية تحد من قبول تلك المهن والإصرار على الحصول على الشهادات الجامعية بغض النظر عن الكفاءات أو المهارات المكتسبة من تلك الشهادات وبذلك ينقلب الشكل الهرمي في نسب المؤهلات.

أما في البلاد المتطورة فيوجد الكثير من الذين لا يحاولون دخول الجامعات ويكتفون بمزاولة المهن التي يعتبرها مجتمعنا صغرى مثال الميكانيكا أو السباكة، وبالتالي يكسب دخله الذي قد يصل به إلى مركز اقتصادي عال في مجتمعه بما يعادل مستوى الوزير أو مدير الجامعة، ومع ذلك فهو يؤدي مهنته دون حرج وهيً لا تحده من الاستمتاع بمركز اجتماعي مرموق. حقيقةً مجتمعنا بحاجة إلى معالجة من هذا الشكل.

كذلك يجب أن لا نلقي البطالة على كاهل المسؤولين في الإدارات الحكومية من منطلق: عدم وجود وظائف إذاً نضمه على الشؤون الاجتماعية ونصرف له مرتباً، أو نقول للقطاع الخاص أوجد فرص عمل؛ من الذي يوجد فرص العمل؟ الدولة،أم صاحب القطاع الخاص أم الأفراد؟

المفروض أن المؤسسات التعليمية هي التي توجد الإنسان المبدع الذي يخلق فرص العمل. مثل حي لذلك دولة ماليزيا أوجدت تجارة راقية جداً من استغلال زيت بذر التمور وأصبحت أكبر دولة مصدرة له، في حين أن النخيل يملأ بلادنا، من منا فكر في ذلك؟ في رأيي المؤسسات التعليمية هي المسؤولة عن إيجاد الإبداع، و كذلك غيرها من مؤسسات تدريبية أو تأهيلية أخرى لابد أن تُوجه. ثم إن مال الدولة الذي تصرفه في التأمينات، الأفضل أن تصرفه في حوافز أو إضافات تشجيعية أو بدل طبيعة عمل إلى مرتبات هؤلاء الذين يمارسون المهن الدونية، حتى يقبل الناس تلك الوظائف وتتقبل الأهالي بأن يكون ابنها كناساً (أوعامل تنظيف) ومع ذلك له مرتبة اجتماعية ومالية معتبرة تجعله في مستوى عموم المجتمع.

٤-١٢ حسين المهدي ـ تعقيب ختامي

شكراً، أنا أتفق مع الدكتورة موضي أنه في البحرين عندما صدرت المكرمة الأميرية في 2001 ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 9 آلاف إلى 16 ألف بشكل سريع، والبعض أتوا بأمهاتهم ليسجلن، وبعضهم كانوا 60 سنة وسجلوا، وللأسف لم نستفد من هذه التجربة حتى الآن. أتفق مع الأستاذ علي موسى أنه يجب إضافة القدرة على العمل في تعريف البطالة، وهناك حاجة بالفعل إلى قرار سياسي لحل المشكلة، ولا أعتقد أن هناك خلافاً على هذه النقطة. الدكتور أحمد بشارة، لدي أرقام عن المقارنة بين البحرين أو دول الخليج وغيرها، ولكن لم يكن هناك مجال لوضع كل هذه الأرقام، أمريكا لديها 5% بالنسبة إلى الرقم المقبول، الجزائر 3%وهذا حسب تقرير البنك الدولي، المغرب كذلك فيها نسبة بطالة مرتفعة، ولكن أحب أن أؤكد أننا نتكلم كثيراً، ولكن لا نقدر أن نركز على شيء معين، نحن نركز على إنجازات، ولا نهتم بالنجاحات الصغيره ونكبرها.

فيما يتعلق بأسباب البطالة، هناك هيكل أجور العمالة الوطنية، وهذه مشكلة واضحة، في البحرين الجماعة يريدون أن يشتغلوا سائقين أو كل أنواع الشغل ولكنها غير متوفرة، أتفق مع الدكتور ناصر أن الموضوع لم يأخذ بجدية، ولكن هذا يقودني إلى نقطة أننا الآن في مرحلة مفاوضات مع أمريكا، وجزء من الفريق يناقش موضوع الصناعات، بالذات صناعة الأنسجة التي تتيح عمل حوالي 4000 فتاة في البحرين، وتعطي الحد الأدنى للأجر 120 ديناراً، ولكن مطلوبة لأن أغلبهم على هامش الحياة، هي في نظرنا قليلة، ولكن في نظرهم تساعدهم، الـ (FTA) ليس لديهم إلا الملابس ونستورد من عندهم كل شيء، حتى الملابس لا يريدون أن يدخلوها ضمن المفاوضات، ويحاولون أن يستثنوا (8000) سلعة، فإذا استثنوا وأغلقت المصانع، وفعلاً ستة منها أغلقت، غداً يكون حل البطالة مشكلة عويصة، وتخرج العاملات يتظاهرن عند مجلس الوزراء، لأنهن فقدن عملهن بعد 10 – 15 سنة، فمشكلة البطالة يجب أن ينظر إليها بشكل جدي، وإلا سيجبرون على ذلك غداً.

بالنسبة إلى الأخ فيصل، موضوع البطالة نفس الشيء، أكبر شركة تأمين هي فعلاً على شفا الإفلاس، فكيف تطالبها أن تؤمن على بطالة.

فيما يتعلق بأننا مقبلون على أزمة حقيقية فأنا أتفق 100%، أتفق مع قول رئيس الوزراء وأكده وزير العمل، قال نحتاج إلى 800 مليون دولار أمريكي سنوياً استثمارات جديدة فقط في البحرين لكي نحافظ على نسبة البطالة التي نحن عليها الآن، فالرقم مخيف...، وكما قال الدكتور علي الكواري، نحتاج إلى استثمار أكثر من 50 ألف دولار لإيجاد وظيفة منتجة للشخص، حتى نحافظ على مستوى العمالة الحالية.

الأستاذ جاسم مراد، تكلمنا كثيراً عن تأجير السجلات، وأنت كنت عضو مجلس إدارة في الغرفة، وتستطيعون أن تحركوا موضوع تأجير السجلات، سوقنا القديم تدمر بسبب هذا الموضوع،

وعملوا شركة أو مؤسسة تناقش موضوع التستر...

الأستاذ هاشم والبعض طرحوا موضوع التكاسل في أكثر من مكان، بأن تأمينات البطالة تعوق عملية النظر في الموضوع برمته، وكما قال الأخ علي الموسى حول وضع نظام رقابي ونظام إداري لتطبيقه.

الرئيس

شكراً للدكتور حسين المهدي على العرض الطيب، وشكراً لكم على حسن الاستماع.

الفصل الخامس

إصلاح الخلل السكاني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

صياغة أولية

إصلاح الخلل السكاني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

صياغة أولية

الدكتور علي خليفة الكواري

أولاً: توصيف الخلل

تعاني دول المنطقة الست الأعضاء في مجلس التعاون، خللاً هيكلياً مزمناً في تركيبة السكان بعامة وقوة العمل على وجه الخصوص. فقد تعدت نسبة الوافدين في إجمالي سكان المنطقة عام2001 الثلث، وبلغت نسبتهم في إجمالي قوة العمل حوالي الثلثين. وأدى ذلك إلى خلل في التركيب الديمغرافي للسكان وإلى ضعف الانتماء والولاء للبلد لدى قوة العمل بعامة. كما جعل ذلك الخلل من معظم مجتمعات المنطقة، معسكرات عمل أكثر مما هي مجتمعات يرتبط مصير السكان بها.

وهذا الخلل المستمر والمتفاقم، أصبح موثقاً ومرصوداً وأشبع بحثاً ودراسة ومناقشة وتكدست التوصيات والحلول المقترحة لمعالجته، على المستويين الأهلي والرسمي منذ ربع قرن بشكل خاص. وتؤكد حقيقة استمرار هذا الخلل وتفاقمه، أنه عصي على الحل ولم يكن قابلاً للمقاربة الموضوعية الوطنية التي تأخذ المصالح المشروعة للمواطنين ولجميع الأطراف ذات العلاقة به في الحسبان.

ولذلك فإصلاح هذا الخلل هو اليوم في حاجة إلى وقفة جادة وإعادة تفكير والقيام بتقييم السياسات الملتبسة والآليات والإجراءات التي فشلت في علاجه، هذا على الرغم من ظاهرها المتشدد وحتى غير الإنساني في كثير من الأحيان. لقد أصبحت ظاهرة الخلل السكاني إشكالية مركبة، تتطلب فهماً عميقاً لتعقيداتها وتعاملاً ذكياً مع شبكة المصالح المرتبطة بها. كما أن علاجها تدريجياً ومقاربة إشكالياتها، يتطلب نمو إرادة مجتمعية لم تكن موجودة في السابق ولا هي على قائمة أولويات حكومات المنطقة ولا حتى في صلب اهتمامات أهلها.

وجديرٌ بالذكر إن ظاهرة الهجرة بين أطراف إقليم شرق الجزيرة العربية، وبينه وبين الأقاليم الجغرافية الأخرى المجاورة، هي ظاهرة تاريخية قديمة. ولكن تلك الهجرة التاريخية كانت في معظمها من داخل الجزيرة العربية ومن العراق وعرب فارس ومن عمان الداخل، وكانت بأعداد

ونسب وأدوار يمكن استيعابها من قبل المجتمعات المستقرة، وذات ثقافة شبيهة تساعد على اندماج القادمين في مجتمعات المقيمين. وقد كان المهاجرون في الماضي إضافة مرغوبة إلى قوة العمل المواطنة، ذات الدور الرئيسي في النشاطات الإنتاجية والاجتماعية الأخرى، ومعاضدين لها ومتكاملين مع أدوارها ومندمجين فيها، وليسوا بديلاً يحل مكانها ويهمش دور المواطنين في الإنتاج والإدارة والثقافة كما هو الحال الآن.

ومنذ تدفق النفط في كل دولة من دول المنطقة، أخذت الهجرة إليها تتصاعد ومصادر تلك الهجرة تتعدد، وتبتعد جغرافياً عن المنطقة. كما تتباعد ثقافة معظم جماعات المهاجرين الجدد، عن ثقافة المنطقة وقواسمها المشتركة. ولكن وعلى الرغم من ذلك، فإن ظاهرة الخلل السكاني لم تعم وتتضح في دول المنطقة إلا منذ حوالي ثلث قرن، بعد الفورة النفطية الأولى في مطلع سبعينيات القرن الماضي. ففي عام 1975، بلغ إجمالي سكان الدول الست 10 ملايين نسمة، نسبة الوافدين بينهم 26%، وبلغ حجم العمالة 9 , 2 مليون نسبة الوافدين فيها 45%. وفي عام 1981، أثناء قيام الطفرة النفطية الثانية، ارتفع حجم السكان في الدول الست إلى 12 مليون نسمة وتصاعد حجم قوة العمل إلى 4 ملايين وفاقت نسبة الوافدين منهم النصف حيث بلغت 5 , 54%.

ومنذ ذلك التاريخ تفاقم الخلل السكاني وكأنه قدر كتب على المنطقة "ومن كتبت عليه خطى مشاها". هذا على الرغم من تراجع اقتصادات المنطقة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتراجع إنتاجه وعائداته، وما قيل حول سياسة توطين العمالة والحد من تدفق العمالة الوافدة، إضافة إلى التحديات والفرص التي رافقتهما وكان من الممكن الاستفادة منها. وفي عام 2001، نجد إحصاءات مجلس التعاون المتحفظة تؤكد أن حجم السكان في الدول الأعضاء الست قد ارتفع إلى 32 مليون نسمه بعد أن كان 10 ملايين عام 1975، وارتفعت نسبة الوافدين بينهم إلى 9 , 34% مقارنة بنسبة 26% عام 1975، وكذلك تؤكد أن حجم قوة العمل في عام 2001، قد بلغ 7 , 10 مليون بعد أن كانت 9 , 2عام 1975، وتصاعدت نسبة الوافدين بينهم إلى حوالي الثلثين 8 , 64 % مقارنه بنسبه 45% عام 1975 .

وإذا كان الخلل السكاني عاماً وشاملاً في المنطقة ويتفاقم في جميع الدول الأعضاء في المجلس، فإن أحوال بعض البلدان والمجتمعات أكثر انكشافاً وخطورة من بعضها الآخر، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (1)

إحصاءات السكان وقوة العمل في عام

1975 و 2001 (بالألف)

الدولة	1975			2001			
	السكان	قوة العمل		السكان		قوة العمل	
	الوافدون	إجمالي	الوافدون	إجمالي	الوافدون	إجمالي	الوافدون
الإمارات العربية المتحدة	91,3%	2079	78%	3488	85%	292	61%	551
مملكة البحرين	58,8%	308	37,7%	651	50%	79	22%	267
المملكة العربية السعودية	50,2%	6090	26,2%	22690	34%	1968	19%	7334
سلطنة عمان	79,0%	705	26,3%	2478	54%	192	16%	846
دولة قطر	85,9%	323	70,0%	597	83%	74	71%	180
دولة الكويت	80,3%	1214	61,9%	2243	71%	298	54%	1027
الإجمالي	64,8%	10718	34,9%	32146	45%	2903	26%	0205

فالإمارات كما يتضح من الجدول في عام 2001 لم يعد يمثل مواطنيها سوى 22%من السكان و7,8% فقط من قوة العمل. وقطر ليست أفضل حالاً حيث لا يتجاوز نسبة المواطنين في السكان 30% وفي قوة العمل 1,14% فقط. والكويت التي أتيحت لها في مطلع التسعينيات، فرصة إعادة ترتيب سياستها السكانية، عادت بسرعة إلى وضع أكثر اختلالاً مما كانت عليه قبل عام الغزو، فتدنت نسبة المواطنين في السكان إلى 1,38% وفي قوة العمل انخفضت نسبة المواطنين إلى 7,19%. ولا تستثنى الدول ذات الكثافة السكانية ومعدلات البطالة المرتفعة بين المواطنين، من تصاعد معدلات الخلل في تركيب السكان وفي تركيب قوة العمل كما يتضح من الجدول أعلاه. وجديرٌ بالتأكيد أن إحصاءات عام 2001، متحفظة جداً ومن مصادر رسمية تسعى إلى مداراة الخلل بعد أن فشلت في علاجه، كما شهدت قطر والإمارات والبحرين خلال هذه الفترة حركة تجنيس واسعة ربما وصلت إلى 50% من المواطنين الأصليين في بعضها.

ثانياً: أبعاد الخلل السكاني وتداعياته

يؤدي استمرار الخلل السكاني الراهن في دول المنطقة عامة، وفي الإمارات وقطر بشكل خاص، إلى مخاطر على الأمن الوطني والإقليمي والقومي للمجتمعات الأصلية ويهدد وجودها بالنكوص والضياع، بعد أن أصبح المواطنون مجرد أقلية من الأقليات بين السكان وليسوا

بالضرورة أكبرها في عدد من دول المنطقة. لقد تصاعدت نسبة الوافدين - وأغلبيتهم العظمى من غير الناطقين باللغة العربية- حتى فاقت ثلث إجمالي سكان دول المنطقة الست، وبلغت أعلاها في الإمارات (78%) وقطر (70%) والكويت (62%).

كما أدى الاعتماد شبه المطلق على قوة العمل الوافدة إلى تراجع الدور الإنتاجي للمواطنين وتهميش وجودهم. لقدفاقت نسبة قوة العمل الوافدة أو ناهزت الثلاثة أرباع في الإمارات وقطر والكويت وعمان وزادت على النصف في البحرين والمملكة العربية السعودية، وبذلك أزاح الوافدون قوة العمل المواطنة من سوق العمل عامة، ومن القطاع الخاص والمشترك حيث ترتبط فيهما بالضرورة المكافأة بالجهد والإنتاجية، باستثناء القطاعات التي أعطيت فيها لقوة العمل المواطنة أفضلية إدارية وقانونية عالية وكانت اقتصاداتها قادرة على تحمل ذلك، مثل قطاع النفط والصناعات القائمة على النفط والغاز، وتكدس المواطنون حيث سمحت الميزانيات في الإدارة العامة، أغلبهم في بطالة مقنعة، ورمي ببقية قوة العمل المواطنة المتزايدة في أتون البطالة المتصاعدة التي أصبحت اليوم ظاهرة خطيرة في دول المنطقة ولا سيما في الدول الكبيرة وذات الكثافة السكانية العالية. هذا إضافة إلى تفاقم ما كانت تعانيه المنطقة دائماً، من بطالة اجتماعية بين النساء بسبب ضيق مجالات العمل المتاحة لهن، إلى جانب بطالة مرفهة واجتماعية نتيجة لتدني المستوى الوظيفي المتاح أو الأجور المعروضة عما يعتقد العاطل أنه المستوى الملائم لمكانته الاجتماعية ومستوى عائلته الاقتصادي، فيفضل الانسحاب من سوق العمل بدلاً من منافسة الوافدين على وظائف غير مجزية الأجر.

وإضافة إلى هذين البعدين الرئيسين وتداعياتهما، هناك أبعاد عديدة أخرى مهنية وقانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية، وتداعيات سلبية للخلل السكاني في بلدان المصدر وفي البلدان المستقبلة للعمالة الوافدة أيضاً. وقد تم تناول تلك الأبعاد وتداعياتها في العديد من الدراسات والبحوث، وتم التنبيه إلى سلبياتها وكشف مخاطرها على هوية شعوب المنطقة وقواسمها المشتركة على سبيل المثال. كما نبهت بعض تلك الدراسات إلى التكلفة الاجتماعية للهجرة على المجتمعات المرسلة ، وأكدت بشكل خاص خطورة نقلها لنمط حياة استهلاكية تفاخرية، إضافة إلى خلخلتها الاجتماعية للمجتمعات المحلية التي هاجرت منها تاركة خلفها الأزواج والزوجات والأطفال، بعد أن رهن الكثير من المهاجرين الهامشيين كل ما يملكه وحتى دخله المستقبلي قد رهنه، إلى سماسرة الهجرة ومستغلي حاجة المهاجر في الطرفين.

ولعل الحالة التي وصلت إليها مجتمعات المنطقة تنذر اليوم بتداعيات إضافية خطيرة على وجود هذه المجتمعات وهويتها الجامعة في وقت تتعرض فيه دول المنطقة إلى متغيرات دولية وإقليمية جديدة لم تعهدها من قبل.

ثالثاً: الأهمية الاستراتيجية لتصحيح الخلل السكاني

هناك حاجة ماسة وأهمية استراتيجية عاجلة لتصحيح الخلل السكاني في دول المنطقة في سياق الإصلاح الجذري من الداخل. فتصحيح الخلل السكاني الذي أخذ يتفاقم عبر ثلث قرن من الزمن وكأنه قدر المنطقة وخطى كتبت عليها، لا بد أن يشكل حجر الزاوية في أجندة كل إصلاح جاد، وذلك من أجل إيقاف مسار ضياع مجتمعات المنطقة الأصلية، بعد أن أدى إلى خلخلتها وشل قدرة المواطنين فيها وأضعف قدرتهم الجماعية على تقرير مصيرهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة وتأمين مستقبلهم.

لقد تفككت مجتمعات المنطقة الأصلية نتيجة تراجع دور المواطنين السياسي والإنتاجي، بسبب تدفق الهجرة والاعتماد على قوة العمل الوافدة التي زادت نسبتها على نصف إجمالي قوة العمل في كل دولة من دول المنطقة، وأصبحت بلدان المنطقة بالتالي أقرب إلى معسكرات العمل منها إلى المجتمع بالمفهوم العلمي للمجتمع.

فمن ناحية، ليس المواطنون في كل دولة وحدهم كل المجتمع، نتيجة لعدم قدرة الجماعة المواطنة على توفير الحد الأدنى من الاعتماد المتبادل على نفسها، بسبب تهميش الوافدين لأدوار المواطنين وإعاقة تفاعلهم الإيجابي على مستوى الدور الإنتاجي والسياسي والثقافي، الأمر الذي أدى إلى فقدان النسق الاجتماعي وشل قدرة الضبط الاجتماعي في تلك التجمعات السكانية التي يشكل المواطنون في معظمها مجرد أقلية من الأقليات ليست بالضرورة أكبرها.

ومن ناحية ثانية، لا يشكل كل السكان مجتمعاً، حيث لا تتمتع تلك التجمعات السكانية بخصائص المجتمع الذي يرتكز في العادة على أسر طبيعية ويتكاثر أساساً من التوالد ويتزاوج أفراده بشكل رئيسي بعضهم مع بعض وتتقارب فيه نسبة الإناث والذكور ويسود فيه هرم طبيعي للسكان من حيث السن والجنس، وتتوفر فيه آليات الاندماج في حياة اجتماعية مشتركة ونظم تربية وتعليم وتنشئة اجتماعية، تقرب الأفراد والجماعات بعضهم من بعض وتوثق الروابط بينهم. كما تفتقر تلك التجمعات السكانية إلى الثقافة الجامعة والقواسم الوطنية المشتركة بسبب اختلاف مصادر ثقافة كل قوم وجنسيتهم واختلاف مصالحهم، وتباين تقاليد وأعراف وقيم كل منها بشكل عام وعلى الأخص بالنسبة إلى غير الناطقين باللغة العربية. وإلى جانب ذلك تفتقر تلك التجمعات البشرية أيضاً، إلى خاصية ارتباط مصير أفراد وجماعات السكان التي يعتبر وجودها حجر الزاوية في كل تجمع سكاني حتى يرتقي إلى صفة المجتمع، فكل جالية مرتبط مصيرها بمصير المجتمع الذي قدمت منه ومازالت تنتمي إليه أكثر من ارتباطها بمصير التجمع السكاني الذي قدمت إليه.

رابعاً: متطلبات إصلاح الخلل

يتطلب إصلاح الخلل السكاني في كل دولة من دول المنطقة وضع وتطبيق سياسة سكانية وتبني استراتيجيات وبرامج وخطط وإجراءات كافية وصارمة، ذات أهداف كمية ونوعية قابلة للمتابعة

والقياس والتقييم الموضوعي، وذلك من أجل أن يصبح المواطنون أغلبية آمنة وفاعلة ذات دور رئيسي في المجتمع في المدى المتوسط (5-10 سنوات)، وأن يصبح المواطنون أغلبية متزايدة تعتمد عليها قوة العمل. وربما تكون النسبة الآمنة للوافدين في إجمالي السكان لا تتعدى 10% في المدى البعيد (10-20 سنة) ونسبتهم في إجمالي قوة العمل لا تتعدى 20%. وجديرٌ بالتأكيد أن هذه النسب المقترحة تعتبر من أعلى النسب في العالم حتى في الدول التي تأسست على الهجرة. فكل الدول الحريصة على المصالح المشروعة لمواطنيها تدرك أن لكل هجرة أثراً في البطالة فيها، وتأثيراً في الاندماج الوطني، حيث إنه لا بد من أن تستقر نسبة من المهاجرين. لذلك فإن هذه الدول تحد من نسبة المهاجرين في السكان وقوة العمل، وتحدد ذلك في ضوء قدرتها على الاستيعاب والاندماج. وكذلك تتولى الدول بنفسها تحديد عدد المهاجرين ونوعيتهم المهنية ومتطلباتهم الثقافية، ولا تترك الحبل على الغارب لأصحاب العمل وفقاً لاعتبارات الربح التجاري أو إرضاء رغباتهم في الاستهلاك التفاخري وحشد الخدم والحشم.

وإذا كان من الواجب في الختام أن يشار إلى سياسات واستراتيجيات وطنية لمواجهة الخلل السكاني، فإنه يمكن العودة إلى ما تم اقتراحه منها على مدى ثلث قرن من الزمان، نعيد النظر فيه ونعدله ونضيف إليه بهدف الوصول إلى مقاربة قابلة للتطبيق وفقاً للمصالح الوطنية المشروعة، آخذين في الاعتبار واقع الهجرة في كل دولة وفي المنطقة بشكل عام ومدركين للمتغيرات الدولية والإقليمية ذات التأثير في متخذ القرار. وجديرٌ بالتأكيد أيضاً أن ما ينقص المنطقة بل الدول العربية جمعاء بالدرجة الأولى، ليس قلة الدراسات والتحليل والمقترحات فالأدراج بها مليئة، وإنما تعوزنا إرادة التنفيذ.

لذلك، وفي المقام الأول، تأتي قضية تنمية حد أدنى من الإرادة المجتمعية وتوفير القدرة التنفيذية على رأس المتطلبات. فلابد أن يحزم المواطنون أمرهم أفراداً وجماعات وأن يؤكدوا إرادتهم لمواجهة الخلل السكاني المزمن في المنطقة، وذلك بالضغط على حكوماتهم تعبيراً عن إدراكهم لشرور استمرار الخلل السكاني على حاضرهم ومستقبلهم. فمن دون حركة شعبية سلمية ضاغطة لن يكون إصلاح الخلل السكاني من بين أولويات الحكومات وغياب هذا الضغط في الماضي أدى مع الأسف إلى أن تكون الدعوات إلى إصلاح الخلل السكاني مجرد رغبات، وليس طلباً فعالاً تسنده حركة شعبية مستمرة ما استمر الخلل. وإلى جانب العمل على بلورة إرادة سياسية والضغط على متخذ القرار مباشرة فإنه لا بد من التعاون أيضاً مع الأجهزة التنفيذية المسؤولة عن السياسة السكانية وعن الهجرة واستقدام العمالة وتوطين الوظائف ومتابعة أدائها ومساعدتها بالرأي والنصيحة والوقوف معها ضد ضغوط المتنفعين من استقدام العمالة ومن تصديرها أيضاً.

وفي المقام الثاني لا بد من وضع خطة مرحلية انتقالية (5-10) سنوات هدفها تخفيض العدد المطلق للوافدين في السكان أو على الأقل عدم زيادته. وكذلك الحد من حجم العمالة الوافدة الحالي بنسبة معقولة سنوياً. وذلك من خلال سياسة عدم استبدال كامل العمالة الهامشية والكمية

المبالغ في أعدادها في قطاع الخدمات الشخصية وتجارة التجزئة وفي القطاعات ذات العمالة الكثيفة. ويمكن توظيف عدد من الاستراتيجيات والسياسات، **أولها**: استراتيجية تعبئة كامل قوة العمل المواطنة المتاحة وتوجيهها إلى وظائف إنتاجية بعيداً عن البطالة المقنعة. **ثانيها**: استراتيجية تقليل احتياجات البلد من القوى العاملة عامة بإعطاء الأولوية للوظائف المنتجة في القطاعات ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، وتحميل صاحب العمل تدريجياً التكلفة غير المباشرة للعمالة الوافدة. هذا إضافة إلى إلزامه بالتأمين الصحي وحد أدنى للأجر. وكذلك حصر واجب الاستقدام في الدولة وإلغاء الكفيل بعد أن تضع الدولة سياسة واضحة المعالم وتلتزم تطبيقها. **ثالثها**: استراتيجية الإحلال؛ إحلال المواطنين مكان الوافدين وإحلال المرأة مكان الرجل وإحلال العمالة النوعية المهنية والفنية المتعلمة مكان العمالة الكمية والأمية، وإحلال ذوي القدرة الثقافية على الاندماج محل غيرهم. **رابعها**: تبني سياسة التعويض المرحلي للمتضررين من الوافدين وأصحاب العمل من جراء الاستراتيجيات الثلاث المذكورة أعلاه لشراء الرضا والحصول على تعاون الأطراف ذات العلاقة.

وعندما يتأكد وجود إرادة مجتمعية لإصلاح الخلل السكاني ويتم التعبير عن وجودها بوضع وتنفيذ خطه مرحلية انتقالية، يتم وضع خطة طويلة المدى ترتكز على استراتيجيتين رئيسيتين أولاهما: السيطرة على آلية تدفق قوة العمل الوافدة. وثانيتهما: استراتيجية إعادة الاعتبار لدور المواطنين باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع وعماد قوة العمل. وهاتان الاستراتيجيتان المطلوبتان لمعالجة الخلل السكاني في المدى البعيد (10-20 سنة)، إلى جانب استراتيجيات وسياسات المرحلة الانتقالية يجب أن تراعيا العوامل السبعة التالية: **أولاً**: الحد من الإنفاق الاستهلاكي والسيطرة على حجم الإنفاق العام والخاص وتركيبهما في القطاع العام والخاص عن طريق أدوات السياسة المالية والاقتصادية والتجارية. **ثانياً**: إحكام قيود الهجرة وقيود الاستقدام وإناطة ذلك بالدولة المسؤولة عن سوق عمل واحدة في البلد الواحد تغذيها بالعمالة المواطنة المناسبة من خلال التعليم والتعبئة والتدريب، وتستكملها بالاحتياجات المهنية الناقصة وفق سياسة هجرة واضحة المعالم ومحسوبة التأثير والنتائج. **ثالثاً**: سياسة سكانية بعيدة المدى تأخذ حتمية تجنيس عدد من الوافدين. فليست هناك هجرة لم تترك أثراً بشرياً وثقافياً. ويمكن أن يكون ذلك الأثر إيجابياً إذا كانت سياسة التوطين في حدود الاستيعاب والقدرة على الإدماج والاندماج الحقيقي في المدى البعيد. **رابعاً**: تنمية الحوافز والروادع الذاتية لدى صاحب العمل ولدى المواطنين أفراداً وجماعات ومؤسسات ولدى الوافدين أيضاً، من أجل الانسجام مع متطلبات تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للسياسة السكانية. **خامساً**: توظيف التقنية والاتجاه إلى النشاطات الإنتاجية والخدمية ذات الكثافة الرأسمالية والاعتماد على التعليم والتدريب والتطوير أثناء العمل لإعداد كامل قوة العمل المواطنة والوافدة أيضاً للوظائف ذات المحتوى التقني العالي. **سادساً**: رفع مستوى المهارة والمسؤولية لدى متخذي القرارات التنفيذية والاهتمام بتوجهاتهم الوطنية. **سابعاً**: إيجاد مجلس أعلى على

المستوى الوطني وربما الإقليمي، وأداة مركزية لتنسيق السياسة السكانية ومتابعة أدائها وتقييمه بشكل منتظم ومستمر وتوفير جميع الأدوات وتوظيف الآليات القادرة على تحقيق الأهداف الكمية للسياسة السكانية.

الفصل السادس

إصلاح الخلل الأمني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إصلاح الخلل الأمني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

صياغة أولية

الدكتور خالد الدخيل

مقدمة:

في يقيني أن الخلل الأمني في منطقة الجزيرة العربية والخليج مسألة واضحة لكل متابع منذ زمن ليس بالقصير، ولكن الغزو العراقي للكويت في صيف 1990، والتحولات التي ترتبت عليه كشف عمق هذا الخلل، وجعل منه في ظني أمراً واضحاً للجميع، المتابع وغير المتابع. فحصول الغزو بحد ذاته، والسرعة التي تم بها أثبت أن دول المنطقة لا تملك فقط ترتيبات أمنية في وجه التهديدات، خصوصاً الإقليمية منها، بل أثبت أن هذا الانكشاف الأمني يشكل مصدر إغراء للآخرين لتهديد تلك الدول وابتزازها، بل شطب بعضها من الخريطة تماماً تحت ذرائع ودعاوى كثيرة تحفل بها الثقافة السياسية العربية. والمدهش حقاً أن منطقة الخليج لاتزال بعد كل ذلك من دون ترتيبات أمنية تتماشى مع أهميتها الحيوية للاقتصاد العالمي، ومع موقعها الاستراتيجي بين الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

والأكثر مثاراً للدهشة أن أربعة أحداث ضخمة غيرت وجه تاريخ المنطقة وأعادت ترتيب وضعها الاستراتيجي، لم تكن كافية، كما يبدو، لإقناع دول مجلس التعاون بالحاجة إلى ترتيبات أمنية يكون فيها لهذه الدول دور مركزي وفاعل. هذا الأحداث كانت حسب تسلسلها التاريخي هي: الثورة الإيرانية عام 1979، والحرب العراقية الإيرانية مابين 1980 و1988، والغزو العراقي للكويت عام 1990، وأخيراً الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 . بل الغزو العراقي للكويت، باعتباره كان منعطفاً حاسماً واختباراً كشف هشاشة المعادلة الأمنية التي اعتمدت عليها دول مجلس التعاون آنذاك، مر هكذا من دون اعتبار وتأمل أو مراجعة لما انطوى عليه من دروس. كان المفترض أن يشكل الغزو العراقي درساً للجميع بأن الترتيبات الأمنية التي اعتمدت عليها دول الخليج طوال أكثر من نصف قرن لم توفر لها الأمن المنشود، وإنما أعطتها مجرد فسحة من الزمن قبل أن يحل الخطر الماحق بإحداها في لحظة فاجأت الجميع، بما في ذلك الكويت ذاتها، المستهدفة بالغزو. كشف الغزو دون مواربة أن هناك خللاً أمنياً واضحاً وخطيراً تعانيه دول مجلس التعاون، ولكن الأمور بقيت كما كانت عليه قبل الغزو.

الخلل في المفهوم

يتضح جوهر الخلل الأمني أكثر ما يتضح في المفهوم الاستراتيجي الذي تعتمده دول الخليج لحماية أمنها الوطني. وهو مفهوم يستند منذ البداية إلى أن أمن دول المنطقة لا ينبغي له أن يعتمد بشكل رئيسي على القدرات الذاتية لهذه الدول. على العكس، يجب أن يعتمد وبشكل يكاد أن يكون حصرياً على مجموعة من العوامل الخارجية التي تقع خارج سيطرة وقدرات دول المنطقة. في هذه الورقة سأحاول أن أعرض لمفهوم الأمن لدى دول مجلس التعاون وما يقوم عليه من ترتيبات أمنية، و للخلل الذي ينطوي عليه، أو ما أسميه بإشكالية الأمن بالنسبة إلى دول الخليج العربية.

كانت البدايات الأولية ـ وإن لم تكن السبب الحقيقي ـ لإشكالية الأمن الخليجي قد ظهرت للعيان في أعقاب انسحاب بريطانيا من المنطقة في أوائل سبعينيات القرن الماضي. ولا أظن أنه أمر ذو علاقة، أو من المفيد الآن تناول الوضع الأمني للمنطقة قبل وأثناء مظلة الحماية البريطانية. فالظروف السياسية تجاوزت ذلك كثيراً بحيث إن المشهد السياسي، والوضع الاستراتيجي للمنطقة قد تغير بشكل كبيرمنذ أن طوت بريطانيا مظلتها الأمنية تلك.

الأهم هنا هو ملاحظة أنه في أعقاب الانسحاب البريطاني بقي مفهوم الأمن والدفاع لدول الخليج العربية يستند إلى نوع من المعادلة الأمنية الهشة. تقوم هذه المعادلة على نوع من التفاهم غير المكتوب بين هذه الدول، التي شكلت فيما بعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين دول المنطقة الأخرى، بما في ذلك الدول العربية خارج منطقة الخليج. وحيث إن المعادلة لم تكن مكتوبة، فإنها لم تكن ملزمة قانونياً لأحد. ولكن توازنات المصلحة والظروف السياسية السائدة في حينها فرضت الالتزام بها من الجميع، على الأقل مؤقتاً. كانت هذه المعادلة تقوم بشكل عام على أربعة عناصرأساسية: (1) عامل توازن القوة بين إيران والعراق، (2) التوازنات السياسية والعسكرية الإقليمية بما في ذلك توازنات القوة وتوازنات المصلحةخارج منطقة الخليج، (3) الحماية الأمريكية عن بعد، و(4) المسايرة والإرضاء للدول الكبيرة في المنطقة، أو ما يعرف إنجليزيا بالـ Appeasement ، وكجزء من عملية المسايرة والإرضاء هذه يدخل برنامج الإعانات والقروض المالية التي تدفعها دول مجلس التعاون لتلك الدول، إما لتفادي ما تمثله من تهديد إذا كانت من الدول القوية عسكرياً، أو لكسبها سياسياً إذا كانت من الدول الصغيرة.

لم تستمر هذه المعادلة طويلاً، فقد انفجرت الثورة الإيرانية في أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي، معلنة بداية العد العكسي لتلك المعادلة. ترتب على الثورة الإيرانية تطوران مهمان يعكسان طبيعة الترتيبات الأمنية في المنطقة في ذلك الوقت. كان التطور الأول أن الثورة أسقطت أحد عناصر المعادلة الأمنية المذكورة، وهو نظام الشاه. التطور الثاني، مرتبط بالأول ولا يقل أهمية، وهو رد فعل المنطقة، وخصوصاً رد الفعل العراقي على الثورة. فمن ناحية شعر النظام العراقي أنه

أول المستهدفين بالمناخ الثوري الذي تسبب به نجاح الثورة في طهران، ومن ناحية أخرى، رأت القيادة العراقية حينها في الفوضى التي أحدثتها الثورة فرصة يجب اغتنامها للقضاء على الثورة في مهدها على أمل أن يصبح العراق في هذه الحالة هو القوة الإقليمية التي يتمحور حولها أمن المنطقة. ولكن الذي حدث أن الحرب تحولت، وعلى مدى ثماني سنوات، إلى عملية استنزاف بطيئة لطرفيها بشكل رئيسي. في الوقت نفسه، ونتيجة للدعم الخليجي للنظام العراقي آنذاك، كانت الحرب مصدر استنزاف سياسي ومالي لدول مجلس التعاون، خصوصاً السعودية والكويت، ومصدراً لعدم استقرار سياسي لا أحد كان يعرف نهايته. المهم أنه نتيجة للثورة الإيرانية، وللحرب العراقية الإيرانية التي أعقبتها، تصدعت معادلة الأمن التقليدية المشار إليها. ومن يومها لم تعرف المنطقة الاستقرار، فلا تخرج من أزمة إلا لتدخل أخرى. وخلال كل ذلك لم يكد دور دول مجلس التعاون يتجاوز دور الممول لهذا الطرف أو ذاك بهدف شراء الأمن والاستقرار.

تصدع المعادلة الأمنية

هنا ينبغي التمييز بين صورتين لتلك المعادلة الأمنية، صورة ماقبل الثورة الإيرانية، وصورة مابعد هذه الثورة. فما قبل الثورة كانت إيران الشاه هي المفوضة أمريكياً بأن تكون القوة الموازية التي يقع عليها دور مواجهة العراق وحفظ التوازن معه في المنطقة. بعد الثورة، وسقوط نظام الشاه بدا أن توازنات القوة في الخليج تميل لمصلحة العراق، الأمر الذي أغرى القيادة العراقية، كما يبدو، بتبني خيار الحرب لمواجهة المد الثوري القادم من إيران. ولكن الحرب، التي استمرت ثماني سنوات، لم تؤد إلا إلى إنهاك العراق وإيران معاً، مما نتج عنه توازن التدمير المتبادل بينهما. ثم جاء الغزو العراقي للكويت، وبعده حرب الخليج الثانية، لتأخذ معادلة الأمن صورة ثالثة فرضها الوجود العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة الذي جاء رداً على الغزو، هذه الصورة اتخذت شكل آلية الاحتواء الأمريكي المزدوج لكل من إيران والعراق، والنتيجة التي ترتبت على كل ذلك في واقع الأمر كان تصدع معادلة الأمن التقليدية المذكورة، لأن الأمن الإقليمي في منطقة الخليج أصبح عندها بشكل أساسي مسؤولية أمريكية. ثم اكتملت عملية التصدع هذه بالاحتلال الأمريكي للعراق، وتحييده كمصدر تهديد لتوازنات القوة في المنطقة، حتى الآن على الأقل.

تصدع المعادلة المذكورة، وتحييد العراق لا يعني تجاوز أو حل إشكالية الأمن في المنطقة، وهي إشكالية مزمنة. فالوجود العسكري الأمريكي هو وجود أجنبي مرفوض، وإيران بعد تحييد العراق كقوة موازية أصبحت الآن قوة إقليمية ضاربة لا توازيها قوة أخرى، إلا الوجود العسكري الأمريكي. إلى جانب ذلك بقيت دول مجلس التعاون، وخصوصاً السعودية، كما كانت من قبل خارج لعبة توازنات القوة في المنطقة. ولكن مع ذلك تغير المشهد الاستراتيجي للمنطقة تماماً. فالخليج الآن، بما في ذلك إيران، مضافاً إليها منطقة الشام، محاط بحزام عسكري أمريكي استراتيجي، مما يعني أن الخليج، ومعه من الناحية العملية الشرق الأوسط، خرج من معادلة الأمن

الهشة ليدخل مظلة الأمن الأمريكي، وهي مظلة تعتمد بشكل أساسي على هيمنة عسكرية أمريكية مباشرة، ومن دون وسطاء كما كان عليه الأمر من قبل.

تخلي دول الخليج عن دورها الأمني

خلال كل تلك التحولات لم تكن دول مجلس التعاون، وخصوصاً السعودية باعتبارها إحدى الدول الكبيرة في المنطقة، جزءاً مباشراً من أية صورة من الصور التي اتخذتها المعادلة الأمنية المعتمدة للمنطقة، وخصوصاً توازنات القوة في هذه المعادلة أثناء أشكالها الثلاثة. على العكس، وفيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي تحديداً، وحتى الغزو الأمريكي للعراق، ظلت مسألة التوازن العسكري محصورة بين العراق وإيران، الأمر الذي جعل الدول الخليجية الأخرى تقع تحت رحمة التقلبات التي شهدتها عملية التوازن هذه. والسبب في ذلك يعود، كما أشير، إلى طبيعة مفهوم الأمن الاستراتيجي الذي تبنته دول مجلس التعاون. وهو مفهوم يستند إلى فرضية أن أمن واستقرار منطقة الخليج بقدر ما أنه مصلحة إقليمية فهو مصلحة دولية أيضاً. وبناء على ذلك تركت عملية مراقبة توازن القوة بين إيران والعراق، ومواجهة تقلبات هذا التوازن للولايات المتحدة الأمريكية. وذلك باعتبارها صاحبة مصلحة استراتيجية مباشرة في استقرار المنطقة، وباعتبار قدراتها العسكرية كقوة عظمى مهيمنة دولياً. ولكن أيضا باعتبارها المسؤولة الأولى عن أمن المنطقة وفقاً للمعادلة المذكورة. بعبارة أخرى، تخلت دول مجلس التعاون عن دورها في تطوير ترتيبات أمنية في منطقتها هي. وكل ما حصل في هذه الحالة هو أن الحماية البريطانية استبدلت بمعادلة تعتمد هي الأخرى على نوايا ومصالح أطراف أخرى، في مقدمتها الولايات المتحدة.

من هذه الزاوية كانت الحرب على العراق، واحتلاله من قبل القوات الأمريكية استمراراً لسلسة أحداث رئيسية مترابطة، حصلت كلها في فترات زمنية متعاقبة، ومتقاربة من حيث المسافة. والمهم في هذا السياق أن دور دول مجلس التعاون في تلك الأحداث الكبيرة كان رهينة للأحداث، وللقوى التي تقف وراءها، بدل أن يكون دوراً فاعلاً في التأثير فيها، أو في تحديد الخيارات المتاحة لمواجهتها. هذا على الرغم من أن تلك الأحداث كانت تدور رحاها على أرض المنطقة، وفي صراع مكشوف بين قوى إقليمية ودولية على موارد المنطقة ومستقبلها السياسي. في هذا الإطار كان كل واحد من تلك الأحداث المشار إليها سبباً فيما حدث بعده. فكما أشير كانت الثورة الإيرانية أواخر 1977 هي الشرارة الأولى. أعقبتها الحرب العراقية الإيرانية، أو حرب الخليج الأولى، أواخر 1980 . جاء بعد ذلك الغزو العراقي للكويت أواخر 1990، كواحد من أهم وأخطر إفرازات تلك الحرب. الغزو بدوره فرض حرب الخليج الثانية أوائل 1991 لتحرير الكويت. ضخامة هذه الأحداث جاءت متناسبة مع ضخامة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. وهاهي المنطقة تواجه نتائج ومخلفات الحرب الثالثة، أو حرب العراق في ربيع عام 2003 . وهي نتائج، عدا عن أنها لاتزال في طور التشكل، فإن دول الخليج لاتملك الكثير للتأثير فيها أو في

توجهاتها. وبالمعيار التاريخي كانت هذه أحداث تاريخية ضخمة كفيلة بتغيير أشياء كثيرة. ولكن مفهوم الأمن الخليجي، وعلى الرغم من كل ذلك، بقي كماهو، وكأن شيئاً لم يحدث.

تنامي الدور الأمريكي

خلال تلك الأحداث وما فرضته من تحولات سياسية واستراتيجية، وفي مقابل الجمود والتهميش الطوعي لدور دول مجلس التعاون في الترتيبات الأمنية للمنطقة، كان الدور الأمريكي وتأثيره في الطبيعة الاستراتيجية للمنطقة يتطور وينمو من سنة لأخرى، ومن حدث لآخر. فقد جاءت الثورة الإيرانية وحرب الخليج الأولى بالقوات الأمريكية إلى مياه الخليج العربي. في البداية جاءت هذه القوات لحماية ناقلات النفط الكويتية من شرارات الحرب الدائرة، ولكنها في الحقيقة جاءت لتبقى. ثم حصل الغزو العراقي للكويت، وحرب الخليج الثانية ليجعلا من الوجود العسكري الأمريكي ضرورة أمنية فرضتها حقيقة أن الغزو كان رصاصة الرحمة بالنسبة إلى المعادلة الأمنية، ولأن دول المجلس اختارت أن تكون من دون قوة ردع كافية لمواجهة أية مخاطر تهدد أمنها مثلما حصل أثناء الغزو.

من هنا لم يكن هناك مفر من أن ينتقل الوجود العسكري الأمريكي من مياه الخليج إلى ترابه، في السعودية وغيرها من دول المجلس. بل إن هذا الوجود الأمريكي في مياه الخليج تطور ليتحول إلى أسطول آخر، الأسطول السابع، وينضم إلى الأسطول السادس في البحر المتوسط، والأسطول الخامس في المحيط الهادي. ثم جاءت أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 لتضيف مبرراً آخر (محاربة الإرهاب) للوجود ذاته وتطويره إلى ماهو أبعد. والنتيجة أن منطقة الخليج الآن تقع ضمن حزام عسكري استراتيجي أمريكي يمتد من قاعدة غارسيا في جنوب الخليج العربي، ماراً بالأسطول السابع في الخليج ذاته، فالوجود العسكري في الكويت، وفي قطر، مروراً بالعراق الذي يخضع الآن لاحتلال عسكري أمريكي. ويمتد الحزام نفسه شمالاً إلى قاعدة إنجيرليك في تركيا.

بعبارة أخرى، دخلت المنطقة أخيراً مظلة الأمن الأمريكي بطريقة مشابهة لما حدث في مناطق أخرى. فالحرب العالمية الثانية فرضت الوجود العسكري الأمريكي الدائم كعنصر حيوي في أمن أوروبا الغربية. الحرب ذاتها فرضت التواجد العسكري الأمريكي في اليابان. والحرب الكورية عام 1953م جاءت بالقوات الأمريكية إلى الحدود الفاصلة بين الكوريتين، الجنوبية والشمالية. وعلى إثرسقوط الاتحاد السوفييتي امتد الوجود العسكري الأمريكي إلى أوروبا الشرقية. وبالمثل جاءت أحداث 11 سبتمبر (أيلول) وحرب أفغانستان بالقواعد الأمريكية إلى وسط آسيا.

ربما تنظر الإدارة الأمريكية في هذه الحالة إلى موقف بعض دول المنطقة المؤيد للحرب، والبعض الآخر غير المعارض أو غير القادر على المعارضة على أنه مؤشر على الضعف، وعلى عدم الانسجام، وغياب رؤية استراتيجية مستقلة وواضحة. وكل ذلك يعكس عجزاً في التعاطي مع القضايا السياسية والأمنية الملحة في المنطقة. والأمن مسألة حيوية بالنسبة إلى دولة بحجم الولايات

المتحدة، وفي منطقة حيوية مثل الخليج العربي والمنطقة العربية. نعم يبقى النفط هو الأولوية في الاستراتيجية الأمريكية. ولكن النفط كمصدر للطاقة، وكعملية اقتصادية متشابكة، يتحرك ضمن أطر وقنوات سياسية واقتصادية، إقليمية ودولية. وهذه تحكمها عوامل مؤثرة في العلاقات الإقليمية والدولية، وأبرزها عوامل التوازن، والاستقرار، والأمن. وقد فشلت دول المنطقة في التعامل مع هذه المسألة بشكل مباشر، وانطلاقاً من مرئياتها وإمكاناتها. بدلاً من ذلك ركنت إلى معادلة أمنية هشة غير مكتوبة، ولا تملك الكثير لفرض الالتزام بها من قبل الآخرين، هذا لايعني أن الولايات المتحدة كانت تفضل أن تتولى دول المنطقة أمنها بنفسها، على العكس، ولكن تصدع معادلة الأمن التقليدية بالشكل الذي حصل سمح للولايات المتحدة أن تتقدم وتجعل أمن المنطقة تحت مظلتها المباشرة.

من هذه الزاوية لايكفي القول إن طبيعة النظام العراقي، وسياساته التي انتهت به إلى الاصطدام بالاستراتيجية الأمريكية كانت السبب الوحيد الذي أغرى إدارة بوش الابن بتبني خيار الحرب واحتلال العراق لترسيخ الهيمنة الأمريكية على مصادر النفط في المنطقة. بل إلى جانب ذلك، وبدرجة لا تقل أهمية، فإن تخلي دول المجلس عن مسؤولياتها في تطوير ترتيبات أمنية إقليمية جعل المنطقة قابلة لأن تعاني من فراغ أمني خطير، في منطقة تعاني عدم الإستقرار السياسي منذ وقت طويل، وتظهر فيها أنظمة وقيادات سياسية على شاكلة النظام العراقي السابق. ولاشك أن مثل هذا الفراغ كان أحد المعطيات التي أغرت الإدارة الأمريكية في الإقدام على مغامرة احتلال العراق، وإخضاع المنطقة لاستراتيجيتها السياسية والأمنية بشكل مباشر. ومن ثم فإن حرب العراق كانت خطوة كبيرة لتثبيت الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وجعله وجوداً دائماً. مما يمنح الولايات المتحدة ثقلاً وحرية في الحركة لم يكونا متوفرين لها من قبل. صورة المشهد الآن تبدو واضحة، ماهو غير واضح يتعلق بما تنوي دول المنطقة فعله أمام هذا الواقع المستجد.

غياب البديل الأمني

لابد من ملاحظة الفرق بين الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وبين الوجود نفسه في المناطق الأخرى. فالوجود الأمريكي في أوروبا يشكل الركيزة لترتيبات أمنية تشترك فيها دول الاتحاد الأوروبي، والكبيرة منها بشكل خاص، بدور مباشر وفاعل في هذه الترتيبات. فالدول الأوروبية الكبيرة، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، بل حتى إسبانيا، تملك ثقلاً اقتصادياً، واستقراراً سياسياً، إلى جانب قدراتها العسكرية، بما يسمح لها بأن تكون شريكاً فاعلاً في منظومة الأمن الأوروبي. والوجود الأمريكي في شرق آسيا، وفي اليابان تحديداً، هو أولاً لمنع هذه الأخيرة من العودة إلى طبيعتها العسكرية التي كانت عليها إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وثانياً لحماية اليابان والدول الأخرى من خلال تحقيق نوع من التوازن مع الصين وروسيا وكوريا

الشمالية. هذا مع ملاحظة أن دول شرق آسيا المستفيدة من مظلة الأمن الأمريكي، مثل كوريا الجنوبية واليابان، تملك هي الأخرى من الاستقرار السياسي، والثقل الاقتصادي، إلى جانب قدرات عسكرية تسمح لها أيضاً أن تكون شريكاً فاعلاً في منظومة الأمن لتلك المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولعله من نافل القول أن الوجود العسكري في كلتا الحالتين هو لخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لأمريكا.

أمام الوجود الأمريكي في الخليج، وبإعتماد دول مجلس التعاون في حماية أمنها الوطني على عوامل خارجية، خصوصاً على الولايات المتحدة، كانت ولا زالت مسألة الأمن الوطني لهذه الدول مرتهنة لحسابات ومعادلات إقليمية ودولية لا تملك إمكانية التأثير فيها، أو السيطرة على تحولاتها. وهو ما كشفته الأحداث الكبيرة التي بدأت مع الغزو ولم تستقر حتى الآن. بل تفاقمت بعد سقوط النظام العراقي على يد قوات الغزو الأمريكية في التاسع من إبريل عام 2003 . ولعل فيما قاله السفير الكويتي لدى الولايات المتحدة، ناصر الصباح، بعد تحرير الكويت ما يؤكد مدى العجز الذي كانت تعانيه دول المجلس في تلك اللحظة المصيرية الممتدة مابين الغزو والتحرير. يقول السفير إنه أمضى اليومين الأولين بعد الغزو يصلي في بيته في واشنطن بأن لا تواصل القوات العراقية زحفها نحو السعودية. لماذا؟ لأن احتلال السعودية، حسب السفير، كان سيجعل من احتلال الكويت قضية ثانوية. بمعنى أن تحرير السعودية في هذه الحالة سيكون هو الهدف الأول للعالم، وللولايات المتحدة بشكل خاص. كان السفير يخشى، وهو على حق في ذلك، أن تتحول الكويت فيما لو احتلت السعودية إلى مجرد ورقة تفاوضية مع النظام العراقي حينها.

كان هذا واقع دول المجلس أثناء الغزو، وبعد ذلك بأكثر من عشر سنوات، وبعد سقوط النظام العراقي والاحتلال الأمريكي للعراق، لاتزال دول مجلس التعاون تفتقر إلى مفهوم أمني بديل لذلك المفهوم الذي تصدع تحت وطأة الأحداث الجسيمة وفشله في مواجهتها. بل إن هذه الدول لا تزال تعاني حالة العجز ذاتها التي كانت عليها إبان الغزو. وليس أدل على ذلك أنه على الرغم من الخطورة التي يمثلها الوضع غير المستقر في العراق تحت الاحتلال على دول مجلس التعاون، بحكم أنها من الدول المجاورة، إلا أن هذه الدول تبدو من أقل الدول تأثيراً في المسار الذي قد تأخذه الأحداث في هذا البلد العربي والمجاور. وتبرز خطورة هذا العجز بشكل خاص في ضوء أن الوضع في العراق لا يبدو أنه يتجه نحو حالة من الاستقرار، بل إن هذا الوضع معرض لأن ينزلق إلى حرب أهلية دامية بعد انتقال السلطة إلى العراقيين.

لماذا تخلت دول المجلس عن مسؤوليتها؟

تخلي دول مجلس التعاون عن دور مركزي وفاعل لها في الترتيبات الأمنية لمنطقتها كان خياراً اتخذته هذه الدول بشكل طوعي. ربما قيل ويقال إن دول مجلس التعاون دول صغيرة قليلة السكان، ولاتملك من الكوادر ما يمكنها من أن يكون لها دور فاعل في أية ترتيبات أمنية في منطقة

حيوية ومستهدفة إقليمياً ودولياً. وبالتالي فليس أمام هذه الدول إلا أن تترك مسألة الترتيبات الأمنية الإقليمية هذه للدول الكبيرة التي تتوفر لها القدرات والإمكانات البشرية والعسكرية للاضطلاع بما تتطلبه مثل هذه الترتيبات. ومثل هذا الطرح يتسم بنبرة تبريرية أكثر منه محاولة للتفسير. وربما جاز القول إن مثل هذا الطرح هو تعبير آخر عن الاستهداف الذي تتعرض له المنطقة بسبب من مواردها وموقعها الاستراتيجي، لأنه يبرر تخلي دول المنطقة عن مسؤولياتها وعن مصالحها من أجل مصالح الآخرين. وإلا فليس المطلوب من هذه الدول أن تتحول إلى دول كبرى، ولا أن تنفرد بأية ترتيبات أمنية لمنطقة هي مشتركة لدول أخرى، إما بوجودها في هذه المنطقة، أو لأن لها مصالح حيوية فيها. ولكن المطلوب بإلحاح هو أن تتحمل دول مجلس التعاون مسؤولياتها في أية ترتيبات أمنية بشكل مباشر وفاعل، وبما يعكس حجم مصالحها، ووزنها في المنطقة، لا أن تجعل من أمنها الوطني رهينة لمصالح الآخرين، أو لموازين قوة لاتملك إزاءها الكثير.

استكمالاً للطرح نفسه، هناك من يقول بأن دول المجلس لا تملك القوة البشرية التي تؤهلها لأن يكون لها مثل هذا الدور، وهذا رأي غير صحيح، بل يتناقض مع الواقع الديموغرافي، وهو بطبيعته واقع متحرك وغير ثابت، إلى جانب القدرات البشرية لدول المجلس، وهي قدرات تطورت كثيراً بفعل عملية التحديث التي مرت بها دول المجلس خلال العقود الثلاثة الماضية. ثم هناك بطبيعة الحال الموارد المالية المتوفرة لهذه الدول من خلال صادراتها النفطية. وبالتالي فالرأي القائل بضعف القوة البشرية كسبب قسري يمنع دول مجلس التعاون من بناء قدراتها العسكرية يتم تسويقه كمجرد تبرير يروج له أطراف لها مصلحة في استمرار الوضع على ماهو عليه.

والحقيقة أن الخيار الأمني الذي اختارته دول مجلس التعاون يعود إلى عوامل غير ذلك. وهي عوامل عدة، منها ما يتعلق بالظروف الداخلية لكل دولة، وتحديداً الطبيعة السياسية والاجتماعية لهذه الدولة، انظر ورقة محمد غباش عن طبيعة السلطة في دول مجلس التعاون وعلاقتها بالمجتمع). فتخلي الدولة عن دورها المحوري في حماية الأمن الوطني، وترك ذلك لقوى خارجية، ولتوازنات قوة وتوازنات مصلحة لدول أخرى، هو بطبيعته قرار سياسي، وبالتالي لا يمكن إلا أن يكون قراراً اتخذ بناء على استراتيجية سياسية أمنية تم التواضع عليها، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يستدعي دراسة مستفيضة عن الأسباب والدوافع السياسية والاجتماعية وراء قرار بهذه الخطورة.

ومن العوامل ما هو مرتبط بطبيعة العلاقات التي تربط بين دول مجلس التعاون، وهي علاقات يشوبها التنافس المشوب بالكثير من عدم الثقة فيما بينها. ومما يشير إلى ذلك أن حل الخلافات الحدودية بين هذه الدول بدا في بعض الأحيان صعباً، وأخذ وقتاً طويلاً، أكثر من ثلاثة عقود، ولاتزال بقايا هذه المشكلة معلقة من دون حل. كذلك فإن البطء الشديد الذي لازالت تعانيه مسيرة مجلس التعاون، وبعد أكثر من عشرين سنة على إنشائه خير مؤشر على طبيعة هذه العلاقات. يضاف إلى ذلك أن اعتماد كل دول المجلس على قوى أجنبية لحماية أمنها الوطني يخلق نوعاً من

التنافس بين هذه الدول لكسب ود وثقة هذا الأجنبي، بدلاً من الانخراط في تعميق العلاقة بين هذه الدول كهدف استراتيجي يلتقي حوله الجميع. كل ذلك يؤكد أن الحديث عن ضعف الكثافة السكانية كسبب هنا ليس له ما يبرره أو يسنده من أرض الواقع السياسي والاجتماعي في المنطقة. وإن هذا الواقع يقول بأن تخلي دول مجلس التعاون عن دورها بتحمل مسؤولية الأمن الوطني، وترك هذه المسؤولية لدول أخرى، ولتوازنات إقليمية ودولية لاتملك السيطرة عليها، هو قرار طوعي أملته منطلقات ومصالح سياسية واستراتيجية أمنية تخص حكومات هذه الدول، ولا تخص الدول ذاتها بمجتمعاتها وشعوبها.

خاتمة

إذا ما تمعنا في إشكالية الأمن في دول مجلس التعاون، كما تم عرضها باقتضاب، نجد أنها نشأت نتيجة لثلاثة عوامل: الأول طبيعة الدولة في الخليج والجزيرة العربية، وطبيعة علاقتها بمجتمعها، بسبب هذا تخشى حكومات الخليج من بناء قدرة عسكرية قد تشكل في المستقبل مصدر تهديد لها. وما أشار إليه محمد غباش في ورقته من أن اعتماد حكومات الخليج في أمنها على مصادر خارجية يوفر لها استقلالاً أمنياً في الداخل، يتفق مع المسار الذي اتخذته الإشكالية الأمنية في المنطقة، وهو أمر يستحق التأمل. والعامل الثاني هو طبيعة التركيبة السياسية لمنطقة الخليج. فكل دول الخليج تحكمها نخب، على رغم ما بينها من اختلافات، إلا أنها تتفق في شيء واحد هو إلغاء المسافة بين الحكومة والدولة، واختزال الأخيرة في الأولى، ثم اختزال الحكومة في النخبة الحاكمة.

النخبة في دول مجلس التعاون هي عائلات حاكمة تنتمي إلى المذهب السني، والنخبة في إيران هي طبقة رجال الدين، وتنتمي إلى المذهب الشيعي، وفي العراق تتكون النخبة من خليط بين العشيرة والحزب مدعومة بمؤسسة عسكرية كبيرة، أثبت التاريخ أن الاتفاق والتنسيق بين هذه النخب صعب، إن لم يكن مستحيلاً على المدى البعيد، يضاف إلى ذلك غنى المنطقة بمصادر النفط، مما زاد، كما يبدو، من دوافع الإختلاف. العامل الثالث، وهو الأغرب ما أشير إليه من انعدام الثقة بين دول مجلس التعاون ذاتها، على الرغم من التشابه فيما بينها سياسياً واجتماعياً. أما العامل الرابع فهو الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها المنطقة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، وبالتالي عدم إمكانية تفادي أنها هدف للمنافسة والصراع، خصوصاً بين الدول الكبرى. وهذا العامل سمح لهذه الدول الكبرى أن تتحمل هي مسؤولية حماية الدول الخليجية، لأنها ترى في ذلك حماية لمصالحها هي في المنطقة.

بناءً على ذلك، فإن تجاوز إشكالية الأمن الخليجي يتطلب أن تبدأ عملية إصلاح الخلل هنا من دراسة هذه العوامل بشكل مستفيض، وذلك كمنطلق لعملية الإصلاح هذه.

الفصل السابع

متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في الدول الأعضاء لمجلس التعاون

متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في الدول الأعضاء لمجلس التعاون

الدكتور علي خليفة الكواري

أجندة إصلاح جذري من الداخل، التي نحن في صدد بنائها* في ضوء قضايا الإصلاح التي سوف يتم طرحها ومناقشتها في اللقاء السنوي الخامس والعشرين لمنتدى التنمية، تحددت في ستة بنود استراتيجية مرحلية تمثل اليوم - حسب تقديري- قواسم مشتركة بين الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير في المنطقة، وتحظى بقبول عام مشترك من دعاة الإصلاح عامة وتنعكس في عرائضهم وخطاباتهم ومجمل أدبياتهم.

أولها: تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع. **ثانيها**: تأسيس نظم رسمية للتأمينات ضد البطالة ولضمان حق التعليم والعلاج. **ثالثها**: إصلاح الخلل السكاني. **رابعها**: إصلاح الخلل الإنتاجي. **خامسها**: علاج الخلل الأمني في إطار اندماج أقطار مجلس التعاون. **وسادسها**: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتفعيل دور المجتمع المدني.

هذه البنود الستة إلى جانب شعار المرحلة "الانتقال من القول إلى الفعل"، الذي يطرحه الدكتور علي فخرو في كلمة افتتاح اللقاء، أصبحت مكان قبول وإجماع أهلي ولا تنكر الحكومات أهميتها من حيث المبدأ، وإن اختلفت حول أولويتها وترددت أمام متطلبات وضعها موضع التنفيذ. ولكن المعضلة تبقى كيف يتم وضع هذه الأجندة موضع التطبيق، وكيف ننتقل من القول إلى العمل على المستوى الأهلي أولاً، وعلى المستوى الرسمي ثانياً عندما يمتلك المحكومون قدرة الحوار والعمل مع حكامهم من أجل وضع بنود أجندة الإصلاح تدريجياً موضع التطبيق.

وأجندة إصلاح جذري من الداخل هذه، من نوع "السهل الممتنع" كما يقال. فهي منطقية وعقلانية وملحة، وفيها مصلحة للحاكم إلى جانب المحكوم. ولكن إمكانية الانتقال بها من القول إلى العمل عصية على ضوء ما ندركه من واقع، وما نعهده من إرادة وعزيمة ضعيفة للإصلاح. ولذلك فأجندة إصلاح جذري من الداخل، أجندة طموحة على الرغم من كونها مستحقة منذ زمان. وهي اليوم مخرج وطني من مسار الضياع الذي تُدفع إليه مجتمعات المنطقة دفعاً. كما أنها السبيل لمواجهة المشكلات والإشكاليات المزمنة والمتزايد التي أصبحت تهدد استقرار المنطقة وتنذر بتفكيك دولها إذا استمرت دول المنطقة في مسارها الخطر.

* انظر: فصل (الخاتمة): «مشروع إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون».

ومنذقيام مجلس التعاون اعترف المسؤولون في المجلس بهذا المسار الخطر وكتب الأستاذ عبدالله بشارة عام 1987، في العدد السادس من مجلة التعاون، مؤكداً وجود مطالب إصلاح، تغلق دونها الأبواب. وقال "هناك طرقات على أبواب هادئة، تقليدية"... "تأتي بنداء عن التغيير في القوانين، والمواقف، والالتزامات، وفي المؤسسات، وأهمها في الفلسفات والمنطلقات"، وأضاف أن "التحدي الذي يواجه دول الخليج - هي قدرتها من عدمها- على التجاوب مع هذه الطرقات".

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن أيضاً نجد أن "استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (2000-2025)"، التي اعتمدها القادة في اجتماع المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة في ديسمبر 1998 في أبو ظبي، تؤكد أن "من أبرز التحديات التي تعيشها مسيرة التنمية الوطنية بدرجة أو بأخرى ولما تتخلص منها رغم مرور أكثر من أربعة عقود تنموية بهذه الدول (هي) استمرار هيمنة الموارد الأحادية على مصادر توليد الدخل، وهو ما يعمل على تضييق خيارات التنمية وفرص الكسب،..." (ص11). وتضيف الاستراتيجية مؤكدة ارتباط كافة التحديات بـ "اختلالات بيّنة في التركيبة السكانية بما تتضمنه من تأثيرات سلبية في التجانس الاجتماعي وبواعث المواطنة والولاء، وهي اختلالات قد نجمت عن الاعتماد الكثيف على العمالة الأجنبية، واختلالات سوق العمل، والثبات النسبي لنظم التعليم والتدريب ونظم التوظف والأجور" (ص12).

وجديرٌ بالتأكيد أن الإصلاح ما زال هو اليوم مطلباً ملحاً. كما كان الإصلاح دائماً مطلباً لأهل المنطقة في العصر الحديث، منذ أن انفردت النظم الراهنة بالحكم في إطار معاهدات الحماية والتحالف. فالمطالبة بالإصلاح لم تنقطع على مدى قرن من الزمان، ولكنها مع الأسف أجهضت أو تم احتواؤها أمنياً، ولم تتبلور في الغالب وتصبح حركة شعبية مستدامة، حتى تكلل بالوصول إلى توافقات مع الحكومات تتوفر لها مقومات التطبيق على أرض الواقع. ويستثنى من ذلك المرحلتان القصيرتان اللتان شهدتا وضع دستور الكويت لعام 1962 ودستور البحرين لعام 1972، وقد كان لظروف اللحظة الراهنة إضافة إلى الحركة الوطنية في كل من الكويت والبحرين، فضل في خروج تلك الدساتير كنصوص، ولكنها عطلت أو تم تجاهل جوهرها عند التطبيق.

ومطالب الإصلاح الوطني اليوم ليست أفضل حظاً من سابقاتها، وقد تعرضت خلال العقود الثلاثة الماضية لكثير من أساليب الضبط السلطوي بالترغيب والترهيب فتعطلت، ونال بعضها الإجهاض. ولم تستطع دعوات الإصلاح بعد، أن تتطور في الغالب لتصل إلى مستوى حركات شعبية فاعلة ومستدامة على المستويات الوطنية أو المستوى الإقليمي. ودعوتنا هذه لن تعدو أن تكون مجرد رغبة تضاف إلى الرغبات التي تقدمت بها العرائض وتناولتها الأدبيات، إن وقفت الحكومات منها وقفة اللامبالاة. وهي في ظني واقفة كذلك، من "أجندة إصلاح جذري من الداخل"، مثلما وقفت من دعوات الإصلاح منذ عقدين من الزمن.

فما نحن فاعلون، ما العمل في هذه المرة من أجل تأمين الحاضر وكسب المستقبل، وماذا باستطاعتنا أن نعمل من أجل تزويد أجندة إصلاح جذري من الداخل بتحركات وأدوات وآليات فاعلة ومستدامة نبنيها تدريجياً، ونعمل على مراكمتها في ضوء المواقف المعهودة للحكومات والظروف الدولية والإقليمية المحيطة وفي إطار العمل السلمي الثقافي والسياسي المستدام الذي نؤمن به ومن أجله اجتمعنا لمناقشة الأجندة والتوافق على دورنا في العمل من أجل تحقيقها تدريجياً؟

وإذا كانت نبرة المرارة قد طبعت قراءتنا للماضي البعيد منه والقريب، وربما تقود إلى إجابة مختصرة حول إمكانية الإصلاح في الحاضر، يلخصها القول العامي المصري "العمل عمل ربنا"، فنعم بالله والتوكل عليه، ولكن ذلك لن يعفي أهل المنطقة من المسؤولية التاريخية التي يتحملونها اليوم. ولا بديل لهم عن التفاؤل والسعي إلى المشاركة في صنع المستقبل مهما كانت إمكانات المشاركة ضئيلة وظروفها صعبة ومكلفة. ولا بد أن يكون هذا العمل صريحاً ومستمراً ومتراكماً مهما قلّت فرص تأثيره في البداية. فالإصلاح لا يأتي بالمداهنة وإنما بالمواجهة المتزنة والحوار الجاد والصدق مع النفس ومع الغير.

إن الإصلاح أمر واع وإرادي يتطلب تضحيات آنية وفردية في سبيل مكاسب جماعية ومستقبلية من جميع الأطراف. ولذلك فالإصلاح لا يمكن تهريبه بالتحايل، أو تسوله وإنما يجب التوافق عليه من حيث المبدأ بين الحكومات من ناحية، وبين الأفراد والجماعة التي تنشد التغيير ممثلة في حركة إصلاحية معترف بها من ناحية أخرى.

ومن هنا فإن نمو حركة إصلاحية في كل دولة، وإنشاء منتدى لتعزيز جهود الإصلاح على المستوى الإقليمي، ربما يكونان نقطة البداية في العمل من أجل تفعيل أجندة إصلاح جذري من الداخل. ولعل المنطق البسيط في ذلك هو أن للوضع القائم من يؤطره ويمثله ويتحدث باسمه، ولذلك لا بد أن يكون للأفراد والجماعات الذين ينشدون التغيير من إطار جامع، له قواسمه المشتركة وهناك من يمثله ويتحدث باسمه.

ففي كل دولة عربية نجد أن هناك حزباً للحاكم - ولا يوجد حزب حاكم بالمعنى الصحيح- .يؤطر حزب الحاكم هذا، الموالين والمستفيدين من الوضع القائم ويعبئهم وفقاً لمشيئة السلطة - ما ظهر منها وما بطن -ومصلحتها وتوجهاتها، سواء كان ذلك الحزب ظاهراً أو باطناً، يسمى حزباً أو تعبر عنه مجموعة أحزاب السلطة أو الإدارة كما يقال في المغرب، أو لا يحمل اسماً ولا وجوداً رسمياً حيث لا يسمح للأحزاب بالوجود، كما هو الحال في دول المنطقة. وحتى يتحول الإصلاح من مجرد رغبة إلى مطلب لا بد أن يكون للإصلاح "حزبه" وأجندته ومن يمثله ويعبئ الناس حول حركته التي عليها أن تتحاور مع الحكومات من أجل تحقيق الإصلاح تدريجياً.

فكيف يكون لأجندة "إصلاح جذري من الداخل" حركة تحملها وتجمع أفراد وجماعات

يقفون خلفها حتى يصبح من الممكن أن تتحاور تلك الحركة مع الحكومات حول أهمية الإصلاح وإمكانية وكيفية تحقيقه.

هذا سؤال عملي يسهل طرحه وتستحيل الإجابة الفردية عليه، بل يحتاج إلى إعمال جماعي للفكر والتدبير من قبل الحاضرين - في ضوء الواقع والتجربة- ، حتى يتصل لقاؤنا هذا مع ما قبله من تجارب، ويتواصل به مع ما يمكن أن يتبعه من جهود لتعزيز حركة إصلاحية.

وفي سياق البحث عن سياسات وآليات وأدوات لتفعيل أجندة الإصلاح هذه، وفي إطار اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية، يمكننا أن نعيد تلخيص ما سبق أن تم طرحه من تصورات أولية لتفعيل مطالب الإصلاح، وأن ننظر إليها على ثلاثة مستويات متكاملة ومتفاعلة:

أولها: مستوى عمل منتدى التنمية

يجب على منتدى التنمية في ضوء تحليلاته ونقده ودعوته للإصلاح عبر ربع قرن من عمره، أن يقوم بدور في تحويل أقواله إلى أفعال من خلال تحمل مسؤولية المبادرة والقيام بالتالي:

1- **تكوين لجنة تحضيرية** من أبناء المنطقة من الحاضرين لهذا اللقاء ومن غيرهم، وتكليفهم بالتحضير والدعوة إلى مؤتمر من أجل تأسيس منتدى إقليمي دائم لتعزيز جهود الإصلاح في المنطقة عامة. ويمكن أن يطلق على هذا المنتدى اسم "منتدى المصالحة والإصلاح" أو "منتدى الإصلاح من أجل الديمقراطية والتنمية" أو "منتدى الحوار من أجل المصالحة والإصلاح" ، أو أي مسمى مناسب آخر. كما يمكن أن يكون هذا المنتدى مرتبطاً بمنتدى التنمية تنظيمياً أو يكون مستقلاً عنه، أو أن يتحول المنتدى نفسه إلى الاسم الجديد ويكيف أغراضه ويعدل نظامه ويطور إدارته ليقوم بتعزيز جهود المصالحة والإصلاح في المنطقة بعد أن قام بالدعوة إليهما.

ويمكن أن تتمثل المهمات الرئيسية المرحلية لهذا المنتدى في التالي:

أ- البحث بشكل دائم ومنظم عن قواسم وطنية مشتركة بين حكومات المنطقة وشعوبها بشكل عام، وبين الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير بشكل خاص، وبين التيار الوطني والتيار الديني بكافة أطياف كل منهما على وجه الخصوص. وسبيل ذلك هو الحوار الموضوعي المسؤول على كافة المستويات وبين جميع الأطراف من أجل زيادة مساحة الفهم المشترك الأفضل بين أبناء المنطقة، والتوصل إلى أهداف وقواسم وطنية جامعه تتحول إلى أجندة للإصلاح متجددة، تدعمها حركة أهلية فاعلة.

ب- القيام بالبحث والدراسة والنشر لتوضيح مضمون بنود أجندة الإصلاح والدعوة لها وإيضاح أهمية تبني أجندة إصلاح جذري من الداخل وإمكانية تحقيقها على أرض الواقع. وإلى جانب البحث والدراسة والنشر العادي والإلكتروني إضافة إلى الحديث في أجهزة الأعلام، يمكن للمنتدى أن ينظم الحوارات بين وعبر مختلف الأطراف والتيارات والأطياف من أجل توسيع

قاعدة المشاركة في وضع أجنده الإصلاح، والعمل من أجل تحقيقها تدريجياً.

ج- القيام بمهمة الدبلوماسية الشعبية من خلال تشكيل جماعات حكماء من ذوي الصدقية لدى الأطراف المتباعدة. وذلك من أجل المساعدة في جهود التقريب وإجراء مصالحات تاريخية بين التيارين الوطني والديني وكذلك بين أطياف كل منهما هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى القيام بالدبلوماسية الشعبية لدى الحكومات وإجراء حوار مع متخذي القرار حيث أمكن وعلى جميع المستويات ، وذلك من خلال قيام شخصيات عامة ذات صدقية لدى الشعوب والحكومات حول أهمية وإمكانية وكيفية البدء بعملية الإصلاح، إضافة إلى تسهيل إمكانية الحوار داخل كل دولة، بين السلطة فيها وبين من ينشدون التغيير، فلا بد من أن يوضع حد للإقصاء والإسقاط والتباعد والتناحر إذا كان لأجندة إصلاح من الداخل أن توضع وتفعل.

د- تنسيق تحركات إقليمية سلمية تعبر عن تبني أبناء المنطقة، أجندة الإصلاح ومطالبتهم بوضعها موضع التطبيق. وفي هذا الصدد ربما يكون القيام باجتماعات وعقد تجمعات شرعية موازية للعمل الرسمي الإقليمي، فرصة للتعبير الأهلي. ومثال ذلك أن يعقد اجتماع أهلي في نفس الوقت الذي يعقد فيه المجلس الأعلى لمجلس التعاون اجتماعاته. فمثل هذا الاجتماع الموازي مفيد من حيث لفت النظر إلى أجندة إصلاح جذري من الداخل. ويمكن أن تتوسع هذه الاجتماعات والتجمعات الأهلية، إن أمكن لتكون موازية لكل من اجتماعات المجلس الوزاري والمجالس الوزارية المتخصصة وتكون بذلك وسيلة لاظهار الاهتمام الأهلي بالعمل الرسمي ومتابعة أجندته وقراراته وإبداء الرأي حولها وتقديم بديل لها إذا لزم ذلك. وربما يكون من المفيد أبتداء التفكير في تقديم عريضة تطالب بالإصلاح إلى المجلس الأعلى لمجلس التعاون، تعبيراً عن تبني هذا اللقاء، أجندة إصلاح جذري من الداخل. كما تكون هذه العريضة إعلاناً عن مضمون الإصلاح المنشود ومؤشراً على اتساع تبنيه وتأييده إذا أخذ كل من الحضور مبادرة جمع التواقيع في مكان إقامته ومحيط علاقاته واتصالاته.

2- **تنمية مجتمع مدني إقليمي** متكامل مع المجتمعات المدنية الوطنية وتعزيز جهودهما.

هناك حاجة ماسة لتنشيط المجتمع المدني في دول المنطقة حتى يقوم بدوره المهني والاجتماعي والثقافي، في صياغة أجندة الإصلاح والاهتمام بالجوانب القطاعية منها والمشاركة في تفعيل عملية الإصلاح عامة. وذلك من خلال أخذ أعضاء منتدى التنمية وأعضاء المنتدى الجديد المقترح، بزمام المبادرة في تأسيس منظمات غير حكومية قولاً وفعلاً ، على المستوى الإقليمي في كل مجال من مجالات العمل الأهلي. فهناك أهمية وإمكانية لتنمية منظومة إقليمية من الجمعيات الأهلية تلتقي من خلالها جهود المنظمات غير الحكومية الوطنية المستقلة والجادة حيث وجدت في دولة من دول المنطقة مع جهود الأفراد غير المنظمين إلى الجمعيات الوطنية إضافة إلى الأفراد الذين لا يتاح لهم في بلدهم تكوين جمعيات أهلية. ومن الملتقيات الإقليمية التي هناك فرص لتأسيس بعضها،

الملتقيات المعنية بحقوق المواطن وحقوق الإنسان عامة. وكذلك جمعيات أنصار الديمقراطية ومراصد الشفافية ، والملتقيات الثقافية في كل مجال من مجالات الأدب والفن والتربية والإعلام والاجتماع والاقتصاد وغيره، والملتقيات القطاعية مثل المرأة والشباب والعمال والكتاب. هذا فضلاً عن الحاجة إلى تكوين ملتقيات مهنية للمحامين والصحفيين والمهندسين والمحاسبين والأطباء والمعلمين، وتجمعات أصحاب الأعمال مثل الصناعيين والمقاولين والتجار والمزارعين وأصحاب المال وجمعيات صغار المساهمين في الشركات الإقليمية. وربما هناك حاجة إلى تنظيم المهرجانات الإقليمية وتأسيس جوائز علمية وأدبية وغيرها على المستوى الإقليمي. ولعل بناء مجتمع مدني إقليمي مكمل وفاعل ومتكامل مع المجتمعات المدنية الوطنية في دول المنطقة يتطلب وجود قانون وجهة رسمية مثل مجلس التعاون أو منطقة حرة لتسجيل وإشهار المنظمات غير الحكومية الإقليمية. وإلى أن يتم ذلك يمكن أن يكون وجودها بحكم الأمر الواقع أو أن تسجل في الخارج. إن الغرض من هذه المنظومة من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الإقليمية، يتمثل في استكمال نواقص المجتمع المدني على المستوى المحلي من حيث النوع والكم، وتوفير قنوات تعبير وتنظيم قد لا تتوفر بشكل كاف على المستوى المحلي. وعلى منتدى التنمية ومنتدى الحوار المقترح أن يتعاون في ذلك مع جميع الأطراف ذات العلاقة وأن يعزز جهودها.

3 – تكوين وقفية لتعزيز العمل الأهلي الإقليمي:

إذا كان لمنتدى التنمية أن يتحول من القول إلى العمل فإنه يحتاج إلى وجود فعلي واستمرار في النشاط بين الاجتماعات، كما يحتاج إلى إدارة وجهاز بحث ودراسات ونشر وإعلام متفرغ، وهذا يتطلب نفقات لا يمكن توفيرها بالكامل من اشتراكات أعضائه، وكذلك يتطلب المنتدى الجديد المقترح تغطية لنفقاته التأسيسية. كما يتطلب هدف المنتدى المتعلق بتنمية مجتمع مدني إقليمي ، الكثير من المال لدعم نشاطات منظمات المجتمع المدني في مرحلة تأسيسها على الأقل، وإذا كانت فرصة التمويل الوطني الأهلي والحكومي الراهن لمثل هذه النشاطات ضئيلة، ومصادر التمويل الخارجي لها محاذيرها فضلاً عن أولوياتها، فإن الحاجة إلى تكوين وقف لتعزيز العمل الأهلي الإقليمي حاجة ماسة، ولا بد من تلبية الحد الأدنى منها من خلال موارد وقف يؤسس لهذا الغرض.

وإذا كان علي أن أطرح تقديراً أولياً لهذه الوقفية ، فإنني أقدر الحد الأدنى لهذا الوقف بمليون دينار كويتي يجمعها أعضاء منتدى التنمية وأعضاء المنتدى الجديد المقترح، بمعرفتهم كل حسب قدرته مهما قل ما يجمعه، المهم هو الالتزام من حيث المبدأ والتعبير عن هذا الالتزام بالمحاولة كل ضمن إمكاناته وعلاقاته وصلاته بأهل الخير من المعنيين بالإصلاح في المنطقة، إضافة إلى القيام بحملة مهنية لجمع تبرعات لهذا الغرض، ومن المهم أن يتم استثمار هذه الوقفية منذ البداية في أصول مدرة للدخل. وجديرٌ بالتأكيد أن التمويل من موارد الوقف هو تمويل معزز ومساند للتمويل الذاتي ولا يمكن أن يتخطى نسبة من التمويل الجاري، ومن المفيد أن يرتبط بإلزام الجهة الممولة توفير

ما يوازي التمويل من الوقف على الأقل من مصادر أخرى.

4- **إعادة تنظيم منتدى التنمية وتحقيق الديمقراطية داخله**. إدارة منتدى التنمية إدارة ودية تلقائية غير متفرغة ولا توجد لعملها قواعد تنظيمية مطبقة. وحتى اجتماعات الهيئة أو الجمعية العامة وانتخاب اللجنة التنفيذية ليست مسألة رسمية وإنما تتم بالتجاوز عن النصاب ويتم التوافق على تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل الحضور على قلتهم. وهذا ما اختاره أعضاء المنتدى في الماضي عندما كان غرضه قد تحدد في تنمية فهم مشترك أفضل بين أبناء المنطقة، ونشاطاته لا تتعدى لقاء سنوياً في العادة. أما إذا أردنا أن نحمل المنتدى المسؤوليات المقترحة حتى ينتقل من مرحلة القول إلى مرحلة العمل في الربع قرن القادم من عمره، فإننا نحتاج إلى إعادة تنظيم المنتدى ليكون له وجود مادي ونشاطٌ مستمر طوال العام وإدارة تنفيذية متفرغة وموقع على شبكة المعلومات وغير ذلك من متطلبات القيام بالمهمات الجديدة. كما أن المنتدى يحتاج إلى توسيع نطاق عضويته وزيادتها وتجديد الدماء فيه، بعد ربع قرن من العمل التاسيسي الذي أصبح موضع نقد، نتيجة لتركيزه على القول دون العمل ولم يعد مناسباً للمرحلة الراهنة بعد أن كان ضرورياً في المرحلة السابقة، وتجري ضمن محددات ما هو متاح للعمل الأهلي في الفترة السابقة. وإعادة التنظيم هذه، تحتاج إلى أن تؤسس على قاعدةالديمقراطية وتوفيرشروط ممارستها من مبادئ ومؤسسات وآليات وأدوات قادرة على جذب القيادات المناسبة وتحفيزها على تولي إدارة المنتدى وتفعيل دور الأعضاء ومشاركتهم الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات. وهذا الجانب موجود على جدول المراجعة الراهنة بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على إنشاء المنتدى. وحسب علمي فإن المنسقة العامة للمنتدى واللجنة التنفيذية قد شرعت في ذلك وسوف تتقدم بمشروع إعادة التنظيم وما يتطلبه من نظام أساسي وداخلي على ضوء نتائج هذا اللقاء وما يقرره من مهمات إضافية، على المنتدى أن يقوم بها.

ثانياً:العمل الأهلي على المستوى الوطني

العمل الحقيقي من أجل إصلاح جذري، هو بشكل رئيسي عمل أهلي داخل كل دولة من دول المنطقة. وهو نضال سلمي وطني من الداخل، لا يمكن أن يتصدى له سوى مواطني كل دولة في إطار مقتضيات المواطنة وحقوقها، وفي ضوء هامش الحريات العامة من حرية تعبير وحرية تنظيم، وفي حدود المشاركة السياسية المتاحة للمواطنين. هذا إلى جانب التأثير الخارجي والإقليمي سلباً وإيجاباً.

ولذلك فإن الاصلاحيين في كل دولة مطالبون ببلوغ مستوى الكتلة التاريخية اللازمة لتحمل أعباء حركة إصلاحية فاعلة ومستدامة. ومن أجل بناء هذه الكتلة بالتدريج يجب ابتداءً أن يرتقي الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير بخطابهم وتنقيته من ألفاظ التجريح والابتعاد به من توجهات الإلغاء والإقصاء، وتطهيره من تهم التخوين والتكفير والتجهيل، الذي - مع الأسف -تقذف بعض الجماعات به أحياناً بعضها بعضاً.

إن ضبط الخطاب والترفع عن استعداء السلطة - الظاهر منها والباطن - من قبل طرف أهلي ضد آخر، هو شرط الحوار البناء بين الأفراد والجماعات التي تنشد الإصلاح السلمي وترى فيه مصلحة وطنية لها، وصولاً إلى تنمية قواسم مشتركة جامعة يؤسس عليها الإصلاحيون توافقهم على أجندة إصلاح جذري، ويدعمون بها عملهم المشترك من خلال حركة إصلاحية فاعلة يمكن للحكومات أن تتحاور معها. وجديرٌ بالتأكيد أن هذا الضبط والتنقية للخطاب والسلوك لن يتم دفعة واحدة ولا بين عشية وضحاها، وإنما يمكن أن يتم تدريجياً باعتباره خلقاً حميداً وسلوكاً مسؤولاً وضرورة وطنية.

وجديرٌ بالتأكيد أيضاً في هذا الصدد أنه إلى أن يتم ضبط الخطاب، فإن دعوات الإصلاح في كل دولة سوف تبقى مجرد رغبات، ولن تتوصل إلى توافق على أجندة إصلاح أو تستطيع أن تنمي حركة إصلاحية توحد جهود المتضررين من بقاء الأوضاع الراهنة واستمرار مسارها الخطر. وإلى أن يتمكن العقلاء من دعاة الإصلاح، الحد من غلو وتطرف البعض ويتمكنوا من احتواء الحرب الأهلية الفكرية بين التيارات عامة والتيارين الوطني والديني خاصة وبين أطياف كل منهما على وجه الخصوص، فإن إمكانات الإصلاح الجذري - مع الأسف - مؤجلة مهما اتسع هامش الحريات العامة وزاد مستوى المشاركة السياسية. ولعل التباعد بين الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير في الكويت وربما البحرين أيضاً في الوقت الحاضر، مثال على إعاقة إمكانات تفعيل حركة إصلاح جذري.هذا على الرغم من وجود قدر من الحريات العامة يسمح بقيامها، وربما يشير هذا التباعد إلى محظور استخدام هامش الحرية المتاحة لبناء المواقع على حساب الآخرين، قبل تثبيت الوضع الدستوري وتأسيس نظام حكم ديمقراطي.

إن الأوضاع الراهنة في كل دولة من دول المنطقة بل في كل دولة عربية أيضاً، هي في أمس الحاجة إلى إصلاح جذري لأوجه الخلل المتعددة، ومنها الحاجة إلى إعادة تأسيس النظام السياسي على قاعدة الديمقراطية والتعاقد المجتمعي المتجدد، المتمثل في وجود دستور ديمقراطي تتوفر له مقومات وضمانات التطبيق على أرض الواقع. وهذا الدستور الديمقراطي - في تقديري - مازال غاية لم تبلغها أي دولة عربية بعد. وإلى أن تبلغ أي دولة هذه المرحلة ، فإنها تعتبر في مرحلة استثنائية انتقاليه حسب منطق القرن الواحد والعشرين. ولذلك فإنه لا مكان للتناحر فيها - وإن كانت هناك حاجة لقبول الاختلاف في الرأي والاجتهاد والمصلحة ونبذ الخلاف، وذلك في إطار التركيز على القواسم المشتركة بين الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير-، وإلا ذهبت ريحهم هباء، عندما يستهلك كل منهم طاقة الآخر ويشل قدرته، لمصلحة بقاء الأوضاع المختلة على ما هي عليه، بدلاً من مواجهة " حزب " الحاكم القوي والمتمكن بكثرة الأتباع، اقتناعاً أو منفعة أو لقلة الحيلة واليأس من إمكانات التغيير ، بتجمع " الدستور الديمقراطي " أو تجمع الإصلاح الجذري " ، أو حزب " "الشعب" مقابل " حزب الحاكم" إن جازت أو صحت التسميات.

وإلى جانب عقبة التناحر بين الأطراف الداعين إلى الإصلاح ، يبرز الواقع السياسي والسكاني

الراهن في كل دولة من دول المنطقة ، باعتباره عقبة كأداء أمام قيام حركة إصلاحية فاعلة ومستدامة وإن اختلفت هذه العقبة اليوم من دولة إلى أخرى.

وفي تقديري فإن قطر والإمارات أكثر بعداً عن إمكان قيام حركة إصلاحية تستجيب الحكومات إلى الحوار معها، وذلك بسبب تراجع دور المواطنين وسلبية النخب عامة وقلة حيلة المدركين لضرورات الإصلاح إضافة إلى استعذاب الجزرة. ولذلك نجد أن قدرة الداعين للإصلاح تعجز حتى عن تقديم العرائض العامة وتقديم طلبات تأسيس جمعيات أهلية في قطر على سبيل المثال، وهذا مؤشر على غياب الفرصة وتدني مستوى القدرة على مخاطبة السلطة والهيبة منها، دع عنك الحوار معها. وربما تكون البداية في مشاركة مواطني هاتين الدولتين في الجهود الأهلية الإقليمية والعربية والدولية، إضافة إلى التعبير من خلال الكتابة إلى جانب مد الخطوط وتوثيق العلاقات بين الأفراد ولا أقول الجماعات ، وإنما الجمعيات في الإمارات وربما المجالس ومن خلال اللقاء في المساجد والمآتم والأفراح فيها وفي قطر، حيث إن هذه اللقاءات الدينية والاجتماعية هي المجال المسموح به للتجمع. وذلك من أجل الوصول إلى قدرة التعبير والحصول على حق التنظيم في هذه المرحلة، وقد يساعد اتساع ذلك الهامش بعد كسر حاجز التردد - على مخاطبة الحكومات وصولاً إلى حوار وطني مسؤول معها.

وفي المملكة العربية وإلى حد أقل في سلطنة عمان، توجد جماعات إلى جانب الأفراد ينشدون التغيير، ويعبرون عنه في المملكة العربية منذ 1991، بالعرائض إلى جانب أشكال التعبير المحدودة الأخرى التي اتسعت بسبب الأوضاع الخارجية والداخلية الضاغطة على المملكة وقادت إلى قبول مبدأ الحوار. وفي هاتين الدولتين يتعرض الإصلاحيون إلى ضغوط سلطوية تترافق فيها الجزرة مع أختها، ولكن الضغوط الخارجية والثقافية على المملكة والضغوط التاريخية على السلطنة والضغوط الاقتصادية، ولاسيما نمو معدل البطالة في كلتيهما، ربما يساعدان على تضييق شقة التباعد بين الأفراد والجماعة وتؤدي بعد كسر حاجز التقليد، إلى حركة إصلاحية ذات أجندة إصلاح جذري تتجاوز سقف العرائض إلى تأكيد ضرورة الحوار الوطني على المستوى الأهلي ومع الحكومات من أجل الإسراع بالإصلاح.

أما الكويت وإلى حد أقل البحرين ، ففيهما فرصة أفضل لنمو حركة إصلاح جذري، هذا إذا تم التوصل بين الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير إلى توافق على قواسم مشتركة وتم تجسيدها في أجندة إصلاح جذري.وتتميز الكويت بوجود دستور تعاقدي لم يجر تعديله من خارج آلياته، وإن كان قد تم تعطيله أكثر من مرة، كما توجد فيها اليوم سلطة تشريعية أغلبية أعضائها منتخبون، ويمكن بالتالي أن تعمل فيها حركة إصلاح جذري من خلال المؤسسات الدستورية، هذا إذا احتوت حركة الإصلاح الجذري، التباعد بين التيارات السياسية وأطياف كل تيار منها، ووحدت جهود الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير في تجمع تربط بين أطرافه قواسم مشتركة، يلتزم أجندة الإصلاح ويسعى إلى وضعها موضع التنفيذ في إطار تفعيل العمل بالدستور وفتح آفاق التحول

الديمقراطي، التي عطل تفرق أصحاب المصلحة في الإصلاح الجذري، ولوجها.

أما البحرين فإن تجربة الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير فيها تبدو أكثر قدرة على إيجاد قواسم مشتركة وتنمية حركة إصلاح جذري. كما أن دستور البحرين لعام 1972، مازال هو القاسم المشترك، تستقطب الدعوة من أجل عودة العمل به، نسبة معتبرة من شعب البحرين عبر التيارات والجمعيات السياسية العاملة في البحرين. ومن هنا فإن عودة القوى التي تنشد التغيير إلى تأكيد قواسمها المشتركة وبلورتها في أجندة إصلاح جذري يتم التحاور حولها مع الحكومة، ربما تكون نقطة البداية لتفعيل حركة إصلاح جذري في البحرين.

وجديرٌ بالتأكيد في الختام أن أي تقدم في أي دولة من دول المنطقة هو رصيد لحركة الإصلاح في بقية الدول.

ثالثاً: على مستوى العمل الإقليمي والدولي

هناك مجالات متعددة كثيرة أخرى على المستوى الرسمي والأهلي، الإقليمي والعربي والدولي، يمكن أن تساعد على العمل من أجل تنمية متطلبات وضع أجندة إصلاح جذري من الداخل موضع التطبيق. هذا إلى جانب العمل على مستوى منتدى التنمية والعمل الأهلي على المستوى الوطني، الرئيسيين. ويمكن باختصار في هذه المرحلة المبكرة من بناء الأجندة وتحري متطلبات العمل من أجلها، الإشارة إلى مجالين مهمين مكملين ومتكاملين مع ما سبق ذكره من متطلبات.

أولهما: تركيز العمل مرحلياً على إيصال تعاون دول المنطقة إلى اتحاد فدرالي بين أقطارها، وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمجلس التعاون، فمتابعة أداء مجلس التعاون ومطالبته بنقل مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد هي أيضاً في نفس الوقت دعوة إلى إصلاح جذري، فإقامة اتحاد فدرالي بين دول المنطقة تتنازل فيه الدول ابتداءً عن جزء من سيادتها، في مجال الدفاع والسياسة الخارجية وسياسات التنمية وإقامة سلطة تشريعية وتنفيذية اتحادية ونظام قضائي اتحادي يكرس حكم القانون، لا يمكن أن يتم إلا وفق ترتيبات لنظام حكم اتحادي يُمنع فيه حاكم أو نخبة بلد واحد من الهيمنة على بقية الحكام والنخب والبلدان، وبالتالي فإن تأسيس العلاقة بين الحكام والنخب والبلدان بشكل خاص وبين السلطة والمجتمع بشكل عام في حالة الاتحاد، لا بد أن تكون على قاعدة الديمقراطية ووفق دستور اتحادي ديمقراطي. وهذا المطلب في حالة التوجه إلى الاتحاد سوف يكون مطلب الحكام والنخب الحاكمة والمؤثرة إلى جانب كونه مطلب المحكومين.

وإضافة إلى ذلك فإن تجسيد كيان اتحادي سوف يسمح بفرص حقيقية، للتنمية ويفتح آفاقاً لتحقيق أمن إقليمي قومي يصعب تحقيقهما في حالة استمرار التجزئة الراهنة. وهذان المكسبان هما السبيل إلى تحقيق بقية بنود أجندة إصلاح جذري من الداخل، الأخرى، من علاج للبطالة وتأسيس

شبكة أمان ضدها وضمان حق التعليم والعلاج وإصلاح للخلل السكاني والخلل الإنتاجي والخلل الأمني إلى جانب تصحيح العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتعزيز مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولعل اقتراب منطق الحكام والنخب المؤثرة من منطق دعاة الإصلاح والقوى التي تنشد التغيير يكون أكثر، ومقاربة أجندة الإصلاح تكون أيسر في حالة التوجه إلى الاتحاد ونشوء وضع جديد لا تكون فيه التنازلات منحصرة بين السلطة والمجتمع في كل بلد، وإنما تكون تنازلات مركبة ومتعددة الجوانب، بعيدة عن الحساسيات المباشرة، لمصلحة وضع مستقبلي يكسب فيه الجميع ويؤمنون مصالحهم المشروعة ويطمئنون فيه إلى مصيرهم.

وأقرب مثال يرد على هذه الحالة الرفيعة المسؤولة من التنازلات المتبادلة، هو ما حصل بين سلاطين ماليزيا ومقاطعاتها ونخبها عندما حققت اتحاداً بينها وأسسته على قاعدة الديمقراطية وفتحت أمامه آفاق الأمن والتنمية، بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقلت بحكمة من وضع الاضطراب ومخاطر ضياع مجتمعاتها مثلما ضاعت سنغفورة بالنسبة إلى أهلها المالاويين وتضطرب اليوم فيجي على سبيل المثال، إلى وضع أكثر استقراراً وأوسع أفاقاً كسب فيه الجميع وحرصوا على استمراره.

ثانيهما: مد جسور التعاون والتفاهم والاعتماد المتبادل على المستوى العربي والإسلامي والدولي على وجه الخصوص. وهذا لن يتأتى إلا عندما تكون هناك حركة للإصلاح فاعلة وعاقلة على الأرض وذات وجود ورؤية تعمل على كسب الأصدقاء وتنمية رأي عام حول مطالب إصلاح جذري من الداخل، تلين بموجبه الاعتراضات الرسمية الخارجية والداخلية وتنمي إرادة الإصلاح عند متخذي القرار في الخارج والداخل، بعد أن يتم إضعاف التصميم والعناد لدى البعض وإصرارهم على بقاء الأوضاع على ما هي عليه، الأمر الذي يعمل على تآكل إرادة أصحاب المصالح الآنية والأنانية في الداخل والخارج، عندما يجدون حركة إصلاح جذري من الداخل قد كسبت رأياً عاماً دولياً إلى جانبها، أهلياً ورسمياً بقدر الإمكان. إن عالم اليوم قد امتزج فيه الداخل والخارج وأصبح الخارج فاعلاً ربما أكثر أحياناً من الداخل في أوضاع مثل أوضاع المنطقة، ولا بد لحركة الإصلاح من الداخل أن تقدم نفسها وتؤكد صدقيتها وتراعي المصالح المشروعة للشعوب والدول في إطار المصالح الوطنية وثوابت مجتمعاتها.

المناقشات

موضوع النقاش: متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في الدول الأعضاء لمجلس التعاون

رئيس الجلسة: الدكتور علي فخرو

معد ومقدم الورقة: الدكتور علي خليفة الكواري

الدكتور علي فخرو

بسم الله الرحمن الرحيم، هذه هي الجلسة الختامية لاجتماعاتنا هذا العام، فبالأمس ناقشتم موضوعات أساسية وهامة، وجلسة اليوم هدفها، من خلال التحليل والتشخيص للواقع، طرح تصورات ومقترحات تحقيق أجندة الإصلاح، ومسار المنتدى في المستقبل، سواء كان ذلك من قبل معد ومقدم الورقة أو من قبلكم. وكما تلاحظون هناك نقاط تتعلق بالآليات وبالقضايا العملية البحتة، أرجو أن تعطوها اهتمامكم الشديد عند المناقشة، من أجل الانتقال بهذا المنتدى إلى مستويات ورحاب أكبر وأعلى.

١-٥ راشد المبارك

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، أيها الأعزاء من الأخوات والإخوة عليكم من الله السلام، وأسأله لكم الرضا ولمسعاكم التوفيق والنجاح، لقد كفكفت نفسي عن الحديث أمس الفائت لما ورد فيه من أوراق لأمرين :

أولها: أن تكون في المداخلة التالية ما يجيب عن سؤال ويرد على استشكال.

الثاني: توفيراً للوقت، فأرجو أن تمنحوني الوقت الذي لم آخذه أمس.

في موقف كهذا، يحضرني قول لأحد أعلام الفكر الفرنسي، قاله وهو يصف أحد خصومه السياسيين، قال إن خصمه يملك قدرة هائلة على بسط أقل قدر من المعنى على أكبر مساحة من الكلمات، وأنا الآن أحتاج، على العكس، إلى لم أطراف الموضوع في أقصر وقت.

الشكر موصول للإخوة معدي الأوراق التي شكلت مادة هذا اللقاء، ولأن قيمة أي عمل لا تقاس بما يحققه من اتفاق عليه، ولكن بما يثيره من اهتمام حوله، وقد يعني الاتفاق على شيء نمطية هذا الشيء وعدم إضافته لجديد، لذلك فإنني على ثقة أن مقدمي الأوراق سيعذرون من يقف في الصف الآخر لا تقليلاً لجهدهم، ولكن من باب الاهتمام به.

أبدأ بملاحظة عامة على أغلب الأوراق، وهو الطابع التنظيري لبعضها، مما دعا الباحث إلى الاستدعاء والاستنجاد بأقوال منظرين آخرين، جعل هذه الأوراق صالحة لندوة أكاديمية أكثر من صلاحيتها لفريق عمل يحتاج إلى خطوات محددة في مساره إلى غايته، واتخذت أوراق أخرى منحى تاريخياً ووصفياً، وذلك مفيد إذا كان المتلقي يجهل الموصوف أو ليس على صلة بتاريخه، مما تقدم أرجو أن يعذرني الإخوة إذا قلت إنني لم أجد في أغلب ما قدم وصفة لعلاج، إذا استثنيت الاقتراحات العملية التي أشار إليها الأخوان، الدكتور علي فخرو في كلمته الافتتاحية، والدكتور علي الكواري في ورقته التي سمعناها منه هذا الصباح، الهموم التي أجزم أنها تسكن ذات كل منا يمكن أن أضعها في كلمتين هما الفقر والقهر، وهما الجامع المشترك وليس القاسم المشترك، وهما الجامع المشترك لدول العالم الثالث أي ما عرف بهذا الاسم، وإذا لم نستجب لإغراء النظرة

العجلى لمظاهر السطح، سنجد أن المعانين من الفقر في دول الخليج كثيرون، وإذا كان السبيل إلى معالجة ومدافعة الفقر وهو الديمقراطية ليس موضع خلاف يذكر بين المحدقين في أوضاع أمتهم، فإن مما يجب قوله في هذا الصدد وجوب أن نتذكر أن تجارب البلاد العربية في التغيير ليست مغرية على الاستدعاء أو الاحتذاء، وحالة بعض البلاد العربية التي وقع فيها التغيير يصرخ بلسان الأعرابي القديم " انج سعد فقد هلك سعيد ! "

أيها الأعزاء تعددت المطالب التي احتوتها الأوراق، وهي مطالب محمودة ويجب أن تكون مقصودة، إلا أن مطلباً واحداً أحسبه الفريضة الواجبة تنعدم أو تقل قيمة أي مطلب آخر إذا لم يتحقق ذلك المطلب، ومع ذلك ظلت هذه الفريضة الغائبة حتى في لقائنا هذا، هذه الفريضة هي مطلب الكفاية في الرزق الذي يحمي الإنسان من هوان الفاقة وعبودية الفقر، والديمقراطية وحدها مطلب يجب أن يؤكد ويتجدد، لم تنقذ الملايين في أوسع البلاد من هوان الفقر، إذ يعيشون على متوسط دخل يقل عن نصف دولار في اليوم، والعدالة في بلد فقير لا تعني سوى العدالة في توزيع الفقر، والتنمية التي شكا من فقدها أول أمين عام لمجلس التعاون في أول إنشائه، ماتزال مطلبا بعيد المنال حتى يومنا هذا، والتنمية، أي إيجاد مجتمع الكفاية لا تأتي عن طريق الرقى والتعاويذ، أو المنى المدثرة بمفارش الخيال، وتجارب الأمم حولنا تدلنا على طريق واحد ظل لدينا الطريق المجهول أو المهجور أو المنسي لدى الحكومات والشعوب معاً، إن قصة قصيرة في مبناها دالة في معناها تختزل وتختصر الوضع، لقد قال لي أحد الفضلاء منذ أعوام وهو من أعلام العالم العربي (لقد كنت في أوائل العشرينيات أذهب أطلب من والدي عندما يذهب إلى العاصمة أن يأخذني لأرى هذه الأعجوبة التي تتحرك بلا محرك، وكان يقصد السيارة، وكانت السيارة في ذلك الوقت تصنع في ألمانيا أو فرنسا أو أمريكا وتأتي إلى بلدي، وتتعطل السيارة وتصلح في بلدي في ذلك الوقت، والآن ونحن في أواخر التسعينيات أي بعد 70 عاماً فإننا مازلنا نستورد السيارة من أمريكا وألمانيا وفرنسا وتتعطل وتصلح بحمد الله في بلدي، أعتقد أن هذه دلالة كافية على وضعنا وحالنا في هذا الاتجاه.

أيها الأعزاء، العالم في هذا الكوكب ينقسم إلى فئتين، فئة قوية غنية مسيطرة مؤثرة، وفئة أخرى فقيرة ضعيفة مؤثر فيها، إذا بحثنا عن العامل الذي وضع الأولى في موضعها، ووضع الثانية في الموضع الآخر، نجد عاملاً واحداً لا ثاني له، ذلك العامل هو قدرة الفئة الأولى على اكتشاف قوانين المادة وسر الله في الكون، أي العلم الطبيعي والتطبيقي، في مجالات الفيزياء والكيمياء والفلك والهندسة والرياضيات، وما أنتجته هذه القوانين من استسناد تحول إلى تقانة ملأت الدنيا وشغلت الناس، وأعطت أصحابها الغنى والقوة، هذه القوة وهذا الجانب، هو الجانب الذي يظل الفريضة الغائبة من هم كل رئيس دولة، ومن برنامج كل حزب، ومن تفكير كل مثقف، ومن قدرة كل واحد، إن ما ننفقه على البحث العلمي بحسب إحصاء اليونسكو في البلاد العربية أقل إنفاقاً في بلاد الأرض، وما ينشره العالم الإسلامي بملايينه الألف في الأبحاث العلمية التطبيقية الطبيعية

ومنها الطب لا يزيد على 1%، على أن ما تنشره أوروبا الغربية وسكانها (400) مليون أي قريب من ثلث العالم الإسلامي 36%، متوسط ما ننفقه على التعليم في البلاد العربية لا يزيد على 5% مما تنفقه أوروبا الغربية، إذ هو (360) دولاراً في المتوسط في البلاد العربية، (6500) دولار في أوروبا الغربية، الإنفاق على البحث العلمي يأتي في مؤخرة القافلة، هذه الفريضة الغائبة هي التي أحب أن تكون حاضرة في أذهاننا، عندما نتحدث عن التنمية، إذ لا سبيل آخر، وسيكون أي جهد إذا غاب هذا الجانب جهداً ضائعاً وأخشى أن يكون مهجوراً، هولندا التي سكانها لا يزيدون على (6) ملايين، دخلها القومي يساوي ما يقارب ثلاث مرات من دخل دول الخليج البترولية مجتمعة وسكانها يقرب من (26) مليوناً.

أختم بالزهور حتى أزيل عنكم عبء هذا التوتر.

٥-٢ عبد الخالق عبد الله

شكراً دكتور علي، أحب أن أثير ثلاث نقاط سريعة:

النقطة الأولى: أن هناك نصراً وكسباً للوبي الإصلاح السياسي في مجتمعاتنا، مقابل لوبي الجمود السياسي، إذا تصورنا الوضع كأن هناك صراعاً ما خفياً وواضحاً في دولنا بين لوبي يسعى للإبقاء على الوضع السياسي والجمود السياسي، ولوبي آخر مكون من قوى وشرائح، فأعتقد من المطمئن أن في هذه اللحظة من التاريخ، أن نجد أن لوبي الإصلاح السياسي كأنه حقق بعض النجاح وبعض الانتصار والدفع له في السنوات القادمة، والمجتمعون هنا جزء من هذا اللوبي، هناك إجماع حدث لأول مرة في التاريخ منذ 30 سنة، حدث إجماع مجتمعي وإجماع رسمي، وإجماع شعبي، وإجماع داخلي، وإجماع خارجي على ضرورة الإصلاح، الآن في مقابل هذا الاجماع غير المسبوق تاريخياً الذي ينبغي أن نستفيد منه، ويجب أن نكون جزءاً منه، في مقابل هذا الإجماع، لا يوجد نفس القدر من الإجماع حول كيف ينبغي أن يكون هذا الإصلاح ؟ الكل منقسم بمن فيهم نحن هنا في هذه القاعة، الأنظمة منقسمة أو مختلفة حول كيف الإصلاح ؟ القوى الشعبية الدافعة نحو الإصلاح منقسمة، أمريكا منقسمة، إصلاح سريع مقابل إصلاح بطيء، إصلاح جذري مقابل إصلاح جزئي، وهذا صحي، لأن الإصلاح سؤال مطروح علينا جميعاً، في هذه القاعة استمعنا أمس إلى تيارين، تيار يقول إن الوضع خطير وسيئ ولابد من الإصلاح الجذري، وربما الدكتور أحمد الربعي أفضل من أجاد وعبر عن ذلك، وتيار آخر يقول لا داعي لجلد الذات، هناك إصلاحات، وربما نأخذ الأمور بقدر من التحسن، مثل ما ذكر الدكتور المظفر، فالإصلاح عليه اجماع، وهذه لحظة تاريخية غير مسبوقة ويجب أن نكون جزءاً منه.

النقطة الثانية: التي تحتاج إلى توضيح هي: مم تتكون أجندة الإصلاح ؟ وسمعنا من الدكتور علي يقول إن أجندة الإصلاح سداسية، والبعض قال رباعية، أجندة الدكتور علي تقول إن هناك

خللاً سكانياً،خللاً سياسياً، لكن فينظري أنه من المهم أن أجندة الإصلاح لا تتوسع، كذلك في تقديري وكسبا للوقت والجهد وتركيزاً للدفع، ينبغي لأجندة الإصلاح أن تبدأ ببند واحد ووحيد ويتيم، وهو الإصلاح السياسي، فالأجندة طويلة، ولكن لابد أن نكون مع حركة تاريخية مهمة جداً، ربما هناك بنود أخرى، ولكن الأولوية للبند الإصلاحي السياسي في الوقت الراهن وخلال العشر سنوات القادمة والجهود ينبغي أن تصب في إطار الإصلاح السياسي.

النقطة الثالثة: كنا نأمل، وهكذا كان تصورنا نحن في اللجنة التنفيذية للمنتدى، أن يخرج المنتدى بتصور، بورقة، بقراءة عاقلة هادئة واضحة دقيقة، بتصور ملهم للحكومات، لأمريكا، لشعوبنا، لأنفسنا، بتصور للإصلاح السياسي، بعد يوم كامل، بعد أربع أوراق، بعد عشرات المداخلات، الحقيقة لم نخرج بهذا التصور، وأعتقد أن هناك أفكاراً ولكننا ندور حول الإصلاح، ولكن حتى الآن لا نلامسه، أنا أتفق مع الدكتور، على أنه ربما لابد من لجنة ولابد من هيئة ولكن هذه مسائل كلها طويلة، والدكتور علي عندما يتحدث إنما يتحدث من موقع أحد عقلاء هذه المنطقة، ودائماً يعطينا أفكاراً ملهمة، ولكن من الأجدى أن المئة الذين اجتمعوا هنا أو أكثر لو خرجوا بورقة واحدة، تتوجه إلى الشعوب، تتوجه إلى الحكومات، تتوجه إلى هذا العملاق الذي جاء يريد أن يفرض أجندته الإصلاحية (أمريكا)، بأن هذه رؤية أبناء المنطقة، كان هذا أجدى حالاً، أتمنى ألا ينتهي هذا الاجتماع من دون تصور شعبي، تصور أبناء المنطقة، وليس خطة، لأنه ربما لن نحظى ولا نستطيع أن نجتمع مرة أخرى، أرجو ألا نخفق في هذه المهمة.

٥-٣ عبد الملك الحمر

شكراً سيدي الرئيس، ألتفت إلى المنصة فأرى رئاسة ثلاثية، الأمانة والندوة والجلسة، ويحق لرئيس الجلسة أن يقاطعني وقتما يشاء، هناك إشكاليات:

الإشكالية الأولى : هي النرجسية على مستوى الفرد، الكل يقف عند ذاته ولا يبتعد عن ذلك.

الإشكالية الثانية : التقوقع القطري، تقوقع القطرية حتى على مستوى مجلس التعاون الخليجي، كل يفكر في قطره وفي حماه.

الإشكالية الثالثة : هي غياب دولة القانون والعدالة معاً.

أتوقف عند طبيعة الإصلاح، فاذكر ثلاث فئات، هناك مفكر، وهناك مثقف، وهناك مصلح، المفكر على المستوى النظري يكتفي بذلك، والمثقف ينوي التغيير ولكنه لا يحدثه، أما المصلح فهو يلتزم التغيير ويصر عليه، المفكرون عادة كثيرون، أما المثقفون فهم قلة، أما المصلحون فهم ندرة، وهذه التوجهات مستمدة من تراجع الوطن العربي بما فيه الخليج في القرن العشرين مقابل القرن التاسع عشر عندما كانت هناك حركات إصلاحية رائدة، بينما اختفت هذه الحركات الإصلاحية في القرن العشرين، وبرز غياب العرب.

ما هي عناصر الإصلاح ؟

العنصر الأول : النية وليست نية دينية فقط، ولكن العزم على كل المستويات، كثير منا يتكلم عن الديمقراطية ولكنه ليس ديمقراطياً، وكثير منا يقول إنه مصلح ولكنه لا يسعى إلى الإصلاح، عقد النية بقصد العزم أساسي على كل المستويات.

العنصر الثاني:هو القرار السياسي الذي أشار إليه الكثيرون، ويبدو على أنه يعطى الأولوية، وهذا القرار السياسي في غاية الأهمية، وقد كتب الكثيرون خلال العقدين الماضيين في منتديات الخليج، على أن المعوق الأساسي هو غياب القرار السياسي.

العنصر الثالث : تكوين فريق عمل من الفئات الثلاث، أقصد المفكر النظري، والمثقف الذي يسعى إلى التغيير دون تحقيقه، والمصلح الذي يصر على تصحيحه.

العنصر الرابع : هو جهاز تنفيذي متخصص في إدارة التنمية، أعتقد أن فشل العرب، مقارنة بالشرق والغرب، في القرن العشرين وما بعده، هو فشلهم في إدارة التنمية، وأذكر أن الدكتور علي الكواري في مطلع اجتماعات المنتدى كان رائداً في معالجة التنمية.

العنصر الخامس: هو ضرورة التقويم والمتابعة، وذلك عن طريق البحوث أو عن طريق الاجتهاد، والاجتهاد أكثر من نقد ذاتي، هناك أمثلة من الإصلاح ذكرها البعض ويصرون على أن الإصلاح هو إصلاح سياسي، ولا أختلف معهم إن أمكن، ولكنه بعيد المنال في المستقبل المنظور في دول الخليج خاصة، ولماذا لا نفكر في إصلاح تشريعي ؟ فنجد أن أمانة مجلس التعاون الخليجي مازالت بعيدة عن توحيد التشريعات والأنظمة الخليجية، حتى أن تصطدم التطبيقات والقرارات ويعوقها غياب التشريعات الخليجية الموحدة، ولي مقولة يستنكرها البعض " إن الخليجي في الخليج مازال أجنبياً" فعلى المستوى التشريعي نحتاج إلى إصلاح، وكذلك على مستوى الإصلاح الإداري نحتاج إلى إصلاح كثير، نتكلم عن الشفافية وعن الفساد المالي والإداري الذي تكلم عنه الدكتور يوسف الإبراهيم مشكوراً، كذلك نحتاج إلى إصلاح استثماري كذلك، فدول الخليج كانت ولم تزل لديها وفرة كبيرة، أين ذهبت استثمارات الدول الخليجية ؟ ولماذا لا يكون هناك إصلاح، كذلك نحتاج إلى إصلاح بحثي مستقبلي، نحن نراوح مكاننا في الحاضر دون أن نهتم بتطلعات المستقبل، فهناك شريحتان، الشريحة **الأولى** هي شريحة التصور الواضح، الشريحة **الثانية** برنامج العمل الذي يسعى إليه بعض الإخوة منهم الدكتور علي الكواري وعلي فخرو، إذاً نحتاج إلى شيء من التوازن في الإصلاح، وأحسبني أقول إن الدول العربية والدول الخليجية كانت ولا تزال في حالة من التبعية، في الغرب هناك تنمية صناعية، **التنمية الاقتصادية**، تنمية نركض وراءها ركضاً، دون أن ننتبه إلى أهمية التنمية الاجتماعية، القرن العشرون مضى والغربيون مهتمون، ونحن من ورائهم، بالتنمية الاقتصادية أولاً وأخيراً، ولكن في عام 1995، عقدت الأمم المتحدة اجتماعاً خاصاً في جنيف سموه التنمية الاجتماعية، يا حبذا لو

نعيد الأولويات ونضع التنمية الاجتماعية قبل التنمية الاقتصادية، ونهتم كذلك بالناحية الثقافية لمجتمع المعرفة.

بالأمس طلب بعض الأشخاص تصوراً، من أين نبدأ ؟ أعتقد أن لدينا ثلاثة أمور، القاعدة تكون التربية، ولكن ليست التربية الشكلية التقليدية، ولكنها مزيج من التنشيءة، ومزيج من التربية، ومزيج من التوعية، ومزيج من التدريب، القاعدة تكون هي التربية من منطلق جديد، بحيث تشمل عملية الدمقرطة في المدرسة، وفي البيت، وفي الإعلام، وفي المؤسسة، إذا لم نصر على منطلقات جديدة فإننا سنبقى في مكاننا.

أما القمة فتكون للقرار السياسي بشرط أن توفر الحاكمية الراشدة.

ويا حبذا لو يشكل فريق عمل لمراجعة ما تم خلال (25) سنة.

٥-٤ عبد الجليل الغريللي

شكراً للأخ الرئيس، وشكراً للأخ علي على أفكاره وأطروحاته، ولكن لكي نتمكن من ترجمة الإصلاح الوطني على أرض الواقع لابد أن نتواضع في الإمكانية العملية لهذا التحرك، فالمبلغ المستهدف بمليون دينار قد يقضي على أي أمل لمثل هذا التحرك نظراً إلى الصعوبات العملية في تجميع هذا المبلغ مع تقديري الكبير للتصورات المطروحة من قبل الأخ علي الكواري في ورقته، والأمر عندي أقل وطأة مالياً مما هو مطروح ويتناسب مع إمكانات المنتدى وتنوع مشارب أعضائه المحترمين، فأنا أقترح كبديل فكرة موازية تحقق لنا الأهداف التالية :

1- التواصل مع الناس ومد الجسور معهم، ليتحقق تفاعل أعضاء المنتدى مع الشارع ومع الناس بكل أطيافها وفئاتها ومستوياتها.

2- الفكرة تدخل تحت مظلتها كافة التيارات السياسية على الساحة وأهمها الدينية والعلمانية لكي يتحقق التزاوج المطلوب والاتفاق فيما بينها على أرضيات مشتركة تجمع ولا تفرق، وهو هدف أحسبه مطلوباً في الوقت الحاضر.

3- دفع منتدى التنمية وتفعيل دوره في العملية الديمقراطية، التي تسير بخطوات متباينة في دولنا الخليجية، وإمكانية أن يقوم المنتدى بتمثيل الناس في مؤسساته الدستورية ولكي يترجم الإصلاح السياسي إلى واقع عملي داخل تلك المؤسسات.

ولكي يتحرك المنتدى خطوات إلى الأمام في ظل الظروف والمعطيات السائدة، علينا أن نستغل الحرية النسبية المتاحة في مجتمعاتنا، والدعوات إلى الانفتاح نحو مزيد من الإصلاح لكي يتمكن القائمون على المنتدى من خلق جسور التواصل مع الناس من خلال نافذة الصحافة التي ستسمح أن يتداول الناس بما تطرحه الصفحة أو النافذة عليهم، وتبدأ الآذان في الاستماع لما يطرحه المنتدى سواء في الشارع أو عند الطبقة الحاكمة التي ترصد كل ما من شأنه أن يحرك الشارع.

ما هي الآلية، الآلية باختصار أن تجتمع مجموعة من الكتاب المتطوعين في كل قطر من أقطار الخليج، لكي يساهموا بكتاباتهم، وبشكل أسبوعي في إحدى الجرائد اليومية، يتم الاتفاق بين رئيس المجموعة مع صاحب الامتياز أو رئيس التحرير، على تخصيص صفحة أسبوعية تسمى صفحة منتدى التنمية، تحت إشراف فلان مثلاً، وتلتزم هذه المجموعة الكتابة، وتطرح ما تشاء من أفكار وتعليقات على ما يدور في الساحة المحلية ويصب في النهاية في أهداف الإصلاح الجذري، خصوصاً أن من ضمن الحضور في هذا المنتدى العديد من الأقلام المعروفة في الساحة الكويتية، فيمكن أن يتم استكتاب هؤلاء الأساتذة، فيمكن متى تمت الموافقة على الاقتراح المذكور أن تجتمع هذه المجموعة وتبدأ مشوارها بالاجتماع برئيس تحرير إحدى الصحف المحلية (القبس مثلاً)، وسيتم موافاة المنتدى بنتاج هذا التواصل الشعبي الذي من شأنه أن يردد ما تطرحه صفحة المنتدى من أفكار وآراء ليكون مادة حية في دواوين الكويت.

ويمكن أن تستقبل هذه الصفحة كتاباً من دول الخليج يتم استضافتهم عليها ليعززوا وحدة المنتدى في جمع كتاب من بقية دول الخليج، ومقدم الاقتراح مستعد أن يبدأ مع من يريد المساهمة الجادة، لنبدأ معاً طريق الإصلاح الجذري، ولنبدأ في مشوار الألف ميل بخطوات عملية بسيطة وغير مكلفة.

ومع شيء من التفاؤل يمكن نزول مجموعة المنتدى في الانتخابات القادمة في قائمة واحدة، وبعد تقليص الدوائر الانتخابية، لكي يتمكن منتدى التنمية من تمثيل الناس في العملية الانتخابية على المستوى القطري، وعلى مستوى الخليج في المستقبل غير المنظور.

٥-٥ أحمد الربعي

شكراً سيدي الرئيس، أتمنى في الساعة الباقية أن يتم التركيز على الجوانب العملية، لأن يومين من التنظير كافية وقد استفدنا من الأوراق التي طرحت.

النقطة الأولى : لأن واجبنا بعد (25) سنة أن نتقدم خطوة إلى الأمام، سمعت من بعض الزملاء أننا بعد (25) سنة لم نقدم شيئاً، وهذا الكلام يجب إعادة النظر فيه، فنحن لسنا متخذي قرار، وإنما نحن مجتهدون، وأعتقد أن الأطروحات التي طرحت في هذا المنتدى والكتب التي صدرت تدل على أننا قد قرعنا ناقوس الخطر في كل القضايا التي نوقشت، قضية الإرهاب طرحناها قبل أن يبدأ الإرهاب، قضية البطالة وخصوصاً في السعودية والكويت، وكان رأي البعض أنه غير معقول، والآن البطالة تطل علينا برؤوسها وتشكل خطراً كبيراً علينا، وبالتالي لانفقد الثقة بأنفسنا، ولكن مثل طبيعة أي مولود يولد يجب أن يتطور، الآن بعد 25 سنة واجبنا أن نتقدم إلى الأمام لكي نتحول إلى وضع آخر، ولكني أخاف على هذه المؤسسة أن تتقدم بسرعة، فالتقدم بسرعة قد يكون مضراً، يجب أن نسرع ببطء، يجب أن نضع خطوات عملية معقولة، ولكن نحافظ على أساسيات موجودة هي التي تربطنا بعضنا ببعض، لذلك أوافق الدكتور علي في نقطة

أننا في حاجة إلى وقفية، فلا يمكن الحديث عن عمل مؤسسي منظم من دون مال، وهذه تجربة المجتمعات المتقدمة في العالم المتحضر، دون مال لن نستطيع العمل، فيجب أن نتحرك في اتجاه أن ننشئ وقفية للمنتدى تستطيع أن تلبي حاجاتنا للسنوات القادمة.

النقطة الثانية : الانتقال من عمل الهواة إلى عمل المحترفين، وأنا أقدر الجميع وجهودهم، وقد أدوا واجبهم، لم يعد الوقت الآن يسمح بعمل المتطوعين، فيحدد شخص منسقاً لهذا المنتدى ومعه سكرتارية تنظم هذا العمل، كما يجب أن نضع بعض الأفكار التي تدل على أن لدينا دوراً آخر، بالاستطاعة أن نعمل، على هامش هذا المنتدى، مناسبة أخرى معه، على سبيل المثال تكريم مبدعين في مجالات معينة، محاولة البحث عن ابتعاث للطلبة المتفوقين في دول مجلس التعاون الخليجي، نجعل القضايا التنموية، فإذا قلنا للناس أن يتبرعوا، فعلى الأقل نكون نقدم شيئاً غير أننا نجتمع ونتكلم ونصدر كتاباً، وإنما لدينا بعض المهمات التنموية.

النقطة الثالثة : نريد إصلاحاً، والاصلاح في يد حكام يجب الوصول إليهم ودق الباب، هنا المعادلة، كيف نستطيع أن نقنعهم ؟ وخصوصاً بعض الدول التي حتى الآن تتلكأ في الإصلاح، ليست راضية بالإصلاح، ونقول لهم نحن وأنتم في خطر، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه والتأزم على ما هو عليه سوف ندفع نحن وأنتم الثمن، نحن نشتغل في الشأن العام، فكيف نستطيع أن نصل إلى التواصل بطريقة معينة معقولة ونساعد إخواننا في دول مجلس التعاون الخليجي الذين يلحون على قضية الإصلاح ويواجهون صعوبات حقيقية، هؤلاء بحاجة إلى دعم من أشقائهم المفكرين الخليجيين، سواء على شكل رسالة لمتخذي القرار في هذه الدول، أو على شكل وفد يذهب للحوار مع الأنظمة في هذه الدول، نحن بحاجة إلى جسر معين مع هذه الأنظمة، فكم مرة كان ينظر إلينا نظرة الشك ؟ وكم مرة منعنا من الاجتماع في دول معينة ؟ وعندما سمحت لنا سلطنة عمان في مؤتمر عمان، كم كنا سعداء لأننا اخترقنا منطقة كانت محظورة علينا، فنحن لا نشكل خطراً، وليس لنا مجموعة سياسية، وليس لنا مطامع، وإنما نحن مجموعة إصلاحية، يجب أن نصل على كل المستويات، لا يمنع أن نشكل وفداً يقابل أمين عام مجلس التعاون الخليجي، ونطرح له وجهة نظرنا فيما يدور، أو وفداً يقابل بعض رؤساء الوزراء أو رؤساء الدول وهكذا...

أنهي كلامي بالقول إن هناك أفكاراً كثيرة، أن نشكل لجنة من ثلاثة أو أربعة تكون مهمتهم وضع كل الأفكار التي طرحت في ورقة معينة، وترسل إلى كل عضو في مكانه، ويطلب منه أن يكتب ملاحظاته عليها خلال عشرة أيام، شهر، وإذا حدث ذلك قد نستطيع أن نعقد مؤتمراً استثنائياً في هذه السنة بعد شهرين أو ثلاثة كما ترون، تكون مهمته يوماً واحداً فقط لدراسة هذه الورقة.

٥-٦ عبد النبي العكري

أيها الأخوات والإخوة، أولاً كملاحظات عامة، كلكم تعلمون أن هناك مشروعاً أمريكياً للإصلاح، وباسم الشراكة الأمريكية المتوسطية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبدأ تطبيقه

فعلياً على الأرض، وفي اعتقادي أن كثيراً من الدعوات التي راجت أو التي طرحت من قبل الأنظمة العربية للإصلاح هي استجابة لهذه الضغوط، وخصوصاً أن المثال العراقي واضح أمامهم، ومن هنا بدأ الكلام في العديد من الدول العربية، فأعتقد أن هناك حاجة إلى تمييز دوافعنا ومصلحتنا في الإصلاح من المشروع الأمريكي.

النقطة الثانية أن الكلام عن الإصلاح من قبل العديد من الأنظمة العربية باستثناء المغرب الذي عنده إصلاح فعلي سياسي باق، كله يستهدف إصلاحاً شكلياً، أي إقامة مؤسسات شكلية، إذاً هناك حاجة إلى ضغط المجتمع المدني بالفعل ليكون هناك توازن كما ذكر الدكتور علي الكواري، حزب السلطة وحزب الشعب.

بالنسبة إلى دور المنتدى، أريد أن أضيف أن هناك ظاهرة ما أن يتم التلويح بالإصلاح في بلد عربي من قبل حاكم حتى يتسابق بعض الكتاب والمثقفين العرب ويهللون دون أخذ وجهة نظر أصحاب البلد أنفسهم، ويتم تسخيفهم، وقد جربنا ذلك على البحرين، ما إن صدر دستور 2002 حتى قنوات التلفزيون انهال عليها المفكرون اليساريون و...، وكلهم يمتدحون، ويحاولون التقرب من الحاكم.

أكيد أن هناك حاجة لأن يكون هناك أكثر من اجتماع سنوي، يتحول إلى قوة ضغط وقوة لتوليد الأفكار، ويشكل مؤسسة في المنطقة، كما قال الدكتور الربعي، يخاطب الرأي العام، ويخاطب الحكام، ويقدم لهم مشاريع محددة.

واقتراحي، أن يسبق اجتماع المنتدى اجتماع مجلس التعاون، ويقدم إليهم في كل سنة شيئاً ما يراه لمصلحة مجلس التعاون، ويقدمها مباشرة إلى رئيس الدورة.

كما يستطيع المنتدى أن يقدم تقريراً سنوياً عن التنمية في الخليج بما توفر لديه من خبرات، وينشرها على نطاق واسع وتكون لها تأثيراتها.

بالنسبة إلى القضايا القانونية والجانب القانوني والترخيص وغيره، فإذا ضاقت بنا الأرض العربية يمكن أن نستبدل بها دولة من الدول التي تسمح لنا بذلك، ونستطيع أن نحصل على وضع مراقب في الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا سيفتح أمامنا آفاقاً، لأن الملاحظ أننا لا نشارك في حركة المجتمع المدني العالمية، ومن الضروري أن ندخل فيها.

٥-٧ أحمد النفيسي

مساكم الله بالخير، أولاً أود أن أشكر الدكتور علي الكواري على ما قدمه، أمس قال لي أحد الإخوان ما رأيك في المنتدى وما تقييمك، قلت إنه يحاول أن يخرج من عنق الزجاجة، وأعتقد أن الورقة التي قدمت هي في هذا المجال، وتستحق المتابعة والنقاش، وأثنّي على الدكتور أحمد الربعي بأن يكون النقاش في حلقات أصغر حتى يثمر.

الآن أريد أن أركز على نقطة واحدة، وأعتقد أنه يجب أن تكون المناخ الذي تتم فيه الوتيرة لعملنا أو عمل كل القوى المستنيرة والمثقفة والدافعة من أجل الإصلاح في هذه المنطقة، نحن في المنطقة طوال الفترة الماضية، كان النضال الوطني في مختلف دول المنطقة، سواء في البحرين أو في الكويت، أو السعودية، دائماً الإنجازات الوطنية تأتي عندما تتزاوج الأحداث الإقليمية والدولية مع البعد الوطني، ونستطيع أن نعدد الكثير من الإنجازات التي تمت خلال هذا التزاوج، وعادة الأنظمة الحاكمة في منطقتنا سريعاً ما تتراجع عن تلك الإنجازات وتكبو وتفرط بمكاسب شعوبها، الآن الوضع على مشارف حقبة جديدة، يعتمد على كيف نتصرف ونعالج هذا الوضع، لقد مرت سنوات طويلة جداً من عمر شعوبنا في هذه المنطقة، ونحن تحت هذه الأنظمة التي أصبحت أعجوبة العالم، الآن تتركز الأضواء على منطقتنا، فأحداث هائلة تجري في منطقتنا، والجميع ينظر ويتفحص ماذا يحدث، وبالتالي هذه هي فرصة هذه الشعوب التاريخية الكبيرة التي يجب ألا تضيع، ويجب ألا تدع أحداً يسرقها منها، هذه فرصتها لإنجاز عملية الإصلاح المطلوب التي طالما انتظرناها طيلة العقود أو طيلة العقد الماضي.

اللغة التي نتحدث بها هي لغة أكاديمية ولغة مثقفين ولغة علماء، وهذا جيد جداً، ويجب أن تكون تلك هي القاعدة، ولكن يجب أيضاً ألا نلغي النضال الشعبي بوسائله المختلفة، يجب ألا نحجر أو نوحي أو نشيع ثقافة الحوار من خلال الكلام فقط، وأنا لا أدعو إلى العنف، ولا أدعو إلى استعمال وسائل غير مشروعة، ولكن أعتقد أن النضال السلمي يبدأ بالحوار وينتهي بالشارع، هذه كلها وسائل سلمية، ويجب أن نثقف أبناء شعوبنا بأن المطالبة يجب أن تتم بجميع الوسائل السلمية، ومن ضمنها الخروج إلى الشارع والعصيان المدني، هذا يجب أن يكون واضحاً حتى لا ننقلب إلى مستسلمين، وحتى لا ننقلب إلى مداهنين للأنظمة ومثبتين للوضع الحاضر.

٨-٥ بكر حسن

شكراً سيدي الرئيس، أريد أن أركز على نقطة واحدة، وهي أنه في غياب أو عجز القوى العقلانية باختلاف توجهاتها في التأثير في الإصلاح، فإننا سنكون مواجهين أمام خيارين كلاهما خطر من وجهة نظري.

الخيار الأول: هو قيام القوى الإرهابية أو الراديكالية بترويع المجتمع كما بدأنا نرى بعض بذوره، وأعتقد أن الجميع متفق على خطورة هذا الخيار.

الخيار الثاني: هو التدخل الخارجي والمتمثل في التدخل العسكري الأمريكي، وعلى الرغم من خطورته من وجهة نظري إلا أن هناك شريحة من الليبراليين بمختلف اتجاهاتهم لا يرون بأساً في هذا الاتجاه، فأريد أن أقرع ناقوس الخطر، أنه على رغم جاذبية هذا الخيار وعلى رغم إيماننا بواقعيته، إلا أنه سيهمش إلى حد كبير القوى الليبرالية والقوى العقلانية في المجتمع، لأن الجماهير الكبيرة الشعبية في مجتمعنا ترفض هذا وبقوة، وسبب رفضها أنها ترى المعايير المزدوجة التي تقوم

بها أمريكا في المنطقة، نحن نرى الشعب الفلسطيني يذبح يومياً على أرض فلسطين، وهناك صمت عالمي وصمت عربي، وصمت جماهيري، هذا سيفقد المصداقية إلى حد كبير من أبناء الشعب، ولهذا أقدم رجاء وعلى رغم معرفتي بحسن نوايا من يطرحون هذا الخيار، أنه لابد من مراجعته بشكل جيد، ولابد أن يكون الاختلاف بين ما نطرحه وبين الخيار الأمريكي واضحاً، حيث لا بد من عدم الاستحياء وعدم تجنب الحديث عما يحدث في أرض فلسطين ومحاربة المقولة الأمريكية التي تصف المقاومة للمحتل بالارهاب.

٥-٩ أحمد بشارة

شكراً الأخ الرئيس، في الواقع أقف على النقيض، أعتقد أن أمام المنطقة فرصة تاريخية لن تعوض إطلاقاً، هناك اهتمام عالمي غير مسبوق من الولايات المتحدة أكبر قوة في العالم، المجموعة الأوروبية، المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن وغيره، منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في العالم كله، مهتمة بشؤون هذه المنطقة اهتماماً غير مسبوق، وربما نحسد عليه من مجتمعات ودول أخرى، ونحن نعرف أسباب هذا الاهتمام، الإرهاب، العنصر الجديد، والنفط، هذه عناصر لا نقدر أن نسيطر عليها، ولا نقدر أن نلغي الإرهاب لأننا نحن الذين خلقناه في المنطقة، ونعرف البيئة التي وفرناها وتساهلنا فيها، والنفط تحت الأرض، سيطلبه العالم وبالتالي لا أجد غضاضة على الإطلاق في أن نضع يدنا بيد القوة التي تطالب بالتغيير في المنطقة، إذا كان برنامجها فيما يتعلق بتغيير التعليم، تغيير النظم السياسية، بمشاركة، بحقوق الإنسان، بحقوق المرأة، قضايا ندافع عنها لمدة سنوات طويلة، والآن أمامنا فرصة من المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة يقول هذه هي مطالبنا، فلا نؤاخذهم على ما يقولون، ولندفع بعملية التحاور معهم والالتصاق بهم، هذه هي الأداة بالضبط التي ستعفينا من كل ما ورد من عرائض، وفود، اجتماعات، ستقصر مسافة التغيير في المنطقة، للوصول إلى القوى الدولية التي تطالب بالتغيير، ونضع يدنا بيدها، ونحاول أن نبرهن، هل هذه الأقوال حقيقية ؟ وإذا وجدنا أنها غير حقيقية، نبحث عن قوى أخرى ومنابر تساعدنا على مطالبنا، وهذه مطالب مشروعة في جميع أوجه النضال، سواء النضال من أجل التحرير في فترات الخمسينيات والأربعينيات، عندما جاءت القوى التي تطلب التحرير تبحث عن وسائل لمساعدتها.

فكرة تقديم مقترحات لتطوير المنتدى، أنا في تقديري ستقضي على المنتدى مع كل النوايا الطيبة التي وراءها، لأنها ستثقل هذه المجموعة بمهام جديدة هي أساساً مثقلة، جميع الإخوة في سن متقدم، متوسط العمر (50) سنة، كلهم يعملون ومرهقون بأعباء شخصية، أعباء اجتماعية، أعباء سياسية، وغيرها، كيف نطلب منهم أن يقوموا بكل المشروع الذي يطالب به الإخوان، أنا أرى أن يظل المنتدى كمجال أو كحلقة لتداول أفكاره، وليس وسائل الضغط، دعوا وسائل الضغط تقوم بها القوى الوطنية داخل مجتمعاتها، القطريون ماذا يمنعهم أن يتظاهروا أو يقدموا عرائض أو

يقيموا جمعيات، حتى لو كانت الجمعيات غير مصرح بها، ففي الكويت (160) جمعية ولجنة تعمل من دون ترخيص، فمن يشعر أنه بحاجة إلى شيء ما، فليقدم عليه، والدكتور عبد العزيز الجلال ذكرني في عام 1992، كان الهدف هو الإصلاح السياسي من خلال مجموعة ضغط، لأن منتدى التنمية كان غير قادر أن يدخل في المجال السياسي، وبدأنا العمل فيه، ووجدنا أنه خلال ستة أشهر، أن هذا المجهود ينهار، بدأت الحكومات تضغط على بعض الأعضاء في المنتدى، وبعضهم دخل السجن، والبعض طلب منهم ألا يقتربوا من هذا المشروع، وسدت الأبواب جميعها أمام المنتدى، فنحن لدينا تجارب والمجهود الذي ذكرته له أسباب، فإذا طلبنا من المنتدى أن يدخل في هذا المنحى سندفع به إلى نهايته.

٥-١٠ حسن الإبراهيم

شكراً الأخ الرئيس، بداية أشعر بأن هناك شعوراً من التشاؤم يشوب النقاش فيما يتعلق بمسيرة المنتدى، فأحب هنا أن أذكر المتشائمين أن هناك ثلاثة إنجازات مهمة لهذا المنتدى.

الإنجاز الأول أن المنتدى قد بلغ خمسة وعشرين عاماً من النشاط المستمر والمستقر في آن واحد، وهذا أمر نادر الحصول في عالمنا العربي، تمكنا من خلق شبكات اتصالات فيما بيننا لم نكن نحلم بها، ولقد شاركت شخصياً في كل الاجتماعات السنوية ماعدا اجتماعاً واحداً، وكان الحوار في هذه اللقاءات يتسم بالتسامح والبعد عن التشنج الذي نشهده في لقاءاتنا الأخرى على المستوى العربي. المتشائمون الذين يقللون من إنجازات المنتدى يريدون تحويله ليكون حزباً سياسياً، وأن يكون له عمل على المستوى السياسي، أعتقد أن هذا سيقلل من مصداقية هذا المنتدى، نستطيع أن نقول إن المنتدى هو تجمع تنموي، وليس حزباً سياسياً، عملية وضع الإصلاح السياسي على قمة سلم أولوياتنا أعتقد أن فيه مضرة لمسيرة هذا المنتدى، في اعتقادي أن أنشطة المنتدى يجب أن تستمر ولكن يجب أن تتحول إلى دراسات مختصرة ودراسات ميدانية، استمعت اليوم إلى زميلي الأخ علي الكواري وإشادته الكبيرة بالدستور الكويتي، وبالديمقراطية الكويتية والمجتمع المدني الكويتي، أتمنى أن يكون هناك تحديد للمفاهيم التي سنتناقش فيها، كنت أتمنى أن يقال إننا نحتاج إلى دراسة ميدانية لمعرفة إشكالية الديمقراطية الكويتية، نريد أن نعرف مدى تأثير الديمقراطية الكويتية في الأربعين عاماً الماضية على مسيرة التنمية في الكويت، دراسة تكون على الواقع بحيث إن الدول الخليجية الأخرى التي تريد أن تقلد التجربة الديمقراطية الكويتية، يكون أمامهم مجال ليعرفوا أن هناك تجربة مرت بمشكلات كثيرة، ما سمعت أحداً يقول ما هو نوع الديمقراطية التي نريدها ؟ هل الديمقراطية فقط انتخابات ؟ هل هي بالطريقة البدوية والقبلية والأصولية التي نراها في بلدنا الكويت ؟ هل الديمقراطية المطلوبة هي الديمقراطية الليبرالية ؟ هل ما نشهده في العراق الآن يبشر بالديمقراطية الليبرالية ؟ عندما أرى وأسمع أحس بالتشاؤم، قد يكون المطلوب في دول الخليج التطور التدريجي بعيداً عن القفزات واختصار المراحل التاريخية بتطور الشعوب.

أريد أن أقول علينا أن نظل متواضعين، إمكاناتنا محدودة، الأخ أحمد بشارة ذكر أننا لا نستطيع في هذا السن أن نقوم بأكثر مما قمنا به، والشكر واجب للمنسقين واللجان التنفيذية التي قامت بمهامها خلال ال (25) سنة الماضية، وعلى رأسها الدكتور علي الكواري، لماذا لا نبدأ بأشياء صغيرة ونبتعد عن التسييس، مثلاً هل بالإمكان أن نرى السيرة الذاتية للأخوات والإخوان موجودة على (الويب سايت) مع تجاربهم الماضية في دعم المجتمع المدني، وخبراتهم التي يتبرعون بها تطوعاً لأي مؤسسة مجتمع مدني في بلادنا تحتاج إلى عون، نريد أن نركز على الأشياء الصغيرة التي تمس المواطن ونبتعد عن الكلام الكبير والأحلام، وقد سمعت بالأمس كلاماً أزعجني يصف الأنظمة الحاكمة بدول الخليج كأنظمة أحزاب شمولية، أنا لا أستطيع أن أقول إن السلطات الحاكمة بالخليج هي أحزاب شمولية، هل هذا يعني أن أقارن النظام الحاكم في الكويت بنظام صدام حسين على سبيل الفرضية، أو أقارن النظام الحاكم بالسعودية أو في قطر أو في عمان بالدول العربية الشمولية، نحتاج إلى تعريف مصطلحاتنا والاتفاق على المصطلحات العلمية التي نستخدمها.

٥-١١ سعد بن طفلة

لدي نقطتان هامتان، أولاهما تتعلق بموضوع التطوير، وأعتقد أن الورقة التي تقدم بها مشكوراً الدكتور علي الكواري، تعكس انسجاماً مع النفس. لا يمكن أن نتحدث عن تطوير هذه الأنظمة وإصلاحها، إلا أن نتحدث عن تطوير المنتدى، ولكن أنا أميل إلى رأي الأخوين حسن الإبراهيم وأحمد بشارة، بأن المنتدى شيء وعمل تنظيم سياسي شيء آخر، يمكن تطوير هذه الآلية والحفاظ عليها بما تحققه، ونحن نعرف سلفاً أنها تحقق ثماراً سنوية، أقلها هذه الشبكة من العلاقات التي أقمناها مع بعضنا البعض، والتي نجددها ونجدد العهد بها على الأقل كل سنة مرة أو مرتين.

الموضوع الذي شدني هو حديث الدكتور علي عن الحوار أو الوفاق بين التيارات الدينية والوطنية أو التيارات الدينية واللادينية، واللادينية بالمفهوم السياسي هي التي لا تتبنى الفكر الديني كأيديولوجية سياسية، وأعتقد أن التجربة في الكويت للأسف مريرة لأن هناك انقطاعاً، فأنا أميل أن تكون هناك قناة للتواصل والحوار حول هذه المسألة بالذات، في الكويت ربما الأكثر براجماتية ولا أريد أن أقول ميكيافيلية الإخوان المسلمون الذين يمكن أن يتوسعوا في موضوع الثوابت، بل حتى الكل إذا حدثته أو تحدثت معه عن أي من التنظيمات الدينية في الوطن العربي، عن موضوع كيفية التعايش مع الآخر، وكيفية الإقلال من ثقافة الإلغاء، والقضاء على الآخر وتصفيته، نحن نستطيع أن نتعايش مع الجميع إذا كان الجميع ضمن ثوابت محددة، والخلاف ليس على هذا المبدأ، ولكن حول تحديد هذه الثوابت، ربما كان الإخوان المسلمون في مصر بسبب تجربتهم وبسبب القمع الذي تعرضوا له خلال الحكومات المختلفة تطوروا في هذا الجانب، نحن نأمل أن يتبنى المنتدى حواراً حول مفهوم الدولة أو المجتمع المدني والمجتمع الديني، أو الدولة الدينية والدولة المدنية. في المملكة العربية السعودية بسبب وثيقة الإصلاح التي تقدم بها بعض الإصلاحيين وبعض الشيعة

إلى الأمير عبد الله قامت ثائرة اليمين الديني المتطرف، وهددوا بحرب أهلية وهددوا بتصفيات، وهددوا بتصفية الشيعة وخلافه، وقالوا بأن الليبراليين والشيعة في مؤامرة كبيرة إسرائيلية صهيونية صليبية... إلخ.

أعتقد بأنه يمكن كإحدى ميزات المنتدى وأحد أسباب الحفاظ على المنتدى، أنه بقي قناة للحوار وطرح كافة الأفكار، أن يتبنى ندوة خاصة حول المجتمع الديني أو الدولة الدينية والدولة المدنية، ونرى هل نحن نقف على أرضية ثابتة، هذه التوجهات الموجودة في المنتدى، ربما أيضاً إحدى أسباب استمراره وإحدى الميزات الفريدة التي يتمتع بها هذا المنتدى.

النقطة الأخيرة أنه من الإشكالية أن الإخوة يشيدون بالديمقراطية الكويتية، والمسائل نسبية، ربما بعد كل ما حدث أنا من أشد الناس اتهاماً للكويت بأنها ليست ديمقراطية، الكويت بلد حريات، نعم، ولكن لا يوجد ديمقراطية في الكويت بالمفهوم الذي ننشده، إذ ليست الديمقراطيات فقط انتخابات وآلية انتخابات، وإنما تداول السلطة ودمقرطة المجتمع، ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الإعلام، وحرية إقامة المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الصحفية وخلافه، الكويت ليست ديمقراطية حتى بمفهوم الأرقام عندما نقول بأن الديمقراطية تعني مشاركة الجميع، في الكويت الذين يصوتون أقل من 15%، وهذه نسبة لا ترقى إلى التمثيل النسبي أو غالبية الشعب الكويتي في تقرير مصيره، هذه المسألة مهمة جداً حتى بأن نتواضع في الكويت فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية، وللأسف الشديد هناك جمود في الإصلاح السياسي ربما هي أكثر هذه الأنظمة الخليجية جموداً في هذا الاتجاه، بينما حري بها أن تكون أكثرها تحركاً في هذا الاتجاه.

٥-١٢ منيرة فخرو

شكراً سيدي الرئيس، أولاً أبدأ بخبر قرأته أمس في الصحف المحلية وهو القبض على إمام مسجد في إسبانيا بسبب دعوته إلى ضرب الزوجة عند نشوزها، والقانون الإسباني يمنع ضرب الزوجات حتى الضرب الخفيف، هذا المثل يرينا أننا كعرب ومسلمين قد وضعنا تحت المجهر بعد انتشارنا في بقاع الأرض المختلفة، وأننا يجب أن نلتزم القوانين العالمية ولم نعد نستطيع أن نفعل ما نريده إلا حسب القوانين التي يسير عليها العالم.

النقطة الثانية هي الخوف من التعاون مع الغرب والولايات المتحدة بالذات، بحجة تذويب هويتنا وإضاعة ديننا، ما ذكره الدكتور أحمد بشارة أن الغرب يهتم بنا لقضيتين، هما النفط والإرهاب، وهو يريد الإصلاح كي يمنع انتشار الإرهاب الذي يطاله لذلك علينا التعاون، فهذا من صميم مصلحتنا، أعتقد أننا نضجنا كفاية بحيث نستطيع تمييز الأمور والقضايا، وعلينا أن نتهز الفرصة ونقوي أوجه التعاون بيننا وبينهم خصوصاً في مجالي التعليم وتعزيز الديمقراطية.

قضية التعليم قضية مصيرية، ولابد من إصلاح التعليم بجميع الوسائل والطرق، الأحداث والأمور تتسارع، كنا في البحرين عام 1995، قد أصدرنا العريضة الشعبية للمطالبة بالإصلاحات وأهمها المشاركة السياسية، والآن أمامي العريضة التي أرسلها المثقفون والأكاديميون السعوديون بعد (8) سنوات من العريضة البحرينية، الأمر لم يحتج إلى (50) سنة كما كنا نعتقد، بل (8) سنوات فقط.

النقطة الأخرى هي موضوع السلطات الممنوحة للأسر الحاكمة في المنطقة، ما سوف أقوله ليس انتقاصاً لها، وأعترف أن لدينا أفراداً كثيرين من تلك الأسر نحبهم ونحترمهم ونتعاون بصدق معهم، ولكن لابد أن تصدر قوانين لتنظيم عمل أفرادها وإصلاحها من الداخل - قوانين تنظم حقوقهم وواجباتهم وتحديد عدد الأفراد الذين يتولون سلطات سياسية فأعدادهم بالألوف، فمن غير المعقول أن يتولى جميع أفرادهم مراكز ومهام سياسية.

بالنسبة إلى المنتدى وطريقة تطويره، كما ذكر الأخ الدكتور حسن الإبراهيم فإن هذا المنتدى تنموي وليس سياسياً، وأعتقد أن غالبية الأعضاء لهم مصالح وارتباطات حكومية، فعلينا ألا نحمل المنتدى فوق طاقته، فلدينا تنظيمات سياسية داخل كل قطر خليجي نستطيع أن نمارس قضايانا السياسية بواسطتها، إنما يجب أن يبقى المنتدى كما هو أداة عاقلة حكيمة مع التوسع في البحوث خصوصاً الميدانية.

كما أود التركيز على المقترح الذي يطالب بأن يعقد المنتدى اجتماعه السنوي قبل عقد مؤتمر القمة الخليجي بأسبوع، بحيث يرسل توصياته إلى مؤتمر القمة كتقرير مواز مثلما هو حادث الآن لتقارير الأمم المتحدة التي ترسلها حكومات المنطقة، وتتم مناقشتها علّى ضوء التقارير التي تصدرها منظمات المجتمع المدني والتوفيق في التقارير الحكومية وعما إذا كانت تتلاءم مع التقارير الأهلية.

٥-١٣ عبد الله المدني

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للأخ الدكتور علي الكواري على ملاحظاته حول كيفية الارتقاء بالمنتدى. باختصار هو يريد أن يكون للمنتدى أنياب، ليس من أجل افتراس الحكومات والأنظمة الخليجية، وإنما من أجل أن تكون للمنتدى هيبة، أو على الأقل، صوت مسموع ومكانة محترمة عند صانع القرار الخليجي.

ولدي مجرد اقتراح، هو أن يصار في السنوات القادمة إلى تغيير شكل الجلسات لتتحول إلى ورشات عمل صغيرة، مع إتاحة الفرصة للمشاركين باختيار موضوعات الحوار وتغيير عضوية كل ورشة عمل حسب الأوراق التي تناسبهم. وقد جربنا هذه الفكرة في الحوار العربي- الياباني، واستفدنا منها كثيراً، ورئيس الجلسة الأخ الدكتور علي فخرو الذي كان معنا في ذلك الحوار شاهد على ذلك، ولو أن هذه الفكرة طبقت، لما اشتكى أخي الدكتور عبد الخالق عبد الله من أنه بعد

يومين من المداولات لم نصل إلى شيء محدد... لو كانت فكرة ورشات عمل مطبقة، لكانت كل ورشة عمل خرجت بشيء محدد و لكنا مزجنا تقارير الورشات وتوصلنا سريعاً إلى رؤية واضحة ومحددة عما يجب عمله.

٥-١٤ عبد الله النيباري

شكراً سيدي الرئيس، أيضاً أضم صوتي إلى الإبقاء على المنتدى بهيئته الحالية، وأعتقد أن هذه الصيغة فيها مكاسب، لو قارناه بوضعنا في الخليج تعتبر مكاسب كبيرة جداً.

أولاً : مجرد لقائنا، هذا مكسب أساسي يجب المحافظة عليه.

ثانياً : إننا نستمع لبعض وآراء بعض في أمور مختلفة، وليس بالضرورة أن يكون هناك اتفاق، والكل مساند ومتحمس لمسألة الإصلاح ويعتبره أمراً ملحاً، ولكن أعتقد إذا دخلنا في التفاصيل سنجد شيئاً من الاختلافات.

الإصلاح لن يأتي منحة، ولن يأتي بسهولة، يحتاج إلى عمل منظم، وإلى كفاح، وإلى تحمل تضحيات، فمن يوقع بياناً في السعودية يدخل في الواقع في مخاطرة محسوبة، غير الذي يوقع بيان أو يهاجم الحكومة في الكويت، لكن هذه المتطلبات يمكن تلبيتها حسب قدرات وحسب ظروف كل قطر، ليس بالضرورة من هذا المنتدى، كل منا ينتمي إلى مواقع وإلى تنظيمات وإلى أنشطة، كمجموعات، كأفراد، ممكن بصفتنا الأخرى أن نمارس هذا النشاط، ولكن تحويل هذا المنتدى إلى صيغة ذات نشاط سياسي أو لوبي ضغط، سوف يدخله في متاهات خطيرة جداً، ويمكن أن نفقد هذا الشيء.

دائماً لدينا استعجال حول ما العمل ؟ يجب ألا يقتصر عملنا على عمل أكاديمي أو على حوار، أعتقد أن الحوار مفيد وينعكس على سلوك ومواقف الإخوة الناشطين، دون أن يتحول المنتدى إلى مواقف، إذا أردنا أن يتحول إلى مواقف ستبرز الخلافات، كمثال، البحرين القوى الديمقراطية واليسارية 30 سنة نحاول أن يتفقوا دون جدوى، الكويت هناك خلافات، هناك صراع، السعودية هناك صراع بين التيار الديني والتيار السياسي، واحد من معوقات الإصلاح هو هذا الصراع أكثر من السلطة، أعتقد أنه لو كان هناك انسجام بين القوى الشعبية، ربما كان الإنجاز مضاعفاً على الساحات في دفع عجلة الإصلاح، إذا أردنا أن ننتقل إلى اتخاذ موقف أو نشاط سوف تبرز الاختلافات، ولكن عندما نناقش الإصلاح بشكل عام، فلن يوجد اختلافات، الاقتراحات التي تقدم بها الدكتور علي مهمة، ولكن يمكن أن نجد لها صيغة أخرى، ولكن خارج إطار المنتدى.

٥-١٥ عبيد خلفان الروم

شكراً سيدي الرئيس، كل يضيف (25) سنة إلى عمره من عام 1975، وأعتقد أنه قد اتسع

الرتق على الراتق خلال هذه المسيرة، من ملتقى أعضاء هذا المنتدى إلى اليوم ونبراسهم العملية الإصلاحية برمتها، هناك تراكمات كثيرة تذكر في المجال العلمي، ولكن أشعر أن البعد الإصلاحي المبذول في مجتمعاتنا في الخليج يبعد كثيراً عن قواعد الجماهير كما هي في الخليج، نحن نحتاج إلى تنزيل هذه الجهود الفكرية إلى ساحة المؤسسات والمجتمع المدني، وأعتقد أن ذلك لمس في عام 1999، في دبي، والحقيقة هذه تحتاج إلى آليات تنفيذ وإلى التزام وإلى مواجهة وإلى صبر وإلى أناة كثيرة، البعد الإصلاحي نفسه، القاعدة العظمى من الجمهور أصبحت تنأى عنه من ناحية التطبيق ومن ناحية القناعات، لأن مفهوم الإصلاح نفسه يحمل آليات فناء نفسه، إلى أي مدى نحن في هذا المنتدى لدينا قناعة، ولدينا أيضاً الجهد والفعل للتكريس المرحلة القادمة، لمسألة التواصل مع الشرائح الجديدة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، وأخص منها على وجه الخصوص الجمعيات المهنية والمنتديات، حتى نتمكن من أن نكون حاضرين في أذهان الأجيال القادمة، المهمة صعبة، لو رتبنا أولويات البعد السياسي كما طرحه الدكتور عبد الخالق إلى الأولويات الأخرى، قد تكون متداخلة، ولكننا كمنتدى ثقافي وفكري ينبغي أن يحافظ على دوره في المجتمع، وعلى وجوده، وعلى إحساس الآخرين به، ويحتاج إلى أولويات نأمل من هذا الاجتماع أن نكون خرجنا بها، وإلا لاتسع الرتق على الراتق.

١٦-٥ معصومة المبارك

علينا ألا نكون كقوم البقرة الذين انشغلوا في الجدل حول لونها وشكلها وفصيلتها، فالإصلاح بكافة جوانبه مطلوب وبشدة، ولكن كمنتدى حواري علينا أن نحدد المسار ونتوجه إليه، فالإصلاح السياسي بالتأكيد هو مدخل هام لإيجاد أرضية مناسبة وصحية لتحقيق الإصلاحات الأخرى، والإصلاح السياسي برأيي لن يتحقق إلا بوجود حاكم أو سلطة سياسية راغبة في الإصلاح وعازمة على الولوج بمراحله ومتطلباته، وكذلك أن تكون لدينا القدرة كمثقفين وكنخبة للوصول إلى القيادة السياسية ومخاطبتها وإقناعها بالإصلاح وخطواته الواقعية الحقيقية، وليست قفزات في الهواء، وكذلك لطمأنتها بأن الإصلاح السياسي هدفه صالح الجميع (السلطة والمجتمع)، الديمقراطية الكويتية بدأت خطواتها الأولى عام 1921، من خلال وثيقة إصلاح رفعتها نخبة إلى الشيخ أحمد الجابر - رحمه الله - وبدأت عملية الإقناع، وبدأت عملية الديمقراطية ترسي جذورها.

الديبلوماسية الشعبية، كما ذكر الدكتور علي الكواري في ورقته القيمة، والبدء بمشروع الحوار والمصالحة بين التيارين الديني والوطني، للخروج من حالة التناحر والتصادم والتصيد التي يمارسها كل منهما للآخر، وحالة الشك في النوايا والأهداف والسياسيات، بما عطل وما زال يعطل آلية الاستفادة من الحدود المتواضعة من الإصلاح السياسي في مجتمعاتنا، وخير مثال، حالة تأزم العلاقة، والشك، والتصادم بين التيارين الديني والوطني في الكويت، وبوادره قائمة في البحرين.

فاقتراح الدكتور علي الكواري ببدء خطوات جادة للحوار الحقيقي بين التيارين هام بل هام جداً، وحيث إن هذا المنتدى يضم أعضاء من التيارين، فَلْيُبْنَ على هذا وليكن هذا منطلقاً لعمل المنتدى السنة القادمة.

وكذلك مقترح الحوار مع السلطة يعتبر أمراً هاماً لإحداث الإقناع والطمأنينة.

- فكرة تكوين وقفية لتعزيز العمل الأهلي، فكرة قيمة، ولكن لماذا ينشأ منتدى جديد ؟ فلتكن الجهود مركزة على تطوير هذا المنتدى، وتوسعة مجالات عمله وأهدافه، لاحتضان مطالب ومتطلبات الإصلاح الجذري، وعلى رأسه الإصلاح السياسي.
- فيما يتعلق بإصلاح المنتدى، أولاً علينا ألا نمعن في جلد الذات، ولكن لتكن جهودنا في اتجاه رؤية النصف المملوء من الكأس، ولكن التطوير هو سنة الحياة ومطلوب.

1- ولتكن الخطوة الأولى بتجذير الممارسة الديمقراطية داخل المنتدى، وتوسيع القاعدة، بمعنى أن نبدأ بالإصلاح الذاتي في هذه المؤسسة، ومد جسور التعارف بينه وبين المجتمعات الخليجية وشعوبها، ليس كافياً أن نلتقي وتلتقي هذه النخبة المميزة من مفكري شعوب المنطقة بكل نواياها الطيبة وقدراتها الفكرية خلف أبواب مغلقة، وقد تتكرم عليها بعض الصحف لنشر خبر مقتضب عن اجتماعها، وقد تهملها بالكامل تبعاً لسياسة الجريدة والقائمين عليها، وإن إنشاء موقع إلكتروني خطوة هامة جداً في هذا الاتجاه.

2- كذلك القلم، فكلنا ندرك ما للقلم من تأثير، كثيرون من حملة القلم في هذا الجمع الطيب، ولهم أعمدة ثابتة في الصحف الخليجية، يوظفون هذه الإمكانات، في خدمة أهداف المنتدى واهتماماته وفلسفته في إحداث الإصلاح الإيجابي.

١٧-٥ سعد الزهراني

شكراً سيدي الرئيس، بالنسبة إلى موضوع إصلاح المنتدى، في تصوري إن ما يحتاج إليه المنتدى هوالتطوير، والتطوير لا يعني التغيير الكامل أو تحويله إلى حزب سياسي أو شكل سياسي، ولكن أعتقد أن هناك إجماعاً على أن الوظائف التي يقوم بها المنتدى، حان الوقت أن تتطور، وأن تتوسع وتأخذ شكلاً أكبر ملامسة لما هو حاصل الآن في المنطقة من محاولة للتغيير والتطوير والإصلاح. في تصوري أن التطوير الذي نطمح إليه يحتاج إلى نوع من التفرغ، في حاجة إلى أمانة عامة متطورة لا إلى رئيس للمنتدى، تشكل من ثلاثة أربعة أشخاص يستطيعون أن يتابعوا أعمال المنتدى ويوجهوا حركته.

في تصوري يجب أن يكون هناك نوع من الاستغلال للصفحة على الإنترنت، هناك عدد كبير من الإنتاج العلمي صدر، أتمنى لو أن هناك خطة لوضع هذه الكتب على الإنترنت حتى يستفيد منها الناس، أيضاً التركيز على ثقافة الإصلاح والتغيير من خلال كتابات وندوات وتوضع على الإنترنت.

كذلك فكرة أن يكون هناك توصية، فحبذا لو يكون هناك لجنة لصياغة ووضع توصيات، على الأقل بالنسبة إلى الأشياء التي تم عليها اتفاق.

الفكرة التي طرحها الدكتور أحمد الربعي أن يكون هناك مؤتمر استثنائي بعد شهرين أو ثلاثة أشهر لدراسة المقترحات المقدمة فيما يتعلق بعملية التطوير والخروج بتوصيات محددة، مهمة جداً وأؤيدها.

٥-١٨ صالح الصويان

أسعد الله صباحكم، أشكر سيادة الرئيس والدكتور علي على محاضرته الوافية، اتضح خلال عشر أو ثلاث عشرة سنة الماضية أن هناك خلطاً وضبابية في المفاهيم، وأصبحنا أسرى لمقولات تُسَوَّق علينا، ونسينا أو تناسينا مضامينها، أو ما تحمل إليه من أهداف تسلبنا شخصيتنا، تسلبنا قيمنا، تسلبنا هويتنا، تجعلنا مسوقين بدل أن نكون مبدعين، الآن اتضح في هذا المنتدى أن هناك خلطا بين سياسة الإدارة الأمريكية ومنظمات المجتمع المدني، علينا أن نحدد المفاهيم، شارون وغيره يدافع عن نفسه، والفلسطينيون هم الإرهابيون، هم الذين يقطعون الأشجار... إلخ. أصبحنا في حالة تستلزم منا الوقوف أمامها بوعي وجدية، وأعتقد أن على المنتدى مسؤولية تاريخية أن يقف أمام ذلك، نحن نقف ضد الإرهاب، ولكن هؤلاء الإرهابيين في يوم من الأيام كانوا الجنود من أجل الحرية، كانوا المجاهدين في سبيل الله على لسان ريجان نفسه عام 1982، علينا أن نحدد المضامين، وماذا نقصد ؟ فلا ننسى نضال الشعوب من أجل استقلالها، لا ننسى كفاح الشعوب المضطهدة، لا ننسى مسؤوليتنا التاريخية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه العراق والشعب العراقي، كل ذلك ممكن أن يجري لدول الخليج.

النقطة الأخرى موضوع الفجوة بين الأجيال، فياحبذا لو يحضر كل واحد في هذا المنتدى ابنه في الاجتماع القادم، لترميم الفجوة بين الجيلين، لأن المستجدات والمتغيرات بكل أسف سلبتنا دورنا وتأثيرنا، فليس للمدرسة دور، ولا للبيت دور، أصبح بكل أسف الشباب منساقين وراء أمور لا تخدم قضاياهم ولا تخدم مستقبلهم، فمهم للمنتدى أن يبحث مثل هذا الموضوع ويضع الآليات المناسبة لكيفية معالجة مثل هذه الظاهرة.

٥-١٩ عبد المحسن هلال

شكراً سيدي الرئيس، هذا المنتدى لكي يتحول من مجتمع نخبوي ودراسات، وكثير من الناس يصرون على إجراء دراسات، أعتقد، على مدى (25) سنة كنا نعمل دراسات كثيرة، فأقترح التالي:

1- اقترح إصدار بيان من المنتدى بتأييد المتطلبات الإصلاحية في دول الخليج.

2- الاستقلال المالي الذي طالب به الدكتور الربعي أيضاً أمر جيد على أن يكون لنا مصادرنا التي تستطيع أن تغطي تكاليفنا.

3- الانتشار محلياً وعالمياً، لابد من الاتصال بهيئات عربية وهيئات دولية وهيئات خليجية لتقوية هذا الانتشار مع الشعب، مع المستفيدين من الإصلاح، أي تقوية روابط كثيرة بحيث لا تكون رابطة بين مجتمع نخبوي، دراسات، استراتيجيات بعيدة عن مفهوم الشعب، بحيث نستطيع أن ننزل إلى مستوى الشعب ونرفعه معنا في دراسات تستجلب اهتمامهم.

٢٠-٥ محمد صالح الكواري

شكراً سيدي الرئيس، أعتقد أن هناك نجاحاً للصيغة الحالية رغم الأفكار الإيجابية التي ذكرها الدكتور علي الكواري، ولا أعتقد أنه يريد أن يحول المنتدى إلى حزب سياسي، أعتقد أن ذلك فهم خاطئ، ولكن الحقيقة، حتى لا يعيد التاريخ نفسه، لأن التاريخ لا يعيد نفسه إلا مع أغبياء هذه الأمة، وليس مع أذكيائها، والذكاء كثر في هذه الأمة، وبالتالي لسنا مطالبين، ولا أطالب بإعادة تجربة عام 1992، وتفاصيلها كثيرة، لذلك فإن استمرار الصيغة الحالية هو استمرار للنجاح، مع إضافة بعض التغييرات التي يمكن التأكيد عليها بما يلي :

1- هناك فرصة تاريخية في الموقف الدولي ومواقف أطراف مختلفة بأهداف مختلفة، ويجب عدم تفويت هذه الفرصة، حتى لا ينطبق علينا المثل القائل " جاك العون قال ما له ماعون ".

2- إصدار بيان على شكل خبر، وليس على ما يدور في جلسات هذا المنتدى، أعتقد أنه استدراك للوقت، واهتمام بعنصر الوقت بدل أن نترك هذه القضايا لمدة ستة شهور أو شهرين، ويمكن في هذا البيان أن نؤكد على نبذ الإرهاب واستمرار الدعوة إلى التحول السلمي، إلى المجتمع المدني، والعمل على التواصل مع جميع فئات المجتمع.

3- التواصل مع الأجيال القادمة الشابة التي تحمل الكثير من الخير لهذه المجتمعات، فمن الأهمية بمكان السعي لربط موقع المنتدى على شبكات الإنترنت بمواقع مراكز البحوث ووسائل الإعلام المختلفة، وهذا سيؤدي إلى تكرار عدد الزيارات إلى هذه المواقع، ونشر ما ينشر في هذا الموقع من معرفة.

٢١-٥ ناصر الصانع

شكراً الأخ الرئيس، من الصعب أن يحدد دور للمنتدى، ما بين نادي يجمع أعضاء وشبكة علاقات ومعارف، وما بين مؤسسة مؤثرة في القرار في منطقتنا، لو أخذنا نموذج (Think Tank) في الولايات المتحدة، لوجدنا أنه رغم أنها مؤسسات دراسات وأبحاث إلا أن لها تأثيراً كبيراً جداً في القرار السياسي، وهذا ما يدعو إلى تطوير مثل هذه الأفكار مثل المنتدى إلى مؤسسة ذات كيان

واستقلالية وزيادة اشتراكات المنتدى، لربما يزيد ذلك من دوره، وتفعيله.

من الفوائد التي في المنتدى هذه الحوارات مع مختلف الاتجاهات، فنحن في الكويت لا نحظى بهذه الفرصة حتى نتحاور، فنجدها في المنتدى وهذا أمر طيب، رغم أنه حدث في الكويت تطور في الآونة الأخيرة على الساحة البرلمانية عندما اجتمع ممثلو كل التيارات في اجتماعات متتالية في مناقشة قضية مركزية في إصلاح النظام الانتخابي.

أخيراً إذا كان هناك أي مشروع سيتبناه المنتدى على مستوى الدراسات، فأتمنى أن يصدر دليلاً دورياً يقيس فيه عدداً من المؤشرات على مستوى دول مجلس التعاون، وهذا يستحق التمويل والتفرغ، ولو قدم للقادة في دول مجلس التعاون أو غيرهم، بشكل دوري، سيكون مسطرة جيدة غير منحازة في رصد واقع حقوق الإنسان، مؤسسات المجتمع المدني ونموها، تطور المشاركة الشعبية والتجارب البرلمانية، مكافحة الفساد والشفافية، وغيرها من المؤشرات التنموية كالتعليم وغيرها، وذلك شبيه بما تصدره منظمة الشفافية العالمية عن دليل الفساد في العالم أو دليل التنمية البشرية، فيكون عندنا مثل هذا الجهد الجاد في رصد ما يدور في منطقتنا، وأعتقد أننا لن نكون، مثل ما تخوف البعض، حزباً سياسياً، ولكن أداة تنموية ضاغطة غير منحازة، والأرقام بلا شك تكون دائماً دليلاً للجميع.

٢٢-٥ موضي الحمود (المنسقة العامة للمنتدى)

وصلتني عن طريق الفاكس رسالة من السيد عبد الله مناع عضو المنتدى، كمداخلة مكتوبة، تضمنت اعتذاره عن عدم الحضور، وأنه يتقدم في الجلسة الختامية للمنتدى بثلاثة اقتراحات هي:

الأول : أن يعلن عن المنتدى وطبيعة دوره ومهامه في ما يمكن من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية.

الثاني : أن تصدر عن المنتدى نشرة شهرية تعبر عنه وعن آراء أعضائه وتفتح صفحاتها لأبناء الخليج عموماً إلى جانب أبناء اليمن الذين يتمتعون في مجلس التعاون بصفة مراقب.

الثالث : أن يتم اختيار أحد أعضاء اللجنة التنفيذية في كل دورة انتخابية للجنة ليكون الناطق الرسمي باسم " المنتدى " للتعبير عن المنتدى وصوته ورأيه فيما يجري من أحداث خليجية وعربية وعالمية.

وفي ختام هذه الجلسة أتوجه بالشكر للدكتور علي الكواري، وأرى من واجبي أن ألقي الضوء على مجموعة من النقاط المختصرة :

أولاً : أود أن أؤكد أننا ليس لدينا حساسية من مناقشة التطوير، بالعكس دائماً المنتدى مفتوح، واللجنة التنفيذية تحاول قدر الإمكان أن تستقطب آراء للتطوير، ونحن فعلاً متفقون على أنه يجب أن تكون هناك نقطة تحول، ولكن ما هي ماهيتها، طبيعتها، كيفيتها، حجمها، هذا الأمر يحتاج إلى

دراسة من قبل اللجنة التنفيذية، ومناقشة من قبل الأعضاء بالدرجة الأولى، للاتفاق على الكيفية التي يمكن أن تكون الانطلاقة في المرحلة القادمة عليها.

هذه المشاركة الواسعة في هذا اللقاء تطمئن أن التغيير يسير بطريقة جيدة، وأن التواصل والاتصال مع المجموعات داخل المجتمعات الخليجية أيضاً جيد، في كل مرة نحاول في اللجنة التنفيذية أن ندعو، ولكن هذه السنة والسنة الماضية جاءنا متصلون أكثر مما تطوعنا لدعوتهم لهذه الملتقيات، فالناس تعلم عن المنتدى، والكلمة موجودة بين مجتمعاتنا وبين الناس، فهم مدركون لما يتم داخل المنتدى ولطبيعة الحوار والنقاش، سواء في موضوعيته أو في رقيه، أو في تقدمه عما يطرح في كثير من المنتديات والتجمعات الأخرى في داخل الساحات الخليجية، فأهلاً وسهلاً بالجميع، بالإضافة إلى نقطة هامة وهي أن إصداراتنا أصبحت مطلوبة ليس من الباحثين والمهتمين داخل منطقتنا، وإنما يأتيني طلب الإصدارات من الخارج أكثر مما يأتي من الداخل لأنها فعلاً إصدارات موضوعية متجردة، وأستعير المصطلح الذي قاله زميلي جاسم السعدون "إنها خالية من الرياء السياسي"، وبالتالي عليها طلب كبير، وهذا طبعاً إنجاز يحسب لهذا المنتدى بعد هذه المسيرة.

فنحن إن شاء الله سنعتبر "حزب المفلحين" و "حزب المصلحين".

لديكم (السايت) على (النت) فأي مقترحات وأي إضافات تريدون أن ترسلوها إلى المنتدى إلى المنسق العام أو اللجنة التنفيذية نرجو أن ترسلوها.

في النهاية أشكركم، أشكر اهتمامكم، وأشكر حضوركم رغم أشغالكم ولأنكم أثريتم هذا النقاش، والشكر الخاص للجنة التنفيذية والأعضاء الذين هم دائماً جاهزون لإرشاد المنسق العام بالدرجة الأولى.

الشكر الخاص لمدير المشروع الدكتور علي الكواري، الذي تحمل مشقة كبيرة في الاتصال والتحضير لهذا الاجتماع، والشكر لمعدي الأوراق الذين تحملوا الكثير في الحصول على المعلومة والبيان، وفي وضع الرأي الصريح في هذه الأوراق، باسمكم وباسمي أشكرهم على هذا الجهد وهم دائماً لا يقصرون في المنتدى.

٢٣-٥ علي الكواري - تعقيب ختامي

في الختام، كما ذكر الإخوان أمس واليوم، هذا زاد كثير ويحتاج إلى هضم وقراءة، وعلى الذين تطوعوا بكتابة الأوراق، أن يأخذوا شهراً أو شهرين حتى يهضموا ما تم في هذا اللقاء الهام، وعندما يجتمع المنتدى في شهر مايو لتطوير نفسه في الناحية الإدارية، يكون الملخص أمامه كورقة عمل أكثر تحديداً، على أساسها يتم إعادة التنظيم، فهذا يحتاج إلى بعض الوقت، والحمد لله أننا بدأنا البداية الصحيحة.

الآن لدي بعض النقاط :

النقطة الأولى: هل الإصلاح مثلما ذكر، يجب أن يكون في مجموعة من الإهداف، أو القواسم المشتركة، أو يتم التركيز على نقطة واحدة، وذكر التعليم العلمي والتقني، والإصلاح السياسي، والإصلاح التشريعي. فاختزال الإصلاح في هدف واحد يضيق من التصور الموجود، فلا شك أن هناك إصلاحاً مطلوباً في كل مجال، وهناك إصلاح شامل يرتب الاولويات ويبدأ بالمداخل الاستراتيجية. وبالتالي عندما نركز على الإصلاح السياسي فقط كما ذكر عبد الخالق عبدالله، فإننا نطرح شعاراً غير محدد ونطلق كلمة هلامية، لا تعني الشيء الكثير ما لم يحدد المقصود بالإصلاح السياسي في كل دولة من دولنا ولماذا نريد الإصلاح السياسي، أي نوع من إصلاح المؤسسات يعتبر إصلاحها إصلاحاً سياسياً. عندما تقول لي إصلاح ديمقراطي فهذا يعني شيئاً محدداً، يعني دستوراً ديمقراطياً يقوم على مبادئ وومؤسسات وتتوفر فية آليات وضمانات...، ولكن كلمة الإصلاح السياسي كلمة مطلقة ويمكن أن تكون إلى حد كبير غير دقيقة تستخدم كشعار أجوف، لذلك فإن هذه المواضيع متروكة لكل بلد وظروفها. قد تكون هناك بلد لا تستطيع أن تطرح كلمة الديمقراطية، وبالتالي يمكن لكلمة الإصلاح السياسي أن تطرح، ولكن بلداً مثل الكويت، حتى الإصلاح الديمقراطي أو الدستوري ليس له معنى، ولكن تفعيل الدستور ووضعه موضع التطبيق هو المهم، وفي بلد مثل البحرين العودة للعمل بالدستور قد تكون مفيدة، وبالتالي لا أرى أن الإصلاح الشامل لا بد له من وسائل محددة وغايات معينة. ويجب أن يكون للإصلاح عدد من الغايات، لأن الناس لا تسعى للإصلاح من أجل كلمة الإصلاح، ولكن يهمها مضمون الإصلاح، فلابد أن يكون هناك وضوح، لأن الإصلاح في الأخير هو ماذا تصلح ؟ ولماذا تصلح ؟ وبذلك تصبح عملية الإصلاح هي وسيلة وغاية. ومن هنا أرى أن أجندة الإصلاح يجب أن تجمع قواسم مشتركة أساسية تكون مداخل للإصلاح الجذري، فمن دون إصلاح الخلل السكاني لن تصلح أي شيء، وكذلك الأمني، وبالتالي أجندة الإصلاح متماسكة، قد يكون تقدمنا في جبهة أكثر من جبهة، ولكن الحديث عن الإصلاح هو الحديث الشامل، ويجب أن يكون مرتبطاً بغايات وأهداف، حتى يكون للإصلاح مؤيدوه وموالون له، ويستحق أن نعمل من أجله، وإلا أصبح الإصلاح كلمة مطلقة، يفسرها الاعلام كما يريد المسؤول أن يفسرها.

النقطة الثانية : بالنسبة إلى الوقف، قيل إن هناك موانع قانونية، صحيح، ولكن لا يمنع أن نسجل شركة غير هادفة للربح في الخارج وقفاً ونتبرع لها، ونخصص هذا الدخل لهذا الغرض، إلى أن يسمح لنا بأن نسجل وقفاً في الداخل.

النقطة الثالثة : ثنائية الإصلاح من الداخل والخارج، فالإصلاح يكون من الداخل، ولكن قد يكون الخارج فاعلاً فيها ومساعداً للداخل، وهذا مطلوب، ولكن لا يمكن أن يكون الإصلاح ابتداء ووسيلة وأهدافاً من الخارج، وإلا أصبح لمصلحة من يقوم به، لا أحد يصلح شيئاً إلا وفي ذهنه هدف يريده، وهذا فرق بين الإصلاح المرتبط بالتحسين، أو بين إعادة التشكيل الذي له أهداف

مختلفة تماماً غير أهدافنا. وعلى سبيل المثال يطرح الصلح مع إسرائيل والتطبيع باعتباره جزءاً من الإصلاح الخارجي، وهذا طبعاً غير مرتبط بأهدافنا، ورغم حاجتنا إلى الخارج الرسمي والأهلي، ولكن يجب ألا يطرح الإصلاح في ثنائية أيهما نأخذ وأيهما نضحي بها، فالإصلاح من الداخل، والمساعدة من الخارج بقدر ماتأتي وبقدر ما تكون منسجمة مع مصالحنا وثوابتنا.

النقطة الرابعة: الإشادة بنص دستور الكويت وليس بتطبيقه، إن نص دستور الكويت صحيح ومناسب، وحالياً لا نطمع في أكثر مما هو موجود فيه، ولكن لاشك في أن الطريقة التي يطبق بها دستور الكويت لم تخدم الديمقراطية ولم تنقل الكويت إلى الديمقراطية المطلوبة، وإنما وفرت فيها قدراً من الحرية لم يتوفر في غيرها، وفرت قدراً من المحاسبة لم يتوفر في غيرها، وهذا مطلوب في المرحلة الحالية دون إشادة ودون غمط لما حصل في الكويت، والكويت إما تجرنا معها أو نحن نجرها معنا، فلن نبقى فئتين منعزلتين في الجزيرة العربية.

القول بأن السلطات أحزاب، قول مجازي وهو محاولة للتوصيل، المغرب على سبيل المثال ليس هناك حزب حاكم، ولكن السلطة في كل انتخابات تخلق لها حزباً تؤيده، لذلك أصبحت هناك مجموعة من الأحزاب تسمى أحزاب الإدارة، مقابل أحزاب الجبهة الوطنية. هناك دول كان بها أحزاب حولها الحاكم إلى حزب له، وهناك دول ليس بها أحزاب أسس الحاكم حزباً له فيها. وهناك دول ليس فيها أحزاب ظاهرة ولكن النخبة الحاكمة فيها ومن يواليها لديها جماعة كبيرة، بمعنى أن مجموعة تسعى لاحتكار السلطة من خلال هذه الجماعة التي لا تقابلها كتلة قوية قادرة على منافستها. فلابد أن يكون هناك مطلب تمثيل الشعب لنفسه من خلال جماعة أو جماعات تنافس جماعة السلطة وتسعى للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة.

النقطة الخامسة: أرى أن يطلق المنتدى مبادرات أهلية أكثر من أن يقوم بعمل مباشر، ولكن حتى يطلق المبادرات يجب أن تكون أهدافه أوسع، وقدرته على الحركة والإمكانات المالية واستمراريته في العمل طوال العام أكبر.

النقطة السادسة: أخي محمد سعيد الطيب طلب أن أعلن تأييده للدكتور أحمد الربعي، في ورقة مكتوبة أرسلها إلي قال فيها:

أقترح أن تجتمع اللجنة التنفيذية في أواخر شهر مارس وتكون أمامنا حصيلة هذا اللقاء.

الخاتمة

مسودة مشروع "إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون"

مسودة مشروع

"إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون"

الدكتور علي خليفة الكواري

أولاً المنطلق والمحددات

* دواعي الإصلاح ومبرراته
* محددات الإصلاح وعقباته
* فرص الإصلاح وتحدياته

ثانياً: أجندة إصلاح جذري من الداخل

* بنود الأجندة
* إطلاق أجندة إصلاح
* مستويات وبرامج العمل ومؤسساته

ثالثاً: متطلبات الدعوة لمشروع الإصلاح

* تأسيس ملتقى وإعلانه
* آليات عمل الملتقى وأدواته
* مستويات وبرامج العمل ومؤسساته

تقديم

إن مشروع إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمل جماعي ومحاولة أهلية في الانتقال من القول إلى الفعل. وقد تم إعداد المشروع من خلال حوارات ودراسات استمرت قرابة عامين، ولم يكن المشروع عملاً مكتبياً فردياً، وإنما خلاصة لمساهمات وحوارات عكست تجارب المشاركين في إعداده ومناقشته، وعبرت عن معاناتهم واستشرفت طموحات أبناء المنطقة في غد أفضل.

بدأت فكرة المشروع في منتصف عام 2002، عندما بدأ التفكير في اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية، وظهرت الرغبة في ترجمة توصيات المنتدى عبر خمسة وعشرين عاماً إضافة إلى المطالبات بالإصلاح والتحرك من أجله في المنطقة، إلى رؤية للعمل من أجل إصلاح جذري من الداخل في دول المنطقة. وتم الاتفاق على طرح موضوع الإصلاح في بداية عام 2003، حيث تم تكليفي من قبل المنتدى بوضع ورقة منهج بعد أن تم تحديد قضايا الإصلاح وتم تكليف مختصين ومهتمين وبإعداد أوراق العمل.

أخيراً تم تقديم تلك الأوراق وجرت مناقشتها في اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية الذي انعقد في البحرين بحضور حوالي 150 من أبناء المنطقة في الفترة من 14-16 يناير 2004 تحت عنوان "الإصلاح الجذري: رؤية من الداخل". وشملت أوراق العمل الأوراق التالية : الدكتور علي فخرو: الانتقال من القول إلى الفعل. الدكتور محمد غباش: الدولة الخليجية ـ سلطة أكثر من مطلقة، مجتمع أقل من عاجز. الدكتور علي خليفة الكواري: الخلل السكاني. الدكتور يوسف الإبراهيم: إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون: مدخل اقتصادي وسياسي.الأستاذ عبد الرحمن النعيمي: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني. الأستاذ خالد الدخيل: الخلل الأمني في منطقة الجزيرة العربية والخليج: كيف دلفت المنطقة إلى مظلة الأمن الأمريكي؟الدكتور حسين محمد المهدي: البطالة و تأسيس نظم تأمينية ضد البطالة. والدكتور علي خليفة الكواري: متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وقد نشرت هذه الأوراق كلها في أكثر من موقع منها www.aljazeera.net في باب الملفات الخاصة حت عنوان " متطلبات الإصلاح في دول الخليج: رؤية من الداخل" . كما أنها منشورة في www.arabrenewal.com تحت باب قضايا خليجية.

وفي ضوء قراءة الأوراق والمناقشات والاطلاع على التوصيات والمطالبات وخطط التنمية وأدبيات الإصلاح في المنطقة، تم إعداد هذا المشروع المختصر والمركز الذي سوف يتم عرضه تحت ثلاثة أقسام رئيسية: أولها: المنطلق والتحديات. وثانيها: أجندة إصلاح جذري من الداخل. وثالثها: متطلبات الدعوة لمشروع الإصلاح.

وفي الختام فإن الفضل يجب أن ينسب إلى أهله، وأهل الفضل في إعداد هذا المشروع هم

اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية والمنسقين السابقين لنشاطاته، وللإخوان معدي أوراق العمل والمشاركين في اللقاء السنوي الخامس والعشرين لمنتدى التنمية الذين كان لهم الفضل في إغناء الموضوع وضبطه.

أولاً: المنطلق والمحددات

دواعي الإصلاح ومبرراته

1-1 الإصلاح مرغوب ومطلوب في كل زمان ومكان، ومن أيّ جهة جاءت الدعوة إليه. والإصلاح الجذري هو مدخل كل عملية إصلاح وطني جاد، ولاسيما إذا كان الإصلاح المستحق قد تأخر مثلما هو الحال في دول المنطقة، وتمكنت أوجه الخلل الهيكلي من مجالات وقطاعات لا تقوم لعملية الإصلاح قائمة، إذا لم يتم البدء بتصحيح أوضاعها المختلة.

1-2 وإلى جانب كون الإصلاح مطلوباً وهناك حاجة ماسة إلى بدء عملية إصلاح جذري من الداخل ووقف النمو المتصاعد لشعور الإحباط، فإن التوافق بين حكومات المنطقة وشعوبها على أجندة الإصلاح والبدء في وضعها موضع التنفيذ المتدرج من أجل تحسين وتطوير وإصلاح حاضر ومستقبل دول المنطقة وأهلها هو أيضاً مطلوب.

1-3 وإضافة إلى تلبية الحاجة الداخلية المزمنة للإصلاح، وسد الذرائع على الضغوط الخارجية، فإن بدء عملية إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو العلاج الصحيح والسليم والناجع لحالات التطرف باتجاهين:

أولهما: التطرف باتجاه العنف والانشقاق عن النظام.

وثانيهما: التطرف باتجاه الاصطفاف والانسياق وراء أطروحات التدخل الخارجي، وفرض التغيير من الخارج باعتباره الخيار الواقعي الوحيد، وكلاهما يجدان مبرراتهما في حالة بقاء الأوضاع على ماهي عليه دون إصلاح جذري من الداخل ويتكاثران في تربة الجمود السياسي، ولن يتم الحد من استقطابهما للأفراد والجماعات ووضع حد لأبعادهما وتداعياتهما الخطيرة على حاضر دول المنطقة وأهلها، إلا بالتوافق بين حكومات المنطقة وشعوبها على أجندة إصلاح جذري والبدء بوضعها موضع التنفيذ لتغيير الحقائق الراهنة المؤلمة على الأرض وفتح آفاق رحبة للمصالحة والإصلاح.

1-4 ويمكننا اليوم في ضوء مطالب الإصلاح على المستوى الأهلي الذي عبرت عنه حركات وعرائض وأدبيات الإصلاح عامة، وخطاب الإصلاح والخطط الرسمية على المستوى الوطني منه والإقليمي أيضاً، أن نتوصل إلى قواسم مشتركة لمطالب الإصلاح التي يجب أن

يجري حولها حوار أهلي – أهلي من ناحية، ومن ناحية أخرى حوار حكومي – أهلي على مستوى مجلس التعاون وعلى كل مستوى وطني. وذلك من أجل التوافق على ما يمكن التوافق عليه من قواسم مشتركة بين كل حكومة وشعبها ومن ثم يجري تحويلها إلى أجندة إصلاح جذري توضع موضع التنفيذ في كل دولة من دول المنطقة.

محددات الإصلاح وعقباته

1-5 وجديرٌ بالتأكيد أن هناك حقائق على الأرض حالت ومازالت تحول دون قيام عملية إصلاح جذري من الداخل، وإلا لما تأخر الإصلاح المستحق كل هذه العقود في المنطقة على الرغم من عظم التحديات التي تواجه السلطة والمجتمع. وقد أفصحت أوراق ومناقشات اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية – التي عرضت وحللت أوجه الخلل الهيكلي في المنطقة وحذرت من تفاقمه – عن خطورة استمرار تلك الحقائق المرة التي حدّت من فرص الإصلاح ووقفت عقبة في وجه جهوده الخيرة، الأمر الذي جعل من أوضاع المنطقة ومناخ الأزمات المطبق على أنفاسها، إشكالية تكاد أن تكون غير قابلة للمقاربة والإصلاح السلمي من الداخل.

1-6 ودون الدخول في تفاصيل تلك الأوراق والحوار الغني الذي تبادل الرأي فيه ما يناهز 150 من أبناء المنطقة حول موضوع اللقاء "الإصلاح الجذري: رؤية من الداخل"، وهما يعتبران جزءاً لا يتجزأ وخلفية لمشروع "إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون" هذا الذي نحن في صدده، يمكن الإشارة إلى أبرز الحقائق التي أدت إلى بقاء الأوضاع السياسية في المنطقة على ما هي عليه لعقود من الزمن على الرغم من حدوث تغييرات ومتغيرات مادية، إقليمية وعالمية تستدعي تغييرات سياسية جذرية مصاحبة في نظم الحكم القائمة في المنطقة.

1-7 وتبرز بين هذه الحقائق المرة أربع حقائق جعلت من "الدولة الخليجية سلطة أكثر من مطلقة ومجتمعاً أقل من عاجز"، على حد عنوان إحدى الأوراق التي قدمت للقاء السنوي الخامس والعشرين لمنتدى التنمية في البحرين من 14 – 16 / 1/ 2004 . هذا على الرغم من هشاشة الدولة وضعف إرادتها الوطنية تجاه الخارج. وتعيد أوراق الملتقى ومناقشاته أسباب هذا التوصيف "للدولة الخليجية"، إلى شعور حكومات المنطقة بالاستغناء عن دور شعوبها واستقلالها عن تأثير مجتمعاتها عند تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة.

وأول: هذه الحقائق تمثلت في الاستغناء بريع صادرات النفط وسياسات إعادة توزيعه عن ضرورة بناء مجتمع منتج ومشارك في أعباء الدولة وبناء الاقتصاد، وحققت بذلك الاستقلال عن تأثير المجتمع في السلطة وكرست اعتماد المواطنين على فتات الريع. وقد كان من نتائج ذلك بروز وتزايد الخلل الإنتاجي بسبب العجز عن بناء قاعدة اقتصادية بديلة

تدريجياً في الوقت الذي كان يمكن أن تساعد فيه الموارد النفطية وعائدات صادراتها على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يستفيد منها الجيل الراهن وتستمر في خدمة الأجيال القادمة بعد أن تقل إمكانية الاعتماد على النفط. وقد كان من بين أوجه الخلل الإنتاجي على سبيل المثال، اللجوء إلى سياسات البطالة المقنعة لتوظيف المواطنين في الإدارة العامة، كحل للفشل في خلق وظائف اقتصادية منتجة عندما كان الريع يسمح بذلك، ومن ثم بروز بطالة ظاهرة عندما شحت الموارد دون أن ينسحب "ترشيد الإنفاق" على نفقات تحويلية وأنماط استهلاكية ظاهرة للعيان. الأمر الذي أصبح يهدد الاستقرار في عدد من دول المنطقة، والبقية ليست بعيدة عن تفاقم أنواع البطالة المختلفة وغيرها من تداعيات الخلل الإنتاجي والاطمئنان إلى سياسة الاستغناء عن دور المواطنين.

وثانيها: أدت كثافة العمالة الوافدة، إلى الاستقلال عن تأثير المواطنين في استمرار النشاطات وسيرها، ومن ثم تهميش دورهم في الإنتاج وفي عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة وفي المجتمع بشكل عام.

وثالثها: الاعتماد على الحماية الأجنبية والتحالف الخارجي، الأمر الذي قلل بالنسبة إلى الحكومات من ضرورة المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين، كما حال دون بناء إمكانية وطنية دفاعية ونظام أمن إقليمي.

رابعها: غياب حركة أهلية إصلاحية فاعلة ومستدامة، إلى جانب سلبية النخب وصمتها المريب في أغلب الدول وفي أكثر الأحيان، حتى أصبحت ثقافة مجتمعات المنطقة متهمة بالقابلية للتغييب والاستكانة على الرغم من وضوح المخاطر وتعاظم التحديات.

فرص الإصلاح وتحدياته

8-1 ولعلنا اليوم نلمس بداية تغيرات في معطيات استغناء السلطة في دول المنطقة وشعورها بالاستقلال عن تأثيرات مجتمعها. ويعود ذلك إلى تغير نوعي في الحقائق المشار إليها أعلاه بالزيادة والنقصان محلياً، ووقوع الحكومات تحت ضغوط وطلبات خارجية قد تؤدي إلى تآكل البقية الباقية من الإرادة الوطنية وتذهب بشرعية الحكومات وتنعكس بالتالي سلباً على الحكومات والمجتمعات من ناحية، ومن ناحية أخرى نلمس تغيراً وعدم رضا في مواقف شعوب المنطقة وأوساط بعض المثقفين والمتعاطين بالشأن الوطني، وتزايداً في عرائض وتحركات الإصلاح وأدبياته بشكل عام. هذا فضلا عن توقعات أهلية عالمية على مستوى الرأي العام العالمي لحصول إصلاحات ذات طابع إنساني وعقلاني في دول المنطقة أسوة ببقية دول العالم، الأمر الذي يشير إلى بروز وضع مستجد حيث يصعب استمرار حكم "الدولة الخليجية" بنفس أسلوب الحكم في الماضي.

1-9 وعلى الرغم من هذه المتغيرات النوعية مازال مطلب الإصلاح الجذري من الداخل في دول المنطقة عصياً. فمطلب الإصلاح منطقي وعقلاني وملح وفيه مصلحة لاشك فيها لأهل المنطقة، الحاكم منهم والمحكوم، والإصلاح اليوم أصبح مخرجاً وطنياً من مسار الضياع الحالي، كما أنه السبيل لمواجهة المشكلات والإشكاليات المزمنة والمتزايدة التي أصبحت تهدد استقرار المنطقة، إذا استمرت دول المنطقة في مسارها الراهن بسبب تآكل الإرادة الوطنية وغياب الإرادة والإدارة السياسية لتغيير ذلك المسار، أو فقدت قدرتها على القيام بذلك.

1-10 من هنا يجب أن لا نستسهل إمكانية الإصلاح في دول المنطقة على الرغم من وجود أهمية واضحة للقيام به في كل دولة من دولها وفي مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فالإصلاح الجذري اليوم إذا كان مطلباً ملحاً فقد كان مطلب الإصلاح كذلك بالنسبة إلى أهل المنطقة عبر العصر الحديث. والمطالبة الأهلية بالإصلاح لم تنقطع قط على مدى قرن من الزمن وعلى الأخص منذ منتصف القرن العشرين، ولكن حركات الإصلاح - مع الأسف -أجهضت أو تم احتواؤها أمنياً ولم تمهل حتى تنضج وتكون حركات مستدامة، تكلل بالوصول إلى توافقات بين حكومات المنطقة وشعوبها وتتوفر لها مقومات القيام بعملية إصلاح على ارض الواقع. ويستثنى من ذلك مرحلتان قصيرتان شهدتا وضع دستور الكويت لعام 1962، ودستور البحرين لعام 1973، كان لظروف اللحظة الراهنة عند وضع كل منهما إلى جانب توافق السلطة والمجتمع إضافة إلى ملائمة الظروف الخارجية، فضل في خروج نصوص تلك الدساتير إلى حيز الوجود. من هنا يجب ألا يغيب عن بال دعاة الإصلاح اليوم، أن حظ دعاة الإصلاح في الوقت الحاضر ليس بالضرورة أفضل من حظهم في السابق، وأن هناك استراتيجيات معادية ذات قدرة على التنفيذ حالت، وسوف تعمل على إعاقة نمو حركات الإصلاح ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وبذلك فالدعوة الراهنة قد تكون مجرد رغبة تضاف إلى الرغبات التي تقدمت بها العرائض وصرخت بها الأدبيات ورددتها الخطابات الرسمية. وعلى دعاة الإصلاح إدراك المتغيرات الجديدة والتغيرات التي لا بد أن تقتنع شعوب المنطقة وحكوماتها أنهم متعرضون إليها لا محالة،ويجب عليهم بالتالي العمل على تنمية توافق أهلي - أهلي تمهيداً لحوار أهلي - حكومي يرتفع بأهل المنطقة إلى مستوى المسؤولية التاريخية عندما يتوصلون إلى قواسم مشتركة يؤسسون عليها توافقهم ويبنون عليها حركة إصلاح جذري مستدام من الداخل، ذات مشروع إصلاحي قابل للتنفيذ. وهذا المشروع الإصلاحي ليس مطلوباً منه بالضرورة رفض مبادرات الإصلاح الأخرى من الداخل والخارج، بل عليه أن يستفيد منها ويوظفها ضمن إطار مشروع الإصلاح الجذري المنشود حيث تقاطعت مشروعات الإصلاح الأخرى مع أهداف أجندة الإصلاح الجذري. فالإصلاح كما سبقت الإشارة مطلوب من أي جهة

جاءت الدعوة إليه، مادام إطاره الجغرافي ومرجعيته الثقافية والمصلحية تعكس تفضيلات المتأثرين بالإصلاح وتلبي تطلعاتهم وتحترم حقهم في تقرير المصيرواختيار الشريك والمساهمة في وضع الأجندة.

ثانياً: أجندة إصلاح جذري من الداخل

بنود الأجندة

2-1 تشير أوراق ومناقشات اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية الذي سبقت الإشارة إليه، أن هناك قواسم مشتركة يمكن تجسيدها في أهداف وطنية وإقليمية عامة صالحة لبناء أجندة إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2-2 وقد تم التعبير الأهلي عن وجود تلك القواسم المشتركة لمطالب الإصلاح من خلال عرائض ومطالب وأدبيات الإصلاح، كما تم التعبير عنها أيضاً على المستوى الرسمي في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وفي الاتفاقيات والبيانات الإقليمية وأكدتها خطابات القادة ومتخذي القرار وتصريحاتهم على المستوى الوطني ومستوى مجلس التعاون.

2-3 ومن هذه القواسم المشتركة والأهداف الوطنية الكبرى المعلنة يمكن صياغة بنود مرحلية استراتيجية، لأجندة الإصلاح الجذري التي يمكن تركيزها في ستة بنود، يتوقف على التوافق عليها على المستوى الأهلي - الأهلي والمستوى الحكومي - الأهلي، فتح آفاق الإصلاح الجذري من عدمه، كما يتوقف على وضع الحد الأدنى منها موضع التطبيق على أي مستوى وطني وعلى المستوى الإقليمي المشترك، بدء عملية الإصلاح الجذري الشاقة والطويلة التي لا بد من ولوجها وإلا تعرضت مجتمعات المنطقة إلى الضياع.

2-4 والبنود الستة لأجندة الإصلاح هذه باختصار شديد هي ما يلي:

أولاً: تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع: وذلك من خلال الفصل بين الدولة باعتبارها مؤسسة يتساوى فيها كل المواطنين وبين شخصية الحاكم وبالتالي الفصل بين المال العام فيها وبين المال الخاص، وتأكيد حق المواطنين جميعاً في تكافؤ الفرص في المناصب العامة، وإقامة نظام الحكم على أساس شرعية دستور تعاقدي متجدد، يرتكز على مبادئ الدستور الديمقراطي، ومنها المواطنة المتساوية، وأن لا تكون هناك سيادة لفرد أو لقلة على الشعب، والشعب مصدر السلطات، يمارس سلطاته من خلال حريات عامة مضمونة وقضاء مستقل وانتخابات دورية نزيهة وتداول سلمي للسلطة التنفيذية والتشريعية في إطار ملكية دستورية في حالة دول مجلس التعاون، يتم الانتقال إليها تدريجياً مبتدئين من الوضع المقيد للحكم الفردي المطلق الذي جاء به دستور الكويت لعام 1962، ودستور البحرين لعام 1973.

ثانيا: تأسيس شبكة أمان اجتماعي: وذلك من أجل تأمين المواطنين بشكل إيجابي -يضمن عدم انحراف التأمين عن مقصده النبيل - ضد ظاهرة البطالة المتصاعدة نتيجة للفشل في خلق وظائف منتجة، وبسبب نظم الحوافز المغلوطة في سياسات التعليم والتوظيف الحكومي. وكذلك ضمان حق التعليم والعلاج وتأمين مستوى معيشي كريم في ضوء التراجع المتوقع لمستويات المعيشة والخدمات العامة، في دول مصدر الغني والثروات الخاصة فيها التي تراكمت في أيدي القلة، كان ومازال من استنزاف مورد عام ناضب لم يحسن توظيفه، بل أسيء استخدام عائداته.

ثالثاً: إصلاح الخلل السكاني: وذلك كي يصبح المواطنون تدريجياً أغلبية مطلقة في السكان ونسبة لا تقل عن 50% من قوة العمل في كل نشاط وكل قطاع من قطاعات الإنتاج في كل دوله، حتى يسترد المواطنون دورهم الإنتاجي والسياسي باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع.

رابعاً: إصلاح الخلل الإنتاجي: وذلك بالاستفادة من موارد الزيت والغاز الطبيعي في إطار كيان قابل للتنمية، وتوظيف ريعهما في عملية بناء قاعدة اقتصادية متنوعة من حيث النشاطات والقطاعات، تكون بديلة للنفط يمكنها تدريجياً توفير فرص عمل منتجة ومصادر دخل بديلة لعائدات النفط وتنمية قدرة على توازن ميزان المدفوعات وتلبية حاجة الاستيراد من عائدات صادراتها.

خامساً: إصلاح الخلل الأمني في إطار مجلس التعاون: وذلك من خلال الاندماج الإقليمي والتكامل العربي من أجل تقليل الحاجة الوطنية والإقليمية والعربية لأي مظلة أمن خارجي. ويتطلب ذلك تصحيح علاقة السلطة بالمجتمع وتكريس نظام عدل وأمن ودفاع وسياسات مشتركة في إطار مجلس التعاون وعلى المستوى العربي والإسلامي، يقوم على علاقات تعاون وحسن جوار وتكامل مع نظام عدل وأمن واستراتيجيات تنمية وتعاون دولي يراعي المصالح المشروعة لدول العالم كافة في إطار شرعية دولية.

سادساً: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني: وأخيراً وليس آخراً يأتي مطلب الديمقراطية باعتباره هدفاً من الأهداف الوطنية وإلى جانب ذلك وسيلة لتحقيق بقية الأهداف. ويتطلب العمل من أجل تحقيق الحد الأدنى من الديمقراطية البدء بعملية إصلاح وانفتاح سياسي ووضع أسس مشاركة سياسية فعالة في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة من قبل الملزمين بتنفيذها، وذلك عبر عمليات انفتاح سياسي يؤكد وجود ضمانات لحرية التعبير والتنظيم وسيادة حكم القانون، تنتقل من خلاله الدول إلى نظم حكم ديمقراطية أولاً ،ومن ثم تبدأ بعد ذلك الانتقال الاستراتيجي وعبور المسار الطويل والشاق في عملية التحول الديمقراطي المستدامة، حتى يتم تدريجياً تكريس الديمقراطية

وحقوق الإنسان والحق في بناء منظمات مجتمع مدني فاعلة، وتصبح الممارسة الديمقراطية في الدولة والمجتمع قيمة يحميها ويصونها رأي عام مستنير.

إطلاق أجندة إصلاح

2-5 تحتاج أجندة "إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" إلى من يتحمل عبء تعزيز جهود الدعوة إليها. ومنتدى التنمية الذي طرح مشكوراً موضوع "إصلاح جذري: رؤية من الداخل" غير مهيأ من حيث غرضه ومسيرته وتركيب عضويته أن يتحمل عبء تعزيز جهود الإصلاح. ويكفيه ما كان له من مساهمة في طرح موضوع الإصلاح الجذري من الداخل في لقائه الخامس والعشرين، باعتبار قضية الإصلاح من القضايا التي صاحبت كل مشروع دراسي سنوي أو متخصص، عقده المنتدى عبر 25 عاماً من عمره المديد. وبذلك أصبحت قضية الإصلاح الشامل الجذري من الداخل، بعد أن بدأت جماعات وحركات في دول المنطقة تدعو إليه، قضية مستحقة الطرح من أجل إيجاد فهم مشترك أفضل بين أبناء المنطقة حول أهمية وكيفية تعزيز جهود الإصلاح.

2-6 ولذلك ربما لن يتجاوز دور المنتدى القيام باطلاع أعضائه بخاصة وأبناء المنطقة بعامة على نتائج اللقاء الخامس والعشرين تاركاً للراغبين من بينهم التشاور حول أهمية وإمكانية تكوين ملتقى أو منتدى آخر يتحمل عبء الدعوة إلى الإصلاح على مستوى مجلس التعاون وتعزيز جهود الداعين إلى الإصلاح في كل دولة من دول المنطقة.

2-7 ومن أجل ذلك على الراغبين في تأسيس ملتقى أو منتدى لتعزيز جهود الإصلاح في المنطقة أن يجتمعوا ببعضهم للتشاور حول أهمية وإمكانية وكيفية القيام بذلك. وأن يختاروا المسمى والشكل الإداري الذي يفضلون، وأن يشرعوا في القيام بإطلاق الدعوة لتعزيز جهود المصالحة والإصلاح في المنطقة.

2-8 وربما تكون البداية المناسبة لإطلاق أجندة إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي إيصال هذا المشروع إلى من يمكن إيصاله إليه بشكل مباشر أو من خلال النشر، وتلقي الملاحظات عليه والتعرف على الاستجابات التي تؤكد استعدادها للمشاركة الفاعلة في وضعه موضع التنفيذ، ومن ثم ترتيب لقاء للمستجيبين يتم فيه تقديم مشروع الإصلاح هذا بعد تنقيحه على ضوء ملاحظات ومقترحات المستجيبين بغرض إنشاء ملتقى أو منتدى حوار من أجل تعزيز جهود المصالحة والإصلاح.

2-9 وإذا كان لابد من الإشارة إلى معالم هذا الملتقى أو المنتدى في ضوء توجهات أوراق اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية ومناقشاته وماتلا ذلك من لقاءات، فإنه يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: يمكن اقتراح مسمى "ملتقى الحوار من أجل المصالحة والإصلاح في أقطار مجلس التعاون" ويمكن أن تضاف الديمقراطية إلى المسمى. وكذلك يمكن أن يكون المسمى "منتدى المصالحة والإصلاح على قاعدة الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون"، أو أي تسمية أخرى يتفق عليها اللقاء التأسيسي.

ثانياً: غرض الملتقى أو المنتدى هو التوصل من خلال الحوار إلى قواسم مشتركة بين الراغبين من تيارات الفكر والقوى المؤثرة على العمل الأهلي، بهدف التوافق حولها لتكون أساس مصالحة تاريخية بين الذين ينشدون التغيير، ومن ثم الحوار مع متخذي القرار بهدف التوافق على أجندة إصلاح وطنية ترتكز على السعي من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى وتؤدي إلى إقامة أنظمة حكم ديمقراطية باعتبار الديمقراطية هدفاً وطنياً مركزياً، كما أنها وسيلة لتحقيق بقية الأهداف الوطنية الكبرى. وسوف يعتمد الملتقى ابتداء في تحقيق غرضه، على ترتيب لقاءات بين القوى الأهلية بهدف التوصل إلى قواسم مشتركة والتوافق على أهداف وبرنامج عمل مشترك، ومن ثم القيام بالدبلوماسية الشعبية لتمهيد الحوار على مستوى مجلس التعاون مع قادة المجلس جماعة ومنفردين. وسوف يعمل الملتقى على الدعوة المباشرة للإصلاح على مستوى مجلس التعاون، بينما يقتصر جهده على تعزيز جهود الإصلاح على المستوى الوطني دون أن يكون طرفاً مباشراً في حركات الإصلاح في كل دولة.

ثالثاً: مقر الملتقى وتسجيله: مقر الملتقى والمنتدى هو المنطقة سواء أمكن تسجيله كجمعية أهلية إقليمية أو مارس نشاطه بحكم الأمر الواقع. ويمكن في حالة الحاجة إلى تسجيل قانوني أن يسجل المنتدى في الخارج كجمعية دولية إذا تعذر تسجيله في الداخل بحكم عدم وجود قوانين سارية في دول المنطقة في الوقت الحاضر لتسجيل جمعيات أهلية إقليمية، وربما يحتاج المنتدى إلى وجود ثقافي وإعلامي خارج المنطقة في مرحلة متقدمة من عمله. ويمكن أيضاً أن يتخذ تنظيم الملتقى شكل العضوية المفتوحة والجمعية العمومية ومجلس الإدارة أو أن يتخذ شكل المنظمة غير الحكومية التي يشرف عليها مجلس أمناء يقوم برعاية نشاط المنتدى والتأكد من أدائه لأغراضه باعتباره جمعية نفع عام.

ثالثاً: متطلبات الدعوة إلى مشروع الإصلاح

تأسيس ملتقى وإعلانه

3-1 تبدأ خطوات العمل من أجل الدعوة إلى مشروع الإصلاح، بإيصال مشروع "إصلاح جذري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" هذا بعد تنقيحه، إلى المشاركين في اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية وإلى كل من يمكن مراسلته مباشرة من الداعين إلى

الإصلاح. وكذلك إيصاله عن طريق النشر إلى كل المعنيين والمهتمين بالإصلاح من أبناء المنطقة، وتلقّي ملاحظاتهم واستجاباتهم بهدف تنقيح المشروع واستكمال متطلبات تقديمه إلى اجتماع تأسيسي للراغبين الملتزمين لتعزيز جهود الإصلاح الجذري والمستعدين للعمل مع الآخرين من أجل تحقيقه.

3-2 التداعي إلى عقد اجتماع تأسيسي للمنتدى أو الملتقى الذي ينتظر أن يأخذ على عاتقه تعزيز جهود الإصلاح في المنطقة، وذلك من أجل تحديد غرض المنتدى ومتطلبات إنشائه واتخاذ الخطوات العملية لإعلان الملتقى وتسجيله وإشهاره.

3-3 نشر إعلان أو بيان يدعو إلى المصالحة والإصلاح على قاعدة الديمقراطية على المستويين الأهلي والرسمي والإعلان عن قيام المنتدى ودوره في ذلك.

3-4 تقديم عريضة تدعو إلى تبني أجندات إصلاح جذري من خلال الحوار على كل مستوى وطني ومستوى مجلس التعاون، والتقدم ببنود أجندة إصلاح جذري عامة مشتركة من أجل بدء عملية الحوار حيث أمكن، يقوم بالتوقيع عليها المؤسسون ويدعون الراغبين في محيط علاقاتهم واتصالاتهم إلى التوقيع عليها.

3-5 إشعار غير الناطقين باللغة العربية إلى جانب الناطقين بها عن طريق النشر والإعلان، بقيام مبادرة أهلية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدعو إلى إصلاح جذري على مستوى المنطقة وتعزيز جهود الداعين إليه على مستوى كل دولة من دولها. وذلك من خلال العمل على إجراء مصالحات تاريخية على قاعدة الديمقراطية على المستويين الأهلي وبين حكومات المنطقة والداعين إلى الإصلاح فيها، وسوف تتعاون المبادرة مع كل دعوات الإصلاح وتسعى لإجراء الحوار معها.

آليات عمل الملتقى وأدواته

3-6 آليات عمل المنتدى أو الملتقى يمكن تصورها في الوقت الحاضر في ثلاث آليات تعمل بشكل متواز ومتكامل:

أولها: آلية الحوار، وذلك من أجل التعرف على الأهداف الوطنية الكبرى من وجهة نظر كل طرف، وتنمية فهم مشترك أفضل حول المشكلات والإشكاليات التي يواجهها أمر التوصّل إلى توافق على المستويين الأهلي والرسمي، ومن ثم السعي لمقاربة الإشكاليات تمهيداً لتنمية منظومة قواسم مشتركة تؤسس عليها أجندة إصلاح جذري. وآلية الحوار هذه قابلة للتطبيق عند إجراء حوار على المستوى الأهلي بين رموز التيارات الفكرية والناشطين عامة في كل بلد وعلى مستوى مجلس التعاون. ومن أدواتها التوسط لإجراء الحوار وندب حكماء من أجل إجرائه بين الأطراف الأهلية، وعقد اللقاءات وورش العمل والندوات

والمؤتمرات من أجل تنمية فهم مشترك أفضل وتدشين نتائجها وإعلانها، كما أنها قابلة للتطبيق أيضاً في حالة إجراء حوارات أهلية - رسمية على مستوى مجلس التعاون ومستوى كل دولة من دولها. وربما تكون الدبلوماسية الشعبية ومقابلة الحكام ومراسلتهم من طرف شخصيات عامة وسيلة مناسبة، وكذلك فإن عقد لقاءات مشتركة بين مثل تلك الشخصيات العامة المقبولة أهلياً ورسمياً مع مسؤولين على المستوى الرسمي، تكون بين الأدوات الرئيسية في تفعيل آلية الحوار وفتح آفاقه من أجل التوافق على أجندة إصلاح جذري على كل مستوى وفي كل دولة من دول المنطقة.

ثانيها: آلية التوعية ونشر ثقافة المصالحة على قاعدة الديمقراطية ومن أجل إصلاح جذري. وهذه آلية لازمة عند التهيئة وأثناء تعزيز الجهود ومن أجل تقوية المطالبة بالإصلاح وترشيد خطابها وتفعيل نشاطاتها السلمية الجامعة. وأدوات ووسائل تفعيل هذه الآلية هي نفسها أدوات ووسائل تفعيل التوعية ونشر الثقافة الوطنية المسؤولة المنضبطة باجتماعية الهدف وعقلانية المنهج وسلمية الأسلوب، ومنها اللقاءات الواسعة القطاعية والفكرية والمحاظرات والمناظرات والكتابة والنشر والحديث إلى وسائل الإعلام ومواقع المعلومات، من أجل الدعوة إلى المصالحة مع العقل أولاً والنظر العقلاني في مشكلات المنطقة وإشكاليات الإصلاح فيها ومقاربتها من أجل تنمية الحد الأدنى من الكتلة التاريخية اللازمة لحمل عبء الإصلاح الجذري واستدامة عملية الإصلاح بعد بدئها، وآلية التوعية ونشر الثقافة هذه قابلة للتطبيق على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي، وهي آلية تتصل وتتفاعل مع جهود المصالحات التاريخية على الساحة العربية عامة.

ثالثها: آلية المطالبة السلمية بالإصلاح: وهذه الآلية تتأسس على نتائج الحوار وما يقود إليه من توافق بين الأهالي أنفسهم، وبين الشعوب والحكومات، ويتم تفعيلها بفضل انتشار الوعي وتكريس ثقافة المصالحة والإصلاح. والمطالبة السلمية تتم أيضاً على مستويين أولهما: المستوى الوطني في كل دولة. وثانيهما: مستوى مجلس التعاون. ومن أدوات المطالبة السلمية ووسائلها، العرائض والاجتماعات المتوازية مع لقاءات القادة والمسؤولين الدورية ومتابعة جداول أعمالهم، وطرح وجهات النظر في مضمونها واقتراح ما يرى الأهالي أهمية في تناوله. وتتوقف الوسائل والأدوات المتاحة للمطالبة بالإصلاح على المستوى السياسي والإداري في كل دولة وفي مجلس التعاون، على الهوامش المتاحة لحرية التعبير والتنظيم والاعتراف من حيث المبدأ بحق المجتمع المدني في التعبير عن اهتماماته وطرح معاناته بشكل جماعي محسوس. ولابد للمطالبة بالإصلاح أن تتعدى نطاق القاعات المغلقة إلى رحاب الشارع، والعمل سلمياً مع الجماهير من أجل وضعها موضع التطبيق.

مستويات وبرامج العمل ومؤسساته

3-6 **المستويات:** يتطلب العمل من أجل الدعوة إلى تنفيذ مشروع الإصلاح التحرك على مستويين.

أولهما: مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف المطالبة باندماج مجلس التعاون في كيان سياسي فدرالي موحد، وفقاً لما جاء في المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس التي تنص على تعاون الدول الأعضاء وصولاً إلى وحدتها. وفي هذه الحالة تكون المطالبة بانتقال المجلس من مرحلة التعاون - التي طالت دون إحداث أثر جوهري في أمن وتنمية المنطقة -إلى تجسيد كيان فدرالي موحد، هي مدخل الدعوة إلى أجندة الإصلاح على مستوى الكيان الموحد لدول المجلس. ويكون التخاطب مع المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وبقية المجالس الوزارية المتخصصة والأمانة العامة للمجلس وأجهزته المختلفة، باسم مواطني الدول الأعضاء في المجلس مجتمعين. وربما يكون ذلك مدخلاً وفرصة للشعوب والحكومات لأن يبدؤوا في مقاربة الإصلاح في إطار انتقال مجلس التعاون إلى كيان فدرالي موحد - قابلاً للتنمية وقادراً على توفير الحد الأدنى من مقومات الأمن الإقليمي وامتلاك إرادة الإصلاح الجذري - مقاربة جديدة غير محملة بسلبية علاقات الماضي بين السلطة والمجتمع في كل دولة. كما يأخذ - في هذه الحالة - من بيدهم سلطة اتخاذ القرار في الاعتبار، الحاجة إلى وجود ضمانات مؤسسية ديمقراطية يتطلبها أمر تنازل الأسر الحاكمة والنخب المتنفذه عن جزء من السيادة الوطنية لمصلحة الكيان الموحد، مثل السياسة الخارجية والدفاع الإقليمي والسياسات العامة لوضع أجندة الإصلاح موضع التطبيق عبر عملية تنمية شاملة مستدامة ذات بعد إنساني. ولعل المنطقة تجد في اتحاد ماليزيا نموذجاً وتجربة إسلامية تستحق الدراسة والاستفادة منها في مجال الوحدة والإصلاح على قاعدة الديمقراطية.

ثانيهما: العمل على المستوى الوطني من خلال تعزيز جهود الإصلاح في كل دولة من خلال الاهتمام بالمقومات العامة المشتركة لتسهيل قبول أجندة الإصلاح وتعزيز البيئة السياسية والثقافية الملائمة لها والتعاون مع الحكومات والأهالي من أجل بروز حركة إصلاحية وطنية في كل دولة من خلال الحوار والتوافق بين كل حكومة وشعبها. وفي هذه الحالة يقتصر دور الملتقى على تعزيز الجهود بقدر الإمكان دون الزج بنفسه طرفاً يتدخل في الشؤون الداخلية، التي قد يعقد ما يعتبر تدخلاً في شأنها، التوافق الوطني. فالإصلاح في كل دولة يبقى رهيناً بتوافق المواطنين أنفسهم على أجندته، وقدرتهم على الحوار المباشر مع حكوماتهم من أجل بدء عمليته الشاقة والطويلة.

3-7 **البرامج:** أما برامج العمل المباشر على مستوى مجلس التعاون وعلى مستوى تعزيز الجهود

على المستوى الوطني في كل دولة فهي ثلاثة برامج رئيسية تعبر في الوقت الحاضر عن الأهداف المرحلية لتحقيق غرض المنتدى. أولها: برنامج المصالحات التاريخية. وثانيها: برنامج الإصلاح. وثالثها: برنامج تعزيز الممارسة الديمقراطية في منظمات المجتمع الأهلي، والعمل من أجل انتقال الدول إلى نظم حكم ديمقراطية نصاً وروحاً.

3-8 **المؤسسات**: وأخيراً وليس آخراً فإن العمل من أجل الدعوة إلى مشروع الإصلاح تتطلب وجود مؤسسات أهلية إقليمية تتحمل عبء الدعوة إليه وتعزيز جهود العاملين من أجله، وصولاً إلى تبني كل دولة على المستوى الوطني ومجلس التعاون على المستوى الإقليمي، لأجندة إصلاح جذري ووضعها موضع التطبيق. هذا وتتمثل هذه المؤسسات ابتداءً في التالي: أولاً: الملتقى أو المنتدى المشار إليه سابقاً. وثانيها: وقف لتعزيز العمل الأهلي الإقليمي. وثالثها: تنمية مجتمع مدني إقليمي مكمل ومتكامل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومعزز لجهودها.

الملاحق

١- المنهج

٢-المنتدى ونشاطاته

٣- قائمة أسماء أعضاء المنتدى

الملحق (١)

المنهج

إصلاح جذري: رؤية من الداخل لأقطار مجلس التعاون

منهج إعداد وكتابة أوراق موضوع

اللقاء السنوي الخامس والعشرين لمنتدى التنمية

إعداد:د. علي خليفة الكواري

منسق اللقاء السنوي

بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على انطلاق نشاط منتدى التنمية (أبو ظبي 1979)، ينوي المنتدى أن يخصص اللقاء السنوي الخامس والعشرين لطرح برنامج للإصلاح، على ضوء ما رصده المنتدى من أوضاع، وتحراه من أوجه خلل رئيسية في دول ومجتمعات أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن أجل ذلك سوف يتم تكليف عدد من المتابعين، بتناول أهم أوجه الخلل الهيكلية التي تم رصدها والتي يجب التصدي لها، باعتبار أن إصلاحها سوف يشكل مداخل استراتيجية للإصلاح الجذري من الداخل، وذلك تلبية لاحتياجات الإصلاح المنشود التي تأخر القيام بها في دول المنطقة بسبب غياب إرادة مجتمعية للتغيير. وفي ذلك أيضاً سد لذريعة محاولات فرض "الإصلاح" من الخارج الذي قد يكون في بعض أوجهه حقاً يراد به باطل.

ومن أجل أن تكون أوراق العمل مساعدة على تبني المواقف واتخاذ السياساتPolicy Oriented Papers، وأن تكون موجزة ومركزة (20-30 صفحة) ومتكاملة بعضها مع بعض، تعبر عن المستوى المعرفي وتمثل التوجه الإصلاحي لأبناء المنطقة، سوف يقوم منسق اللقاء الخامس والعشرين المكلف من قبل اللجنة التنفيذية، باختيار معدي أوراق العمل والاتفاق معهم على مخطط كل منها وفقاً لورقة المنهج هذه.

ينتظر أن تتناول كل ورقة خمسة عناصر رئيسية موجزة: **أولاً**: توصيف الخلل وتحديد أوجهه وأبرز مظاهره والتعرف على آليات إعادة إنتاجه. **ثانياً**: رصد أبعاد الخلل ومخاطر استمراره وتداعياته المستقبلية. **ثالثاً**: بيان الأهمية الاستراتيجية لإصلاح الخلل في عملية الإصلاح المنشودة.

رابعاً: إمكانية إصلاح الخلل من الناحية العملية وكيفية ذلك. **خامساً**: متطلبات إصلاح الخلل

على مستوى الحكومات ومستوى المجتمع الأهلي ومستوى المواطن الفرد.

وعلى معد كل ورقة الإلمام بما تم طرحه من قبل المنتدى عبر ربع قرن من تشخيصه لأوضاع المنطقة ودعوته لإصلاح أوجه الخلل فيها (انظر سجل لقاءات المنتدى)، كما عليه الاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة، حتى تأتي ورقة العمل معبرة عن المستوى المعرفي حول أوجه الخلل في المنطقة ومخاطر استمراره ومدركة لخطوات الإصلاح وسبل القيام به.

وجديرٌ بالتأكيد أن كل قضية من قضايا الإصلاح المطلوب هي جزء من أجندة الإصلاح الجذري من الداخل، وليست مجرد ورقة أو بحث أو دراسة حول موضوع البند بل مكمل للأجندة ومتكامل مع بقية بنودها ، كما يجب أن يكون التناول معبراً عن المستوى المعرفي في المنطقة حول موضوع البند ومتابعاً لدعوات الإصلاح التي سبق إطلاقها عبر اجتماعات المنتدى وخارج تلك الاجتماعات. ولذلك على كل كاتب من كتّاب بنود أجندة الإصلاح أن ينضج موضوع البند على نار هادئة وأن ينشغل بموضوعه عبر فترة طويلة نسبياً لكتابة عشرين أو ثلاثين صفحة، تكتب في العادة في أسابيع قليلة، وأن يوظف الكاتب تلك الفترة الطويله نسبياً (حوالي 9 شهور)، في الإحاطة بالكتابات السابقة والاستيعاب لأوجه الخلل والتفكير العميق في سبل إصلاحه ومتطلبات ذلك الإصلاح مبتدئاً من حيث انتهى الآخرون. ومن هنا فإن تداول مخطط البند ومسودته الأولى مع فريق من المختصين والمهتمين يختاره الكاتب بمعرفته، وربما القيام بتداوله أيضاً مع بقية كتّاب البنود إضافة إلى من يرى الكاتب الاستفادة من رأيه ، سوف يغني الموضوع ويعزز أمر قبوله وتبنيه ، ويرفعه إلى مستوى بند في أجندة إصلاح جذري جاد من الداخل يعبر عن قلق أبناء المنطقة على المصير والمستقبل ، ويشير إلى مرحلة جديدة من التعاطي الوطني مع القضايا العامة.

ومن المهم أن يركز كل كاتب على موضوعه وأن يضع الفواصل بين حدوده وحدود غيره من البنود، وله أن يتشاور مع منسق اللقاء في ذلك من خلال مراجعة مخطط البند وضبط حدوده ونقطة تركيزه. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هناك تداخلاً في البنود من حيث الأسباب والنتائج ولا بأس من إبراز أسباب كل خلل ونتائجه مع ترك مجال التركيز لكل كاتب على موضوعه. وقد تم الاتفاق على أن تكون الموضوعات التالية: من بين الموضوعات التي يتم بناء أجندة إصلاح جذري عليها:

أولاً:الانتقال من القول إلى العمل

الدكتور علي فخرو

ثانياً: إصلاح الخلل السكاني

الدكتورعلي خليفة الكواري

ثالثاً: إصلاح الخلل الإنتاجي

الدكتور يوسف الإبراهيم

رابعاً: تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع

الدكتور محمد عبيد غباش

خامساً: علاج خلل الأمن الوطني في إطار وحدة دول مجلس التعاون

الدكتور خالد الدخيل

سادساً: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني

الأستاذ عبد الرحمن النعيمي

سابعاً : متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل

الدكتور علي خليفة الكواري

وفي مرحلة متأخرة تمت إضافة بند رئيسي اتضحت أهمية تضمينه الأجندة أثناء عملية بنائها الأولية، وهذا البند هو " تأسيس نظم تأمينات رسمية ضد البطالة وضمان حق التعليم والعلاج " . ويختص هذا البند بالجانب الاجتماعي والاقتصادي المتعلق بضرورة المحافظة على حد أدنى من الدخل ومستويات المعيشة الكريمة في ضوء تفاقم مشكلة البطالة وتراجع الخدمات العامة، وذلك من خلال توفير الحكومات لشبكات أمان اجتماعي تضمن حماية مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود.

الملحق (٢)

المنتدى ونشاطاته

سجل اللقاءات السنوية لمنتدى التنمية عبر ربع قرن

ملخص اللقاءات السنوية والمشروعات الدراسية المتخصصة للفترة من 1979-2003

أولاً: اللقاءات السنوية:

1-1 اللقاء السنوي الأول : كفاءة أداء المشروع العام في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية، أبو ظبي 26-29 ديسمبر 1979، مدير المشروع الدراسي: علي خليفة الكواري.

1-2 اللقاء السنوي الثاني: إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، المنامة 24-26 ديسمبر 1980، مدير المشروع الدراسي:أسامة عبد الرحمن.

1-3 اللقاء السنوي الثالث: الواقع الحالي للقوى العاملة المحلية وأهمية الاعتماد عليها. الشارقة 17-18 ديسمبر 1981، مدير المشروع الدراسي: سليمان عبد الرزاق المطوع.

1-4 اللقاء السنوي الرابع: دور الصناعة التحويلية في بناء القاعدة الإنتاجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، المنامة 6-7 يناير 1983، مدير المشروع الدراسي:عبد الباقي النوري

1-5 اللقاء السنوي الخامس: دور التربية في التنمية، أبو ظبي 5-6 يناير 1984، مدير المشروع الدراسي: عبد العزيز الجلال.

1-6 للقاء السنوي السادس: السياسة السكانية ومستقبل التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، المنامة 10-11 يناير 1985، مدير المشروع الدراسي: علي موسى الموسى.

1-7 اللقاء السنوي السابع : تحديات التنمية ودور ندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، أبو ظبي 8-10 يناير 1986 ، المنسق:أسامة عبد الرحمن.

1-8 اللقاء السنوي الثامن: النفط والمالية العامة، الإمارات 7-9 يناير 1987، المنسق: أسامة عبد الرحمن.

1-9 اللقاء السنوي التاسع: 1- المواطنة في دول الخليج، 2- الحرب الإيرانية العراقية ، الكويت 8-9 يناير 1988 ، المنسق: جاسم خالد السعدون.

1-10 اللقاء السنوي العاشر: أزمة عائدات النفط وتداعياتها ، أبو ظبي 5-6 يناير 1989 ، المنسق: جاسم خالد السعدون.

1-11 اللقاء السنوي الحادي عشر: تقيم مسيرة مجلس التعاون، المنامة 4- 5يناير 1990، المنسق: جاسم خالد السعدون

1-12 اللقاء السنوي الثاني عشر: احتلال الكويت وأزمة الخليج ومستقبل المنطقة، أبو ظبي 2- 4 يناير 1991 ،المنسق: جاسم خالد السعدون

1-13 اللقاء السنوي الثالث عشر : تحريك الاتجاه الاندماجي بين دول الخليج من منظور شعبي، الشارقة 11- 13 ديسمبر 1991، المنسق: جاسم خالد السعدون

1-14 اللقاء السنوي الرابع عشر : الشورى في الإسلام ومقدمات لبعض التجارب القطرية في الديمقراطية، الكويت 7- 8يناير 1993 ، المنسق:جاسم خالد السعدون.

1-15 اللقاء السنوي الخامس عشر: السياسة السكانية ، المنامة 5- 7يناير 1994، المنسق: عبد العزيز السلطان.

1-16 اللقاء السنوي السادس عشر:تقيم تجارب التنمية : دول الخليج العربي، دبي 19- 20يناير 1995، المنسق: عبد العزيز السلطان.

1-17اللقاء السنوي السابع عشر: ظاهرة العنف والتطرف ، مسقط 11- 12يناير 1996، المنسق: عبد العزيز السلطان.

1-18اللقاء السنوي الثامن عشر: دول مجلس التعاون ودول الجوار... العلاقة وتأثيرها على التنمية، أبو ظبي 20- 21 فبراير 1997، المنسق:عبد العزيز السلطان.

1-19اللقاء السنوي التاسع عشر: قضايا هموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون، دبي 19- 20 فبراير 1998، المنسق: عبد العزيز السلطان.

1-20 اللقاء السنوي العشرون: الخليج وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين، دبي 11- 12 فبراير 1999مدير المشروع الدراسي: عبد الخالق عبد الله.

1-21 اللقاء السنوي الواحد والعشرون: دول الخليج والعولمة، دبي 3- 4 فبراير 2000، مدير المشروع الدراسي: أحمد بشارة.

1-22 اللقاء السنوي الثاني والعشرون:متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، دبي 1-2 فبراير 2001، منسق المشروع الدراسي: عبد الخالق عبد الله.

1-23 اللقاء السنوي الثالث والعشرون: الخليج العربي والمحيط الآسيوي الفرص والتحديات، المنامة 17- 18يناير 2002، مدير المشروع الدراسي: عبد الله المدني

1-24 اللقاء السنوي الرابع والعشرون: التنمية البشرية في دول مجلس التعاون: النجاحات والاخفاقات، المنامة ، 16 - 17 يناير 2003، مدير المشروع الدراسي: باقر النجار.

ثانياً: المشروعات الدراسية المتخصصة

2-1 المشروع التخصصي الأول : الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، الكويت، 31 مارس - 1 أبريل 1983، مدير المشروع الدراسي: عبد الوهاب التمار.

2-2 المشروع التخصصي الثاني : دور المرأة في التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، دبي 10-12 يناير 1987 ، مدير المشروع الدراسي:ثريا أحمد عبيد

2-3 المشروع التخصصي الثالث: أزمة المالية العامة في دول مجلس التعاون، مسقط 28-29 أبريل 1994، المنسق: عبد العزيز السلطان.

2-4 اللقاء التخصصي الرابع: أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج، دبي 16- 17 مايو 2002 ، المنسق: موضي الحمود

الملحق (٣)

قائمة أسماء أعضاء المنتدى

دولة الكويت

السيد أحمد عبدالله الربعي
السيد أحمد بشارة
السيد أحمد الدين
السيد أحمد الصراف
السيد اسماعيل الشطي
السيد أنور عبدالله النوري
السيد جاسم خالد السعدون
السيد حامد الحمود العجلان
السيد حسن علي الإبراهيم
السيد خلدون حسن النقيب
السيدة سعاد المعجل
السيد سعد عكاشة
السيد سليمان عبدالرزاق المطوع
السيد شفيق الغبرا
السيد شملان يوسف العيسى
السيد عامر التميمي
السيد عبدالباقي النوري
السيد عبدالجليل الغربللي
السيد عبدالرحمن عبدالحميد الحمود
السيد عبدالرضا علي أسيري
السيد عبدالله فهد النفيسي
السيد عبدالله محمد النيباري
السيد عبدالله يوسف الغانم
السيد عبدالمالك التميمي
السيد عبدالعزيز سلطان العيسى
السيد عبداللطيف يوسف الحمد
السيد عبدالمحسن تقي مظفر
السيد عبدالوهاب راشد الهارون
السيد عبدالوهاب علي التمار
السيد عجيل تركي الظاهر
السيد عدنان شهاب الدين
السيد علي موسى الموسى
السيد علي الطراح
السيد غانم النجار
السيدة فريال الفريح
السيد محمد غانم الرميحي
السيدة موضي عبدالعزيز الحمود
السيد مؤيد عبدالعزيز الرشيد
السيدة نادية علي الشراح
السيد ناصر السعد المنيفي

السيد ناصر الصانع
السيد يوسف إبراهيم الغانم
السيد يوسف حمد الإبراهيم
السيد يوسف عبدالحميد الجاسم

المملكة العربية السعودية

السيد أسامة عبدالرحمن
السيد إياد أمين مدني
السيد بكر أحمد حسن
السيد تركي الحمد
السيد جميل عبدالله الجشي
السيد حسن البريكي
السيد خالد محمد القصيبي
السيد راشد المبارك
السيد سعد الزهراني
السيد سليمان جاسر الحربش
السيد عبدالخالق عبدالله العبد الحي
السيد عبدالعزيز عبدالله الجلال
السيد عبدالعزيز صالح الهلابي
السيد عبدالعزيز راشد الراشد
السيد عبدالله إبراهيم القويز
السيد عبدالله مناع
السيد عبدالمحسن هلال
السيد عبدالعزيز محمد الدخيل
السيد فهد سعد الدوسري
السيد محمد العلي أبا الخيل
السيد محمد عبدالله السيد الهاشم
السيد مطلب النفيسة
السيد منصور محمد أباحسين
السيد ماجد عبدالله المنيف
السيد ناصر أحمد المرشد البريك
السيد د. ناصر إبراهيم القعود

الإمارات العربية المتحدة

السيدة ابتسام سهيل الكتبي
السيد أحمد خليفه السويدي
السيد أحمد سيف بالحصا
السيد حمد محمد بن صراي
السيد خلفان علي مصبح المهيري
السيد خليفة محمد بخيت
السيدة ريما الصبان
السيد سعيد أحمد غباش
السيد سيف أحمد الغرير
السيد عبدالعزيز بن صقر
السيد عبدالله عمران تريم
السيد عبدالرحيم الشاهين
السيد عبدالخالق عبدالله
السيد عبدالرزاق فارس الفارس

السيد عبدالله محمد المزروعي
السيد عبدالملك يوسف الحمر
السيد علي ميحد علي
السيد غانم فارس المزروعي

السيدة فاطمه سعيد الشامسي
السيد محمد حبروش السويدي
السيد محمد عبيد غباش
السيد محمد عبدالله الركن

دولة قطر

السيد أحمد محمد السبيعي
السيد خالد سلمان الخاطر
السيد خطاب عمر الدفع
السيد جاسم محمد مراد
السيد عبدالحميد الأنصاري
السيد عبدالله جمعة الكبيسي
السيد عجلان علي الكواري

السيد علي خليفه الكواري
السيد علي عبدالله المناعي
السيد علي حسين المفتاح
السيد عيسى شاهين الغانم
السيد فاروق عبدالله نعمه
السيد محمد سعيد الهاجري
السيد محمد صالح الكواري

مملكة البحرين

السيد حسن عبدالله فخرو
السيد حمد علي السليطي
السيد حسن مدن
السيد رسول الجشي
السيد علي صالح الصالح

الدكتور عبدالله المدني
السيد علي محمد فخرو
السيد عبدالرحمن الساعي
السيد عيسى عبدالله البورشيد
السيدة منيرة أحمد فخرو

سلطنة عمان

السيد حمد بن عبدالله الريامي
السيد عبدالملك بن عبدالله الهنائي

السيد سيف بن هاشل المسكري
السيد مرتضى أحمد سلطان

مطبعة الفيصل
ت : ٢٤٤٦٧٤٠

منتدى التنمية

اللقاء الخامس والعشرون

دار قرطاس للنشر